

المختار

فيما اختلف من الأخبار

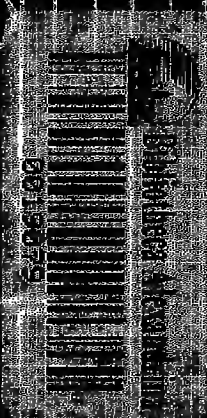
تأليف

شيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي

المجلد الرابع

دار الثقافة للطباعة

دار عيسى



الأسبصار

فيما اختلفت من الأقطار

تأليف

شيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي قدس
المرتبة ٤٦٠ هـ

الجزء الرابع

حقه وعلق عليه سيدنا الحجة
السيد حسن الموسوي الخرسان

بفضله الشريف

الشيخ علي الآخوندی

الناشر

دارصعب - بيروت دارالنفار - بيروت

تمتاز هذه الطبعة عما سبقها بعناية خاصة

في التصحيح

الشيخ محمد الآخوندی

١٣٩٠ - ٥٠ ق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب العتق

١ - باب انه لا يجوز ان يعتق طافراً

١ — محمد بن أحمد بن يحيى عن أبي عبد الله الرازي عن الحسن بن علي بن أبي حمزة عن سيف بن عميرة قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام أيجوز للعالم ان يعتق مملوكاً مشركاً ؟ قال : لا .

٢ — فأما مارواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن محبوب عن الحسن بن صالح عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إن علياً عليه السلام أعتق عبداً له نصرانياً فأسلم حين أعتقه .

فلا ينافي الخبر الاول ، لأنه عليه السلام إنما اعتقه لعله بأنه يسلم حين يعتقه ، فأما من لا يعلم ذلك فلا يجوز له عتق الكافر حسب ما تضمنه الخبر الاول ، ويجوز أن يكون ذلك إنما فعل لأنه كان نذر أن يعتقه فلزمه الوفاء به ولم يجز له عتق غيره وإن كان كافراً ، وقد أوردنا في كتابنا الكبير ما يدل على ذلك .

٢ - باب المملوك بين شركاء يعتق أمرهم نصيب

٣ — الحسين بن سعيد عن صفوان عن ابن بكير عن الحسن بن زياد قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : رجل أعتق شركة له في غلام مملوك عليه شيء ؟ قال : لا .

٤ — عنه عن محمد بن خالد عن ابن بكير عن يعقوب بن شعيب عن أبي عبد الله عليه السلام مثله .

٥ — عنه عن القاسم بن محمد عن علي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن

١ - التهذيب ج ٢ ص ٣١٠ الفقيه ص ٢٦٥ .

٢ - التهذيب ج ٢ ص ٣١٠ الكافي ج ٢ ص ١٣٤ .

٣ - ٤ - ٥ - التهذيب ج ٢ ص ٣١٠ .

مملوك بين الناس فأعتق بعضهم نصيبه قال : يقوم قيمة ثم يستسعى فيما بقي ليس للباقي أن يستخدمه ولا يأخذ منه الضريبة .

٤ — فأما مارواه الحسين بن سعيد عن القاسم عن أبان عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قوم ورثوا عبداً جميعاً فأعتق بعضهم نصيبه منه كيف يصنع بالذي أعتق نصيبه منه هل يؤخذ بما بقي ؟ قال : يؤخذ بما بقي .

٥ — عنه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام في جارية كانت بين اثنين فأعتق أحدهما نصيبه قال : إن كان موسراً كافاً ان يضمن وإن كان معسراً أخذت بالحصص .

٦ — محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن خالد عن عثمان ابن عيسى عن سماعة قال : سأله عن المملوك بين شركاء فيعتق أحدهم نصيبه ؟ فقال : يقوم قيمة ويضمن الذي أعتقه لأنه أفسده على أصحابه .

٧ — الحسين بن سعيد عن حماد عن حريز عن أخبره عن أبي عبد الله عليه السلام انه سُئل عن رجل أعتق غلاماً بينه وبين صاحبه قال : قد أفسد على صاحبه فإن كان له مال أعطى نصف المال ، وإن لم يكن له مال عومل الغلام يوماً ويوماً للمولى ويستخدمه وكذلك أن كانوا شركاء .

فلا تنافي بين هذه الاخبار والاخبار الأولية ، لأن الوجه في هذه الاخبار أحد شيئين أحدهما أن نعملها على انه إذا كان قد قصد بذلك الإضرار لشريكه فانه يلزمه العتق

* ٦ - التهذيب ج ٢ ص ٣١٠ الكافي ج ٣ ص ١٣٥ وفيه زيادة : يؤخذ بما بقي بقيته يوم أعتق .

٧ - التهذيب ج ٢ ص ٣١٠ الفقيه ص ٢٥٩ .

٨ - التهذيب ج ٢ ص ٣١٠ الكافي ج ٢ ص ١٣٥ بتفاوت يسير .

٩ - التهذيب ج ٢ ص ٣١٠ .

فيما بقي ويؤخذ بما بقي لشريكه ، يدل على ذلك :

١٠ ٨ — مارواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سُئل عن رجلين كان بينهما عبد فأعتق أحدهما نصيبه فقال : إن كان مضاراً كآف أن يعتقه كله وإلا استسعي العبد في النصف الآخر .

١١ ٩ — الحسين بن سعيد عن النضر عن هشام بن سالم وعلى بن النعمان عن ابن مسكان جميعاً عن سليمان بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن المملوك يكون بين شركاء فيعتق أحدهم نصيبه قال : إن كان ذلك فساداً على أصحابه فلا يستطيعون بيعه ولا مواجرته قال : يقوم قيمة فيجعل على الذي اعتقه عقوبة وإنما جعل ذلك عليه عقوبة لما أفسده .

١٢ ١٠ — عنه عن علي بن النعمان عن ابن مسكان عن حريز عن محمد قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام رجل ورث غلاماً وله فيه شركاء فأعتق لوجه الله نصيبه فقال : إذا أعتق نصيبه مضاراً وهو موسر ضمن للورثة ، وإذا أعتق لوجه الله كان الغلام قد أعتق من حصّة من أعتق ويستعملونه على قدر ما أعتق منه له ولهم فإن كان نصيبه عمل لهم يوماً وله يوم ، وإن أعتق مضاراً وهو معسر فلا عتق له لأنه أراد أن يفسد على القوم ويرجع القوم على حصّتهم .

والوجه الآخر أن نحمل الاخبار الأخيرة على ضرب من الاستحباب إذا تمكن من ذلك فاذا لم يتمكن استسعي العبد على ما قدمناه ، ويزيده بياناً :

١٣ ١١ — مارواه الحسين بن سعيد عن النضر عن عاصم عن محمد بن قيس عن أبي جعفر

* - ١٠ - التهذيب ج ٢ ص ٣١٠ الكافي ج ٢ ص ١٣٤ الفقيه ص ٢٥٩ .

- ١١ - التهذيب ج ٢ ص ٣١٠ الكافي ج ٢ ص ١٣٤ .

- ١٢ - التهذيب ج ٢ ص ٣١٠ الفقيه ص ٢٥٩ .

- ١٣ - التهذيب ج ٢ ص ٣١٠ الكافي ج ٢ ص ١٣٤ .

عليه السلام قال: من كان شريكاً في عبد أو أمة قليلاً كان أو كثيراً فاعتق حصته وله سعة فليشتهر من صاحبه فيعتقه كله ، وإن لم يكن له سعة من مال نظر قيمته يوم أعتق منه ما أعتق ثم يستسعى العبد في حساب ما بقي حتى يعتق.

٣ - باب أنه لا عتق قبل الملك

١ - محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن منصور ١٤ ابن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال : رسول الله صلى الله عليه وآله لا إطلاق قبل نكاح ولا عتق قبل ملك .

٢ - عنه عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن محمد بن الحسن بن شيمون ١٥ عن عبد الله بن عبد الرحمن عن مسمع أبي سيار عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله لا عتق إلا بعد ملك .

٣ - فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن أبان عن عبد الله بن سليمان قال : ١٦ سأله عن رجل قال : أول مملوك أملكه فهو حر فورث سبعة ؟ قال : يقرع بينهم ويعتق الذي قرع .

٤ - محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن اسماعيل بن يسار الهاشمي ١٧ عن علي بن عبد الله بن غالب القيسي عن الحسن الصيقل قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل قال : أول مملوك أملكه فهو حر فاصاب ستة قال : إنما كان نيته على واحد فليختر أيها شاء فليعتقه .

فلا تنافي بين هذه الأخبار والأخبار الأولى (١) من وجهين : أحدهما - أن يكون المراد بهذه الأخبار النذر لله تعالى فإنه إذا كان كذلك وجب عليه الوفاء به ومن

(١) ان في العبارة سهواً فإنه لم يتقدم منه سوى خبرين من أخبار الباب وخبرين متعارضين فافظا هر كونها : (لا تنافي بين هذين الخبرين والخبرين الاوئين) .

١٤ - ١٥ - التهذيب ج ٢ ص ٣٠٩ الكافي ج ٢ ص ١٣٣ واخرج الاول الصدوق في الفقيه ص ٢٦٠ - ١٦ - ١٧ - التهذيب ج ٢ ص ٣١١ واخرج الاخير الصدوق في الفقيه ص ٢٦٧ .

لم يكن كذلك لم يكن عليه شيء ، والوجه الثاني - أن يكون المراد به إذا أراد الرجل أن يني بما قال وإن لم يكن ذلك واجبا عليه كيف الحكم فيه ؟ فأما ما تضمنه الخبران (١) الاولان من استعمال القرعة هو المعمول عليه والأحوط . ولو أن انسانا عمل على الخبر الاخير واختار واحدا من الماليك فأعتقه لم يكن عليه شيء .

٤ - باب منه اعتق بعض مملوكه

١٨ ١ - محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين عن محمد بن يحيى الخراز عن غياث بن ابراهيم الدارمي عن جعفر عن أبيه عليهما السلام ان رجلا أعتق بعض غلامه فقال : علي عليه السلام هو حر ليس لله شرك .

١٩ ٢ - محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن محمد بن يحيى عن طلحة بن زيد عن جعفر عن أبيه عليهما السلام ان رجلا أعتق بعض غلامه فقال : هو حر كله ليس لله تعالى شرك .

٢٠ ٣ - فأما مارواه الحسن بن محبوب عن هشام بن سالم عن حمزة بن حمران عن احدهما عليهما السلام قال : سألت عن رجل أعتق نصف جارية ، ثم قذفها بالزنا قال فقال : أرى أن عليه خمسين جلدة ويستغفر الله ربه ، قلت أرأيت إن جعلته في حل وعفت عنه ؟ قال : لا ضرب عليه إذا عفت من قبل أن توقفه ، قلت فتغطي رأسها منه حين أعتق نصفها ؟ قال : نعم وتصلي وهي مخمّرة الرأس ولا تتزوج حتى تؤدي ما عليها أو يعتق النصف الآخر .

فلا ينافي الخبرين الأولين لانه ليس في ظاهره أن الأمة كانت باجمعا له ، ولا يمتنع

(١) لم يتقدم استعمال القرعة الا في خبر واحد عن عبدالله بن سليمان وقد نبه عليه بهامش نسخة (ج) عن خط ابن ادریس .

* - ١٨ - ١٩ - التهذيب ج ٢ ص ٣١٢ واخر ج الاخير الصدوق في الفقيه ص ٢٦٥ .

- ٢٠ - التهذيب ج ٢ ص ٣١٢ الكافي ج ٢ ص ٢٩٥ اخر ج صدر الحديث

أن يكون المراد به إذا لم يكن يملك منها إلا نصفها ولو ملك جميعها لكانت قد انعتقت حسب ما تضمنه الخبران الأولان .

٤ — فأما ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن النضر بن شعيب ٢١ عن الحارثي عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل توفي وترك جارية له انتق ثلثها فتزوجها الوصي قبل أن يقسم شيئاً من الميراث أنها تقوّم وتسمى هي وزوجها بقية ثمنها بعد ما تقوّم فيما أصاب المرأة من عتق أورو جرى على ولدها . فلا ينافي هذا الخبر أيضاً الخبرين الأولين لأن الوجه فيه أن نحمله على أنه إذا لم يملك الرجل غيرها فليس له أن يتصرف في أكثر من ثلثها فجرى مجراها إذا كانت بين ثلاثة نفر في أنه متى اعتق ما يملكه لا ينعق بما بقي على ما يدناه فيامضى ، والذي يدل على ذلك :

٥ — ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن النوفلي عن السكوني عن جعفر عن أبيه ٢٢ عن علي عليه السلام قال إن رجلاً أعتق عبداً له عند موته لم يكن له مال غيره قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول يستسمى في ثلثي قيمته للورثة .

٦ — أحمد بن محمد بن عيسى عن زرعة عن الحلبي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة أعتقت عند الموت ثلث خادمها هل على أهلها أن يكتبوها ؟ قال ليس في ذلك لها ولكن لها ثلثها فلتخدم بحساب ما عتق منها .

٥ — باب الرجل يعتق عبده عند الموت وعليه دين

١ — الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن جميل بن دراج عن زرارة ٢٤

* — ٢١ — التهذيب ج ٢ ص ٣١٢ الكافي ج ٢ ص ٢٣٩ الفقيه ص ٤١٣ .

— ٢٢ — التهذيب ج ٢ ص ٣١٢ .

— ٢٤ — التهذيب ج ٢ ص ٣١٣ الكافي ج ٢ ص ٢٤١ الفقيه ص ٢٦٠ .

عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل أعتق مملوكه عند موته وعليه دين قال : إن كان قيمة العبد مثل الذي عليه ومثله جاز عتقه وإلا لم يجز .

٢٥ ٢ — أحمد بن محمد عن ابن فضال عن الحسن بن الجهم قال : سمعت أبا الحسن عليه السلام يقول في رجل أعتق مملوكا له وقد حضره الموت وأشهد له بذلك وقيمته ستمائة درهم وعليه دين ثلثمائة درهم ولم يترك شيئا غيره قال : يعتق منه سدسه لأنه إنما له منه ثلثمائة وله السدس من الجميع .

٢٦ ٣ — الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حفص بن البختري عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا ملك المملوك سدسه استسعي وأجيز .

٢٧ ٤ — عنه عن ابن أبي عمير وصفوان عن عبد الرحمن قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام هل يختلف ابن أبي ليلى وابن شبرمة ؟ فقلت : بلغني أنه مات مولى لعيسى بن موسى وترك عليه ديناً وترك غلاماً يحيط دينه بأثمانهم واعتقهم عند الموت فسألها عن ذلك فقال ابن شبرمة : أرى أن يستسعيهم في قيمتهم ويدفعها إلى الغرماء فإنه قد اعتقهم عند موته ، وقال ابن أبي ليلى : أرى أن يبيعهم ويدفع أثمانهم إلى الغرماء فإنه ليس له أن يعتقهم عند موته وعليه دين يحيط بهم وهذا أهل الحجاز اليوم يعتق الرجل عبده وعليه دين كثير فلا يجوزون عتقه إذا كان عليه دين كثير فرفع ابن شبرمة يده إلى السماء وقال سبحان الله يا ابن أبي ليلى من ابن قلت بهذا القول ؟ والله إن قلته إلا طلب خلافي فقال لي عن رأي أيها صدر ؟ فقلت : بلغني أنه أخذ برأي ابن أبي ليلى وكان له في ذلك هوى فباعهم وقضى دينه قال : فع أيها من قبلكم ؟ قلت مع ابن شبرمة وقد رجع ابن أبي ليلى إلى رأي ابن شبرمة بعد ذلك ، فقال أما والله إن الحق لعيا قاله ابن أبي ليلى وإن كان قد رجع عنه ، فقلت : هذا ينكسر عندهم في القياس

* - ٢٥ - ٢٦ - لم نثر عليها في مظانها .

- ٢٧ - التهذيب ج ٢ ص ٣١٣ الكافي ج ٢ ص ٢٤١ .

فقال هات قايسني ؟ فقلت : أنا اقايسك . فقال : لتقوان بأشد ما يدخل فيه من القياس ، فقلت له : رجل ترك عبدا لم يترك مالا غيره وقيمة العبد ستمائة ودينه خمسمائة فأعتقه عند الموت كيف يصنع فيه ؟ قال : يباع فيأخذ الغرماء خمسمائة وتأخذ الورثة مائة ، فقلت : أليس قد بقي من قيمة العبد مائة درهم عن دينه ؟ قال : بلى فقلت : أليس للرجل ثلثه يصنع به ما شاء ؟ قال : بلى فقلت : أليس قد أوصى للعبد بالثلث من المائة حين اعتقه ؟ قال : إن العبد لا وصية له إنما ماله لمواليه قلت : وإن كان قيمة العبد ستمائة ودينه أربعمائة قال : كذلك يباع العبد فيأخذ الغرماء أربعمائة وتأخذ الورثة مائتين ولا يكون للعبد شيء ، قلت : فإن كان قيمة العبد ستمائة درهم ودينه ثلثمائة قال : فضحك وقال : من هنا أتى أصحابك جعلوا الأشياء شيئا واحدا لم يملوا السنة إذ استوى مال الغرماء ومال الورثة أو مال الورثة أكثر من مال الغرماء لم يهتم الرجل على وصيته وأجيزت الوصية على وجهها فالآن يوقف هذا العبد فيكون نصفه للغرماء ويكون ثلثه للورثة ويكون له السدس .

٥ — فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي أنه ٢٨ قال في الرجل يقول إن متُّ فعبدني حر وعلى الرجل دين قال : إن توفي وعليه دين قد أحاط بضمن العبد بيع العبد ، وإن لم يكن أحاط بضمن العبد استسعي العبد في قضاء دين مولاه وهو حر إذا وقاه .

فلا يتأني الأخبار الأولى لأن قوله متى لم يحط بضمن العبد بالدين استسعي فيما بقي لا يمنع أن يكون المراد به متى نقص الدين بمقدار نصف الثمن كان العتق ماضيا لأن ما نقص ليس بمذكور في اللفظ ، وإذا تضمن الحديثان الأولان تفصيل ذلك حملنا الجمل عليه ، ولا يتأني هذا التفصيل :

٢٩ ٦ — مارواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد وعلي بن ابراهيم عن أبيه جميعاً عن ابن محبوب عن هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سُئِلَ وأنا حاضر عن رجل باع من رجل جارية بكذا إلى سنة فلما قبضها المشتري أعتقها من الغد وتزوجها وجعل مهرها عتقها ثم مات به ذلك بشهر ، فقال : أبو عبد الله عليه السلام إن كان للذي اشتراها إلى سنة مال أو عقدة تحيط بقضاء ماعليه من الدين في رقبته كان عتقه وتزويجه جائزاً ، قال وإن لم يكن للذي اشتراها فاعتقها وتزوجها مال ولا عقدة يوم مات تحيط بقضاء ماعليه من الدين برقبته فإن عتقه ونكاحه باطل لأنه اعتق مالا يملك وأرى أنها رقية لمولاه الأول ، قيل له فإن كانت عقلت من الذي اعتقها وتزوجها ما حال مافي بطنها قال مع أمه كهيئتها .

فلا ينافي الأخبار الأولى لأن قوله إذا لم يخلف بمقدار ثمنها كان العتق باطلاً ، الوجه فيه أن نحملة على أنه متى لم يخلف بمقدار نصف ثمن الجارية كان العتق باطلاً وذلك موافق للأخبار المتقدمة لأننا راعينا أن يكون ثمن العبد مثلي ماعليه من الدين فيقضى الدين ويبقى نصفه ، وبذل خطاب الخبر على أنه إن كان له ما يحيط بثمان الجارية كان عتقه ماضياً وذلك صحيح مطابق للأخبار المتقدمة .

٦ — باب منه اعتق مملوكاً له مال

٣٠ ١ — الحسين بن سعيد عن فضالة وابن أبي عمير عن جميل وابن أبي نجران عن محمد بن ابراهيم عن جميعاً عن زرارة قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل أعتق عبداً له وللعبد مال لمن المال ؟ فقال : إن كان يعلم أن له مالا تبعه ماله والا فهو له .

٣١ ٢ — الحسن بن محبوب عن ابن بكير عن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال :

* ٢٩ — التهذيب ج ٢ ص ٣١٣ الكافي ج ٢ ص ١٣٨ .

٣٠ — ٣١ — التهذيب ج ٢ ص ٣١١ الكافي ج ٢ ص ١٣٧ الفقيه ص ٢٦٠ .

إذا كان للرجل مملوك فأعتقه وهو يعلم أن له مالا ولم يكن استثنى السيد المال حين اعتقه فهو للعبد (١)

٣ — محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن فضالة ٣٢ والقاسم عن أبان عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن رجل أعتق عبداً له وللعبد مال وهو لا يعلم أن له مالا فتوفي الذي اعتق لمن يكون مال العبد ؟ يكون للذي اعتق للعبد أو العبد ؟ قال : إذا أعتقه وهو يعلم أن له مالا كان له ، وإن لم يعلم فما له لولد سيده .

قال محمد بن الحسن هذه الاخبار عامة مطلقة ينبغي أن نقيدها بأن نقول إنما يكون له المال إذا بدأ به في اللفظ قبل العتق بأن يقول : لي مالك وأنت حر ، فإن بدأ بالحرية لم يكن له من المال شيء ، يدل على ذلك :

٤ — مارواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن محمد بن خالد ٣٣ عن سعد بن سعد عن أبي جرير قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل قال : لمملوكه أنت حر ولي مالك ؟ قال : لا يبدأ بالحرية قبل المال يقول : لي مالك وأنت حر برضاء المملوك .

٧ — باب ما يجوز فيه بيع امهات الاولاد

١ — محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن محبوب عن ابن رثاب ٣٤ عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : سألت عن ام الولد قال أمة تباع وتورث وتوهب حدها حد الأمة .

قال محمد بن الحسن هذا الخبر عام في جواز بيع امهات الاولاد على كل حال ،

(١) نسخة في ج ود بعد قوله فهو للعبد (وإلا فهو له أى وإن لم يعلم ان له مالا فالمال للسيد)

٣٢ — التهذيب ج ٢ ص ٣١١ الفقيه ص ٢٦٠ .

٣٣ — التهذيب ج ٢ ص ٣١١ الكافي ج ٢ ص ١٣٧ .

٣٤ — التهذيب ج ٢ ص ٣١٠ الكافي ج ٢ ص ١٣٧ الفقيه ص ٢٦٤ .

١٢ في انه اذا مات الرجل وترك أم ولد له وولدها فانها تجعل من نصيب ولدها وتعتق في الحال ج ٤

وينبغي أن يخصه بما ورد من الاخبار التي تضمنت انها إنما تباع في ثمن رقبته ،
فن ذلك :

٣٥ ٢ — مارواه محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن المولى بن محمد عن الحسن بن علي عن حماد بن عثمان عن عمر بن يزيد عن أبي الحسن عليه السلام قال : سألته عن أم الولد تباع في الدين ؟ قال : نعم في ثمن رقبته .

٣٦ ٣ — عنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن إبراهيم بن أبي البلاد عن عمر بن يزيد قال : قلت لأبي إبراهيم عليه السلام أسألك ؟ قال : سل ، قلت له باع أمير المؤمنين عليه السلام امهات الاولاد ؟ قال في فكك رقابهن قلت : وكيف ذلك ؟ قال إنما رجل اشترى جارية فاولدها ثم لم يؤد ثمنها ولم يدع من المال ما يؤدى عنه اخذ ولدها منها وبيعت فأدى عنها ، قلت فيبعن فيما سوى ذلك من دين ؟ قال : لا .

٨ — باب انه اذا مات الرجل وترك أم ولد له وولدها فانها تجعل من نصيب

ولدها وتعتق في الحال

٣٧ ١ — محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن عبد الرحمن بن أبي نجران عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال : قال علي عليه السلام إنما رجل ترك سرية ولها ولد أو في بطنها ولد أولاً ولد لها فان اعتقها ربه عتقت ، وإن لم يعتقها حتى توفي فقد سبق فيها كتاب الله وكتاب الله أحق ، فإن كان لها ولد وترك مالا جعلت في نصيب ولدها .

٣٨ ٢ — عنه عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن بعض أصحابنا عن

* — ٣٥ — ٣٦ — التهذيب ج ٢ ص ٣١٥ الكافي ج ٢ ص ١٣٧ واخرج الأخير الصدوق في
القيه ص ٢٦٤ — ٣٧ — التهذيب ج ٢ ص ٣١٥ الكافي ج ٢ ص ١٣٧ زيادة فيها
القيه ص ٢٦٤ . ٣٨ — التهذيب ج ٢ ص ٣١٥ الكافي ج ٢ ص ١٣٧ .

ج ٤ في أنه إذا مات الرجل وترك أم ولد له وولدها فإنها تجعل من نصيب ولدها وتعتق في الحال ١٣

أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل اشترى جارية يطأها فولدت له فمات ولدها فقال : إن شاؤا باعوها في الدين الذي يكون على مولاهما من ثمنها ، وإن كان لها ولد قومت على ولدها من نصيبه .

٣ — عنه عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن اسماعيل بن مرار وغيره عن يونس ٣٩ في أم ولد ليس لها ولد مات ولدها ومات عنها صاحبها ولم يعتقها هل يحل لأحد تزويجها؟ قال : لا هي أمة لا يحل لأحد تزويجها إلا بعثت من الورثة فإن كان لها ولد وليس على الميت دين فهي للولد ، وإذا ملكها الولد فقد عتقت بملك ولدها لها، وإن كانت بين شركاء فقد عتقت من نصيب ولدها وتستسعى في بقية ثمنها .

٤ — فأما ما رواه أبو عبد الله البروفري عن أحمد بن إدريس عن أحمد بن محمد عن ابن أبي نجران عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال : قضى علي عليه السلام في رجل توفي وله سرية لم يعتقها فقال : سبق كتاب الله فإن ترك سيدها مالا تجعل من نصيب ولدها ويمسكها أولياء ولدها حتى يكبر ولدها فيكون المولود هو الذي يعتقها ويكون الأولياء الذين يرثون ولدها مادامت أمة، فإن اعتقها ولدها فقد عتقت وإن مات ولدها قبل أن يعتقها فهي أمة إن شاؤا اعتقوا وإن شاؤا استرقوا .

فألوجه في هذا الخبر أنه إذا كان ثمنها دينا على مولاهما ولم يقض من ذلك شيئا فإنها توقف إلى أن يبلغ ولدها فإن اعتقها بأن يقضي دين أبيه من ثمنها تعتق ، وإن مات قبل البلوغ بيعت في ثمنها إن شاؤا وإن شاؤا أن يعتقوها ويضمنون الدين كان لهم ذلك، ولو لم يكن المراد ما ذكرناه لكأن كانت تعتق حين جعلت في نصيب الولد أو يعتق منها

* — ٣٩ = التهذيب ج ٢ ص ٣١٥ الكافي ج ١ ص ١٣٠ .

— ٤٠ = التهذيب ج ٢ ص ٣١٥ الفقيه ص ٢٦٤ .

١٤ فيمن يصح استرقاقه من ذوي الانساب ومن لا يصح ج ٤

بحساب ما يصيبه منها وتستسعى في الباقي حسب ما قدمنا الاخبار فيه ، والذي يدل على ما قلناه :

٤١ ٥ — مارواه محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن وهيب بن حفص عن أبي بصير قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل اشترى جارية فولدت منه ولد فمات قال : ان شاء ان يبيعها باعها وإن مات مولاهما وعليه دين قومت على ابنها فان كان ابنها صغيراً انتظر به حتى يكبر ثم يجبر على قيمتها فان مات ابنها قبل امه يبعث في ميراث الورثة ان شاء الورثة .

والذي يدل على ذلك ايضا انه قد ثبت بالاخبار السابقة انه لا يصح بيع الوالدين ومتى ملكهما الانسان عتقا ولا يحتاج في ذلك الى عتق الولد ونحن نذكر ذلك فيما يلي هذا الباب إن شاء الله تعالى .

٩ — باب من يصح استرقاقه من ذوي الانساب ومن لا يصح

٤٢ ١ — الحسين بن سعيد عن فضالة والقاسم عن أبان عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يتخذ أباه أو امه أو أخاه أو اخته عبيداً فقال : أما الاخت فقد عتقت حين يملكها ، وأما الاخ فيسترقه ، وأما الأبوان فقد عتقا حين يملكها ، قال : وسألته عن المرأة ترضع عبداً أتمتخذة عبداً ؟ قال : تعتقه وهي كارهة .

٤٣ ٢ — عنه عن القاسم بن محمد عن معاوية بن وهب عن عبيد بن زرارة قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عما يملك الرجل من ذوي قرابته فقال : لأهلك ولديه ولا ولده ولا اخته ولا بنت أخيه ولا بنت أخته ولا عمته ولا خالته وهو يملك ماسوى

* — ٤١ — التهذيب ج ٢ ص ٣١٥ .

— ٤٢ — ٤٣ — التهذيب ج ٢ ص ٣١٦ الكافي ج ٢ ص ١٣٣ .

ذلك من الرجال من ذوي قرابته ولا يملك أمه من الرضاة .

٣ — عنه عن صفوان وفضالة عن العلا عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام ٤٤
قال : لا يملك الرجل والديه ولا ولده ولا عمته ولا خالته وملك أخاه وغيره من
ذوي قرابته من الرجال .

٤ — عنه عن صفوان وفضالة عن العلا عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام ٤٥
قال : إذا ملك الرجل والديه أو اخته أو عمته أو خالته أعتقوا ، وملك ابن أخيه
وعمه وخاله وملك عمه وخاله من الرضاة .

٥ — فضالة والقاسم عن كليب الاسدي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام ٤٦
عن الرجل يملك أبويه وأخوته فقال : إن ملك الابوين فقد عتقا وقد يملك أخوته
فيكونون مملوكين ولا يعتقون .

٦ — عنه عن محمد بن خالد عن عبد الله بن بكير عن عيسى بن زرارة عن أبي ٤٧
عبد الله عليه السلام قال : لا يملك الرجل أخاه من النسب ، وملك ابن أخيه وملك
أخاه من الرضاة ، قال : وممته يقول لا يملك ذات محرم من النساء ولا يملك أبويه
ولا ولده ، وقال إذا ملك والديه أو اخته أو عمته أو خالته أو بنت أخيه (١) وذكر
هذه الآية من النساء عتقوا وملك ابن اخته (٢) وخاله ولا يملك أمه من الرضاة
ولا يملك اخته ولا خالته إذا ملكهم أعتقوا .

قال محمد بن الحسن ماتضمن أول هذا الخبر من قوله لا يملك الرجل أخاه من النسب
محمول على الكراهية لانه يستحب له إذا ملكه أن يعتقه وكذلك الحكم في سائر

(١) نسخة في ج « لاخته » .

(٢) نسخة في المطبوعة والتهذيب « أخيه » .

* — ٤٤ — التهذيب ج ٢ ص ٣١٦ الكافي ج ٢ ص ١٣٣ .

— ٤٥ — التهذيب ج ٢ ص ٣١٦ الكافي ج ٢ ص ١٣٣ بزيادة « وأخاه » قبل وعمه وخاله من الرضاة .

— ٤٦ — ٤٧ — التهذيب ج ٢ ص ٣١٦ .

القرابات وليس المراد به أن ذلك يمنع من استرقاقهم كما يمنع في الوالدين والولد والذي يدل على ذلك ما قدمناه من الاخبار ، ويزيد ذلك بياناً :

٤٨ ٧ — مارواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن أبان بن رجل عن أبي عبد الله عليه السلام قال : الرجل يملك أخاه إذا كان مملوكاً ولا يملك اخته .

٤٩ ٨ — الحسين بن سعيد عن أبي محمد عن أسد بن أبي العلا عن أبي حمزة الثمالي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة ما يملك من قرابتها ؟ قال : كل أحد الا خمسة أباهاً وامهاً وابنتها وزوجها .

٥٠ ٩ — محمد بن علي بن محبوب عن أيوب بن نوح عن ابن أبي عمير عن محمد بن ميسر عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت له : رجل أعطى رجلاً ألف درهم مضاربة فاشترى أباه وهو لا يعلم ذلك قال : يقوم فإن زاد درهم واحد عتق واستسعى الرجل . والذي يدل على ما قلناه من كراهية ملك ذوي الارحام .

٥١ ١٠ — مارواه محمد بن علي بن محبوب عن الحسن بن علي الكوفي عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل يملك ذا رحم يحل له أن يبيعه أو يستعبده ؟ قال : لا يصح له أن يبيعه وهو مولاه وأخوه فإن مات ورثه دون ولده وليس له أن يبيعه ولا يستعبده .

٥٢ ١١ — محمد بن أحمد بن يحيى عن علي بن الحسن عن علي بن جعفر عن أخيه موسى ابن جعفر عليهما السلام قال : سألت عن رجل زوج جاريته أخاه أو عمه أو ابن أخيه فولدت ما حال الولد ؟ قال : إذا كان الولد يرث من ملكه شيئاً عتق .

قال محمد بن الحسن الوجه في هذا الخبر أن من كان يصح استرقاقه بالشرط من الاجنبي فإنه يكره ذلك من القريب وخاصة من يرثه وينبغي أن يعتقه ولا يثبت ذلك الشرط

* - ٤٨ - ٤٩ - التهذيب ج ١ ص ٣١٦ واخرج الاخير الكليني في الكافي ج ٢ ص ١٣٣ .

- ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - التهذيب ج ٢ ص ٣١٦ .

ج ٤ في أن من لا يصح ملكه من جهة النسب لا يصح ملكه من جهة الرضاع ١٧

ولو لم يكن ذلك مراعى لكان حين زوجه بواحد من تضمنه الخبر لكان الولد حراً إذا كانوا أحراراً ويجوز أن يكون المراد بالخبر إذا كانوا هؤلاء ممالك فإنه ينبغي أن يعتق أولادهم من جاريته لما قلناه إذا كانوا ذكورا ، وإن كانوا إناثاً فلا يصح ملكهم على ما فصلناه فيما تقدم من الاخت وبنت الاخ وبنت الاخت والعمة والحالة.

١٠ - باب من لا يصح ملكه من جهة النسب لا يصح ملكه من جهة الرضاع

١ - أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن أبي عمير عن أبان بن عثمان عن أبي بصير ٥٣ وأبي العباس وعبيد كلهم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا ملك الرجل والديه أو اخته أو عمته أو خالته أو بنت أخيه وذكر أهل هذه الآية من النساء عتقوا جميعاً ويملك عمه وابن أخيه وابن اخته وخاله ، ولا يملك أمه من الرضاعة ولا اخته ولا عمته ولا خالته إذا ملكن عتقن ، وقال : ما يحرم من النسب فإنه يحرم من الرضاع وقال : يملك المذكور ما خلا والداً وولداً ولا يملك من النساء ذات رحم محرم ، قلت يجري في الرضاع مثل ذلك ؟ قال : نعم يجري في الرضاع مثل ذلك :

٢ - الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي وابن سنان عن ٥٤ أبي عبد الله عليه السلام في امرأة أرضعت ابن جاريته قال : تعتقه .

٣ - الحسن بن محمد بن سماعة عن وهيب بن حفص عن أبي بصير عن أبي عبد الله ٥٥ عليه السلام قال : إذا ملك الرجل والديه أو اخته أو عمته أو خالته أو ابنة أخيه وذكر أهل هذه الآية من النساء عتقوا جميعاً ، ويملك عمه وابن أخيه والخال ولا يملك أمه من الرضاعة ولا اخته ولا خالته من الرضاعة إذا ملكهم عتقوا ، وقال : يملك المذكور ما عدا الوالدين والولد ولا يملك من النساء ذات محرم قلنا وكذلك يجري ذلك في الرضاع ؟ قال : نعم ، وقال : يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب .

* - ٥٣ - التهذيب ج ٢ ص ٣١٦ الفقيه ص ٢٥٩ .

- ٥٤ - ٥٥ - التهذيب ج ٢ ص ٣١٦ وأخرج الأول الكليني في الكافي ج ٢ ص ١٣٣ .

١٨ في أن من لا يصح ملكه من جهة النسب لا يصح ملكه من جهة الرضاع ج ٤

٥٦ ٤ — عنه عن الحسن بن محبوب عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة ترضع غلاما لها من مملوكة حتى تفضمه هل يحل لها بعه ؟ قال : لا ، حرم عليها ثمنه أليس قد قال رسول الله صلى الله عليه وآله يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب أليس قد صار ابنها فذهبت اكتبه فقال أبو عبد الله عليه السلام : ليس مثل هذا يكتب .

٥٧ ٥ — فأما ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة عن صالح بن خالد عن أبي جهميلة عن أبي عيينة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له غلام يني وبينه رضاع يحل لي بيه ؟ قال : إنما هو مملوك إن شئت بعتة وإن شئت أمسكته ولكن إذا ملكك الرجل أبويه فمأحران . فلا ينافي هذا الخبر ما قدمناه من الأخبار لأن الذي أجاز ملكه في هذا الخبر هو الآخر . وقد قد منا أن ذلك جائز من جهة الرضاع لأنه جائز من جهة النسب ، ويزيد ذلك ياناً :

٥٨ ٦ — ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة عن عبد الله وجعفر ومحمد بن العباس عن الثعلبي عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال : يملك الرجل أخاه وغيره من ذوي قرابته من الرضاعة .

٥٩ ٧ — عنه عن عبد الله بن جبلة عن ابن بكير عن عبيد بن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : يملك الرجل ابن اخته وأخاه من الرضاعة .

٦٠ ٨ — فأما ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة عن عبد الله بن جبلة عن اسحاق بن عمار عن عبد صالح عليه السلام قال : سألت عن رجل كانت له خادم فولدت جارية فأرضعت خادمه ابناً له وأرضعت ام ولده ابنة خادمه فصار الرجل أبا بنت الخادم

٥٦ - ٥٧ - التهذيب ج ٢ ص ٣١٧ .

٥٨ - التهذيب ج ٢ ص ٣١٧ وفيه بدل (من الرضاعة) (من الرجال) .

٥٩ - ٦٠ - التهذيب ج ٢ ص ٣١٧ .

ج ٤ في أن من لا يصبح ملكه من جهة النسب لا يصبح ملكه من جهة الرضاع ١٩

من الرضاع يبيعها ؟ قال : نعم إن شاء باعها فانتفع بثمنها ، قلت فانه قد كان وهبها لبعض أهله حين ولدت وابنه اليوم غلام شاب فيبيعها ويأخذ ثمنها ولا يستأمر ابنه أو يبيعها ابنه ؟ قل : يبيعها هو ويأخذ ثمنها ابنه ومال ابنه له ، قلت فيبيع الخادم وقد أرضعت ابنا له ؟ قال : نعم وما أحب له أن يبيعها ، قلت فان احتاج الى ثمنها قال : يبيعها .

قوله عليه السلام في أول الخبر إن شاء باعها فانتفع بثمنها راجع الى الخادم المرضعة دون ابنتها ألا ترى أنه فسّر ذلك في آخر الخبر حين قال له السائل : فيبيع الخادم وقد أرضعت ابنا له متعجبا من ذلك بقوله نعم وإن كان ذلك مكروها إلا عند الحاجة حسب ما قاله وما أحب له أن يبيعها ، ولو كانت الخادم امولدة من جهة النسب لجاز له بيعها على ما قدمناه .

٩ — فاما مارواه الحسن بن محمد بن محمّد بن زياد عن عبد الله بن سنان ٦١ عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا اشترى الرجل أباه وأخاه فملكه فهو حر إلا ما كان من قبل الرضاع .

١٠ — وأما مارواه الحسين بن سعيد عن ابن فضال عن حماد عن الحلبي عن ٦٢ أبي عبد الله عليه السلام في بيع الام من الرضاعة قال : لا بأس بذلك إذا احتاج . فهذا الخبران لا يعارضان الاخبار المتقدمة لأنها أكثر وأشد موافقة بعضها لبعض فلا يجوز تركها والعمل بهذين الخبرين مع أن الأمر على ما وصفناه ، على أنه يمكن أن يكون الوجه فيه إذا كان الرضاع لم يبلغ الحد الذي يحرم فانه إذا كانت الحال على ذلك جاز بيعها على جميع الاحوال ، على أن الخبر الأول يحتمل أن لا يكون - إلا - بمعنى الاستثناء بل يكون قد استعملت بمعنى الواو وذلك معروف في اللغة فكأنه قال اذا

ملك الرجل أباه وأخاه فهو حرّ وما كان من قبل الرضاع ، وأما الخبر الأخير فيحتمل أن يكون إنما جاز بيع الام من الرضاع لأبي الغلام حسب ما قدمناه في خبر اسحاق بن عمار عن العبد الصالح عليه السلام ولا يكون المراد بذلك أنه يجوز ذلك للولد المرتضع وليس في الخبر تصريح بذلك وإذا احتمل ذلك لم يعارض ما قدمناه.

١١ - باب الرجل يعتق عبدا له وعلى العبد دين

٦٣ ١ - محمد بن علي بن محبوب عن علي بن محمد بن يحيى عن الحسن بن علي عن أبي اسحاق عن فيض عن اشعث عن شريح قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام في عبد بيع وعليه دين قال : دينه على من اذن له في التجارة وأكل ثمنه .

٦٤ ٢ - فأما مارواه محمد بن علي بن محبوب عن علي بن محمد بن يحيى الخزاز الكوفي عن الحسن بن علي عن درست قال : حدثني عجلان عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل أعتق عبدا له وعليه دين قال : دينه عليه لم يزد العتق إلا خيرا .

فهذا الخبر يوافق الخبر الذي قدمناه في كتاب الديون أنه إن باعه لزمه ما عليه وإن كان أعتقه كان على العبد ، والوجه في الخبرين أنه إنما يكون ذلك على العبد إذا أعتق إذا لم يكن اذن له في الاستدانة وأنه إنما اذن له في التجارة فلما استدان كان ذلك متعلقا بذمته إذا اعتق وقد أوردنا فيما مضى ما يقضي على الخبرين .

٦٥ ٣ - وأما مارواه محمد بن علي بن محبوب عن علي بن محمد بن يحيى عن الحسن بن علي عن أبي اسحاق عن فيض عن اشعث عن الحسن عليه السلام في الرجل يموت وعليه دين وقد اذن لعبده في التجارة وعلى العبد دين قال : يبدأ بدين السيد .

فهذا الخبر يحتمل شيئين ، أحدهما : أن يكون العبد مأذونا له في الاستدانة والدين الذي عليه بمنزلة الدين الذي على مولاه فلا ترجيح لبعض على بعض وقد قدمنا ذلك

فما مضى وذكرناه في كتابنا الكبير مستوفى ، والثاني : أن يكون مأذوناً له في التجارة دون الاستدانة فينثذ يبدأ بدين السيد ويستحب له أن يقضي عن عبده مادام مملوكاً فان اعتقه كان ذلك في ذمته على ما قدمناه .

١٢ - باب جبر الولاء

- ١ — الحسين بن سعيد عن صفوان عن العيص بن القاسم قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل اشترى عبداً وله أولاد من امرأة حرة فاعتقه قال ولواؤه (١) ولده لمن اعتقه .
- ٢ — عنه عن ابن أبي عمير عن ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام في العبد تكون تحته الحرة قال : ولده أحرار فان عتق المملوك لحق بآبيه (١) .
- ٣ — وعنه عن النضر عن عاصم عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال : ٦٨ قضى أمير المؤمنين عليه السلام في مكاتب اشترط عليه ولاؤه اذا أعتق فنكح وليدة رجل آخر فولدت له ولداً فحرر ولده ثم توفي المكاتب فوريته ولده فاختلقوا في ولده من يرثه قال فألحق ولده بموالي آبيه .
- ٤ — وذكر الحسين بن سعيد في كتابه هكذا عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته ٦٩ عن حرة زوجها عبداً لي فولدت منه أولاد ثم صار العبد الى غيري فاعتقه الى من ولواؤه ولده ألي إذا كانت امهم مولاتي أم الى الذي اعتق أباهم ؟ فكتب : عليه السلام

(١) الولاء : بالفتح حق ارث المقتى او وريته من المقتى .

(٢) كذا في نسخ الاصل والتهذيب وفي هامش التهذيب وفي بعض النسخ الصحيحة (بآبته)

وهو الاظهر .

٦٦ - التهذيب ج ٢ ص ٣١٨ الكافي ج ٢ ص ٢٨٤ القليبي ص ٢٦٣ .

٦٧ - التهذيب ج ٢ ص ٣١٩ الكافي ج ٢ ص ٥٦ .

٦٨ - التهذيب ج ٢ ص ٣١٩ القليبي ص ٢٦٢ بزيادة في أوله .

٦٩ - التهذيب ج ٢ ص ٣١٩ .

٧٠ هـ — الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن أبان عن رجل عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال علي عليه السلام يجر الاب الولاء إذا اعتق .

٧١ هـ — فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن النضر عن أبان عن ذكره عن علي بن الحسين عليهما السلام قال : قيل له اشترى فلان بالمدينة مملوكا كان له اولاد فاعتقهم فقال : إني أكره أن اجر ولأهـم .

فأوجه في كراهية جر الولاء أن الولاء إنما يستحق فيما يعتق لوجه الله تعالى فأما إذا كان العتق واجبا أو سائبة فلا يستحق به الولاء ، وإذا كان الامر على ذلك كره أن يعتق الانسان مملوكا ليجر ولأهـ ولله اليه دون أن يقصد به وجه الله تعالى ، بل ينبغي أن يقصد بالعتق وجه الله فيكون الولاء تابعا له .

٧٢ هـ — وأما ما رواه أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن سليم الفراء عن الحسين بن مسلم قال : حدثني عمي قالت إني لجالسة بفناء الكعبة إذ أقبل أبو عبد الله عليه السلام فلما رأيته قال إني فسألكم قال ما يحبسك هنا ؟ فقلت : انتظر مولى لنا ، قلت فقال لي اعتقتموه ؟ قلت : لا ولكننا اعتقنا أباه قال : ليس ذلك بمولاكم هذا أخوكم وابن عمك إنما المولى الذي جرت عليه النعمة فإذا جرت على أبيه وجده فهو ابن عمك وأخوك .

٧٣ هـ — وما رواه محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن أحمد بن اسحاق وعلي بن ابراهيم عن أبيه جميعا عن بكر بن محمد الأزدي قال : دخلت على أبي عبد الله عليه السلام ومعي علي بن عبد العزيز فقال لي من هذا ؟ فقلت : مولى لنا ، فقال اعتقتموه أو أباه ؟ فقلت : بل أباه فقال : ليس هذا مولاك هذا أخوك وابن عمك وإنما المولى

ج ٤ — ان ولاء المعتق لولد المعتق إذا مات مولاه المذكور منهم دون الاناث ٢٣

الذي جرت عليه النعمة فاذا جرت على أبيه فهو أخوك وابن عمك .

٩ — بكر بن محمد عن كيرة قالت مر بي أبو عبدالله عليه السلام وأنا في المسجد ٧٤
الحرام انتظر مولى لنا فقال : يا م عثم ما يقيمك هنا ؟ فقلت انتظر مولى لنا فقال :
اعتقتموه ؟ قلت : لا قال : اعتقتم أباه ؟ قلت : لا ، اعتقنا جده فقال : ليس هذا
مولاكم هذا أخوكم .

فليس في هذه الاخبار ما ينافي ما قد سنه من أن ولاء الولد لمن اعتق الأب لأن الذي
تضمنت هذه الاخبار نفي أن يكون الولد مولى وهذا صحيح لأن المولى في اللغة هو
المعتق نفسه ولا يطابق ذلك على ولده وليس إذا انتفى أن يكون مولى ينتفي المولاء
ايضا لأن أحد الامرين منفصل من الآخر ، يدل على ذلك :

١٠ — مارواه محمد بن أحمد بن يحيى عن العباس بن معروف عن محمد بن سنان ٧٥
عن حذيفة بن منصور عن أبي عبدالله عليه السلام قال : المعتق هو المولى والولد
ينتمي الى من شاء .

١٣ — باب انه ولاء المعتق لو لم يعتق اذا مات مولاه المذكور منهم دون الاناث

فانه لم يكمله ولم يذكر طاره ذلك المعصية

١ — الحسن بن محبوب عن أبي أيوب عن بريد العجلي قال : سألت أبا جعفر عليه ٧٦
السلام (١) عن رجل كان عليه عتق رقبة فمات قبل أن يعتق فانطلق ابنه فابتاع رجلا
من كيسه فاعتقه عن أبيه وإن المعتق أصاب بعد ذلك مالا ثم مات وتركه لمن يكون
تركته ؟ قال فقال : ان كانت الرقبة التي كانت على أبيه في ظاهر أو شكر أو واجبة

(١) نسخة في ب و ج والمطبوعة (أبا عبدالله) .

٥٥ — ٧٤ — التهذيب ج ٢ ص ٣١٩ الكافي ج ٢ ص ١٣٩ .

٥٥ — ٧٥ — التهذيب ج ٢ ص ٣١٩ الفقيه ص ٢٦٣ .

٥٦ — ٧٦ — التهذيب ج ٢ ص ٣٢٠ الكافي ج ٢ ص ٢٨٥ الفقيه ص ٢٦٣ .

٢٤ ان ولاء المعتق لولد المعتق إذا مات مولاه الذكور منهم دون الاناث ج ٤

عليه فان المعتق سائبة لاسبيل لأحد عليه ، قال : وإن كان توالى قبل أن يموت الى أحد من المسلمين فضمن جبايته وحدثه كان مولاه ووارثه إن لم يكن له قريب يرثه قال : وإن لم يكن توالى إلى أحد حتى مات فإن ميراثه لأمم المسلمين إن لم يكن له قريب يرثه من المسلمين ، قال : وإن كانت الرقة التي على أيه تطوعا وقد كان أبوه قد أمره أن يعتق عنه نسمة فإن ولاء المعتق هو ميراث لجميع ولد الميت من الرجال ، قال : ويكون الذي اشتراه فاعتقه بأمر أيه كواحد من الورثة إذا لم يكن للمعتق قرابة من المسلمين احرار يرثونه ، قال : وإن كان ابنه الذي اشترى الرقة فاعتقها عن أيه من ماله بعد موت أيه تطوعا منه من غير أن يكون أمره أبوه بذلك فإن ولاءه وميراثه للذي اشتراه من ماله فاعتقه عن أيه إذا لم يكن للمعتق وارث من قرابته .

٧٧ ٢ — الحسين بن سعيد عن النضر عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال : قضى علي عليه السلام في رجل حرّ رجلا فاشتراط ولاءه فتوفي الذي اعتق وليس له ولد إلا النساء ثم توفي المولى وترك مالا وله عصبية فاحتق (٢) في ميراثه بنات مولاه والعصبية فقضى بميراثه للعصبية الذين يعقلون عنه إذا أحدث حدثا يكون فيه عقل (٣) .

٧٨ ٣ — فأما مارواه محمد بن أحمد بن يحيى عن ابراهيم بن هاشم عن النوفلي عن السكوني عن جعفر عن أيه عليهما السلام قال قال : النبي صلى الله عليه وآله الولاء لحة كلحمة النسب لاتباع ولا توهب .

(١) نسخة ف ب و ج والمطبوعة فاختلف .

(٢) العقل : الدية لان اسلمها كان من الأبل فتعقل بفناء أولياء المقتول ، أو لأنها تعقل لسان أو يائمه .

٥٧ - ٧٧ - التهذيب ج ٢ ص ٣١٩ .

٧٨ - ٧٨ - التهذيب ج ٢ ص ٣٢٠ الفقيه ص ٢٦٢ .

فلا ينافي الأخبار الأولية لأنه يحتمل شيئين ، أحدهما : أن يكون المراد بذلك المنع من جواز بيعه كما لا يجوز بيع النسب وقد بين ذلك بقوله لا تباع ولا توهب ، ويؤكد ذلك أيضاً :

٤ — مارواه محمد بن أحمد بن يحيى عن بنان بن محمد عن موسى بن القاسم عن علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليهما السلام قال : سألت عن بيع الولاء يحل ؟ قال : لا يحل .

والوجه الآخر أن نخصه بأن نقول إنه مثل النسب في أن برته الاولاد المذكور منهم دون الاناث بدلالة الاخبار الأولية ، قال محمد بن الحسن : وهذا الخبر الذي ذكرناه من أن ميراثه يكون للاولاد دون العصبه إنما يكون كذلك إذا كان المعتق رجلاً ، فأما إذا كانت امرأة فإن ولاء المعتق لعصبتها دون ولدها ، يدل على ذلك :

٥ — مارواه الحسين بن سعيد عن النضر عن عاصم عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام على امرأة اعتقت رجلاً واشترحت ولاءه ، ولها ابن فالحق ولاءه بعصبتها الذين يعقلون عنه دون ولدها .

٦ — محمد بن علي بن محبوب عن العباس بن معروف عن ابن المغيرة عن يعقوب ابن شبيب قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة اعتقت مملوكاً ثم ماتت قال : يرجع الولاء الى بني أبيها .

٧ — الحسن بن محبوب عن أبي ولاد حفص بن سالم الخياط قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل اعتق جارية صغيرة لم تترك وكانت أمه قبل أن يموت سألته أن يعتق عنها رقبة من مالها فأعتقها بعد ما ماتت أمه لمن يكون ولاء المعتق ؟ قال :

٥٧٩ - التهذيب ج ٢ ص ٣٢٠ .

٥٨٠ - ٨١ - التهذيب ج ٢ ص ٣١٩ .

٥٨٢ - التهذيب ج ٢ ص ٣١٩ .

فقال يكون ولاؤه لأقرباء أمه من قبل أبيها وتكون نفقتها عليهم حتى تدرك وتستغني
قال : ولا يكون للذي اعتقها عن أمه شيء من ولائها .

١٤ - باب ولاء السائبة

٨٣ ١ - الحسين بن سعيد عن النضر عن ابن سنان قال : قال أبو عبد الله عليه السلام
من اعتق رجلا سائبة فليس عليه من جريرته شيء وليس له من الميراث شيء ولا يشهد
على ذلك ، وقال : من تولى رجلا فرضي بذلك فجريرته عليه وميراثه له .
٨٤ ٢ - الحسن بن محبوب عن خالد بن جرير عن أبي الربيع قال : سُئل أبو عبد الله
عليه السلام عن السائبة؟ فقال : الرجل يعتق غلامه ويقول له اذهب حيث شئت ليس
لي من ميراثك شيء ولا علي من جريرتك شيء . ويشهد على ذلك شاهدين .
٨٥ ٣ - عنه عن عمار بن أبي الأحوص قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن السائبة
فقال : انظر في القرآن فما كان فيه فتحرير رقبة فتلك باعمار السائبة التي لا ولاء لأحد
من الناس عليها إلا الله عز وجل فما كان ولاؤه لله فهو للرسول صلى الله عليه وآله
وما كان ولاؤه لرسول الله صلى الله عليه وآله فإِنَّ ولاءه للامام وجنابته على الامام
وميراثه له .

٨٦ ٤ - فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن النضر عن عاصم عن أبي بصير قال : سألت
أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يعتق الرجل في كفارة يمين أو ظهار لمن يكون
الولاء؟ قال : للذي يعتق .

فالوجه في هذا الخبر أن نحمله على أنه يكون ولاؤه له إذا توالى العبد اليه بعد العتق

٨٣ - التهذيب ج ٢ ص ٣٢٠ الكافي ج ٢ ص ٢٨٥ بسند آخر وبدون الدليل .

٨٤ - التهذيب ج ٢ ص ٣٢٠ الكافي ج ٢ ص ٢٨٥ الفقيه ص ٢٦٣ .

٨٥ - التهذيب ج ٢ ص ٣٢٠ الكافي ج ٢ ص ٢٨٤ الفقيه ص ٢٦٣ .

٨٦ - التهذيب ج ٢ ص ٣٢٠ الفقيه ص ٢٦٣ .

لأنه إن لم يتوال العبد اليه كان سائبة حسب ماقدمناه في الأخبار الآولة .

٥ — فأما مارواه محمد بن أبي عمير عن بعض أصحابنا عن زرارة عن أبي جعفر ٨٧ عليه السلام قال : السائبة وغير السائبة سواء في العتق .

فأول ما فيه انه مرسل وما هذا سبيله لا يعترض به على الأخبار المسندة ، والثاني أنه ليس في ظاهر الخبر أن ولاء السائبة مثل ولاء غيرها وإنما جعلها سواء في العتق ونحن نقول بذلك فمن ابن انها لا يختلفان في الولاء ، والذي يكشف عما ذكرناه .

٦ — مارواه الحسن بن محبوب عن ابن سنان قال : قال أبو عبد الله عليه السلام ٨٨ قضى أمير المؤمنين عليه السلام فيمن كاتب عبداً له أن يشترط ولاءه إذا كاتبه ، وقال : إذا اعتق المملوك سائبة فلا ولاء عليه لأحد إن كره ذلك ولا يرثه إلا من أحب أن يرثه فإن أحب أن يرثه ولي نفعته أو غيره فليشهد رجلين بضمان ما ينوبه اسكل جريرة جرها أو حدث فإن لم يفعل السيد ذلك ولا يتوالى الى أحد فإن ميراثه يرد الى امام المسلمين .

أبواب التدمير

١٥ — باب جواز بيع المبر

١ — محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن المعلى بن محمد عن الوشا قال : ٨٩ سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن الرجل يدر المملوك وهو حسن الحال ثم يحتاج يجوز له أن يبيعه ؟ قال : نعم إذا احتاج الى ذلك .

٢ — الحسن بن محبوب عن أبي أيوب عن محمد بن مسلم قال : سألت أبا جعفر ٩٠

* — ٨٧ — ٨٨ — التهذيب ج ٢ ص ٣٢٠ .

— ٨٩ — التهذيب ج ٢ ص ٣٢٠ الكافي ج ٢ ص ١٣٥ الفقيه ص ٢٦٠ .

— ٩٠ — التهذيب ج ٢ ص ٣٢١ الكافي ج ٢ ص ١٣٥ .

عليه السلام عن رجل دبر مملوكاً له ثم احتاج الى ثمنه قال : فقال هو مملوكه إن شاء باعه وإن شاء أعتقه وإن شاء أمسكه حتى يموت فإذا مات السيد فهو حر من ثلثه .

٩١ ٣ — أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي بن يقطين عن أخيه الحسين عن علي بن يقطين قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن بيع المدبر قال : إذا أذن في ذلك فلا بأس به وإن كان على مولى العبد دين فدبره فرارا من الدين فلا تديرو له وإن كان دبره في صحته فلا سبيل للديان عليه ويمضي تديروه .

٩٢ ٢ — الحسين بن سعيد عن صفوان عن اسحاق بن عمار قال : قلت لأبي ابراهيم عليه السلام الرجل يمتق مملوكه عن دبر ثم يحتاج الى ثمنه قال : يبيعه قلت : فإن كان عن ثمنه غنيا قال : إن رضي المملوك .

٩٣ ٣ — عنه عن ابن أبي عمير عن جميل قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المدبر أبيع ؟ قال : إن احتاج صاحبه الى ثمنه ، وقال : إذا رضي المملوك فلا بأس .

٩٤ ٦ — عنه عن صفوان وفضالة عن العلا عن محمد قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام رجل دبر مملوكه ثم يحتاج الى الثمن قال : إذا احتاج الى الثمن فهو له يبيع إن شاء وإن أعتق فذلك من الثلث .

٩٥ ٧ — فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن صفوان عن العلا عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليها السلام في الرجل يعتق غلامه أو جاريته عن دبر منه ثم يحتاج الى ثمنه أبيع ؟ فقال : لا إلا أن يشترط على الذي يبيعه إياه أن يعتقه عند موته .

٩٦ ٨ — عنه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام مثل ذلك :

٩١ — التهذيب ج ٢ ص ٣٢١ .

٩٢ — التهذيب ج ٢ ص ٣٢١ الفقيه ص ٢٦٠ بتفاوت يسير .

٩٣ — ٩٤ — التهذيب ج ٢ ص ٣٢٢ وأخرج الأول الصدوق في الفقيه ص ٢٦٠ بتفاوت يسير .

٩٥ — ٩٦ — التهذيب ج ٢ ص ٣٢٢ الفقيه ص ٢٦٠ .

٩ — عنه عن فضالة عن أبان عن أبي مريم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ٩٧
سئل عن الرجل يعتق جاريته عن دبر أبطأها أن شاء أو ينكحها أو يبيع خدمتها حياته ؟
فقال : نعم أي ذلك شاء فعل .

١٠ — عنه عن النضر بن سويد عن عاصم عن أبي بصير قال : سألت أبا عبد الله
عليه السلام عن العبد والأمة يمتقان عن دبر فقال : لمولاه أن يكتبه إن شاء وليس
له أن يبيعه إلا أن يشاء العبد أن يبيعه قدر حياته وله أن يأخذ ماله أن كان له مال .

١١ — عنه عن القاسم بن محمد عن علي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن ٩٩
رجل اعتق جارية له عن دبر في حياته قال : ان أراد بيعها باع خدمتها حياته فإذا مات
أعتقت الجارية وإن ولدت أولاداً فهم بمنزلتها .

١٢ — محمد بن أحمد بن يحيى عن إبراهيم بن هاشم عن النوفلي عن السكوني عن ١٠٠
جعفر عن أبيه عن علي عاينهم السلام قال : باع رسول الله صلى الله عليه وآله خدسة
المدبر ولم يبع رقبته .

فالوجه في الجمع بين هذه الأخبار والأخبار التي تضمنت بيع المدبر على كل
حال أن نقول إذا أراد المولى أن يبيع رقبة العبد احتاج أن ينقض تديره ، كما أنه
إذا أوصى بوصية ثم أراد تغييرها احتاج أن ينقض وصيته لأنه بمنزلة الوصية فإذا
نقض التدير جاز له بيع المدبر على كل حال ، ومتى لم يرد أن ينقض تديره وآثر
تركه على حاله جاز له أن يبيع خدمته طول حياته ويشترط على المشتري وإذا مات
الذي دبره صار حراً ، والذي يدل على هذا التفصيل :

١٣ — مارواه الحسن بن محبوب عن أبي أيوب عن أبان بن تغلب قال : سألت ١٠١

* — ٩٧ — التهذيب ج ٢ ص ٣٢٢ التقيي ص ٢٦٠ .

— ٩٨ — ٩٩ — التهذيب ج ٢ ص ٣٢٢ . — ١٠٠ — التهذيب ج ٢ ص ٣٢١ .

— ١٠١ — التهذيب ج ٢ ص ٣٢١ الكافي ج ٢ ص ١٣٥ .

أبا عبدالله عليه السلام عن رجل دبر مملوكته ثم زوجها من رجل آخر فولدت منه أولادا ثم مات زوجها وترك أولاده منها فقال : أولاده منها كهيئتها فإذا مات الذي دبر أمهم فهم أحرار ، قلت له : أيجوز للذي دبر أمهم أن يرد في تديره إذا احتاج ؟ قال : نعم قلت : أرأيت إن ماتت أمهم بعدما مات الزوج وبقي أولاهما من الزوج الحر أيجوز لسيدها أن يبيع أولادها ويرجع عليهم في التدير ؟ قال : لا إنما كان له أن يرجع في تدير أمهم إذا احتاج ورضيت هي بذلك .

١٠٢ ١٤ — عنه عن علي بن أبي حمزة عن أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام قال : المدبر مملوك ولمولاه أن يرجع في تديره فإن شاء باعه وإن شاء وهبه وإن شاء أمهره ، قال : وإن ترك سيده على التدير ولم يحدث فيه حدثا حتى يموت سيده كان المدبر حرا إذا مات سيده وهو من الثلث إنما هو بمنزلة رجل أوصى بوصية ثم بدا له بعد فيغيرها قبل موته فإن هو تركها ولم يغيرها حتى يموت أخذ بها .

١٠٣ ١٥ — علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن معاوية بن عمار قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن المدبر فقال : هو بمنزلة الوصية يرجع فيما شاء منها .
١٠٤ ١٦ — محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن فضال عن ابن بكير عن زرارة عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سألت عن المدبر أهو من الثلث ؟ قال : نعم وللموصي أن يرجع في وصيته أوصى في صحة أو مرض .

١٠٥ ١٧ — فأما مارواه محمد بن أحمد بن يحيى عن أبي جعفر عن أبيه عن وهب عن جعفر عن أبيه أن عليا السلام قال : لا يباع المدبر إلا من نفسه .

١٠٢ - التهذيب ج ٢ ص ٣٢١ الكافي ج ٢ ص ١٣٥ .

- ١٠٣ - ١٠٤ - التهذيب ج ٢ ص ٣٢٠ الكافي ج ٢ ص ١٣٥ بفاوت يسير وأخر ج الاخبر

الصدوق في الفقيه ص ٢٦٠ بفاوت يسير .

- ١٠٥ - التهذيب ج ٢ ص ٣٢١ .

فهذا الخبر يحتمل شيئين ، أحدهما : أنه لا يباع على غيره بل ينبغي أن يباع من نفسه كما يباع المكاتب كذلك فإن أراد ذلك فذلك محمول على الاستعجاب لأن الاخبار الأولة عامة في جواز بيعه على من شاء ، والوجه الآخر : أنه لا يباع النفس المدبر ولا يباع أولاده ومتى رجع في تدبيره لم يرجع في تدبير أولاده على ما تقدم تفصيل ذلك في رواية أبان بن تغلب ويحتسب بالمدبر وأولاده من الثلث فإن زاد اثنانهم على الثلث استسعوا في بقية للوارث ، يدل على ذلك :

١٨ — مارواه محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن يزيد بن اسحاق ١٠٦
شعر رفعه عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن جارية اعتقت عن دبر من سيدها قال : فما ولدت فهم بمنزلتها وهم من ثلثة فإن كانوا أفضل من الثلث استسعوا في القصان ، والمكاتب ما ولدت في مكاتبها فهم بمنزلتها إن ماتت فعليهم ما بقي عليها ان شاؤا فاذا أدوا أعتقوا .

١٩ — عنه عن أبي جعفر عن أبي الجوزا عن الحسين بن علوان عن عمرو بن خالد ١٠٧
عن زيد بن علي عن آباءه عن علي عليهم السلام قال : المعتق على دبر فهو من الثلث وما جنى هو والمكاتب وأم الولد فالمولى ضامن لجنايتهم .

١٦ — باب من دبر جارية حبلى

١ — محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن معلى بن محمد عن الحسن بن علي عن ١٠٨
أبي الحسن الرضا عليه السلام قال : سألته عن رجل دبر جارية وهي حبلى فقال : إن كان علم بحبل الجارية فما في بطنها بمنزلتها وإن كان لا يعلم فما في بطنها رق .

٢ — فأما مارواه محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد عن ١٠٩

* — ١٠٦ — ١٠٧ — التهذيب ج ٢ ص ٣٢١ وآخر ج الأخير الصدوق في الفقيه ص ٢٦١ .

— ١٠٨ — التهذيب ج ٢ ص ٣٢١ الكافي ج ٢ ص ١٣٥ .

— ١٠٩ — التهذيب ج ٢ ص ٣٢١ الكافي ج ٢ ص ١٣٥ الفقيه ص ٢٦٠ تنفاوت في الفاظه .

عثمان بن عيسى الكلابي عن أبي الحسن الأول عليه السلام قال : سألت عن امرأة دبرت جارية لها فولدت الجارية جارية نفيسة ، فلم تدرك المرأة المولود مدبراً أم غير مدبر فقال لي متى كان الحل بالمدبرة قبل أن دبرت أم بعد ما دبرت ؟ فقلت لست أدري ولكن اجنبي فيهما جميعاً قال فقال : إن كانت المرأة دبرت وبها حبسٌ ولم يذكر مافي بطنها فالجارية مدبرة والولد رق ، وإن كان إنما حدث الحل بعد التدبير فالولد مدبر في تدبير أمه .

فلا ينافي الخبر الأول ، لأن قوله عليه السلام في هذا الخبر إن كانت المرأة دبرت وبها حبسٌ ولم يذكر مافي بطنها فالجارية مدبرة والولد رق فنحمله على أنه لا يعلم ذلك وإنما يتكشف له بعد ذلك أنها كانت حاملاً في حال ما دبرها فلاجل ذلك صار ولدها رقاً ، ولو علم في حال التدبير أنها حامل كان حكم الولد حكم الأم على ما تضمنه الخبر الأول .

١٧ — باب المدبر يابقي فلا يوجد إلا بعد موت ممة دبره

١١٠ — محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن محمد بن عبد الله بن هلال عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : سألت عن جارية مدبرة أبطت من سيدها سنين ثم جاءت بعدما مات سيدها بأولاد ومتاع كثير وشهد لها شاهدان أن سيدها قد كان دبرها في حياته من قبل أن تأبق قال فقال أبو جعفر عليه السلام : أرى أنها وجميع مامعها للورثة قلت : ألا تعتق من ثلث سيدها ؟ قال : لا لأنها أبطت عاصية لله ولسيدها وأبطل الأيلاق التدبير .

١١١ — فأما مارواه الحسين بن سعيد عن علي بن النعمان عن يعقوب بن شعيب قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون له الخادم فيقول هي لفلان فخدمه ما عاش فإذا مات فهي حرة فتأبق الأمة قبل أن يموت الرجل بخمس سنين أو ست

١١٠ — التهذيب ج ٢ ص ٣٢٢ الكافي ج ٢ ص ١٣٩ الفقيه ص ٢٦٥ .

١١١ — التهذيب ج ٢ ص ٣٢٢ .

سنين ثم يجدها ورثته ألهم أن يستخدموها بعدما أبقت ؟ قال : لا إذا مات الرجل فقد عتقت .

فلا ينافي الخبر الاول، لأن الوجه فيه أن التدبير كان قد علق بوقت الذي جعل له خدمتها فحيث أبقت منعت الرجل الذي جعل له ذلك التصرف فيها وذلك لا يبطل التدبير ، والخبر الأول كان التدبير فيه معلقاً بموت المولى فحيث أبقت منع اباؤها مولاهما التصرف فيها فأبطل ذلك التدبير ، والذي يؤكد الخبر الاول :

٣ — مارواه البزوفري عن أحمد بن ادريس عن الحسن بن علي عن عبدالله بن ١١٢ المغيرة (١) عن الحسن بن علي بن فضال عن العلاء بن رزين عن أبي عبدالله عليه السلام عن رجل دبر غلاماً له فأبى الغلام فمضى إلى قوم فتزوج منهم ولم يعلم أنه عبد فولد له وكسب مالا ومات مولاه الذي دبره فجاء ورثة الميت الذي دبر العبد فطلبوا العبد فما ترى ؟ فقال : العبد رق وولده لورثة الميت قلت : أليس قد دبر العبد ؟ فذكر أنه لما أبى هدم تدبيره ورجع رقاً .

أبواب المكائين

١٨ — باب المكائين المشروط عليه انه عجز فهو رد في الرق وما عجز العجز في ذلك

١ — الحسن بن محبوب عن معاوية بن وهب عن أبي عبدالله عليه السلام قال : ١١٣ قلت له إني كاتب جارية لأيتام لنا واشترطت عليها إن هي عجزت فهي رد في الرق وأنا في حل مما أخذت منها قال فقال : لك شرمك وسيقال لك إن عليا عليه السلام كان يقول يعتق من المكاتب بقدر ما أدنى من مكائنته فقل إنما كان ذلك من قول

(١) في سند هذا الحديث اختلاف في أكثر النسخ والصواب ما ائتمناه .

* - ١١٢ - التهذيب ج ٢ ص ٣٢٢ .

- ١١٣ - التهذيب ج ٢ ص ٣٢٢ الكافي ج ٢ ص ١٣٥ .

٣٤ في المكاتب الشروط عليه أن عجز فهو رد في الرق وما حد العجز في ذلك ج ٤

علي عليه السلام قبل الشرط فلما اشترط الناس كان لهم شرطهم ، فقلت له : ما حد العجز ؟ فقال : إن قضاتنا يقولون إن عجز المكاتب أن يؤخر النجم الى النجم الآخر حتى يحول عليه الحول قلت : فما تقول أنت ؟ فقال : لا ولا كرامة ليس له أن يؤخر نجما عن أجله إذا كان ذلك في شرطه .

١١٤ ٢ — محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن معاوية بن وهب قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن مكاتب أدت ثلثي مكاتبها وقد شرط عليها إن عجزت فهي رد في الرق ونحن في حل مما أخذنا منها فقد اجتمع عليها نجهان قل : ترد وتطيب لهم ما أخذوا وليس لها أن تؤخر النجم بعد حله شهرا واحداً إلا باذنهم .

١١٥ ٣ — فأما مارواه محمد بن أحمد بن يحيى عن الحسن بن موسى الخشاب عن غياث ابن كلوب عن اسحاق بن عمار عن جعفر عن أبيه عليهما السلام أن علياً عليه السلام كان يقول : إذا عجز المكاتب لم يرد مكاتبته في الرق ولكن ينتظر عاما أو عامين فإن قام بمكاتبته وإلا رد مملوكا .

١١٦ ٤ — أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن سيف عن عمرو بن شمر عن جابر عن أبي جعفر عليه السلام قال : سألت عن المكاتب يشترط عليه إن عجز فهو رد في الرق فعجز قبل أن يؤدّي شيئا فقال أبو جعفر عليه السلام : لا ترده في الرق حتى تمضي له ثلاث سنين ويعتق منه بمقدار ما أدى فاما إذا صبروا فليس لهم أن يردوه في الرق .

١١٧ ٥ — الحسين بن سعيد عن النضر عن القاسم بن سليمان عن أبي عبد الله عليه السلام

* - ١١٤ - ١١٥ - التهذيب ج ٢ ص ٣٢٣ واخرج الاول الكليني في الكافي ج ٢ ص ١٣٦ .

- ١١٦ - التهذيب ج ٢ ص ٣٢٣ الفقيه ص ٢٦١ .

- ١١٧ - التهذيب ج ٢ ص ٣٢٣ الفقيه ص ٢٦٢ .

ج ٤ : في أنه إذا جعل على المكاتب المال منجماً بذله دفعة واحدة لم يجب عليه أخذه ٣٥

قال: إن علياً عليه السلام كان يستسعي المكاتب إنهم لم يكونوا يشترطون إن عجز فهو رق ، وقال أبو عبدالله عليه السلام لهم شرطهم ، وقال : ينتظر بالمكاتب ثلاثة أنجم فإن هو عجز رد رقيقاً .

فالوجه في هذه الروايات أحد شيئين ، أحدهما : أن تكون وردت موافقة للعامة وعلى ما يروونهم عن أمير المؤمنين عليه السلام لأنهم يروون عنه أنه كان يقول : إذا أدى المكاتب شيئاً انتفى منه بحساب ما أدى ولا يفرقون بين أن يكون الشرط حاصلًا أو لا يكون كذلك ، وقد بين ابنه عليه السلام في رواية معاوية بن وهب التي قدمناها في أول الباب ، والوجه الآخر : أن يكون محولاً على الاستحباب لأن من انتظر بمكاتبته سنة أو سنتين أو ثلاثة أو تأخير نجم إلى نجم كان له في ذلك فضل كثير وثواب جزيل وإن لم يكن ذلك واجبا عليه ، والذي يؤكد الروايات الأولى:

٦ — مارواه الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن ١١٨ أبي عبدالله عليه السلام في المكاتب يؤدي بعض مكاتبته فقال : إن الناس كانوا لا يشترطون وهم اليوم يشترطون والمسلمون عند شروطهم فإن كان شرط عليه أنه ان عجز يرجع وإن لم يشترط عليه لم يرجع .

١٩ — باب أنه إذا جعل على المكاتب المال منجماً ثم بزره دفعة واحدة لم يجب عليه أخذه

١ — محمد بن أحمد بن يحيى عن الحسن بن موسى الحشاش عن غياث بن كلوب ١١٩ عن اسحاق بن عمار عن جعفر عن أبيه عليها السلام أن مكاتباً أتى علياً عليه السلام وقال : إن سيدي كاتبني وشرط علي نجماً في كل سنة فحشته بالمال كله ضربة فسألته أن يأخذه كله ضربة ويجيز عتقي فأبى علي فدعاه علي عليه السلام فقال : صدق فقال:

* ١١٨ — التهذيب ج ٢ ص ٣٢٣ الكافي ج ٢ ص ١٣٦ بتفاوت في المتن والسند .

— ١١٩ — التهذيب ج ٢ ص ٣٢٥ الكافي ج ٢ ص ٢٨٥ .

٣٦ فيمن وطىء المكتابة بعد أن أدت شيئاً من مكاتبتها ج ٤

له مالك لا تأخذ المال وتمضي عتقه ؟ فقال ما آخذ الا النجوم التي شرطت وأعرض من ذلك الى ميراثه فقال له علي عليه السلام : أنت أحقّ بشرطك .
 ١٢٠ ٢ — فأما مرواه أحمد بن محمد عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : في مكاتب ينقد نصف مكاتبته ويبقى عليه النصف فيدعو مواله فيقول خذوا ما بقي ضربة واحدة قال : يأخذون ما بقي ويعتق .
 فلا ينافي الخبر الاول لأنه إنما تضمن اباحة أخذ ماله من النجوم ولم يتضمن وجوب ذلك عليه والخبر الأول تضمن أن له أن يتمتع من ذلك وليس بينهما على هذا الوجه تناقض ولا تضاد .

٢٠ — باب من وطىء المكتابة بعد أن أدت شيئاً من مكاتبتها

١٢١ ١ — محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن عمرو بن عثمان عن الحسين ابن خالد عن الصادق عليه السلام قال : سئل عن رجل كاتب أمة : فقالت الأمة : ما أدت من مكاتبتني فأنا به حرة على حساب ذلك فقال : لما نعم فأدت بعض مكاتبتها وجامعها ، وولاهها بعد ذلك فقال : إن كان استكرها على ذلك ضرب من الحد بقدر ما أدت من مكاتبتها ويدرك عنه الحد بقدر ما بقي له من مكاتبتها ، وإن كانت تابعة كانت شريكة في الحد ضربت مثل ما يضرب .

١٢٢ ٢ — فأما مرواه محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن النوفلي عن السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام أن أمير المؤمنين عليه السلام قال : في مكاتبة يطأها مولاهما فتحمل قال : يرد عليها مهر مثلها وتستسمى في قيمتها فإن دعت فهي من امهات الاولاد .

* — ١٢٠ — التهذيب ج ٢ ص ٣٢٥ الفقيه ص ٢٦٢ .

— ١٢١ — التهذيب ج ٢ ص ٣٢٣ الكافي ج ٢ ص ١٣٦ الفقيه ص ٣٦٨ بسند آخر .

— ١٢٢ — التهذيب ج ٢ ص ٣٢٤ الكافي ج ٢ ص ١٣٦ الفقيه ص ٣٦٧ بسند آخر .

فلا ينافي الخبر الاول لأنه ليس فيه انه ليس عليه شيء من الحد والخبر الاول مفصل والأخذ به أولى .

٢١ - باب ميراث المكاتب

- ١ - الحسن بن محبوب عن عمر بن يزيد عن يزيد العملي قال : سألت عن رجل ١٢٣ كاتب عبدا له على ألف درهم ولم يشترط عليه حين كتابته إن هو عجز عن مكاتبته فهو رد في الرق وإن المكاتب أدى إلى مولاه خمسمائة درهم ثم مات المكاتب وترك مالا وترك ابنا له مدركا قال : نصف ما ترك المكاتب من شيء فانه لمولاه الذي كاتبه والنصف الباقي لابن المكاتب لأن المكاتب مات ونصفه حرّ ونصفه عبد للذي كاتبه فابن المكاتب كهيئة أبيه نصفه حرّ ونصفه عبد للذي كاتب أباه فإدى إلى الذي كاتب أباه ما بقي على أبيه فهو حر لا سيئلا لأحد من الناس عليه .
- ٢ - البرزوفري عن أحمد بن إدريس عن أحمد بن محمد عن عبد الرحمن بن أبي ١٢٤ نجران عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في مكاتب توفي وله مال قال : يقسم ماله على قدر ما اعتق منه لورثته ومالم يعتق بحسب منه لأربابه الذين كاتبوه وهو ماله .
- ٣ - فأما مارواه الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن ابن سنان عن أبي عبد الله ١٢٥ عليه السلام في مكاتب يموت وقد أدى بعض مكاتبته وله ابن من جاريته قال : ان اشترط عليه إن عجز فهو مملوك رجع ابنه مملوكا والجارية وإن لم يكن اشترط عليه أدى ابنه ما بقي من مكاتبته وورث ما بقي .

* ١٢٣ - التهذيب ج ٢ ص ٣٢٦ الكافي ج ٢ ص ١٣٦

- ١٢٤ - التهذيب ج ٢ ص ٣٢٥ الكافي ج ٢ ص ٢٧٩ الفقيه ص ٤٥٥ جفاون يبر فيها

- ١٢٥ - التهذيب ج ٢ ص ٣٢٤ الكافي ج ٢ ص ٢٧٩ .

١٢٦ ٤ — عنه عن ابن أبي عمير وفضالة عن جميل بن دراج قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن مكاتب يؤدي بعض مكاتبته ثم يموت ويترك ابناً له من جارية له فقال : إن كان اشترط عليه أنه إن عجز فهو رق يرجع ابنه مملوكاً والجارية ، وإن لم يشترط عليه صار ابنه حراً وردا على المولى بقية المكاتبه وورث ابنه ما بقي .

١٢٧ ٥ — عنه عن ابن أبي عمير عن جميل بن مهزم قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المكاتب يموت وله ولد فقال : إن كان اشترط عليه فولده ممالك وإن لم يكن اشترط عليه سعى ولده في مكاتبته أبيهم وعتقوا إذا أدا .

١٢٨ ٦ — البرزوفري عن جعفر بن محمد بن مالك عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب عن الحسن بن محبوب عن مالك بن عطية قال : سئل أبو عبد الله عليه السلام عن مكاتب مات ولم يؤد من مكاتبته شيئاً وترك مالا وولداً من يرثه ؟ قال : إن كان سيده حين كتابته اشترط عليه أنه إن عجز عن أداء نجومه فهو رد وكان قد عجز عن أداء نجمه فإن مات تركه من شيء فهو لسيده وابن رد في الرق ، وإن كان ولده بعده أو كان كتابته معه ، وإن كان لم يشترط بذلك عليه فإن ابنه حر ويؤدي عن أبيه ما بقي مما ترك أبوه وليس لابنه شيء حتى يؤدي ما عليه ، وإن لم يترك أبوه شيئاً فلا شيء على ابنه .

فلا تنافي بين هذه الاخبار والاخبار الأولية لأن الوجه في هذه الاخبار أنه يلزم الابن أن يؤدي عن الحصاة التي تخصه بحساب ما بقي على أبيه ليصير هو حراً لأنه إذا كان حكم الولد حكم أبيه وقد تحرر منه بعضه وكذلك حكم الولد فإذا قسم الميراث على ذلك فما يخص الولد يحتاج أن يؤدي عن نفسه بقية ما كان يبقى على أبيه ليصير

- ١٢٦ - التهذيب ج ٢ ص ٣٢٤ الكافي ج ٢ ص ٢٧٩ الفقيه ص ٢٦٢ بتفاوت بينهما .

- ١٢٧ - التهذيب ج ٢ ص ٣٢٤ .

- ١٢٨ - التهذيب ج ٢ ص ٣٢٥ الكافي ج ٢ ص ٢٧٩ بتفاوت في اللفظ .

حرّاً وليس في هذه الأخبار انه يؤدي ما بقي على أيه من أصل التركة يأخذ ما بقي والأخبار الأولية مفصلة والأخذ بها أولى .

- ٧ — ومارواه الحسين بن سعيد عن علي بن النعمان عن أبي الصباح عن أبي عبد الله ١٢٩ عليه السلام في المكاتب يؤدي بعض مكاتبتيه ثم يموت ويترك ابناً ويترك مالا أكثر مما عليه من مكاتبتيه قال : يوفى . واليه ما بقي من مكاتبتيه وما بقي فلوله .
- ٨ — عنه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام ١٣٠ مثل ذلك :

فالوجه في هذين الخبرين ما قلناه في الأخبار الأولية سواء .

كتاب الايمان والنذور والكفارات

٢٢ — باب ما يجوز له بخلف به أهل الذمة

- ١ — الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن هشام بن سالم عن سليمان بن ١٣١ خالد عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا يخلف اليهودي ولا النصراني ولا المجوسي بغير الله إن الله تعالى يقول ﴿ وَإِنْ أَحْكَمْتُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ﴾ .
- ٢ — عنه عن النضر بن سويد عن القاسم بن سليمان عن جراح المدائني عن أبي ١٣٢ عبد الله عليه السلام قال : لا يخلف بغير الله وقال : اليهودي والنصراني والمجوسي لا تخلفوهم إلا بالله .
- ٣ — عنه عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال : سألته هل يصلح لأحد أن يخلف ١٣٣ أحداً من اليهود والنصارى والمجوس بآلهتهم ؟ فقال : لا يصلح لأحد أن يخلف أحداً إلا بالله .

١٢٩ — التهذيب ج ٢ ص ٣٢٤ الفقيه ٢٦٢ . ١٣٠ — التهذيب ج ٢ ص ٣٠٠ .

١٣١ — ١٣٢ — ١٣٣ — التهذيب ج ٢ ص ٣٢٦ الكافي ج ٢ ص ٣٧١ .

٤٠ في الرجل يقسم على غيره أن يفعل فعلا فلا يفعله هل عليه كفارة أم لا ج ٤

١٣٤ ٤ — عنه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن أهل الملل كيف يستحلفون ؟ قال : لا تحلفون إلا بالله .

١٣٥ ٥ — فأما مارواه محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن النوفلي عن السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام أن أمير المؤمنين عليه السلام استحلف يهوديا بالتوراة التي أُفُزِلَتْ على موسى عليه السلام .

فلا ينافي الاخبار الأوله لأن الوجه في هذا الخبر أن نَحْمِلَهُ على أن للامام أن يحلف أهل الذمة مما يعتقدون في ملتهم اليمين به إذا كان ذلك أردع لهم ، وإنما لا يجوز لنا أن نحلفهم لأننا لانعرف ذلك وإذا عرفنا ذلك جاز ذلك أيضا لنا . لان كل من اعتقد اليمين بشيء جاز أن يستحلف به ، يدل على ذلك .

١٣٦ ٦ — مارواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن العلا ، والحسين بن صفوان بن يحيى عن العلا عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال سألته عن الاحكام ؟ فقال : في كل دين ما يستحلفون .

١٣٧ ٧ — عنه عن النضر بن سويد وابن أبي نجران جميعا عن عاصم بن حميد عن محمد ابن قيس قال : سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول : قضى علي عليه السلام فيمن استحلف أهل الكتاب بيمين صبر (١) أن يستحلف بكتابه وملته .

٢٣ — باب الرجل يقسم على غيره أن يفعل فعلا فهو يفعل هل عليه كفارة أم لا

١٣٨ ١ — الحسين بن سعيد عن حماد عن ابن المغيرة عن عبد الله بن سنان عن عبد الرحمن

(١) بين العبر : التي يحلف عليها حتى يحلف او التي يلزم ويحجر عليها ان خالفها .

* — ١٣٤ — التهذيب ج ٢ ص ٣٢٦ الكافي ج ٢ ص ٣٧١ .

— ١٣٥ — التهذيب ج ٢ ص ٣٢٧ الكافي ج ٢ ص ٣٧١ .

— ١٣٦ — التهذيب ج ٢ ص ٣٢٦ الفقيه ص ٣١٠ بتفاوت في اللفظ .

— ١٣٧ — التهذيب ج ٢ ص ٣٢٧ الفقيه ص ٣١٠ .

— ١٣٨ — التهذيب ج ١ ص ٣٢٩ الكافي ج ٢ ص ٣٧٠ بتفاوت في الاخير .

ج ٤ في اقسام الايمان وما تجب فيها الكفارة وما لا تجب ٤١

ابن أبي عبد الله قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يقسم على الرجل في الطعام يأكل معه فلم يأكل هل عليه في ذلك كفارة ؟ قال : لا .

٢ — أحمد بن محمد عن ابن فضال عن حفص وغير واحد من أصحابنا عن ١٣٩ أبي عبد الله عليه السلام قال : سُئل عن الرجل يقسم على أخيه ؟ قال : ليس عليه شيء ، إنما أراد إكرامه .

٣ — محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن معلى بن محمد عن الوشا عن أبان بن ١٤٠ عثمان عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن الرجل يقسم على الرجل في الطعام لئلا يأكل فلم يطعم فهل عليه في ذلك كفارة ؟ وما اليمين التي تجب فيها الكفارة ؟ فقال : الكفارة في الذي يحلف على المتاع ألا يبيعه ولا يشتريه ثم يبدوله فيكفر عن يمينه ، وإن حلف على شيء ، والذي حلف عليه إتيانه خير من تركه فليأت الذي هو خير ولا كفارة عليه إنما ذلك من خطوات الشيطان .

٤ — فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن الحسن بن علي الوشا عن عبد الله بن سنان ١٤١ عن رجل عن علي بن الحسين عليه السلام قال : إذا قسم الرجل على أخيه فيما يبر قسمه فعلى المقسم كفارة يمين .

فالوجه في هذه الرواية أن نحملها على ضرب من الاستحباب دون الفرض والإيجاب

٢٤ — باب اقسام اليمين وما تجب فيها الكفارة وما لا تجب

١ — محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن أحمد بن محمد ١٤٢ ابن أبي نصر عن ثعلبة عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : كل يمين حلف عليها لا يفعلها مما له منفعة فيه في الدنيا والآخرة فلا كفارة عليه ، وإنما الكفارة في

* ١٣٩ — التهذيب ج ٢ ص ٣٣٠ .

١٤٠ — ١٤١ — التهذيب ج ٢ ص ٣٣٠ واخرج الاول الكليني في الكافي ج ٢ ص ٣٧٠ .

١٤٢ — التهذيب ج ٢ ص ٣٢٩ الكافي ج ٢ ص ٣٧٠ .

أن يحلف الرجل والله لا أزي والله لا أشرب والله لا أخون واشباه هذا ولا اعصي
ثم فعل فعليه كفارة .

١٤٣ ٢ — أحمد بن محمد بن عيسى عن سعد بن سعد عن محمد بن القاسم بن الفضيل
عن حمزة بن حمران عن داود بن فرقد عن حمران قال : قلت لأبي جعفر وأبي عبد الله
عليهما السلام العيمن التي تلزم في الكفارة ؟ فقالا : ما حلفت عليه مما لله فيه طاعة أن
تفعله فلم تفعله فعليك فيه الكفارة ، وما حلفت عليه مما لله فيه المعصية فكفارته تركه
وما لم يكن فيه معصية ولا طاعة فليس هو بشيء .

١٤٤ ٣ — الحسين بن سعيد عن فضالة بن أيوب عن ابن مسكان عن حمزة بن حمران
عن زرارة قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام أي شيء الذي تكون فيه الكفارة من
الايان ؟ فقال : ما حلفت عليه مما فيه البرّ فعليك الكفارة إذا لم تف به ، وما حلفت
عليه مما فيه المعصية فليس عليك فيه الكفارة إذا رجعت عنه ، وقال ان ماسوى ذلك
ما ليس فيه برّ ولا معصية فليس بشيء .

١٤٥ ٤ — فأما مارواه أحمد بن محمد بن أبي نصر عن جميل عن زرارة عن أبي جعفر
عليه السلام قال : سألت عما يكفر من الايمان ؟ فقال : ما كان عليك أن تفعله فخلفت
ان لا تفعله ثم فعلته فليس عليك شيء ، وما لم يكن واجبا أن تفعله فخلفت ألا تفعله
ثم فعلته فعليك الكفارة .

١٤٦ ٥ — الحسن بن محبوب عن عبد الرحمن بن الحجاج قال : سمعت أبا عبد الله عليه
السلام يقول : ليس كل يمين فيها كفارة أما ما كان منها مما أوجب الله تعالى عليك

* - ١٤٣ - التهذيب ج ٢ ص ٣٣٠ الكافي ج ٢ ص ٣٦٩ .

- ١٤٤ - التهذيب ج ٢ ص ٣٣٠ الكافي ج ٢ ص ٣٧٠ .

- ١٤٥ - التهذيب ج ٢ ص ٣٢٩ الكافي ج ٢ ص ٣٧٠ .

- ١٤٦ - التهذيب ج ٢ ص ٣٣٠ الكافي ج ٢ ص ٣٦٩ .

أن تفعله فحلفت أن لا تفعله فليس عليك فيها الكفارة وأما ما لم يكن مما أوجب الله عليك أن تفعله فحلفت أن لا تفعله ففعلته فان عليك فيها الكفارة .

فالوجه في هذين الخبرين أن نقول ما لم يوجب الله عليه إذا حلف ألا يفعله ثم فعله إنما يلزمه الكفارة إذا تساوى فيه الفعل والترك أو لم يكن فعله له مزية على تركه من منفعة دينية أو دنيوية بدلالة الأخبار الأولية .

٦ — وأما ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن بنان بن محمد عن أبيه عن ابن المغيرة عن ١٤٧ السكوني عن جعفر عن أبيه عن علي عليهم السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله : كل يمين فيها كفارة إلا ما كان من طلاق أو عتاق أو عهد أو ميثاق .

فالوجه في هذا الخبر أن نحمله على ضرب من التقية لأن في العامة من يقول بذلك ويوجب الكفارة في كل يمين وإن كان في خلافه صلاح ديني أو دنيوي ، والذي نعمل عليه ما تضمنته الأخبار الأولية من انه متى كان في خلاف اليمين صلاح ديني أو دنيوي جاز خلافه ولم يكن فيه كفارة .

٧ — فأما ما رواه الصفار عن عبد الله بن عامر عن عبد الرحمن بن أبي نجران عن ١٤٨ الحسين بن يونس قال : سألت عن رجل له جارية حلف يمين شديدة واليمين لله عليه إلا يبيعها أبداً وله الى ثمنها حاجة مع تخفيف المؤنة قال : ف الله بقولك له .

فالوجه في هذا الخبر أحد شيئين ، أحدهما : الا يكون به حاجة شديدة تحوجه الى بيعها حتى يكون يبيعها أصاح له فانه إذا كان كذلك لا يجوز له بيعها وإنما يجوز مع الترجيح ، والثاني : أن يكون ذلك محمولا على الاستحباب دون الفرض والایجاب وقد استوفينا ما يتعلق بهذا الباب في كتابنا الكبير وجملته ما أو ردناه هاهنا وفيه كفاية .

* ١٤٧ - التهذيب ج ٢ ص ٣٣٠ .

- ١٤٨ - التهذيب ج ٢ ص ٣٣٢ .

٢٥ - باب انه لا تقع يمين بالعتق

١٤٩ ١ - الصفار عن محمد بن السندي عن علي بن الحكم عن أبان بن عثمان عن عبد الأعلى مولى آل سام عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا طلاق الا على كتاب الله ولا عتق الا لوجه الله .

١٥٠ ٢ - محمد بن أحمد بن يحيى عن بنان بن محمد عن ابن المغيرة عن السكوني عن جعفر عن أبيه عن علي عليهم السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله : كل يمين فيها كفارة إلا ما كان من طلاق أو شقاق أو عهد أو ميثاق .

١٥١ ٣ - فأما مارواه محمد بن الحسن الصفار عن يعقوب بن يزيد عن محمد بن أبي عمير عن محمد بن عذافر عن عمر بن يزيد قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن حلف الرجل بالعتق بغير ضمير على ذلك ؟ فقال : من حلف بذلك فقد رضي فهو لازم له فيما بينه وبين الله وليس ذلك على المستكره .

فالوجه في هذا الخبر أن نحملة على ضرب من الاستعجاب .

٢٦ - باب انه لا كفارة قبل الحنث

١٥٢ ١ - محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن محمد بن يحيى عن طلحة بن يزيد عن جعفر عن أبيه أن عليا عليهم السلام كره أن يطعم الرجل في كفارة اليمين قبل الحنث .

١٥٣ ٢ - فأما مارواه محمد بن أحمد بن يحيى عن أبي جعفر عن أبيه عن وهب عن جعفر بن محمد عن أبيه أن علي بن أبي طالب عليهم السلام قال : إذا حنث الرجل فليطعم عشرة مساكين ويطعم قبل أن يحنث .

* - ١٤٩ - التهذيب ج ٢ ص ٣٣٢ .

- ١٥٠ - التهذيب ج ٢ ص ٣٣٠ .

- ١٥١ - ١٥٢ - التهذيب ج ٢ ص ٣٣٢ واخرج الاخير الصدوق في الفقيه ص ٣٠٩ .

- ١٥٣ - التهذيب ج ٢ ص ٣٣٢ .

فألوجه فيه أن نحملة على ضرب من التقية لأنه موافق لمذهب العامة .

ابواب النذور

٢٧ - باب أقسام النذور

- ١ - الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حفص بن سوسة عن ابن بكير عن ١٥٤
زرارة قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام أي شيء لا نذر فيه ؟ قال فقال : كل
ما كان لك فيه منفعة في دين أو دنيا فلا حنث عليك فيه .
 - ٢ - الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن علي بن أبي حمزة قال : سألت ١٥٥
أبا عبد الله عليه السلام عن رجل جعل عليه مشيا إلى بيت الله الحرام وكل مملوك له
حرّ إن خرج مع عمته إلى مكة ولا يكاري لها ولا صاحبها فقال : ليس بشيء ليتكأ
لها وليخرج معها .
 - ٣ - فأما ما رواه أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن غير ١٥٦
واحد من أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل تكون له الجارية فتؤذيه
امراته وتغار عليه فيقول هي عليك صدقة قال : إن جعلها لله وذكر الله فليس له
أن يقر بها ، وإن لم يكن ذكر الله فهي جاريته يصنع بها ما شاء .
- فألوجه في هذا الخبر أن نحملة على أحد شيئين ، أحدهما : أنه يجب عليه الوفاء به إذا
جعله نذرا صحيحا وليس له في خلافه مصلحة دينية ولا دنيوية وإنما يجوز له خلاف
ذلك إذا حصل له فيه نفع وصلاح على ما قلناه في الميم ، وألوجه الآخر : أن نحملة
على الاستحباب .

* - ١٥٤ - ١٥٥ - التهذيب ج ٢ ص ٣٣٥ وآخر ج الأول الكليني في الكافي ج ٢ ص ٣٧٥ .

- ١٥٦ - التهذيب ج ٢ ص ٣٣٦ .

١٥٧ ٤ — وأما مارواه محمد بن أحمد بن يحيى عن أبي عبد الله الرازي عن أحمد بن محمد ابن أبي نصر عن الحسن بن علي عن أبي الحسن عليه السلام قال قلت له إن لي جارية ليس لها مني مكان وهي تحتل الثمن إلا أنني كنت حلفت فيها يمين فقلت لله علي أن لا أبيعها ابدولي الى ثمنها حاجة مع تخفيف المؤنة فقال : ف لله بقلوك .
فهذا الخبر ذكرناه في باب أقسام الايمان في رواية الصفار لأنه رواه بلفظ اليمين وأعدناه هاهنا لتضمنه لفظ النذر والمعنى فيه هو المعنى الذي ذكرناه من حمله إما على الاستحباب أو على ارتفاع صلاح في بيعها ديني ودنيوي واستواء الامرين فيه على حد سواء كما قلناه هناك .

٢٨ — باب انه لا نذر في معصية

١٥٨ ١ — الحسين بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال : سأله عن رجل جعل عليه أيماناً أن يمشي الى الكعبة أو صدقة أو نذراً أو هدياً أن هو كلم أباه أو امه أو أخاه أو ذارحم أو قطع قرابة أو ما تمم يقيم عليه أو أمراً لا يصلح له فعله فقال : لا يمين في معصية الله إنما اليمين الواجبة التي ينبغي لصاحبها أن يفي بها ما جعل لله عليه في الشكر إن هو عافاه من مرضه أو عافاه من أمر يخافه أو رد عليه ماله أو رده من سفره لله علي كذا وكذا شكراً فهذا الواجب على صاحبه ينبغي له أن يفي به .
١٥٩ ٢ — فأما مارواه محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن عبد الجبار عن أبي جميلة عن عمرو بن حريث عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سأله عن رجل قال إن كلم ذا قرابة له فعليه المشي الى بيت الله وكل ما يملكه في سبيل الله وهو بريء من دين

* ١٥٧ — التهذيب ج ٢ ص ٣٣٤ .

— ١٥٨ — التهذيب ج ٢ ص ٣٣٥ الكافي ج ٢ ص ٣٦٨ الى قوله (فلا يصلح له فعله) فقال : كتاب الله قبل اليمين ولا يمين في معصية .

— ١٥٩ — التهذيب ج ٢ ص ٣٣٥ .

- محمد صلى الله عليه وآله قال : يصوم ثلاثة أيام ويتصدق على عشرة مساكين .
فالوجه في هذه الرواية أن نعملها على الاستحباب أو على أن يجعل ذلك شكراً لله
بمخالفته لمعصيته دون أن يكون ذلك كفارة بخلاف النذر ، ويؤكد ذلك :
- ٣ — مارواه الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي ١٦٠
عبدالله عليه السلام أنه قال في رجل حلف يمين ألا يكلم ذا قرابة له قال : ليس
بشيء فليكلم الذي حلف عليه وقال : كل يمين لا يراد بها وجه الله فليس بشيء في
طلاق أو غيره .
- ٤ — عنه عن حماد بن عيسى عن علي بن أبي حمزة قال : سألت أبا عبدالله عليه ١٦١
السلام عن رجل جعل عليه مشياً إلى بيت الله الحرام وكل مملوك له حر إن خرج
مع عمته إلى مكة ولا يكاريها ولا صاحبها فقال : ليس بشيء ليتكأ لها وليخرج
معه .
- ٥ — الصفار عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن عبدالله بن مسكان عن محمد ١٦٢
ابن بشير عن العبد الصالح عليه السلام قال : قلت له جعلت فداك أني جعلت لله علي
أن لا أقبل من نبي عمي صلة ولا أخرج متاعي في سوق مني من تلك الأيام قال
فقال : إن كنت جعلت ذلك شكراً فبه وإن كنت إنما قلت ذلك من غضب
فلا شيء عليك .

٢٩ — باب من نذر أنه يذبح ولدا له

- ١ — محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد عن البرقي عن النوفلي عن ١٦٣

* — ١٦٠ — التهذيب ج ٢ ص ٣٣٥ الكافي ج ٢ ص ٣٦٨ وهو صدر الحديث .

— ١٦١ — التهذيب ج ٢ ص ٣٣٥ .

— ١٦٢ — التهذيب ج ٢ ص ٣٣٦ .

— ١٦٣ — التهذيب ج ٢ ص ٣٣٧ .

السكوني عن جعفر عن أبيه عن علي عليهم السلام انه أتاه رجل فقال له : اني نذرت ان أنحر ولدي عند مقام ابراهيم عليه السلام إن فعلت كذا وكذا ففعلته قال علي عليه السلام : اذبح كبشا سمينا تتصدق بلحمه على المساكين .

١٦٤ ٢ — فأما مارواه ابراهيم بن مهزيار عن الحسن بن القاسم بن محمد عن أبان بن عثمان عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل حلف أن ينحر ولده فقال : ذلك من خطوات الشيطان .

فلا ينافي الخبر الأول لأن الخبر الأول محمول على ضرب من الاستحباب دون الفرض والایجاب .

٣٠ — باب حكم العتق اذا علمت بشرط على جهة النذر

١٦٥ ١ — علي بن ابراهيم عن أبيه عن صفوان بن يحيى عن اسحاق بن عمار عن أبي ابراهيم عليه السلام قال : قلت له رجل كانت عليه حجة الاسلام فأراد أن يحج فقبل له تزوج ثم حج فقال : إن تزوجت قبل أن احج فغلامي حرّ فتزوج قبل أن يحج فقال : أعتق غلامه ، فقلت لم يرد بعته وجه الله تعالى فقال : إنه نذر في طاعة الله والحج أحق من التزويج وأوجب عليه من التزويج ، قلت فإن الحج تطوع قل : وإن كان تطوعا فهي طاعة لله عز وجل قد أعتق غلامه .

١٦٦ ٢ — فأما مارواه الحسين بن سعيد عن حماد عن علي بن أبي حمزة قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل جعل عليه مشيا الى بيت الله الحرام وكل مملوك له حرّ إن خرج مع عمته الى مكة ولا يكره لها ولا صاحبها فقال : ليس بشيء لينتكر لها وليخرج معها .

١٦٤ — التهذيب ج ٢ ص ٣٣٧ .

١٦٥ — التهذيب ج ٢ ص ٣٣٣ الكافي ج ٢ ص ٣٧٢ .

١٦٦ — التهذيب ج ٣ ص ٣٣٥ .

فالوجه في هذا الخبر أنه لم يجعل ذلك على وجه النذر لله لأن من شرط النذر أن يقول لله عليّ كذا وكذا ومتى لم يكن على هذا الوجه لا يلزمه وكان بالخيار، والخبر الأول محمول على من جعل ذلك نذراً صحيحاً فلاجل ذلك وجب عليه الوفاء به على ما بيناه في كتابنا الكبير واستوفيناه.

٣ — وأما ما رواه الحسين بن سعيد عن أبي علي بن راشد قال قلت : لأبي جعفر ١٦٧ الثاني عليه السلام إن امرأة من أهلنا اعتلّ صبي لها فقالت اللهم ان كشفت عنه ففلانة جاريتي حرة ١٦٨ والجارية ليست بعارفة فأما أفضل تعقها أو تصرف ثمنها في وجه البرّ فقال : لا يجوز الا تعقها .

فالوجه في هذا الخبر والخبر الأول أن نعملها على أنه إذا كان ذلك على وجه النذر وجب الوفاء به دون أن يكون ذلك عتقاً محضاً معلقاً بشرط .

٣١ — باب من نذر أنه يحج ماشياً فعجز

١ — الصفار عن إبراهيم بن هاشم عن عبد الرحمن بن حماد عن إبراهيم بن ١٦٨ عبد الحميد عن أبي الحسن عليه السلام قال : سأله عباد بن عبد الله البصري عن رجل جعل لله نذراً على نفسه المشي الى بيته الحرام فمشى نصف الطريق أو أقل أو أكثر قال : نظر ما كان ينفق من ذلك الموضع فيتصدق به

٢ — فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن ١٦٩ أبي عبد الله عليه السلام قال : أيما رجل نذر نذراً أن يمشي الى بيت الله الحرام ثم عجز عن أن يمشي فليركب وليسق بدنة إذا عرف الله منه الجهد .

٣ — عنه عن صفوان عن اسحاق بن عمار عن عتبة بن مصعب قال : نذرت في ابن ١٧٠

* ١٦٧ - ١٦٨ - ١٦٩ - التهذيب ج ٢ ص ٣٣٦ .

- ١٧٠ - التهذيب ج ٢ ص ٣٣٦ .

لي ان عافاه الله ان احج ماشيا فشيت حتى بلغت العقبة فاشتكت فركبت ثم وجدت راحة فشيت فسألت أبا عبد الله عليه السلام عن ذلك فقال : إني احب إن كنت موسراً أن تذبح بقرة فقلت: بقي معي نفقة ولو شئت أن اذبح افعلت وعليّ دين قال : إني احب إن كنت موسراً أن تذبح بقرة فقلت أشيء واجب أفعله ؟ فقال : لا، من جعل لله شيئاً فبلغ جهده فليس عليه شيء .

١٧١ ٤ — علي بن ابراهيم عن أبيه عن النوفلي عن السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام أن أمير المؤمنين عليه السلام سئل عن رجل نذر أن يمشي إلى البيت فمرّ بمعبر قال : فليقم في المعبر قائماً حتى يجوز .

١٧٢ ٥ — علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن رفاعة وحفص قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل نذر أن يمشي إلى بيت الله ماشيا قال : فليمش فاذا تعب فليركب .

١٧٣ ٦ — أبو علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن العلا عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال سألته عن رجل جعل لله عليه مشيا إلى بيت الله فلم يستطع قال : يحج ركباً .

قال محمد بن الحسن : لا تنافي بين هذه الاخبار لأن الذي يجب على من نذر أن يمشي إلى بيت الله الحرام أن يفي به إذا أمكنه ذلك وكان قادراً عليه مستطيعاً حتى أنه ليقوم قائماً في المعبر، فإن عجز عن ذلك ولا يستطيع المشي جاز له أن يركب إلا أنه يسوق معه بدنة أو بقرة فإن لم يتمكن من ذلك فليركب ولا شيء عليه .

* ١٧١ - التهذيب ج ٢ ص ٣٣٣ الكافي ج ٢ ص ٣٧٢ الفقيه ص ٣١٠ .

- ١٧٢ - ١٧٣ - التهذيب ج ٢ ص ٣٣٣ الكافي ج ٢ ص ٣٧٣ .

أبواب الكفارات

٣٢ — باب ما يجزى من الكسوة في كفارة اليمين

١ — محمد بن يعقوب عن أبي علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار ومحمد بن اسماعيل ١٧٤
عن الفضل بن شاذان جميعاً عن صفوان عن ابن مسكان عن الحلبي عن أبي عبد الله
عليه السلام في كفارة اليمين يطعم عشرة مساكين لكل مسكين مدّ من خنطة أو مدّ
من دقيق وحنطة ، أو كسوتهم لكل إنسان ثوبان ، أو عتق رقبة وهو في ذلك بالخيار
أي الثلاثة صنع ، فإن لم يقدر على واحد من الثلاثة فالصيام ثلاثة أيام .

٢ — الحسين بن سعيد عن القاسم بن محمد عن علي بن أبي حمزة عن أبي عبد الله ١٧٥
عليه السلام قال : سألت عن كفارة اليمين قال : عتق رقبة أو كسوة والكسوة ثوبان
أو إطعام عشرة مساكين أي ذلك فعل اجزأ عنه ، فإن لم يجد فصيام ثلاثة أيام متواليات
وإطعام عشرة مساكين مدّاً مدّاً .

٣ — فأما ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي نجران ١٧٦
عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس قال : قال أبو جعفر عليه السلام قال الله تعالى :
« لَنُبَيِّهَ (١) صُلَى اللّٰهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ » ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللّٰهُ لَكَ تَبْتَغِي
مَرْضَاتِ أَزْوَاجِكَ وَاللّٰهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ قَدْ فَرَضَ اللّٰهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ ﴾ فجعلها يميناً
وكفّرها رسول الله صلى الله عليه وآله قلت : فبم كفر ؟ قال : أطعم عشرة مساكين
لكل مسكين مدّ ، قلنا فن وجد الكسوة ؟ قال : ثوب يوارى عورته .

٤ — عنه عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي نصر والحجال عن ثعلبة ١٧٧

(١) زيادة في التهذيب والكافي .

* — ١٧٤ — ١٧٥ — ١٧٦ — التهذيب ج ٢ ص ٣٣١ الكافي ج ٢ ص ٣٧١ .

— ١٧٧ — التهذيب ج ٢ ص ٣٣١ الكافي ج ٢ ص ٣٧٢ .

ابن ميمون عن معمر بن عثمان قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عمن وجب عليه الكسوة في كفارة اليمين ؟ قال : ثوب يوارى عورته ..

١٧٨ هـ — ابن محبوب عن أبي أيوب عن أبي بصير قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن أوسط ما تطعمون أهليكم ؟ فقال : ما تعولون به عيالكم من أوسط ذلك ، قلت : وما أوسط ذلك ؟ فقال : الخل ، والزيت ، والتمر ، والحبز ، تشبعهم به مرة واحدة ، قلت : كسوتهم ؟ قال : ثوب واحد .

فلا تنافي بين هذه الاخبار والاخبار الاولة لأن الكسوة يترتب وجوبها على قدر حال الانسان فمن قدر على ثوبين كان عليه ذلك ومن لم يقدر الا على واحد فانه يحزى به ومن عجز عن ذلك أيضاً فعليه الصيام فان عجز عن الصيام أيضاً فليستغفر الله تعالى وليس عليه شيء ، يدل على ذلك :

١٧٩ هـ — مارواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن أبي جميلة عن أبي عبدالله عليه السلام قال : في كفارة اليمين عتق رقبة أو اطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم والوسط الخل والزيت وارفعه اللحم والحبز والصدقة مد مد من حنطة لكل مسكين ، والكسوة ثوبان فمن لم يجد فعليه الصيام لقول الله تعالى ﴿ فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ﴾ .

١٨٠ هـ — أحمد بن محمد بن ابن فضال عن ابن بكير عن زرارة عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سألت عن شيء من كفارة اليمين قال فقال : يصوم ثلاثة أيام قلت : إنه ضعف عن الصوم وعجز قال : يتصدق على عشرة مساكين ، قلت : إنه عجز

١٧٨ هـ - التهذيب ج ٢ ص ٣٣١ الكافي ج ٢ ص ٣٧٢ .

١٧٩ هـ - التهذيب ج ٢ ص ٣٣١ الكافي ج ٢ ص ٣٧١ .

١٨٠ هـ - التهذيب ج ٢ ص ٣٣١ الكافي ج ٢ ص ٣٧٢ وفيه عن أبي جعفر عليه السلام بزيادة في آخره .

عن ذلك قال : فليستغفر الله تعالى ولا يعد .

٣٣ - باب أنه هل يجوز إطعام الصغير في الكفارة أم لا

- ١ - يونس بن عبد الرحمن عن أبي الحسن عليه السلام قال : سألت عن رجل عليه ١٨١ كفارة إطعام عشرة مساكين أيعطي الصغير والكبار سواء والنساء والرجال ؟ أويفضل الكبار على الصغير والرجال على النساء ؟ فقال : كلهم سواء ويتم إذا لم يقدر من المسلمين . وعيالاتهم تمام العدة التي تلزمه أهل الضعف ممن لا ينصب .
- ٢ - فأما مارواه أحمد بن محمد عن محمد بن يحيى عن غياث عن أبي عبد الله ١٨٢ عليه السلام قال : لا يجوز إطعام الصغير في كفارة اليمين ولكن صغيرين بكبير . فلا يتأني الخبر الأول لأنه إنما لا يجوز إطعام الصغير إذا أفرده فأما إذا كان مختلطاً بالكبار فلا بأس بذلك ، يدل على ذلك :

- ٣ - مارواه علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن ١٨٣ أبي عبد الله عليه السلام في قول الله تعالى ﴿ من أوسط ما تطعمون أهليكم ﴾ قال : هو كما يكون أنه يكون في البيت من يأكل أكثر من المد ومنهم من يأكل أقل من المد وإن شئت جعلت لهم أداماً ، والأدام ادناه ملح وأوسطه الزيت وأرفعه اللحم .
- ٣٤ - باب أنه هل يجوز تكبير الإطعام على واحد إذا لم يجد غيره أم لا

- ١ - محمد بن يعقوب عن علي عن أبيه عن النوفلي عن السكوني عن أبي عبد الله ١٨٤ عليه السلام قال قال أمير المؤمنين عليه السلام : إن لم تجد في الكفارة إلا الرجل والرجلين فلتكرر عليهم حتى تستكمل العشرة تعطيهم اليوم ثم تعطيهم غداً .

- ٢ - فأما مارواه الحسين بن سعيد عن صفوان بن يحيى عن اسحاق بن عمار قال : ١٨٥

* - ١٨١ - التهذيب ج ٢ ص ٣٣١ . - ١٨٢ - ١٨٣ - التهذيب ج ٢ ص ٣٣١

الكافي ج ٢ ص ٣٧٢ . - ١٨٤ - ١٨٥ - التهذيب ج ٢ ص ٣٣١ وأخرج الأول الكليني

في الكافي ج ٢ ص ٣٧٢ والضمائر فيه للثائب .

سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن إطعام عشرة مساكين أو إطعام ستين مسكيناً أجمع ذلك لا إنسان واحد يُعطاه ؟ قال : لا ولكن يعطي إنساناً كما قال الله تعالى ، قلت : فيعطيه الرجل قرابته إن كانوا محتاجين ؟ قال : نعم ، قلت : فيعطيه الضعفاء من غير أهل الولاية ؟ قال : نعم وأهل الولاية أحب إليّ .

فلا ينافي الخبر الأول لانه إنما يجوز التكرير إذا لم يجد الإنسان بعدد الرجال الذين يجب عليه أطعامهم جاز حينئذ أن يكرر عليهم ، فأما إذا وجد فينبغي أن يعطي كل واحد منهم إلى أن يستوفي العدد .

٣٥ — باب كفارة من خالف النذر أو العهد

١٨٦ — ١ — الصفار عن علي بن محمد القاشاني عن القاسم بن محمد الاصفهاني عن سليمان بن داود المنقري عن حفص بن غياث قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن كفارة النذر فقال : كفارة النذر كفارة اليمين ، ومن نذر بدنة فعليه ناقة بقلدها ويشعرها ويقف بها بعرفة ، ومن نذر جزوراً فحيث شاء نحره .

١٨٧ — ٢ — فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن اسماعيل عن حفص عن عمر بن عبيد السابري عن أبيه عن أبي بصير عن أحدهما عليهما السلام قال : من جعل عليه عهداً لله وميثاقه في أمر لله طاعة فخنث فعليه عتق رقبة أو صيام شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكيناً .

١٨٨ — ٣ — عنه عن ابن أبي عمير عن جميل بن دراج عن عبد الملك بن عمرو عن أبي عبد الله عليه السلام قال : من جعل لله عليه ألا يركب محرماً فركبه قال : ولا اعلمه إلا قال : فليعتق رقبة أو ليصم شهرين أو ليطعم ستين مسكيناً .

* — ١٨٦ — التهذيب ج ٢ ص ٣٣٦ الكافي ج ٢ ص ٣٧٣ .

— ١٨٧ — ١٨٨ — التهذيب ج ٢ ص ٣٣٦ .

- ٤ — محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن أحمد السكوني عن العمري البوفي عن ١٨٩
علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليها السلام قال : سألته عن رجل عاهد الله
في غير معصية ماعليه إن لم يف بعهده ؟ قال : يعتق رقبة أو يصدق بصدقة أو يصوم
شهرين متتابعين .
- ٥ — محمد بن أحمد بن يحيى عن أبي الجوزا عن الحسين بن علوان عن عمرو بن ١٩٠
خالد عن أبي جعفر عليه السلام قال : النذر نذران فما كان لله وفي به وما كان لغير
الله فكفارته كفارة يمين .
- ٦ — محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن أحمد عن السندي بن محمد عن ١٩١
صفوان الجبل عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له بأبي أنت وأمي جعلت على
نفسى مشياً الى بيت الله قال : كفر يمينك فأما جعلت على نفسك يميناً وما جعلته
لله فف به .
- ٧ — الحسن بن محبوب عن جميل بن صالح عن أبي الحسن موسى عليه السلام ١٩٢
انه قال : كل من عجز من نذر نذره فكفارته كفارة يمين .
- ٨ — محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد ١٩٣
عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إن قلت لله علي فكفارته كفارة يمين .
- ٩ — محمد بن أحمد بن يحيى عن أبي عبد الله عن محمد بن عبد الله بن مهران عن علي ١٩٤
ابن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليها السلام قال : سألته عن الرجل يقول هو
يهدي إلى السكبة كذا وكذا ماعليه إذا كان لا يقدر على ما يهديه ؟ قال : إن كان

١٨٩ - التهذيب ج ٢ ص ٣٣٤ .

١٩٠ - التهذيب ج ٢ ص ٣٣٥ .

١٩١ - التهذيب ج ٢ ص ٣٣٤ الكافي ج ٢ ص ٣٧٣

١٩٢ - ١٩٣ - التهذيب ج ٢ ص ٣٣٣ الكافي ج ٢ ص ٣٧٣ واخرج الاخير الصدوق في الفقيه

ص ٣٠٨ . - ١٩٤ - التهذيب ج ٢ ص ٣٣٤ الفقيه ص ٣٦٠ .

٥٦ - في أن من وجب عليه كفارة الظهار فعجز عنها أجمع كان باقيا في ذمته ولم يجز له وطء المرأة ج ٤

جعله نذراً ولا يملكه فلا شيء عليه، وإن كان مما يملك غلاماً أو جارية أو شبهه باعه واشترى بشئ طيباً فيطيب به الكعبة وإن كانت دابة فليس عليه شيء .
قال محمد بن الحسن الكلام في هذه الأخبار مثل الكلام على الأخبار التي قدمناها في كفارة اليمين وإن ذلك يترتب على قدر حال الرجل فكذلك في كفارة النذر لأن من قدر على عتق رقبة أو إطعام ستين مسكيناً أو صيام شهرين متتابعين فعل أي ذلك شاء، ومتى عجز عن ذلك كان عليه كفارة اليمين فإن عجز عن ذلك أيضاً كان عليه الاستغفار ولم يكن عليه شيء .

٣٦ - باب من وجب عليه كفارة الظهار فعجز عنها أجمع كان باقيا في ذمته ولم

يجز له وطء المرأة متى يكفر

١٩٥ ١ - عاصم بن حميد عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : كل من عجز عن الكفارة التي يجب عليه من عتق أو صوم أو صدقة في يمين أو نذر أو قتل أو غير ذلك مما يجب على صاحبه فيه الكفارة فلا استغفار له كفارة ما خلا يمين الظهار فإنه إذا لم يجد ما يكفر به حرمت عليه أن يجامعها وفرق بينهما إلا أن ترضى المرأة أن يكون معها ولا يجامعها .

١٩٦ ٢ - محمد بن يعقوب عن علي عن أبيه عن صفوان بن يحيى عن اسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام إن الظهار إذا عجز صاحبه عن الكفارة فليستغفر ربه ثم لينو أن لا يعود قبل أن يواقع ثم ليواقع وقد أجزأ ذلك عنه من الكفارة فإذا وجد السبيل إلى ما يكفر به يوماً من الأيام فليكفر ، وإن تصدق فاطم نفسه وعياله فإنه يجز به إذا كان محتاجاً وإذا لم يجد ذلك فليستغفر الله ربه وينوي إلا يعود فحسبه ذلك والله كفارة .

فلا ينافي الخبر الاول لأن الخبر الاول إنما تناول حظر الواقعة قبل الكفارة بعد الاستغفار إذا لم ينو أنه متى تمكن كهر ، والخبر الثاني : تناول إباحة ذلك عند العزم على الكفارة متى تمكن من ذلك ويجري ذلك مجرى الدين عليه وليس بينهما تناف.

٣ — وأما ما رواه الحسين بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن سماعة عن أبي بصير ١٩٧ قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وآله فقال يا رسول الله : إني ظاهرت من امرأتي فقال : اعتق رقبة ، قال : ليس عندي قال : فصم شهرين متتابعين ، قال : لا أقدر قال : فاطعم ستين مسكيناً ، قال : ليس عندي قال : فقال رسول الله صلى الله عليه وآله : أنا انصدق عنك فاعطاه ثمن طعام ستين مسكيناً وقال : اذهب فتصدق بهذا فقال : والذي بعثك بالحق نبياً ما بين لايتها أحوج اليه مني ومن عيالي فقال : اذهب فكل واطعم عيالك .

فلوجه في هذا الخبر انه لما أعطى النبي صلى الله عليه وآله عنه الكفارة سقط عنه فرضها ثم اجراه مجرى غيره من الفقراء في جواز اعطائه ذلك على انه عند الضرورة يجوز أن يصرف الكفارة إلى نفسه وإلى عياله حسب ما تضمنه الخبر الذي رواه اسحاق بن عمار الأول ، وإن كان ذلك لا يجوز عند الاختيار كما أن عند الضرورة والعجز يجوز أن يقتصر على الاستغفار .

٣٧ — باب انه كفارة الظهار مرتبة غير مخير فيها

يدل على ذلك ظاهر القرآن قال الله تعالى : « والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة » إلى قوله « فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين » ثم قال : بعد ذلك : « فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكيناً » فالأخبار التي روينها في الباب الاول تؤكد ذلك .

١٩٨ ١ — فأما مارواه الحسين بن سعيد عن الحسن بن علي بن النعمان عن معاوية بن وهب قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المظاهر قال : عليه تحرير رقبة أو صيام شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكيناً والرقبة تجزي ممن ولد في الاسلام .
١٩٩ ٢ — الحسين بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال : سألت عن رجل قال : لامرأته انت علي مثل ظهر امي قال : عتق رقبة أو إطعام ستين مسكيناً أو صيام شهرين متتابعين .

فما تضمن هذان الخبران من لفظة «أو» الموضوعة للتخيير الوجه فيه أن نعملها على الترتيب بدلالة الأخبار الأولية المطابقة لمظاهر القرآن وقد أوردنا في كتابنا الكبير ما يتعلق بذلك مستوفى وفيما ذكرناه كفاية إنشاء الله .

كتاب الصيد والذبائح

ابواب صيد السمك

٣٨ — باب النهي عن صيد الجري والمار ماهي والزمار

٢٠٠ ١ — الحسين بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا تأكل الجريث ولا المار ماهي (١) ولا طافيا ولا طحالا لأنه يبت الدم ومضغة الشيطان .

٢٠١ ٢ — عنه عن محمد بن خالد عن أبي الجهم عن رفاعة عن محمد بن مسلم قال : سألت

(١) المار ماهي : معرب وأصله حبة الماء .

٢٠٠ — ١٩٨ — ١٩٩ — التهذيب ج ٢ ص ٣٣٨ وأخرج الأول الكليني في الكافي ج ٢ ص ١٢٨

بغاوت في السند والمتن . — ٢٠٠ — ٢٠١ — التهذيب ج ٢ ص ٣٣٩ وأخرج

الأول الكليني في الكافي ج ٢ ص ١٤٤ .

أبا عبد الله عليه السلام عن الجريث فقال : والله ما رأيت قط ولكن وجدناه في كتاب علي عليه السلام حراماً .

٣ — عنه عن النضر بن سويد عن عاصم عن أبي بصير قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام ٢٠٢ عما يكره من السمك ؟ فقال : أما في كتاب علي عليه السلام فإنه نهى عن الجريث .

٤ — عنه عن صفوان عن منصور بن حازم عن سمرة عن (١) أبي سعيد قال خرج ٢٠٣ أمير المؤمنين عليه السلام على بغلة رسول الله صلى الله عليه وآله فخرجنا معه نمشي حتى انتهى الى موضع أصحاب السمك فجمعهم ثم قال : تدرون لأي شيء جمعتم ؟ فقالوا : لا فقال : لا تشتروا الجريث ولا المارماهي ولا الطافي على الماء ولا تبعوه .

٥ — عنه عن ابن فضال عن غير واحد من أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام ٢٠٤ قال الجري والمارماهي والطافي حرام في كتاب علي عليه السلام .

٦ — فأما مارواه الحسين بن سعيد عن صفوان عن ابن مسكان عن محمد الحلبي ٢٠٥ قال قال أبو عبد الله عليه السلام : لا يكره شيء من الحيتان إلا الجري .

٧ — عنه عن فضالة عن أبان عن حريز عن حكم عن أبي عبد الله عليه السلام ٢٠٦ قال : لا يكره من الحيتان شيء إلا الجريث .

فالوجه في هذين الخبرين وما جرى مجراهما أنه لا يكره كراهية الحظر إلا الجري وإن كان يكره كراهية الندب والاستعجاب ، وما قدمناه من الأخبار وإن تضمن بعضها لفظ التحريم مثل حديث ابن فضال وغير ذلك فمحمول على هذا الضرب من التحريم الذي قدمناه ، والذي يدل على ذلك :

٨ — مارواه الحسين بن سعيد عن محمد بن أبي عمير عن عمر بن اذينة عن زرارة ٢٠٧

(١) في د (١) ابن أبي سعيد .

* ٢٠٢ - ٢٠٣ - التهذيب - ج ٢ ص ٣٣٩ .

- ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - التهذيب ج ٢ ص ٣٤٠ .

٦٠. في تحريم السمك الطافي وهو الذي يموت في الماء ج ٤

قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن الجربث فقال وما الجربث ؟ فنهته له فقال : « قل لا أجد فيما أوحى إلي محرماً على طاعم يطعمه » الى آخر الآية ثم قال : لم يحرم الله شيئاً من الحيوان في القرآن إلا الخنزير بعينه وبكره كل شيء من البحر ليس له قشر مثل الورق وليس بحرام وإنما هو مكروه .

٢٠٨ ٩ — عنه عن عبد الرحمن بن أبي نجران عن عاصم بن حميد عن محمد بن مسلم قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الجربث والمارماهي والزمسير (١) وما ليس له قشر من السمك أحرام هو ؟ فقال لي يا محمد اقرأ هذه الآية التي في الانعام (٢) « قل لا أجد فيما أوحى إلي محرماً على طاعم يطعمه » قال : فقرأتها حتى فرغت منها فقال : إنما الحرام ما حرم الله ورسوله في كتابه ولكنهم قد كانوا يعافون أشياء فنحن نعافها .

٣٩ — باب تحريم السمك الطافي وهو الذي يموت في الماء

٢٠٩ ١ — الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حماد بن عثمان عن الحلبي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عما يوجد من السمك طافياً على الماء أو يلقيه البحر ميتاً ؟ فقال : لا تأكله .

٢١٠ ٢ — عنه عن عمرو بن عثمان عن الفضل بن صالح عن زيد الشحام قال : سئل أبو عبد الله عليه السلام عما يوجد من الحيتان طافياً على الماء ويلقيه البحر ميتاً آكله ؟ قال : لا .

٢١١ ٣ — عنه عن فضالة عن القاسم بن بريد عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : لا تأكل ما نبذه الماء من الحيتان وما نضب الماء عنه .

(١) الزمير : كسكت نوع من السمك له شوك نافع على ظهره واكثر ما يكون في المياه العذبة .

(٢) سورة الانعام ١٤٥ .

* ٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٠ - التهذيب ج ٢ ص ٣٤٠ .

- ٢١١ - التهذيب ج ٢ ص ٣٤٠ الفقيه ص ٣٠٣ بزيادة في آخره .

- ٤ — فأما مارواه الحسين بن سعيد عن عبدالله بن بحر عن رجل عن زرارة ٢١٢ قال : قلت السمك يشب من الماء فيقع على الشط فيضطرب حتى يموت فقال : كلها . قالوجه في هذا الخبر ان نمحله على أنه لما خرجت من الماء أخذها وهي حية ثم ماتت جاز أكلها ولو ماتت قبل أن يأخذها لم يجوز ذلك ، يدل على ذلك :
- ٥ — مارواه محمد بن يحيى عن العمري بن علي بن علي بن جعفر عن أخيه موسى ١١٣ ابن جعفر عليهما السلام قال : سألت عن سمكة وثبت من الماء فوقعت على الجذ فماتت أ يصلح أكلها ؟ قال : إن أخذتها قبل أن تموت ثم ماتت فكلها ، وإن ماتت قبل أن تأخذها فلا تأكلها .
- ٦ — محمد بن يحيى عن عبدالله بن محمد عن علي بن الحكم عن أبان عن سلمة أبي ٢١٤ حفص عن أبي عبدالله عليه السلام أن علياً عليه السلام كان يقول : في صيد السمك إذا أدركتها وهي تضطرب وتضرب ييدها وتحرك ذنبها وتطرف بذيها فهي ذكاتها .
- ٧ — فأما مارواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن القاسم بن يزيد عن ابن مسلم ٢١٥ عن أبي جعفر عليه السلام في رجل نصب شبكة في الماء ثم رجع إلى بيته وتركها منصوبة فأثاها بعد ذلك وقد وقع فيها سمك فيمتن فقال : ما علمت يده فلا بأس بأكل ما وقع فيها .
- ٨ — عنه عن ابن أبي عمير عن حماد بن عثمان عن الحلبي قال : سألت عن الحظيرة ١١٦ من القصب تجعل في الماء للحياتان فيدخل فيها الحيتان فيموت بعضها فيها فقال :

* ٢١٢ — التهذيب ج ٢ ص ٣٤٠ الفقيه ص ٣٠١ بفاوت في اللفظ .

— ٢١٣ — ٢١٤ — التهذيب ج ٢ ص ٣٤٠ الكافي ج ٢ ص ١٤٤ .

— ٢١٥ — ٢١٦ — التهذيب ج ٢ ص ٣٤١ الكافي ج ٢ ص ١٤٤ واخر ج الاول الصدوق في

الفقيه ص ٣٠١ .

لابأس به إنّ تلك الحظيرة إنّما جعلت ليصاد فيها .

قالوجه في هذين الخبرين أن نحملهما على أنه إذا لم يتميز له مامات في الماء مما لم يمت فيه واخرج منه جازاً كل الجميع ، وأما مع التمييز فلا يجوز على حال ، يدل على ذلك :
٢١٧ ٩ — مارواه الحسين بن سعيد عن علي بن النعمان عن ابن مسكان عن عبد الرحمن قال : أمرت رجلاً يسأل لي أبا عبد الله عليه السلام عن رجل صاد سمكاً وهنّ أحياء ثم أخرجهن بعدما مات بعضهن فقال : مامات فلا تأكله فإنه مات فيما فيه حياته .
ولا ينافي هذا الخبر :

٢١٨ ١٠ — مارواه محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن هارون بن مسلم عن مسعدة ابن صدقة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سمعت أبي يقول إذا ضرب صاحب الشبكة بالشبكة فما أصاب فيها من حيٍّ أو ميت فهو حلال ما خلا ما ليس له قشر ولا يؤكل الطافي من السمك .

لأن الوجه في هذا الخبر ما قلناه في الأخبار الآتية سواء من أنه إذا لم يتميز له الميت من الحيّ جاز له أكل الجميع ، فأما مع تمييزه فلا يجوز حسب ما قدمناه

٤٠ — باب صيد المجوسي للسمك

٢١٩ ١ — الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن صيد الحيتان وإن لم يسمّ؟ فقال : لا بأس ، وسألته عن صيد المجوس السمك آكله ؟ فقال : ما كنت لآكله حتى انظر إليه .

٢٢٠ ٢ — عنه عن حماد عن حريز عن محمد بن مسلم قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن مجوسي يصيد السمك أيؤكل منه ؟ فقال : ما كنت لآكله حتى انظر إليه قال

* — ٢١٧ — ٢١٨ — التهذيب ج ٢ ص ٣٤١ واخرج الاخير الكليني في الكافي ج ٢ ص ١٤٤ .

— ٢١٩ — التهذيب ج ٢ ص ٣٤٠ الفقيه ص ٣٠١ واخرج صدره .

— ٢٢٠ — التهذيب ج ٢ ص ٣٤١ .

حماد : يعني حتى اسمعه يسمي.

قال محمد بن الحسن : الذي ذكره حماد في تأويل الخبر غير صحيح لأننا قد بينا في الرواية الأولى انه لا يراعى في صيد السمك التسمية ، ويزيد ذلك بياناً :

٣ — مارواه علي عن أبيه عن عمرو بن عثمان عن الفضل بن صالح عن زيد ٢٢١ الشحام عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن صيد الحيتان وإن لم يسمّ عليه؟ قل : لا بأس به إن كان حياً أن تأخذه .

٤ — عنه عن فضالة عن العلا عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام مثل ٢٢٢ ذلك ، قال : وسألته عن صيد السمك ولا يسمي؟ قال : لا بأس .

٥ — فأما مارواه محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن محمد بن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام انه سئل عن صيد المجوس حين يضرّون بالشباك ويسمّون بالشرك؟ فقال : لا بأس بصيدهم إنما صيد الحيتان أخذها .

٦ — عنه عن الحسين بن محمد عن معلى بن محمد عن الوشا عن عبد الله بن سنان ٢٢٤ قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام قال : لا بأس بالسمك الذي يصيده المجوسي .

٧ — الحسين بن سعيد عن عثمان عن سماعة عن أبي بصير قال : سألت أبا عبد الله ٢٢٥ عليه السلام عن صيد المجوس السمك حين يضرّون بالشبك ولا يسمّون أو يهودي ولا يسمّي؟ قال : لا بأس إنما صيد الحيتان أخذها .

٨ — عنه عن النضر عن هشام بن سالم عن سليمان بن خالد قال : سألت أبا عبد الله ٢٢٦ عليه السلام عن الحيتان التي يصيدها المجوس فقال : إن علياً عليه السلام كان يقول

- ٢٢١ - التهذيب ج ٢ ص ٣٤٠ الكافي ج ٢ ص ١٤٣ .

- ٢٢٢ - التهذيب ج ٢ ص ٣٤٠ .

- ٢٢٣ - التهذيب ج ٢ ص ٣٤١ الكافي ج ٢ ص ١٤٤ وهو صدر حديث .

- ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٦ - التهذيب ج ٢ ص ٣٤١ الكافي ج ٢ ص ١٤٤ .

الحيتان والجراد ذكي .

٢٢٧ ٩ — عنه عن ابن فضال عن يونس بن يعقوب عن أبي مرزم قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام ما تقول فيما صادت المجوس من الحيتان ؟ فقال : كان علي عليه السلام يقول الحيتان والجراد ذكي .

٢٢٨ ١٠ — عنه عن الحسن بن علي الوشا عن عبد الله بن سنان قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : لا بأس بكوامينخ المجوس (١) ولا بأس بصيدهم السمك . قالوا في هذه الأخبار أن نحملها على أنه لا بأس بصيد المجوس إذا أخذه الإنسان منهم حيا قبل أن يموت فلا يقبل قولهم في إخراج السمك من الماء حيا لأنهم لا يؤمنون على ذلك ، يدل على ذلك :

٢٢٩ ١١ — مرواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن أبان عن عيسى بن عبد الله قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن صيد المجوس ؟ فقال : لا بأس إذا أعطوه حيا والسمك أيضا وإلا فلا تجز شهادتهم إلا أن تشهد أنه أنت .

الابواب الصيبر

٤١ — باب كراهية صيبر اللبل

٢٣٠ ١ — محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن محمد بن الحسن ابن شمعون عن عبد الله بن عبد الرحمن عن مسمع عن أبي عبد الله عليه السلام قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وآله عن أتيان الطير بالليل وقال : إن الليل أمان لها .

٢٣١ ٢ — عنه عن عدة من أصحابنا عن أحمد بن أبي عبد الله عن الحسن بن علي عن

(١) الكوامينخ : أدام يؤتم به وهو معرب .

٢٢٧ - ٢٢٨ - التهذيب ج ٢ ص ٣٤١ وإخراج الأخير الصدوق في الفقيه ص ٣٠١ .

٢٢٩ - التهذيب ج ٢ ص ٣٤١ الكافي ج ٢ ص ١٤٤ .

٢٣٠ - ٢٣١ - التهذيب ج ٢ ص ٣٤٢ الكافي ج ٢ ص ١٤٣ .

محمد بن الفضيل عن محمد بن عبد الرحمن عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله لا تأتوا الفراخ في أعشاشها ، ولا الطير في منامه حتى يهضح ، ولا تأتوا الفراخ في عشه حتى يريش ، فإذا طال فأوتر له قوسك وانصب له فخك .

٣ — فأما مارواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن عيسى ٢٣٢ عن أحمد بن محمد بن أبي نصر قال : سألت الرضا عليه السلام عن طروق الطير بالليل في وكراها ؟ فقال : لا بأس بذلك .

٤ — أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن أحمد بن أشيم عن صفوان عن أبي الحسن عليه السلام مثله .

٥ — الصفار عن محمد بن عيسى بن عبيد عن يونس بن عبد الرحمن عن أبي الحسن ٢٣٤ الرضا عليه السلام قال : قلت جعلت فداك ما تقول في صيد الطير في أوكارها والوحش في أوطانها ليلا فإن الناس يكرهون ذلك ؟ فقال : لا بأس بذلك .
فالوجه في هذه الأخبار أن نخصها على الجواز ورفع الحظر والخبر الأولان محمولان على ضرب من الكراهية دون الحظر .

٤٢ — باب كراهية لحم الغراب

١ — محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن أبي يحيى الواسطي ٢٣٥ قال : سئل الرضا عليه السلام عن الغراب الأبقع ؟ قال : إنه لا يؤكل فقال ومن أحل لك الأسود .

٢ — محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن العمري بن علي عن علي بن جعفر عن ٢٣٦

* — ٢٣٢ — ٢٣٣ — التهذيب ج ٢ ص ٣٤٢ الكافي ج ٢ ص ١٤٣ .

— ٢٣٤ — التهذيب ج ٢ ص ٣٤٢ .

— ٢٣٥ — التهذيب ج ٢ ص ٣٤٣ الكافي ج ٢ ص ١٥١ .

— ٢٣٦ — التهذيب ج ٢ ص ٣٤٣ الكافي ج ٢ ص ١٥١ .

أخيه موسى بن جعفر عليها السلام قال سألته عن الغراب الأبقع والاسود أيجل أكله ؟ فقال لايجل أكل شيء من الغربان زاع ولا غيره .

٢٣٧ ٣ — فأما مارواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن أبان بن عثمان عن زرارة عن أحدهما عليها السلام انه قال إن أكل الغراب ليس بجرام إنما الحرام ما حرم الله في كتابه ولكن الأنفس تنزّه عن كثير من ذلك تقزّا (١) .

٢٣٨ ٤ — محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن محمد بن يحيى الخزاز عن غياث ابن ابراهيم عن جعفر بن محمد عليها السلام أنه كره أكل الغراب لأنه فاسق .
فلا ينافي الاخبار الأولية لأن الوجه أن نحملها على رفع الحظر وإن كان مكروها لأن الاخبار الأولية تناولت ذلك على وجه الكراهية ، وقوله لايجل شيء من الغربان معناه لايجل حلالاً طلقاً ليس فيه شيء من الكراهية ولم يرد بذلك التحريم .

٤٣ — باب كراهية لحم الخطاف

٢٣٩ ١ — محمد بن أحمد بن يحيى عن ابراهيم بن اسحاق عن علي بن محمد عن الحسن ابن داود الرقي قال بينا نحن قعود عند أبي عبد الله عليه السلام إذ مرّ رجل يده خطاف مذبوح فوثب اليه أبو عبد الله عليه السلام حتى أخذه من يده ثم دحى به (٢) ثم قال: أعالمكم أمركم بهذا أم فقيهم ؟ لقد أخبرني أبي عن جدي ان رسول الله صلى الله عليه وآله نهى عن قتل ستة النحلة والنملة والضفدع والصرد والمدهد والخطاف .

٢٤٠ ٥ — فأما مارواه محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضال عن

(١) التقزز : تقزز من الدنس وكل ما يستقذر : عاقبه وتجنبه .

(٢) دحى به : رمى به .

* — ٢٣٧ — التهذيب ج ٢ ص ٣٤٣ .

— ٢٣٨ — ٢٣٩ — التهذيب ج ٢ ص ٣٤٣ واخرج الاخير الكليني و الكاظم ج ٢ ص ١٤٠

بتفاوت في آخره

— ٢٤٠ — التهذيب ج ٢ ص ٣٤٣ .

عمرو بن سعيد عن صدق بن صدقة عن عمار بن موسى عن أبي عبد الله عليه السلام عن الرجل يصيب خطأ في الصحراء أو يصيده أياً كلة ؟ فقال : هو مما يؤكل ، وعن الوبر (١) يؤكل ؟ قال : لا هو حرام .

فالوجه في قوله عليه السلام : هو مما يؤكل أن نعمله على التعجب من ذلك دون الإخبار عن إباحته ويجري ذلك مجرى أحداً إذا رأى انساناً يأكل شيئاً تمافه إلا نفس هذا شيء يؤكل وإنما يريد تهجينه لا إخباره عن جواز ذلك .

٤٤ — باب جواز أكل ما ذبحه الكلب الملعّم وإن أكل منه

١ — محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن عمر بن ٢٤١ أذينة عن محمد بن مسلم وغير واحد عنها جميعاً أنها عليها السلام قالا : في الكلب يرسله الرجل ويسمي قالا : إن أخذه فأدركت ذكاته فذكّاه وإن أدركته فقد قتله وأكل منه فكل ما بقي .

٢ — أحمد بن محمد بن عيسى عن محسن بن أحمد عن يونس بن يعقوب قال : ٢٤٢ سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أرسل كلبه فأدركه وقد قتل ؟ قال : كل وإن أكل .

٣ — عنه عن علي بن الحكم عن سيف بن عميرة عن أبان بن تغلب عن سعيد بن ٢٤٣ المسيب قال : سمعت سلمان يقول كل مما أمسك الكلب وإن أكل ثلثيه .

٤ — عنه عن علي بن الحكم عن سيف بن منصور بن حازم عن سالم الأشل ٢٤٤

(١) الوبر : دومة كالتنور لكنها أصفر منه وهو قصير الذنب والاذنين وربما يظن أنه لا ذنب له وهو طحلان اللون .

٢٤١ — التهذيب ج ٢ ص ٣٤٤ الكافي ج ٢ ص ١٤٠ بزيادة في آخره .

٢٤٢ — التهذيب ج ٢ ص ٣٤٤ الكافي ج ٢ ص ١٤٠ .

٢٤٣ — ٢٤٤ — التهذيب ج ٢ ص ٣٤٤ الكافي ج ٢ ص ١٤١ .

٦٨ في جواز أكل ما ذبحه الكلب المعلم وإن أكل منه ج ٤

قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن صيد كلب معلم قد أكل من صيده قال : كل منه .

٢٤٥ ٥ — محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن محمد بن علي بن محمد عن الحسن بن علي عن أبان بن عثمان عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أرسل كلبه فأخذ حصيداً وأكل منه آكل من فضله ؟ قال : كل ما قتل الكلب إذا صيحت وإن كنت ناسياً فكل منه أيضاً وكل فضله .

٢٤٦ ٦ — عنه عن علي بن الحكم عن موسى بن بكر عن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال : في صيد الكلب إذا أرسله وصمى فليأكل مما أمسك عليه وإن قتل وإن أكل فكل ما بقي .

٢٤٧ ٧ — محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن أنس بن عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن صيد البازي والكلب إذا صاد فقتل صيده وأكل منه آكل فضله أم لا ؟ فقال : أما ما قتله الطير فلا تأكله إلا أن تذكيه ، وأما ما قتله الكلب وقد ذكرت اسم الله عليه فكل وإن أكل منه .

٢٤٨ ٨ — الحسين بن سعيد عن القاسم بن محمد عن معاوية بن وهب عن أبي سعيد السكري قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الكلب يرسل على الصيد ويسمي فيقتل ويأكل منه فقال : كل وإن أكل منه .

٢٤٩ ٩ — عنه بن فضالة عن عبد الله بن بكير عن سالم الأشل قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الكلب يمسك عليك صيده وقد أكل منه فقال : لا بأس إنما أكل وهو لك حلال .

* — ٢٤٥ — التهذيب ج ٢ ص ٣٤٤ الكافي ج ٢ ص ١٤١ .

— ٢٤٦ — التهذيب ج ٢ ص ٣٤٤ الكافي ج ٢ ص ١٤١ زيادة في آخره الفقيه ص ٢٩٩ .

— ٢٤٧ — التهذيب ج ٢ ص ٣٤٤ الكافي ج ٢ ص ١٤١ .

٢٤٨ — ٢٤٩ — التهذيب ج ٢ ص ٣٤٥ وإخراج الأخير الكليني في الكافي ج ٢ ص ١٤٠ .

خ ٤ في جواز أكل ما ذبحه الكلب الملعّم وإن أكل منه ٦٩

١٠ — غنه عن صفوان عن ابن مسكان عن محمد الحلبي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الكلب يصطاد فيأكل من صيده أنا كل بقيته ؟ قال : نعم .

١١ — فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن سماعة بن مهران قال : ٢٥٢ سأله عما أمسك عليه الكلب الملعّم للصيد وهو قول الله تعالى ﴿ وما علمتم من الجوارح مكلّبةٍ تَعْلَمُونَ ﴾ بما علمكم الله فكلوا مما أمسكن عليكم واذكروا اسم الله عليه ؟ قال : لا بأس أن تأكلوا مما أمسك الكلب مما لم يأكل الكلب فإذا أكل الكلب منه قبل أن تدركه فلا تأكل منه ، قال وسأله عن صيد الفهد وهو ملعّم للصيد ؟ فقال : إن أدركته حيّاً فأكده وكله وإن قتله فلا تأكل منه .

١٢ — عنه عن فضالة بن أيوب عن رفاعه بن موسى قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الكلب يقتل فقال : كل ، فقلت آكل منه ؟ فقال : إذا أكل منه فلم يمسك عليك إنما أمسك على نفسه .

فالوجه في هذين الخبرين أن نحمّلها على أحد وجهين ، أحدهما أن نحمّلها على أنه إذا كان الكلب معتاداً لأكل ما يصطاده فإنه لا يؤكل مما بقي منه وإنما يؤكل بقيته إذا كلف ذلك منه شاذاً نادراً ، والوجه الآخر أن نحمّلها على ضرب من التقية لأن في الفقهاء من يقول ذلك ويعتدل بأنه أمسك على نفسه لأعليك ، يدل على ذلك :

١٣ — ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن محمد بن يحيى عن جميل بن دراج قال : حدثني حكم بن حكيم الصيرفي قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام ما تقول في الكلب يصيد الصيد فيقتله ؟ قال : لا بأس كل ، قال قلت : إنهم يقولون إذا أكل منه فأما أمسك على نفسه فلا تأكله قال : أو ليس قد جاءهم على أن قتله ذكاته ؟ قال : قلت بلى ، قال : فما يقولون في شاة ذبحها رجل

* — ٢٥٠ — ٢٥١ — ٢٥٢ — التهذيب ج ٢ ص ٣٤٥ .

— ٢٥٣ — التهذيب ج ٢ ص ٣٤٤ الكافي ج ٢ ص ١٤٠

أذكلها؟ قال: قلت نعم، قل: فإن السبع جاء بعد ما ذكى فأكل بعضها يؤكل
البقية؟ فإذا أجابوكم الى هذا فقل لهم كيف تقولون إذا ذكى هذا وأكل منها
لم تأكلوا منها وإذا ذكى هذا وأكل أكلتم.

ويجوز أن يكون المراد بالكلب في الخبرين الفهد وغيره من السباع لأن ذلك
يسمى كلبا في اللغة وإن لم يقل بعرف الشريعة في قوله تعالى «مكلاين» فيما يصطاده
الفهد، وما يصطاده شبيهه لا يؤكل إلا ما أدرك ذكاته على ماسنينه فيما بعد إن شاء
الله تعالى.

٤٥ — باب صيد كلب المجوس

٢٥٤ — الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن هشام بن سالم عن سليمان بن خالد
قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن كلب المجوس يأخذه الرجل المسلم فيسمي
حين يرسله أيا كل منه مما أمسك عليه؟ فقال: نعم لأنه مكلب وذكر اسم الله
عز وجل عليه.

٢٥٥ — فأما مارواه أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن سيف بن عميرة
عن منصور بن حازم عن عبد الرحمن بن سيابة قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام
فقلت كلب مجوسي استعيره أفأصيده؟ قال: لا تأكل من صيده إلا أن يكون
علمه مسلم.

فلا ينافي هذا الخبر الاول لأن الوجه في هذا الخبر أن نحمله على أنه إذا لم يعلمه
المسلم ولا يسمي عند إرساله فلا يجوز أكل ما يصيده، فاما إذا علمه وسمى فلا بأس
على ما تضمنه الخبر الاول، والذي يدل على ذلك:

٢٥٤ — التهذيب ج ٢ ص ٣٤٦ الكافي ج ٢ ص ١٤٢ الفقيه ص ٣٠٠.

٢٥٥ — التهذيب ج ٢ ص ٣٤٦ الكافي ج ٢ ص ١٤٢ بزيادة في آخره.

ج ٤ — في انه لا يؤكل من صيد الفهد والبازي الا ما أدرك ذكاته ٧١

٣ — مارواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن النوفلي عن ٢٥٦
السكوني عن أبي عبدالله عليه السلام قال : كلب المجوس لا تأكل صيده إلا أن يأخذه
المسلم فيعلمه فيرسله وكذلك البازي وكلاب أهل الذمة وبزاتهم حلال للمسلمين أن
يأكلوا صيدها .

٤٦ — باب انه لا يؤكل من صيد الفهر والبازي الا ما أدرك ذكاته

١ — الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن حريز عن محمد بن مسلم عن أبي ٢٥٧
جعفر عليه السلام انه كره صيد البازي الا ما أدرك ذكاته .

٢ — عنه عن القاسم بن محمد عن أبان بن عثمان عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله ٢٥٨
قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل أرسل بازه فأخذ صيداً وأكل منه
تأكل من فضله ؟ فقال : ما قتل الباز ولا تأكل منه إلا أن تدبجه .

٣ — عنه عن القاسم بن أبان عن أبي العباس عن أبي عبدالله عليه السلام قال : ٢٥٩
سألته عن صيد البازي والصقر فقال : لا تأكل ما قتل الباز والصقر ولا تأكل ما قتل
سباع الطير .

٤ — عنه عن عثمان بن عيسى عن جماعة قال : سألت عن صيد البزاة والصقورة ٢٦٠
والطير الذي يصيده فقال : ليس هذا في القرآن إلا أن تدركه حياً فتذكيه وإن قتل
فلا تأكل حتى تذكيه .

٥ — فأما مارواه أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن مهزيار قال : كتب إلى أبي ٢٦١
جعفر عليه السلام عبدالله بن خالد بن نعيم المدائني أسألك جعلت فداك عن البازي
إذا أمسك صيده وقدمت عليه فقتل الصيد هل يحل أكله ؟ فكتب (ع) بخطه وخاتمه

٢٥٦ - التهذيب ج ٢ ص ٣٤٦ الكافي ج ٢ ص ١٤٢ .

٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - التهذيب ج ٢ ص ٣٤٦ الكافي ج ٢ ص ١٤١ .

٢٦٠ - ٢٦١ - التهذيب ج ٢ ص ٣٤٦ .

٧٢ في انه لا يؤكل من صيد الفهد والبازي إلا ما أدرك ذكاته ج ٤

إذا سميت أكلته ، وقال علي بن مهزيار قرأته.

٢٦٢ ٦ — عنه عن محمد بن اسماعيل بن يزيد عن علي بن النعمان عن أبي مريم الانصاري قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن الصقيرة والبزاة من الجوارح هي ؟ قال : نعم بمنزلة الكلاب .

٢٦٣ ٧ — عنه عن البرقي عن سعد بن سعد عن زكريا بن آدم قل : سألت الرضا عليه السلام عن صيد البازي والصقر يقتل صيده والرجل ينظر اليه قل : كل منه وإن كان قدأكل كل منه ايضاً شيئاً ، قال : فرددت عليه ثلاث مرات كل ذلك يقول مثل هذا .

فالوجه في تأويل هذه الأخبار أن نحملها على التقية التي قدمناها لأن سلاطين الوقت كانوا يرون ذلك وفقهاؤهم كانوا يفتنون بمجازه فجاءت الأخبار موافقة لهم كما جاء غيرها من الأخبار بمثل ذلك ، والذي يدل على ذلك :

٢٦٤ ٨ — مارواه الحسن بن محبوب عن علي بن رثاب عن أبي عبيدة الحذا قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام ما تقول في البازي والصقر والعقاب ؟ فقال : إن أدركت ذكاته فكل منه وإن لم تدرك ذكاته فلا تأكل .

٢٦٥ ٩ — الحسين بن سعيد عن أحمد بن محمد عن الفضل بن صالح عن أبان بن تغلب قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول كان أبي يفتي في زمن بني أمية أن ماقتل البازي والصقر فهو حلال وكان يتقيهم وأنا لا أتقيهم وهو حرام ماقتل :

٢٦٦ ١٠ — عنه عن صفوان عن ابن مسكان عن الحلبي قل : قال أبو عبد الله عليه السلام

٢٦٢ - ٢٦٣ - التهذيب ج ٢ ص ٣٤٦ .

- ٢٦٤ - ٢٦٥ - التهذيب ج ٢ ص ٣٤٦ الكافي ج ٢ ص ١٤١ واخرج الاخير الصدوق في الفقيه ص ٣٠٠ .

- ٢٦٦ - التهذيب ج ٢ ص ٣٤٦ الكافي ج ٢ ص ١٤١ .

كان أبي يفتي وكنا نفتي ونحمن نخاف في صيد البزاة والصقور فأما الآن فأنا
لأنخاف ولا نحتل صيدها إلا أن تدرك ذكاته وإنه لفي كتاب الله عز وجل إن الله
عز وجل قال: « وما علمتم من الجوارح مكلين » فسمى الكلاب

١١ — عنه عن الحسن بن علي بن فضال عن الفضل بن صالح عن ليث المرادي ٢٦٧
قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصقورة والبزاة وعن صيدهن ؟ فقال : كل
مالم يقتلن إذا أدركت ذكاته ، وآخر الذكاة إذا كانت العين تطرف والرجل تركض
والذنب يتحرك ، وقال : ليست الصقورة والبزاة في القرآن .

٤٧ — باب حكم لحم الحمر الأهلية والخيل والبغال

١ — محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن عمر ٢٦٨
ابن أذينة عن محمد بن مسلم و زرارة عن أبي جعفر عليه السلام انها سألته عن لحم الحمر
الأهلية ؟ فقال : نهى رسول الله صلى الله عليه وآله عن أكلها يوم خير وإنما نهى
عن أكلها في ذلك الوقت لأنها كانت حمولة الناس وإنما الحرام ما حرم الله عز وجل
في القرآن .

٢ — أحمد بن محمد عن رجل عن محمد بن مسلم وعن أبي الجارود عن أبي جعفر ٢٦٩
عليه السلام قال : سمعته يقول إن المسلمين كانوا اجتهدوا في خير وأسرع المسلمون
في دوابهم فأمر رسول الله بكفاء القدور ولم يقل إنها حرام وكان ذلك إبقاء
على الدواب .

٣ — الحسين بن سعيد عن عبد الرحمن بن أبي نجران عن عاصم بن حميد عن ٢٧٠
أبي بصير قال : سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول : إن الناس أكلوا لحوم دوابهم

* ٢٦٧ — التهذيب ج ٢ ص ٣٤٧ الكافي ج ٢ ص ١٤٢ .

— ٢٦٨ — التهذيب ج ٢ ص ٣٤٨ الكافي ج ٢ ص ١٥١ .

— ٢٧٠ — التهذيب ج ٢ ص ٣٤٩ .

يوم خيبر فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله بكفاه قدورهم ونهأهم عن ذلك ولم يجرمها.

٢٧١ ٤ — محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن محمد بن عبد الله بن هلال عن علا بن رزين عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : سأله عن لحوم الخييل والبغال؟ فقال : حلال ولكن الناس يعاقونها .

٢٧٢ ٥ — فأما ما رواه محمد بن يعقوب عن أبي علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن ابن مسكان قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن لحوم الحر فقال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله عن أكلها يوم خير ، قال : وسأله عن أكل لحم الخييل والبغال فقال : نهى رسول الله صلى الله عليه وآله عن أكلها فلا تأكلها إلا أن تضطر إليها .

٢٧٣ ٦ — أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن أبان عن أخبره عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سأله عن لحوم الخييل؟ فقال : لا تأكل إلا أن تصيبك ضرورة ، ولحوم الحر الأهلية قال : في كتاب علي عليه السلام أنه يمنع أكلها .

٢٧٤ ٧ — محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن البرقي عن سعد بن سعد عن الرضا عليه السلام قال : سأله عن لحوم البراذين والخييل والبغال قال : لا تأكلها .

فأوجه في هذه الأخبار كلها أن نعملها على ضرب من الكراهية دون الحظر بدلالة الاخبار الاولى ، ويزيد ذلك بياناً :

٢٧٥ ٨ — ما رواه الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن حريز عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام أنه سُئل عن سباع الطير والوحش حتى ذكر له القنأفد

٢٧١ - التهذيب ج ٢ ص ٣٤٩ الفقيه ص ٣٠٣ بتفاوت بينهما .

٢٧٢ - ٢٧٣ - التهذيب ج ٢ ص ٣٤٨ الكافي ج ٢ ص ١٠١ .

٢٧٤ - ٢٧٥ - التهذيب ج ٢ ص ٣٤٩ .

ج ٤ في تحريم أكل لحم الغنم إذا شرب من لبن خنزيرة ٧٥

والوطواط والحمير والبغال والخيل فقال : ليس الحرام إلا ما حرم الله في كتابه العزيز وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وآله يوم خيبر عن أكل لحوم الحمير وإنما نهام من أجل ظهورهم أن يفنوه وليست الحمر بحرام ، ثم قال : اقرأ هذه الآية « قل لا أجد فيما أوحى إليّ محرّماً على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دماً مسفوفاً أو لحم خنزير فإنه رجس أو فسقاً أهلٌ لغير الله به » .

٩ — فأما مرواه محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن محمد بن معلى بن محمد عن بسطام ٢٧٦ ابن قرة عن اسحاق بن حسان عن الهيثم بن واقد عن علي بن الحسن العبدي عن أبي هارون عن أبي سعيد الخدري قال : أمر رسول الله صلى الله عليه وآله بلالاً بأن ينادي أن رسول الله صلى الله عليه وآله حرّم الجري والضرب والجر الأهلية . فالوجه في هذا الخبر أن نحمله على التقية لانه رواه رجال العامة حسب ما يعتقدونه ويروونه عن النبي صلى الله عليه وآله أنه حرّم ذلك ولا نعمل نحن إلا على ما تقدم من الأخبار .

٤٨ — باب تحريم أكل لحم الغنم إذا شرب من لبن خنزيرة

١ — محمد بن يحيى عن العباس بن معروف عن الحسن بن محبوب عن خنان بن سدير عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سُئل وأنا حاضر عن جدي رضع من خنزيرة حتى شبّ واشتدّ عظمه ثم استفحل رجل في غنم له فخرج له نسل ما تقول في نسله ؟ قال : أما ما عرفت من نسله بعينه فلا تقر به ، وأما ما لم تعرفه فهو بمنزلة الجبن كل ولا تسأل عنه .

٢ — محمد بن يعقوب عن حميد بن زياد عن عبد الله بن أحمد النهيكي عن ابن أبي عمير ٢٧٨

٢٧٦ - التهذيب ج ٢ ص ٣٤٨ الكافي ج ٢ ص ١٥١ وهو جزء من حديث .
- ٢٧٧ - ٢٧٨ - التهذيب ج ٢ ص ٣٤٩ الكافي ج ٢ ص ١٥٢ واخرج الاول الصدوق في الفقيه ص ٣٠٣ .

عن بشر بن مسلة عن أبي الحسن عليه السلام في جدي رضع من خنزيرة ثم ضرب في القم فقال : هو بمنزلة الجبن فما عرفت أنه ضربه فلا تأكله وما لم تعرفه فكله .

٢٧٩ ٣ — عنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن الوشا عن عبد الله بن سنان عن أبي حمزة رفعه قال : لا تأكل من لحم حمل رضع من لبن خنزيرة .
قال محمد بن الحسن هذه الأخبار كلها محمولة على أنه إذا رضع من الخنزيرة رضاعاً تاماً نبت عليه لحمه ودمه وتشتد بذلك قوته ، فأما إذا كان دفعة أو دفعتين أو مالا نبت اللحم ويشد العظم فلا بأس بأكل لحمه بعد استبرائه بما سذكه إنشاء الله ، وقد صرح في الحديث الاول بذلك حين سأله السائل فقال : رضع من خنزيرة حتى شب واشتد عظمه فأجابه حينئذ بما ذكرناه ، والذي يدل على ذلك :

٢٨٠ ٤ — مارواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن النوفلي عن السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام أن أمير المؤمنين عليه السلام سئل عن حمل غذي لبن خنزير فقال : قيدوه واعلفوه الكسب (١) والنوى والشعير والخبز إن كان استغنى عن اللبن وإن لم يكن استغنى عن اللبن فيلقى على ضرع شاة سبعة أيام ثم يؤكل لحمه .

٤٩ — باب كراهية لحوم الجملوات

٢٨١ ١ — أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن هشام بن سالم عن أبي حمزة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا تأكلوا لحوم الجلالة وإن أصابك من عرقها فاغسله .

(١) الكسب : بالضم فالسكون فضلة دهن السمسم .

— ٢٧٩ — التهذيب ج ٢ ص ٣٤٩ الكافي ج ٢ ص ١٥٢ الفقيه ص ٣٠٣ مرسل عن أمير المؤمنين عليه السلام .

— ٢٨٠ — التهذيب ج ٢ ص ٣٤٩ الكافي ج ٢ ص ١٥٢ .

— ٢٨١ — التهذيب ج ٢ ص ٣٤٩ الكافي ج ٢ ص ١٥٣ .

- ٢ — محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن محمد بن الحسن ٢٨٢
ابن شمون عن عبدالله بن عبد الرحمن عن مسمع عن أبي عبدالله عليه السلام قال :
قال أمير المؤمنين عليه السلام : الناقة الجلالة لا يؤكل لحمها ولا يشرب لبنها حتى تغذى
أربعين يوما ، والبقرة الجلالة لا يؤكل لحمها ولا يشرب لبنها حتى تغذى أربعين
يوما ، والشاة الجلالة لا يؤكل لحمها ولا يشرب لبنها حتى تغذى خمسة أيام ، والبطّة
الجلالة لا يؤكل لحمها حتى تربط خمسة أيام ، والدجاجة ثلاثة أيام .
- ٣ — عنه عن حميد بن زياد عن الحسن بن سماعة عن أحمد بن الحسن الميثمي ٢٨٣
عن أبان بن عثمان عن بسام الصيرفي عن أبي جعفر عليه السلام في الابل الجلالة قال :
لا يؤكل لحمها ولا تتركب أربعين يوما .
- ٤ — عنه عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حفص بن البختري ٢٨٤
عن أبي عبدالله عليه السلام قال : لا تشرب من اللبن الابل الجلالة وإن أصابك
شيء من عرقها فاغسله .
- ٥ — عنه عن علي عن أبيه عن الثوفي عن السكوني عن أبي عبدالله عليه السلام ٢٨٥
قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : الدجاجة الجلالة لا يؤكل لحمها حتى تقيد ثلاثة
أيام ، والبطّة الجلالة خمسة أيام ، والشاة الجلالة عشرة أيام ، والبقرة الجلالة عشرين
يوما ، والناقة أربعين يوما .
- ٦ — فأما ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن البرقي ٢٨٦
عن سعد بن سعد عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال : سألت عن أكل لحوم
الدجاج من الدساكر (١) وهم لا يصدونها عن شيء يمر على العنبرة فمخلى عنها وأكل
بيضهن فقال : لا بأس به .

(١) الدساكر : جمع دسكرة وهي القرية الطيبة .

* — ٢٨٢ — ٢٨٣ — ٢٨٤ — ٢٨٥ — ٢٨٦ — التهذيب ج ٢ ص ٣٥٠ الكافي ج ٢ ص ١٥٣ .

فلا ينافي هذا الخبر ما قدمناه من الأخبار لأنه ليس في الخبر أنها تكون جلالة بل فيها أنها تمر على العذرة وانما لا تصد عن شيء وكل ذلك لا يفيد كونها جلالة ، على انه لو كان في الخبر صريح بانها جلالة لجاز لنا أن نقول قوله عليه السلام لا بأس به يحتمل أن يكون أراد بعد أن تستبرأ ثلثه أيام حسب ما قدمناه ، لأننا لم نقل ان لحم الجلالات حرام على كل حال ، على انه قد روي ان الذي يراعى فيه الاستبراء الذي قدمناه إذا لم تخلط غذاها بغير العذرة ، فأما إذا كانت تخلط فلا بأس بكل لحها ، يتبين ذلك :

٢٨٧ ٧ — مارواه محمد بن أحمد بن يحيى عن بعض أصحابه عن علي بن حسان عن علي ابن عتبة عن موسى بن اكيل عن بعض أصحابنا عن أبي جعفر عليه السلام في شاة شربت بولاً ثم ذبحت فقال : يغسل ماني جوفها ثم لا بأس به ، وكذلك إذا اعتلفت العذرة ما لم تكن جلالة ، والجلالة التي يكون ذلك غذاؤها .

٢٨٨ ٨ — محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن الخشاب عن علي بن اسباط عن روى في الجلالات لا بأس بأكلهن اذا كن يخلطن .

٥٠ — باب لحم البخاني

٢٨٩ ١ — محمد بن أحمد بن يحيى عن موسى بن عمر عن جعفر بن بشير عن داود بن كثير الرقي قال : كتبت الى أبي الحسن عليه السلام أسأله عن لحوم البعث والبانها فقال : لا بأس .

ولا ينافي هذا الخبر :

٢٩٠ ٢ — مارواه محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن بكر بن صالح عن سليمان

* — ٢٨٧ — ٢٨٨ — التهذيب ج ٢ ص ٣٥٠ الكافي ج ٢ ص ١٥٣ .

— ٢٨٩ — ٢٩٠ — التهذيب ج ٢ ص ٣٥٠ واخر ج الاول الكافي ج ٢ ص ١٦٨ .

الجعفري عن أبي الحسن عليه السلام قال : سمعته يقول : لا آكل لحوم البخاني ولا آمر أحداً بأكلها في حديث طويل .

لأن قوله عليه السلام لا آكله إخبار عن امتناعه من أكله وقوله : لا آمر إنما نفى أن يكون ذلك مأموراً به ، ولو كان كذلك لوجب أكله وليس ذلك قولاً لأحد وليس في الخبر أن ذلك حرام أو ليس بمباح فينا في الخبر الأول على أن تحريم لحم البخاني شيء . كان يقوله أبو الخطاب لعنه الله وأصحابه فيجوز أن يكون سليمان الجعفري سمع بعض أصحابه يقول ذلك ويستنده اليه فرواه عن أبي الحسن عليه السلام فلنا منه لصدقه وحسن اعتقاده فيه ، يدل على ذلك :

٣ — مارواه أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي عن داود بن كثير الرقي ٢٩١ قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام جعلت فداك إن رجلاً من أصحاب أبي الخطاب نهاني عن أكل البخت وعن أكل الحمام المسرول (١) فقال أبو عبد الله عليه السلام لا بأس بركوب البخت وشرب البانها وأكل لحومها وأكل الحمام المسرول .

٥١ — باب انه لا يجوز الذبح إلا بالحديد

١ — أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن سيف بن عميرة عن أبي بكر الحضرمي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال : لا يؤكل ما لم يذبح بالحديد .
٢ — محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن خالد عن عثمان ابن عيسى عن سماعة قال : سألته عن الذكاة فقال : لا يذكي إلا بمحديدة نهي عن ذلك أمير المؤمنين عليه السلام .

٣ — عنه عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن عمر بن أذينة ٢٩٤

(١) المسرول : المراد به الذي في رجله ريش .

* — ٢٩١ — التهذيب ج ٢ ص ٣٥٠ الكافي ج ٢ ص ١٦٨ الفقيه ص ٣٠٣ .

— ٢٩٢ — ٢٩٣ — ٢٩٤ — التهذيب ج ٢ ص ٣٥١ الكافي ج ٢ ص ١٤٦ .

عن محمد بن مسلم قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن الذبيحة بالليطة (١) وبالمدره (٢)
فقال لا ذكاة إلا بالحديده .

٢٩٥ ٤ — عنه عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن
أبي عبدالله عليه السلام قال : سألت عن ذبيحة العود والقصبه والحجر قال : فقال
علي عليه السلام : لا يصلح الذبح إلا بحديده .

٢٩٦ ٥ — فأما ما رواه الحسن بن محبوب عن زيد الشحام قال : سألت أبا
عبدالله عليه السلام عن رجل لم يكن بحضرته سكين أفيد ذبح بقصبه ؟ فقال :
إذبح بالحجر وبالعظم والقصبه والعود إذا لم تصب الحديد إذا قطع الحلقوم وخرج
الدم فلا بأس .

٢٩٧ ٦ — محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن عبد الرحمن
ابن الحجاج قال : سألت أبا ابراهيم عليه السلام عن المروءة والقصبه والعود يذبح
بهن إذا لم يجدوا سكيناً ؟ قال : إذا فرى الادواج فلا بأس .

٢٩٨ ٧ — محمد بن يحيى عن عبدالله بن محمد عن علي بن الحكم عن أبان عن محمد بن
مسلم قال : قال أبو جعفر عليه السلام في الذبيحة بغير حديده إذا اضطررت إليها فإن
لم تجد حديده فاذبحها بحجر .

فالوجه في هذه الاخبار أن نخصها بحال الضرورة التي لا يقدر فيها على الحديد
فأما مع وجود الحديد فلا يجوز على حال الذبح إلا به .

(١) الليطة : قشر القصبه .

(٢) المدره : قطعة من المدر وهو الطين الذي لا يخالطه رمل وفي نسخة (ج) (والمروءة) وهي حجارة
صلبة تعرف بالصوان والمها اند - بالمقام .

* - ٢٩٥ - التهذيب ج ٢ ص ٣٥١ الكافي ج ٢ ص ١٤٦ .
- ٢٩٦ - التهذيب ج ٢ ص ٣٥١ الكافي ج ٢ ص ١٤٧ . - ٢٩٧ - ٢٩٨ - التهذيب
ج ٢ ص ٣٥١ الكافي ج ٢ ص ١٤٦ واخرج الاول الصدوق في القمي ص ٣٠١

٥٢ - باب ذبائح الكفار

- ١ - الحسين بن سعيد عن فضالة عن أبي العزا عن سماعة عن أبي إبراهيم عليه السلام قال : سألت عن ذبيحة اليهودي والنصراني فقال : لا تقربها .
- ٢ - عنه عن محمد بن سنان عن قتيبة الاعشي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن ذبائح اليهود والنصارى فقال : الذبيحة اسم ولا يؤمن على الاسم إلا المسلم .
- ٣ - عنه عن محمد بن سنان عن الحسين بن المنذر قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام إنا نتكلم هؤلاء الأكراد في اقطاع الغنم وإنما هم عبدة النيران وأشباه ذلك فتسقط العارضة فيذبحونها ويبيعونها ، فقال : ما أحب أن تفعله في مالك إنما الذبيحة اسم ولا يؤمن على الاسم إلا المسلم .
- ٤ - عنه عن محمد بن سنان عن اسماعيل بن جابر قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : لا تأكل ذبائحهم ولا تأكل في آنتهم يعني أهل الكتاب .
- ٥ - عنه عن علي بن النعمان عن ابن مسكان عن قتيبة قال : سألت رجل أبا عبد الله عليه السلام وأنا عنده فقال : الغنم ترسل ففيها اليهودي والنصراني فيعرض فيها الأرض فتذبح أتا كل ذبيحته ؟ فقال له أبو عبد الله عليه السلام : لا تدخل ثمنها مالك ولا تأكلها وإنما هو الاسم ولا يؤمن عليها إلا مسلم ، فقال له الرجل (أحل لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم) فقال : كان أبي يقول إنما هي الحبوب وأشباهها .
- ٦ - عنه عن محمد بن أبي عمير عن حماد عن الحلبي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام

٢٩٩ - التهذيب ج ٢ ص ٣٥٤ الكافي ج ٢ ص ١٤٩ .

٣٠٠ - ٣٠١ - التهذيب ج ٢ ص ٣٥٤ و آخر ج الاول الكافي ج ٢ ص ١٥٠ .

٣٠٢ - ٣٠٣ - التهذيب ج ٢ ص ٣٥٤ الكافي ج ٢ ص ١٥٠ .

٣٠٤ - التهذيب ج ٢ ص ٣٥٤ .

عليه السلام عن ذبائح نصارى العرب هل تؤكل ؟ فقال : كان علي عليه السلام ينهى عن أكل ذبائحهم وصيدهم فقال : لا يذبح لك يهودي ولا نصراني اضحيته .
٣٠٥ ٧ — عنه عن حماد بن عيسى عن الحسين بن المختار عن الحسن بن عبدالله قال :
اصطحب المولى بن خنيس وابن أبي يعفور في سفر فأكل أحدهما ذبيحة اليهودي
والنصراني وأبى أكلها الآخر فاجتمعا عند أبي عبدالله عليه السلام فاخبراه فقال :
أيكما الذي أباه ؟ فقال : أنا فقال : أحسنت .

٣٠٦ ٨ — عنه عن النضر بن سويد عن عاصم بن حميد عن أبي بصير قال : سمعت
أبا عبدالله عليه السلام يقول لا يذبح اضحيته يهودي ولا نصراني ولا المجوسي
وإن كانت امرأة فلتذبح لنفسها .

٣٠٧ ٩ — عنه عن فضالة عن أبان عن سلمة أبي حفص عن أبي عبدالله عن أبيه
عليهما السلام أن علياً عليه السلام قال : لا يذبح ضحاياك اليهود والنصارى ، ولا يذبحها
إلا مسلم .

٣٠٨ ١٠ — عنه القاسم بن محمد عن علي عن أبي بصير قال قال لي أبو عبدالله عليه السلام :
لأننا كل من ذبيحة المجوسي ، قال وقال لأننا كل ذبيحة نصارى تغلب فانهم مشركوا
العرب .

٣٠٩ ١١ — عنه عن عمرو بن عثمان عن الفضل بن صالح عن زيد الشحام قال : سئل
أبو عبدالله عليه السلام عن ذبيحة الذمي فقال : لأننا كله إن ممتى وإن لم يسم .
٣١٠ ١٢ — عنه عن حنان بن سدير قال : دخلت على أبي عبدالله عليه السلام أنا

* ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - التهذيب - ج ٢ ص ٣٥٤ و آخر ج الاول الكليني في

الكافي ج ٢ ص ١٤٩ .

- ٣٠٩ - التهذيب ج ٢ ص ٣٥٤ الكافي ج ٢ ص ١٤٩ .

- ٣١٠ - التهذيب ج ٢ ص ٣٥٤ الكافي ج ٢ ص ١٥٠ .

وأبي قال فقلنا له: جعلنا فداك إن لنا خلطاء من النصارى وإنا نأتيهم فيذبجون لنا الدجاج والفرأخ والجدي أناكلها؟ قل فقال: لا تأكلوها ولا تقربوها فانهم يقولون على ذبائحهم مالا أحب لكم أكلها، قال: فلما قدمنا الكوفة دعانا بعضهم فأيننا أن نذهب فقال: ما بالكم كنتم تأتونا ثم تركتموه اليوم؟ قال قلنا إن عالما لنا هنا زعم انكم تقولون في ذبائحكم شيئا لا يجب لنا أكلها فقال: من ذا العالم؟ إذا والله اعلم من خالق الله صدق والله انا انقول باسم المسيح.

١٣ — عنه عن فضالة بن أيوب عن العلا عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه ٣١١

السلام قال: سألته عن نصارى العرب أتؤكل ذبائحهم؟ فقال: كان علي عليه السلام ينهى عن ذبائحهم وعن صيدهم وعن منا كحتهم.

١٤ — عنه عن يوسف بن عقيل عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام ٣١٢

قال: قل أمير المؤمنين عليه السلام: لا تأكلوا ذبيحة نصارى العرب فانهم ليسوا أهل الكتاب.

١٥ — عنه عن حماد بن عيسى عن الحسين بن المختار عن الحسن بن عبد الله ٣١٣

قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إنا نكون في الجبل فنبعث الرعاة الى الغنم فربما عطبت الشاة قاصا بها شيء فذبجوها فنأكلها؟ فقال: إنما هي الذبيحة فلا يؤمن عليها إلا المسلم.

١٦ — عنه عن النضر بن سويد عن شعيب المقرقوفي قال: كنت عند أبي ٣١٤

عبد الله عليه السلام ومعنا أبو بصير وأنا من أهل الجبل يسئلونه عن ذبائح أهل الكتاب

* ٣١١ - التهذيب ج ٢ ص ٣٥٤ الكافي ج ٢ ص ١٤٩ وفيه (على بن الحسين عليها السلام)

- ٣١٢ - ٣١٣ - التهذيب ج ٢ ص ٣٥٤ واخرج الاخير الكليني في الكافي ج ٢ ص ١٤٩

الفيه ص ٣٠٢.

- ٣١٤ - التهذيب ج ٢ ص ٣٥٤ وهو جزء حديث.

فقال لهم أبو عبدالله عليه السلام : قد سمعتم ما قال الله تعالى في كتابه فقالوا له نحب أن نخبرنا فقال : لا تأكلوها .

٣١٥ ١٧ — عنه عن محمد بن أبي عمير عن الحسين الاحمسي عن أبي عبدالله عليه السلام قال قال له رجل : أصلحك الله إن لنا جاراً قصاباً وهو يبيع يهودي فيذبح له حتى يشتري منه اليهود فقال : لا تأكل ذبيحته ولا تشتري منه .

٣١٦ ١٨ — الصفار عن الحسن بن موسى الخشاب عن غياث بن كلوب عن اسحاق ابن عمار عن جعفر عن أبيه عليهما السلام أن علياً عليه السلام كان يقول لا يذبح نسككم إلا أهل ملتكم ولا تصدقوا بشيء من نسككم إلا على المسلمين وتصدقوا مما سواه غير الزكاة على أهل الذمة .

٣١٧ ١٩ — عنه عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضال عن أبيه عن أبي العزا حديد بن النثني عن سماعة عن العبد الصالح عليه السلام أنه سأله عن ذبيحة اليهودي والنصراني فقال : لا تقر بها .

٣١٨ ٢٠ — الحسين بن سعيد عن القاسم بن محمد عن محمد بن يحيى الخثعمي عن أبي عبدالله عليه السلام أنه قال أتاني : رجلان أظنهما من أهل الجبل فسألني أحدهما عن الذبيحة فقلت : لا تأكل قال : محمد فسألته أنا عن ذبيحة اليهودي والنصراني فقال : لا تأكل منه .

٣١٩ ٢١ — فأما مرواه الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن عمر بن اذينة عن زرارة عن همران قال : سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول في ذبيحة الناصب واليهودي والنصراني لا تأكل ذبيحته حتى تسمعه يذكر اسم الله قالت المجوسي ؟ فقال : نعم إذا سمعته يذكر اسم الله أما سمعت قول الله تعالى « ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه » .

— ٣١٥ - ٣١٦ - التهذيب ج ٢ ص ٣٥٥ وخرج الأول الكليني في الكافي ج ٢ ص ١٤٩ .

٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - التهذيب ج ٢ ص ٣٥٥ وخرج الأول الكليني في الكافي ج ٢ ص ١٤٩ .

٢٢ — عنه عن فضالة بن أيوب عن القاسم بن يزيد عن محمد بن مسلم عن ٣٢٠
أبي جعفر عليه السلام قال : كل ذبيحة الشرك إذا ذكر اسم الله عليه وأنت تسمع ،
ولأننا كل ذبيحة نصارى العرب .

٢٣ — عنه عن محمد بن أبي عمير عن جميل ومحمد بن حمران انهما سألا ٣٢١
أبا عبد الله عليه السلام عن ذبائح اليهود والنصارى والمجوس ؟ فقال : كل ، فقال بعضهم
انهم لا يسمون فقال : فإن حضرتم ولم يسموا فلا تأكلوا وقال : إذا غاب فكل .

٢٤ — عنه عن صفوان عن ابن مسكان عن محمد الحلبي قال : سألت أبا عبد الله ٣٢٢
عليه السلام عن ذبيحة أهل الكتاب ونسائهم ؟ فقال : لا بأس به .

٢٥ — عنه عن القاسم بن محمد عن جميل بن صالح عن عبد الملك بن عمرو قال : ٣٢٣
قلت لأبي عبد الله عليه السلام ما تقول في ذبائح النصارى ؟ فقال : لا بأس بها قلت
فإنهم يذكرون عليها المسيح ؟ فقال : إنما أرادوا بالمسيح الله .

٢٦ — عنه عن الحسن عن القاسم بن محمد عن علي عن أبي بصير قال : سألت ٣٢٤
أبا عبد الله عليه السلام عن ذبيحة اليهودي ؟ فقال : حلال قلت : فإن سمي المسيح ؟
قال : وإن سمي فانه إنما أراد به الله .

٢٧ — عنه عن فضالة عن سيف بن عميرة عن أبي بكر الحضرمي عن أبي الورد ٣٢٥
ابن زيد قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام : حدثني حديثا وأمله علي حتى أكتبه
فقال أين حفظكم يا أهل الكوفة ؟ قال قلت : حتى لا يرد علي أحد ما تقول في مجوسي
قال بسم الله ثم ذبح ؟ قال : كل ، قلت : مسلم ذبح ولم يسم قل : لأننا كناه إن الله
تعالى يقول « فكلوا مما ذكر اسم الله عليه ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه » .

* — ٣٢٠ — ٣٢١ — ٣٢٢ — التهذيب ج ٢ ص ٣٥٥ .

— ٢٢٣ — التهذيب ج ٢ ص ٣٥٥ الفقيه ص ٣٠٢ .

— ٣٢٤ — ٣٢٥ — التهذيب ج ٢ ص ٣٥٥ وأخرج الأخير الصدوق في الفقيه ص ٣٠٢ .

٣٢٦ ٢٨ — عنه عن حماد بن عيسى عن حرب عن أبي عبد الله (ع) ، و زرارة عن أبي جعفر عليه السلام انهما قالا : في ذبائح أهل الكتاب فاذا شهدتموهم وقد سموا اسم الله فكلوا ذبائحهم ، وإن لم تشهدهم فلا تأكل ، وإن أتاك رجل مسلم فاخبرك انهم سموا فكل .

٣٢٧ ٢٩ — عنه عن النضر بن سويد عن القاسم بن سليمان عن حرب قال : سئل أبو عبد الله عليه السلام عن ذبائح اليهود والنصارى والمجوس ؟ فقال : إذا سمعتمهم يسمون أو شهد لك من رآهم يسمون فكل ، وإن لم تسمعهم ولم يشهد عندك من رآهم فلا تأكل ذبيحتهم .

٣٢٨ ٣٠ — الصفار عن أحمد بن محمد عن البرقي عن أحمد بن محمد عن يونس بن بهمن قال : قالت لأبي الحسن عليه السلام : اهدى إلي قرابة لي نصراني دجاجا و فراخا قد شواها وعمل لي فالوذجة (١) فأكله ؟ قال : لا بأس به .

٣٢٩ ٣١ — أحمد بن محمد بن عيسى عن سعد بن اسماعيل عن أبيه اسماعيل بن عيسى قال : سألت الرضا عليه السلام عن ذبائح اليهود والنصارى وطعامهم ؟ قال : نعم . فأول ما في هذه الأخبار أنها لا تعارض الأخبار الأولية لأن الأولية أكثر ، وايضا فمن روى هذه الأخبار من روى ما ذكرناه أولا من الحظر منهم الحلي وأبو بصير ومحمد بن مسلم ، ولو سلمت بعد ذلك من هذا كله لأحتملت وجهين ، أحدهما : أن نحملها على حال الضرورة دون حال الاختيار لأن عند الضرورة تحل الميتة فكيف ذبيحة من خالف الاسلام ، والذي يدل على ذلك :

٣٣٠ ٣٢ — مارواه محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن حمزة القمي عن زكريا بن آدم قال قال لي أبو الحسن عليه السلام : إني انباك عن ذبيحة كل من كان على خلاف الذي انت عليه واصحابك إلا في وقت الضرورة اليه .

(١) فالوذجة : حلواء تعمل من الحنطة مع السمن والعمل .

والوجه الثاني : أن يكون هذه الأخبار وردت مورد التقية لأن جميع من خالفنا يرى اباحة ذلك ، والذي يدل على ذلك :

٣٣ — مارواه محمد بن أحمد بن يحيى عن سهل بن زياد عن أحمد بن بشير عن ٣٣١
ابن أبي غفيلة الحسن بن أيوب عن داود بن كثير الرقي عن بشير بن أبي غيلان
الشياني قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن ذبائح اليهود والنصارى والنصاب
قال فلوى شدقه (١) وقال : كلها الى يوم ما .

٥٣ — باب ذبائح من نصب العداوة لآل محمد عليهم السلام

- ١ — الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن زرعة عن أبي بصير قال : سمعت ٣٣٢
أبا عبد الله عليه السلام يقول : ذبيحة الناصب لا تحل .
- ٢ — عنه عن حماد بن عيسى عن الحسين بن المختار عن أبي بصير عن أبي جعفر ٣٣٣
عليه السلام أنه قال : لم تحل ذبائح الحرورية .
- ٣ — محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن حمزة عن محمد بن علي عن يونس ٣٣٤
ابن يعقوب عن أبي بصير قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يشتري اللحم
من السوق وعنده من يذبح ويبيع من اخوانه فيتعمد الشراء من النصاب فقال :
أي شيء تسألني أن أقول ؟ ما يأكل إلا مثل الميتة والدم ولحم الخنزير ، قلت : سبحان
الله ، مثل الميتة والدم ولحم الخنزير ؟ فقال : نعم واعتظم عند الله من ذلك ، ثم قال :
إن هذا في قلبه على المؤمنين مرض .
- ٤ — أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن عمر ٣٣٥
ابن أذينة عن حمران عن أبي جعفر عليه السلام قال : سمعته يقول لا تأكل ذبيحة

(١) الشدق بالفتح وبالكسر : راوية الفم من باطن الحدين .

الناصب إلا أن تسمعه يسمي .

٣٣٦ ٥ — فأما مارواه الحسين بن سعيد عن الحسن عن يوسف بن عقيل عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام ذبيحة من دان بكلمة الاسلام وصام وصلى لكم حلال إذا ذكر اسم الله عليه .

فلا ينافي الاخبار الأولية لشئئين ، أحدهما : من نصب الحرب والعداوة لآل محمد عليهم السلام لا يكون دان بكلمة الاسلام بل يكون دان بكلمة الكفر وهو خارج عما تضمنه الخبر ، والوجه الثاني : أن يكون محمولاً على حال التقية ، يدل على ذلك :

٣٣٧ ٦ — مارواه الحسين بن سعيد عن غير واحد عن أبي المعز ، والحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن ذبيحة المرجعي (١) والحروري (٢) فقال : كل وقر واستقر حتى يكون يوماً ما . ويمكن أن يكون الخبر مختصاً بمجال الضرورة حسب ما تضمنه الخبر الذي قدمناه في الباب الأول عن زكريا بن آدم من قوله : إني انهاك عن ذبيحة كل من كان على خلاف الذي أنت عليه وأصحابك إلا في وقت الضرورة .

٥٤ — باب ما يجوز الانتفاع به من الميتة

٣٣٨ ١ — محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن حماد عن حريز قال قال أبو عبد الله عليه السلام : لزارة ومحمد بن مسلم اللبث واللباء (٣) والبيضة والشعر والصوف

(١) المرجئة : هم الذين يقولون بالارجاء في الايمان ، ومنهم من وافق القدرية في القول بالقدر ومنهم من وافق الجهمية في القول بالجبر وانفرد فريق منهم بالارجاء المحض . وهم يؤخرون العمل عن الايمان .
(٢) الحرورية : الحوارج ولما سموا بذلك لانهم لما فارقوا أمير المؤمنين عليه السلام تزلوا حروراء وذلك عند منصرفه عليه السلام من صفين ورجوعه الى الكوفة .

(٣) اللبأ : أول اللبن في التاج .

٣٣٦ - التهذيب ج ٢ ص ٣٥٦ .

٣٣٧ - التهذيب ج ٢ ص ٣٥٦ الكافي ج ٢ ص ١٤٩ وفيها حتى يكون ما يكون « الفقيه ص ٣٠٢

٣٣٨ - التهذيب ج ٢ ص ٣٥٧ الكافي ج ٢ ص ١٥٤ .

والقرن والثاب والحافر وكل شيء يفصل من الدابة والشاة فهو ذكي، وإن أخذته منه بعد أن يموت فأنسله وصل فيه .

٢ — الحسن بن محبوب عن علي بن رئاب عن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام ٣٣٩ قال : سألته عن الانفة (١) يخرج من الجدي الميت قال : لا بأس به ، قلت : ألين يكون في ضرع الشاة وقد ماتت قل : لا بأس به ، قلت : والصوف والشعر والعظام وعظام الفيل والجلد والبيض يخرج من الدجاجة فقال : كل هذا لا بأس به .

٣ — فأما مارواه محمد بن أحمد بن يحيى عن أبي جعفر عن وهب عن جعفر عن ٣٤٠ أبيه عليهما السلام أن عليا عليه السلام سئل عن شاة ماتت فخلب منها لبن ؟ فقال : علي عليه السلام : ذلك الحرام محضا .

فهذه رواية شاذة ورأوها وهب بن وهب وهو ضعيف على ما بيناه فيما مضى ويحتمل مع تسليم الخبر أن نحملة على ضرب من التقية لأنه مذهب بعض العامة .

٥٥ — باب تحريم جلود الميتة

١ — محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن المختار بن محمد بن المختار ، ٣٤١ ومحمد بن الحسن (٢) عن أبي الحسن عليه السلام قال : كتبت اليه أسأله عن جلود الميتة التي يؤكل لحها ذكي ؟ فكتب لا ينتفع من الميتة بأهاب (٣) ولا نعصب ، وكل ما كان للسخال من الصوف إن جزّ والشعر والوبر والانفة والقرن ولا يتعدى الى غيرها

(١) الانفة شيء يخرج من بين الجدي قبل أن يطعم غير اللبن فيعصر في صوفة مبتلة في اللبن فينظف كاللبن .

(٢) في الكافي عن عبد الله بن الحسن العلوي جميعا عن الفتح بن يزيد الجرجاني عن أبي الحسن عليه السلام .

(٣) الأهاب : بالكسر الجلد أو ما لم يدبغ منه .

* — ٣٣٩ — ٣٤٠ — التهذيب ج ٢ ص ٣٥٧ وأخرج الأول الصدوق في الفقيه ص ٣٠٤ .

— ٣٤١ — التهذيب ج ٢ ص ٣٥٧ الكافي ج ٢ ص ١٥٥ .

إن شاء الله (١).

٣٤٢ ٢ — الحسين بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال : سألت عن أكل الجبن وتقليد السيف وفيه السكيمخت (٢) والغرا (٣) فقال : لا بأس به ما لم تعلم انه ميتة .

٣٤٣ ٣ — فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن صفوان بن يحيى عن الحسين بن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام في جلد شاة ميتة يدبغ فيصب فيه اللبن والماء فاشرب منه وأتوضأ ؟ قال : نعم وقال : يدبغ وينتفع به ولا يصلى فيه قال الحسين : وسأله أبي عن الأنفحة تكون في بطن العناق (٤) والجدي فهو ميت فقال : لا بأس به .

٣٤٤ ٤ — عنه عن الحسن عن زرعة عن سماعة قال : سألت عن جلد الميتة الملوح وهو السكيمخت فترخص فيه وقال : وإن لم تمسه فهو أفضل .

فالوجه في هذين الخبرين ان نحملاهما على ضرب من التقية لأن جلد الميت لا يطهر عندنا بالدباغ على ما بيناه في كتاب الصلاة .

(١) قال في الوافي هكذا وجد هذا الحديث في نسخ الكافي والتهذيبين وكانه سقط منه شيء ، وقال السيد صاحب المدارك « ره » في حاشيته على الاصل (هكذا فيما رأينا من نسخ الكتاب والذي في الكافي وكل ما كان من السخا والصوف ان جز والشعر ... وهو اصح فالتقدير « كل وانفع بالصوف الخ » ولم نجد ما ذكره السيد في النسخة المطبوعة ويوجد في هامش التهذيب نسخة (ينفع بها) أو بإبائها يحصل المطلوب وبدونها فالتشويش في الخبر ظاهر والاستفادة منه تحتاج الى تأمل وتعرف .

(٢) السكيمخت : فسر بجلد الميتة الملوح

(٣) الغرا : بالمجهم والراء المهملة ما طلى به أو أصق به الورق أو الجلد ونحوهما .

(٤) العناق : الاتى من ولد الذئب قبل استكمالها الحول .

* — ٣٤٢ — ٣٤٣ — التهذيب ج ٢ ص ٣٥٧ .

— ٣٤٤ — التهذيب ج ٢ ص ٣٥٨ .

كتاب الاطعمة والاشربة

٥٦ - باب أكل الريشا (١)

- ١ - أحمد بن محمد بن عيسى عن البرقي عن ابن أبي عمير عن هشام بن سالم عن ٣٤٥ عمر بن حنظلة قال : حملت الريشا في صرة حتى دخلت بها على أبي عبد الله عليه السلام فسألته عنها : فقال : كلها وقال لها قشر .
- ٢ - عنه عن محمد بن اسماعيل بن بزيع قال : كتبت اليه اختلاف الناس في الريشا : ٣٤٦ فأتري فيها ؟ فكتب : لا بأس بها .
- ٣ - عنه عن بكر بن محمد ومحمد بن أبي عمير جميعا عن الفضل بن يونس قال : ٣٤٧ تغدى أبو عبد الله عليه السلام عندي بمنى ومعه محمد بن زيد فأتيا بسكرجات (٢) وفيه الريشا ، فقال له محمد بن زيد هذا الريشا قال : فأخذ لقمة فغمسها فيه ثم أكلها .
- ٤ - فأما ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضال ٣٤٨ عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عمار بن موسى الساباطي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن الريشا فقال : لا تأكلها فانا لانعرفها في السمك يا عمار . فالوجه في هذا الخبر ان نحمله على ضرب من الكراهية دون الحظر بدلالة الأخبار الأولية والأخبار التي أوردناها زائداً على هذه في كتابنا الكبير .

٥٧ - باب أكل الثوم والبصل

- ١ - الحسين بن سعيد عن فضالة عن داود بن فرقد عن أبي عبد الله عليه السلام ٣٤٩

(١) الريشا : ضرب من السمك له فلس لطيف .

(٢) السكرجة : الصنف التي يوضع فيها الأكل .

* - ٣٤٥ - ٣٤٦ - التهذيب ج ٢ ص ٣٥٨ وأخرج الخبر الصدوق في الفقيه ص ٣٠٣ .

- ٣٤٧ - ٣٤٨ - التهذيب ج ٢ ص ٣٥٨ .

- ٣٤٩ - التهذيب ج ٢ ص ٣٦٢ .

قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله: من أكل هذا الطعام فلا يقرب مسجدنا يعني الثوم ولم يقل انه حرام .

٣٥٠ ٢ — عنه عن محمد بن أبي عمير عن عمر بن اذينة عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : سألته عن الثوم فقال : إنما نهى رسول الله صلى الله عليه وآله ريحه ، وقال : من أكل هذه البقلة الحبيثة فلا يقرب مسجدنا ، فأما من أكله ولم يأت المسجد فلا بأس .

٣٥١ ٣ — عنه عن حماد بن عيسى عن شعيب عن أبي بصير قال : سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الثوم والبصل والكراث فقال : لا بأس بأكله نيأ وفي القدر ، ولا بأس بأن يتداوى بالثوم ولكن إذا أكل ذلك أحدكم فلا يخرج الى المسجد .

٣٥٢ ٤ — فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن عمر بن اذينة عن زرارة قال : حدثني من أصدق من أصحابنا انه قال سألت أحدهما عن الثوم فقال : أعد كل صلاة صليتها مادمت تأكله .

فالوجه في هذا الخبر أن نحملة على ضرب من التغليب في كراهته دون الحظر الذي يكون من أكل ذلك يقتضي استحقاقه الذم والعقاب بدلالة الاخبار الأولية والاجماع الواقع على أن أكل هذه الاشياء لا يوجب إعادة الصلاة .

٥٨ — باب كراهية شرب الماء قائماً

٣٥٣ ١ — الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن القاسم بن سليمان عن جراح المدائني عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله : لا يشرب الرجل وهو قائم .

* — ٣٥٠ — ٣٥١ . التهذيب ج ٢ ص ٣٦٢ الكافي ج ٢ ص ١٨٤ النقيه ص ٣٠٧

— ٣٥٢ — التهذيب ج ٢ ص ٣٦٢ .

— ٣٥٣ — التهذيب ج ٢ ص ٣٦١ .

فالوجه في هذا الخبر ضرب من الكراهية دون الخطر ، يدل على ذلك :

٢ - مارواه الحسين بن سعيد عن فضالة بن أيوب عن اسماعيل بن أبي زياد ٣٥٤
عن أبي عبد الله عليه السلام قال : الشرب قائماً أقوى لك وأصح .

٥٩ - باب الخمر يصير خلأ بما يطرح فيه

١ - محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن جميل بن ٣٥٥
دراج عن ابن بكير عن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن الخمر
العتيقة تجعل خلأ قال : لا بأس .

٢ - الحسين بن سعيد عن فضالة بن أيوب عن ابن بكير عن عبيد بن زرارة ٣٥٦
قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يأخذ الخمر فيجعلها خلأ قال : لا بأس

٣ - عنه عن صفوان عن ابن بكير عن عبيد بن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام ٣٥٧
أنه قال : في الرجل باع عصيراً فخبسه السلطان حتى صار خراً فجعله صاحبه خلأ فقال :
إذا تحول عن اسم الخمر فلا بأس به .

٤ - عنه عن ابن أبي عمير وعلي بن حديد عن جميل قال : قلت لأبي عبد الله ٣٥٨
عليه السلام تكون لي على الرجل الدرهم فيعطيني بها خراً فقال : خذها ثم أفسدها
قال علي واجعلها خلأ .

٥ - محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن عيسى بن عبيد عن عبد العزيز بن المهتدي ٣٥٩
قال : كتبت إلى الرضا عليه السلام جعلت فداك العصير يصير خراً فيصب عليه الخل
وشيء يغيره حتى يصير خلأ قال : لا بأس به .

٦ - فأما مارواه الحسين بن سعيد عن محمد بن أبي عمير عن حسين الاحمسي ٣٦٠

— ٣٥٤ - التهذيب ج ٢ ص ٣٦١ .

— ٣٥٥ - ٣٥٦ - التهذيب ج ٢ ص ٣٦٧ الكافي ج ٢ ص ١٩٩ .

— ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - التهذيب ج ٢ ص ٣٦٧ .

عن محمد بن مسلم وأبي بصير ، وعلي عن أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام سئل عن الخمر يجعل فيها الخَلْ فقال : لا إلا ما جاء من قبل نفسه .
فلا ينافي الأخبار الأولى لأن الوجه فيه أن نحمله على ضرب من الكراهية ، لأن الأفضل أن يترك ذلك حتى يصير خَلاً من قبل نفسه .

٣٦١ ٧ — فأما ما رواه الحسين عن فضالة بن أبوب عن ابن بكير عن عبيد بن زرارة قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يأخذ الخمر فيجعلها خَلاً قال : لا بأس به إذا لم يجعل فيها ما يقلبها .

فالوجه فيه أيضاً ما قلناه في الخبر الأول سواء .

٣٦٢ ٨ — فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن محمد بن خالد عن عبدالله بن بكير عن أبي بصير قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الخمر يصنع فيها الشيء حتى يحمض فقال : إذا كان الذي يصنع فيها هو الغالب على ما صنع فلا بأس .
فهذا الخبر متروك الظاهر بالإجماع لأنه لا خلاف أن ما يقع فيه الخمر أنه ينجس ، وإذا نجس فلا يجوز استعماله وإن كان غالباً عليه ، والذي يكشف عما ذكرناه .

٣٦٣ ٩ — ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن موسى عن الحسن بن المبارك عن ركريا بن آدم قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن قطرة نبذ مسكر قطرت في قدر فيه لحم ومرق كثير قال : يهراق المرق أو يطعمه أهل الذمة أو السكلاب ، واللحم اغسله واكله ، قلت : فإن قطر فيه الدم قال : الدم تأكله النار إنشاء الله .

٦٠ — باب تحريم شرب الفقاع

٣٦٤ ١ — أحمد بن محمد عن أحمد بن الحسن عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن

٣٦١ — التهذيب ج ٣ ص ٣٦٧ الكافي ج ٢ ص ١٩٩ . — ٣٦٢ — التهذيب ج ٢ ص ٣٦٨

الكافي ج ٢ ص ١٩٩ . — ٣٦٣ — التهذيب ج ٢ ص ٣٦٨ الكافي ج ٢ ص ١٩٧

— ٣٦٤ — التهذيب ج ٢ ص ٣٦٩ الكافي ج ٢ ص ١٩٧ .

عمار الساباطي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الفقاع فقال : هو خمر .

٢ — محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن موسى عن محمد بن عيسى عن الحسن ٣٦٥
ابن علي الوشا عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال : كل مسكر حرام وكل مخمر حرام
والفقاع حرام .

٣ — أحمد بن محمد عن بكر بن صالح عن زكريا بن يحيى قال : كتبت إلى أبي ٣٦٦
الحسن عليه السلام أسأله عن الفقاع وأصفه له فقال : لا تشربه فأعدت عليه ذلك وأصفه
له كيف يصنع فقال : لا تشربه ولا تراجعني فيه .

٤ — الحسين بن سعيد عن محمد بن اسماعيل قال : سألت أبا الحسن عليه السلام ٣٦٧
عن شرب الفقاع فكرهه كراهة شديدة .

٥ — محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن الحسن عن علي بن اسماعيل عن سليمان ٣٦٨
ابن جعفر قال : قلت لأبي الحسن الرضا عليه السلام : ما تقول في شرب الفقاع ؟ فقال
هو خمر مجهول بإسليمان فلا تشربه أما أنا بإسليمان لو كان الحكم لي والدار لي لجلدت
شاربه ولقتلت بإيعه .

٦ — أحمد بن محمد بن عيسى عن الوشا قال : كتبت إليه يعني الرضا عليه السلام ٣٦٩
أسأله عن الفقاع فكاتب : حرام وهو خمر ومن شر به كان بمنزلة شارب الخمر ، قال وقال لي
أبو الحسن (ع) : لو أن الدار داري لقتلت بإيعه و لجلدت شاربه ، وقال أبو الحسن
الآخر عليه السلام حده حد شارب الخمر ، وقال عليه السلام هي خيرة استصغرها الناس .

٧ — محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن عمرو بن سعيد ٣٧٠
عن الحسن بن الجهم وابن فضال قالا : سأنا أبا الحسن عليه السلام عن الفقاع فقال :
هو خمر مجهول وفيه حد شارب الخمر .

* — ٣٦٥ — ٣٦٦ — ٣٦٧ — ٣٦٨ — ٣٦٩ — التهذيب ج ٢ ص ٣٦٩ الكافي ج ٢ ص ١٩٨ .

— ٣٧٠ — التهذيب ج ٢ ص ٣٦٩ الكافي ج ٢ ص ١٩٧ .

٣٧١ ٨ — أحمد بن محمد بن محمد بن سنان قال : سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن الفقاع ؟ فقال : هي الخرة بعينها .

٣٧٢ ٩ — عنه عن محمد بن سنان عن الحسين القلانسي قال : كتبت إلى أبي الحسن الماضي عليه السلام أسأله عن الفقاع ؟ فقال : لا تقربه فإنه من الخمر .

٣٧٣ ١٠ — محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن الحسن عن أبي سعيد عن أبي جميل البصري قال : كنت مع يونس بن عبد الرحمن ببغداد وأنا أشتهي معه في السوق ففتح صاحب الفقاع فقاعه فاصاب يونس فرأيته قد اغتم لذلك حتى زالت الشمس فقامت له : ألا تصلي ؟ فقال : ليس أريد أن أصلي حتى أرجع إلى البيت واغسل هذا الخمر من ثوبي ، قال فقلت له : هذا رأيك أو شيء رويته فقال : أخبرني هشام بن الحكم أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الفقاع ؟ فقال : لا تشربه فإنه خمر مجهول وإذا أصاب ثوبك فاغسله .

٣٧٤ ١١ — فأما ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن يعقوب بن يزيد عن ابن أبي عمير عن مرزم قال : كان يعمل لأبي الحسن عليه السلام الفقاع في منزله ، قال محمد بن أحمد بن يحيى قال أبو أحمد يعني ابن أبي عمير ولا يعمل فقاع بغلي . قال محمد بن الحسن : الذي يكشف عما ذكره ابن أبي عمير :

٣٧٥ ١٢ — ما رواه الحسين بن سعيد عن عثمان بن عيسى قال : كتب عبد الله بن محمد الرازي إلى أبي جعفر الثاني عليه السلام أن رأيت أن تقسر لي الفقاع فإنه قد اشتبه علينا ، مكروه هو بعد غليانه أم قبله ؟ فكتب إليه لا تقرب الفقاع إلا ما لم تضر آنيته أو كان جديداً فأعاد الكتاب إليه إني كتبت أسأل عن الفقاع ما لم يغسل فاتاني أن

٥ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - التهذيب ج ٢ ص ٣٦٩ الكافي ج ٢ ص ١٩٧ .

- ٣٧٤ - التهذيب ج ٢ ص ٣٦٩ .

- ٣٧٥ - التهذيب ج ٢ ص ٣٦٩ .

أشربه ما كان في إناء جديد أو غير ضار ولم أعرف حد الضرارة والجديد وسأل أن
يفسّر ذلك له وهل يجوز شرب ما يعمل في الفضايرة والزجاج والحشب ونحوه في
الأواني فكُتب : يفعل الفقاع في الزجاج وفي الفخار الجديد إلى قدر ثلاث عملات
ثم لا تعد منه بعد ثلاث عملات إلا في إناء جديد والحشب مثل ذلك .

٣ — عنه عن أحمد بن محمد عن الحسن عن الحسين أخيه عن أبيه علي بن يقطين ٣٧٦
عن أبي الحسن الماضي عليه السلام قال : سألت عن شرب الفقاع الذي يعمل في
السوق ويباع ولا أدري كيف عمل ولا متى عمل أبجل لي أن أشربه ؟ قال : لا أحبه .

كتاب الوقوف والصدقات

٦١ — باب أنه لا يجوز بيع الوقف

١ — محمد بن يعقوب عن محمد بن جعفر الرزاز (١) عن محمد بن عيسى عن أبي ٣٧٧
علي بن راشد قال سألت أبا الحسن عليه السلام فأتت فداك اشتريت أرضاً إلى
جنب ضيعتي فلما وقّرت المال خبّرت أن الأرض وقف فقال : لا يجوز شراء الوقف
ولا تدخل القلّة في مالك إيدفعها إلى من أوقفت عليه ، قلت لا أعرف لها رباً قال :
تصدق بغلتها .

٢ — الحسين بن سعيد عن فضالة عن أبان عن عجلان أبي صالح قال : أُمي ٣٧٨
أبو عبد الله عليه السلام بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما تصدّق به فلان بن فلان وهو
حيّ سويّ بداره التي في بني فلان بمحدودها صدقة لا تباع ولا توهب حتى يرثها

(١) في (جعفر الرازي) وفي ج ود ه الرزاز وما اتبناه عن الكافي .

٣٧٦ — التهذيب ج ٢ ص ٣٧٠ .

٣٧٧ — التهذيب ج ٢ ص ٣٧١ الكافي ج ٢ ص ٢٤٤ الفقيه ص ٤٢٠ .

٣٧٨ — التهذيب ج ٢ ص ٣٧١ الكافي ج ٢ ص ٢٤٥ .

وارث السموات والارض وانه قراسكن صدقته هذه فلانا وعقبه فاذا انقرضوا فهي على ذوي الحاجة من المسلمين .

٣٧٩ ٣ — محمد بن يعقوب عن حميد بن زياد عن الحسن بن سماعة عن أحمد بن عبدوس عن أبان عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام مثله .

٣٨٠ ٤ — الحسين بن سعيد عن محمد بن عاصم عن الاسود بن أبي الاسود الدؤلي عن ربعي بن عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام قال : تصدق أمير المؤمنين عليه السلام بدار له في بني زريق بالمدينة فكتب بسم الله الرحمن الرحيم « هذا ما تصدق به علي بن أبي طالب وهو حي سوي تصدق بداره التي في بني زريق صدقة لاتباع ولا توهب حتى يرثها الله الذي يرث السموات والارض واسكن هذه الصدقة فلانا ما عاش وعاش عقبه فاذا انقرضوا فهي لذوي الحاجة من المسلمين » .

٣٨١ ٥ — فأما مارواه محمد بن محمد بن محمد وسهل بن زياد عن الحسين بن سعيد عن علي بن مهزيار قال : كتبت الى أبي جعفر عليه السلام إن فلاناً ابتاع ضيمة فأوقفها وجعل لك من الوقف الخمس . سألت عن رأيك في بيع حصتك من الارض أو تقويمها على نفسه بما اشتراها أو يدعها موقوفة فكتب عليه السلام الي « أعلم فلانا اني أمره ببيع حقي من الضيمة وايصال ثمن ذلك إلي وإن ذلك رأيي إن شاء الله أو تقويمها على نفسه ان كان ذلك أوفق له » وكتبت اليه : ان الرجل كتب أن يبن من وقف بقية هذه الضيمة عليهم اختلافاً شديداً وانه ليس بأس أن يتفاقم ذلك بينهم بعده فان كان ترى أن يبيع هذا الوقف ويدفع الى كل انسان منهم ما كان وقف له من ذلك أمرته ، فكتب بخطه إلي « واعلمه أن رأيي له إن كان قد علم الاختلاف ما بين أصحاب الوقف ان يبيع

* - ٣٧٩ - التهذيب ج ١ ص ٣٧١ الكافي ج ٢ ص ٢٤٥ .

- ٣٨٠ - التهذيب ج ٢ ص ٣٧١ الفقيه ص ٤٢١ .

- ٣٨١ - التهذيب ج ٢ ص ٣٧١ الكافي ج ٢ ص ٢٤٤ الفقيه ص ٤٢٠ .

الوقف أمثل فإنه ربما جاء في الاختلاف تلف الاموال والنفوس .
فالوجه في هذا الخبر أن نحمله على جواز بيع ذلك إذا كان بالشرط الذي تضمنه
الخبر من أن كونه وقفاً يؤدي إلى ضرر ووقوع اختلاف وهرج ومرج وخراب
الوقف فحينئذ يجوز بيعه واعطاء كل ذي حق حقه ، على أن الذي يجوز بيعه إنما
يجوز لأرباب الوقف لا لغيرهم ، والخبر الاول الذي ذكرناه في صدر الباب الظاهر
منه انه كان بآءه غير الموقوف عليه فلذلك لم يجر بيعه على كل حال ، والذي يؤكد
ماقلناه :

٦ — مارواه أحمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن علي بن رثاب عن جعفر بن ٣٨٢
حزان قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل أوقف غلة له على قرابة من أبيه
وقرابة من امه فللورثة أن يبيعوا الارض إذا احتاجوا ولم يكفهم ما يخرج من الغلة؟
قال : نعم اذا رضوا كلهم وكان البيع خيراً لهم باعوا .

٦٢ — باب من وقف وقفاً ولم يذكر الموقوف عليه

١ — علي بن مهزيار قال قلت له : روى بعض مواليك عن آبائك عليهم السلام ٣٨٣
أن كل وقف الى وقت معلوم فهو واجب على الورثة وكل وقف الى غير وقت جمل
مجهول فهو باطل على الورثة وأنت أعلم بقول آبائك فكنت : عليه السلام هو عندي
كذا .

قال محمد بن الحسن : الوقف متى لم يكن مؤبداً لم يكن صحيحاً على ما تضمنه
الأخبار الاولى في الباب الاول المتضمنة لشرط كتاب الوقف ، ومتى لم يكن مؤبداً
لا يصح على حال ، والمعنى في هذا الخبر أن يكون قوله كل وقف الى وقت معلوم

٣٨٢ — التهذيب ج ٢ ص ٣٧٢ الفقيه ص ٤٢٠ وفيها زيادة كثيرة .

٣٨٣ — التهذيب ج ٢ ص ٣٧١ الكافي ج ٢ ص ٢٤٤ بزيادة في آخره الفقيه ص ٤١٩ .

١٠٠ فيمن تصدق على ولده الصغار ثم أراد أن يدخل معهم غيرهم ج ٤

فهو واجب معناه انه إذا كان الموقوف عليه مذكوراً لأنه إذا لم يذكر في الوقف موقوفاً عليه بطل الوقت ولم يرد بالوقف الأجل وكان هذا تعارفاً بينهم ، والذي يدل على ذلك :

٣٨٤ ٢ — مارواه محمد بن الحسن الصغار قال : كتبت إلى أبي محمد عليه السلام أسأله عن الوقف الذي يصح كيف هو ؟ فقد روي أن الوقف إذا كان غير موقت فهو باطل مردود على الورثة ، وإذا كان موقتاً فهو صحيح فمضى ، وقال قوم : ان الموقت هو الذي يذكر فيه أنه وقف على فلان وعقبه فإذا انقرضوا فهو للفقراء والمساكين إلى أن يرث الله عز وجل الأرض ومن عليها قال ، وقال آخرون : هذا موقت إذا ذكر أنه لفلان وعقبه ما بقوا ولم يذكر في آخره للفقراء والمساكين إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها ، والذي هو غير موقت أن يقول هذا وقف ولم يذكر أحداً فما الذي يصح من ذلك وما الذي يبطل ؟ فوقع عليه السلام الوقوف بحسب ما يوقفها إن شاء الله .

٦٣ — باب من تصدق على ولده الصغار ثم أراد أن يدخل معهم غيرهم

٣٨٥ ١ — محمد بن يعقوب عن محمد بن اسماعيل عن الفضل بن شاذان عن ابن أبي عمير عن عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يجعل لولده شيئاً وهم صغار ثم يملأه يجعل معهم غيرهم من ولده قال : لا بأس .

٣٨٦ ٢ — فأما مارواه أحمد بن محمد عن الحسن بن علي بن فضال عن ابن بكير عن الحكم بن أبي غفيلة قال : تصدق أبي علي بدار وقبضتها ثم ولد له بعد ذلك أولاد فأراد أن

* ٣٨٤ — التهذيب ج ٢ ص ٣٧١ الفقيه ص ٤١٩ باختصار .

— ٣٨٥ — التهذيب ج ٢ ص ٣٧٢ الكافي ج ٢ ص ٢٤٢ .

ب ٣٨٦ — التهذيب ج ٢ ص ٣٧٢ الكافي ج ٢ ص ٢٤٣ .

ج ٤ — فيمن تصدق على ولده الصغار ثم أراد أن يدخل معهم غيرهم ١٠١

بأخذها مني فيتصدق بها عليهم فسألت أبا عبد الله عليه السلام عن ذلك واخبرته بالقصة فقال : لاتعطاها اياه ، قلت : فإني اذاً يخاصمني قال : فخاصمه ولا ترفع صوتك عليه .

فالوجه في هذا الخبر إنه مما لم يجوز له نقضها من حيث كانت مقبوضة والأول لم يكن كذلك فجوز له أن يغير ذلك ولم يسغ له تغيير هذه ، وائس لأحد أن يقول أليس قد روى محمد بن مسلم أن قبض الوالد قبض الصغار لانه المتولي عليهم ولا يجوز له نقضه فما قولكم في الجمع بين هذه الاخبار ؟

٣ — روى ذلك أحمد بن محمد بن علي بن الحكم عن العلاء بن محمد بن مسلم عن ٣٨٧ أبي جعفر عليه السلام انه قال في الرجل يتصدق على ولد له وقد أدركوا إذا لم يقبضوا حتى يموت فهو ميراث ، وإن تصدق على من لم يدرك من ولده فهو جائز لأن والده هو الذي يلي أمره ، وقال : لا يرجع في الصدقة اذا ابتغى بها وجه الله تعالى ، وقال الهبة والنحلة يرجع فيها إن شاء حيزت أو لم تحز إلا الذي رحم فانه لا يرجع فيه .
 قيل له : الذي تضمن هذا الخبر أن الصدقة على الاولاد الصغار جائزة وليس فيه أنه لا يجوز تغييرها ، ونحن وإن جوزنا تغيير هذه الصدقة فلا يجوز نقضها جملة ونقلها الى غيرهم ، وإنما يسوغ أن يدخل فيها معهم غيرهم ، وعلى هذا الوجه لاتناقض الاخبار والذي يكشف عما ذكرناه :

٤ — مارواه أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن سهل عن أبيه قال : سألت ٣٨٨ أبا الحسن الرضا عليه السلام عن الرجل يتصدق على بعض ولده بطرف من ماله ثم يبدو له بعد ذلك ليدخل معه غيره من ولده قال : لا بأس .

٥ — عنه عن الحسن بن علي بن يقطين عن أخيه الحسين عن أبيه علي بن يقطين ٣٨٩

٣٨٧ — التهذيب ج ٢ ص ٣٧٢ الكافي ج ٢ ص ٢٤٢ الفقيه ص ٤٢١ عن أبي عبد الله عليه السلام بدون الذيل . — ٣٨٨ — ٣٨٩ — التهذيب ج ٢ ص ٣٧٢ .

١٠٢ فيمن تصدق على ولده الصغار ثم أراد أن يدخل معهم غيرهم ج ٤

قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل تصدق على بعض ولده بطرف من ماله ثم يبدو له بعد ذلك أن يدخل معه غيره من ولده قال : لا بأس بذلك ، وعن الرجل يتصدق ببعض ماله على بعض ولده ويدينه له أنه أن يدخل معهم من ولده غيرهم بعد أن أبانهم بصدقة ؟ فقال : ليس له ذلك إلا أن يشترط أنه من ولد فهو مثل من تصدق عليه فذلك له .

والذي يدل أيضا على أن الاولاد إذا كانوا صغارا لم يكن له الرجوع فيه أصلا : ٣٩٠ ٦ — مارواه الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن القاسم بن سليمان عن عبيد ابن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال : في رجل تصدق على ولد له قد ادرکوا فقال : إذا لم يقبضوا حتى يموت فهو ميراث فإن تصدق على من لم يدرك من ولده فهو جائز لأن الوالد هو الذي يلي أمره ، وقال لا يرجع في الصدقة إذا تصدق بها ابتغاء وجه الله .

٣٩١ ٧ — محمد بن علي بن محبوب عن علي بن السندي عن ابن أبي عمير عن جميل بن دراج قال قات لأبي عبد الله عليه السلام : رجل تصدق على ولده بصدقة وهم صغار أنه أن يرجع فيها ؟ قال : لا ، الصدقة لله .

٣٩٢ ٨ — أحمد بن محمد عن صفوان بن يحيى عن أبي الحسن عليه السلام قال : سألته عن الرجل يوقف الضيعة ثم يبدو له أن يحدث في ذلك شيئا فقال : إن كان أوقفها لولده ولغيرهم ثم جعل لها قبا لم يكن له أن يرجع ، وإن كانوا صغارا وقد شرط ولايتها لهم حتى يبلغوا فيجوزها لهم لم يكن له أن يرجع فيها ، وإن كانوا كبارا ولم يسمها اليهم ولم يخاصموا حتى يجوزونها فله أن يرجع فيها لانهم لا يجوزونها وقد بلغوا .

* ٣٩٠ - التهذيب ج ٢ ص ٣٧٣ عن أبي جعفر عليه السلام الكافي ج ٢ ص ٢٤٢ الفقيه ص ٤٢١ .

- ٣٩١ - التهذيب ج ٢ ص ٣٧٣ الكافي ج ٢ ص ٢٤٢ .

- ٣٩٢ - التهذيب ج ٢ ص ٣٧٢ الكافي ج ٢ ص ٢٤٤ الفقيه ص ٤١٩ .

ج ٤ فيمن تصدق بمسكن على غيره يجوز له أن يسكن معه أم لا ١٠٣

٦٤ - باب من تصدق بمسكن على غيره يجوز له أن يسكن معه أم لا

١ - أبان عن أبي الجارود قال : قال أبو جعفر عليه السلام : لا يشتري الرجل ٣٩٣ ما تصدق به وإن تصدق بمسكن على ذي قرابته فإن شاء سكن معهم ، وإن تصدق بخادم على ذي قرابته خدمته إن شاء .

٢ - فأما مارواه علي بن الحسن بن فضال عن عمرو بن عثمان عن عبدالله بن المغيرة ٣٩٤ عن طلحة بن زيد عن أبي عبدالله عن أبيه عليهما السلام أن رجلا تصدق بدار له وهو ساكن فيها فقال : الحين اخرج منها .

فلا ينافي الخبر الأول لأن الوجه في أمره بالخروج من الدار إنما أراد به صحة الوقف لأننا قد بينا أن من صحته تسليم الوقف الى من وقف عليه ولم يكن الغرض بذلك أنه محرّم عليه محظور ، ولا ينافي ذلك :

٣ - مارواه علي بن الحسن بن يعقوب بن يزيد الكاتب عن ابن أبي عمير ٣٩٥ عن أبي المعز عن أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سألت عن صدقة مالم يقبض ولم يقسم قال : يجوز .

لأن الوجه في هذا الخبر أنه يجوز صدقة مالم يقبض ونحن لم نقل أن ذلك غير جائز وإنما قلنا أنه لا يلزم الوفاء به ويكون صاحبه مخيرا في ذلك .

٦٥ - باب السكنى والعمرى

١ - الحسن بن محمد بن سماعة عن غير واحد عن أبان عن عبدالرحمن بن أبي ٣٩٦ عبدالله عن حمران قال : سألت عن السكنى والعمرى فقال : الناس فيه عند شروطهم

- ٣٩٣ - التهذيب ج ٢ ص ٣٧٢ .

- ٣٩٤ - ٣٩٥ - التهذيب ج ٢ ص ٣٧٣ .

- ٣٩٦ - التهذيب ج ٢ ص ٣٧٣ الكافي ج ٢ ص ٢٤٣ الفقيه ص ٤٢٣ .

إن كان شرط حياته سكن حياته ، وإن كان لعقبه فهو لعقبه كما شرط حتى يفنوا ثم
يرد الى صاحب الدار .

٣٩٧ ٢ — أحمد بن محمد بن محمد بن اسماعيل عن محمد بن الفضيل عن أبي الصباح عن
أبي عبدالله عليه السلام قال : سُئل عن السكنى والعمرى فقال : ان . كل جعل
السكنى في حياته فهو كما شرط ، وإن كان جعلها له ولعقبه حتى يفنى عقبه فليس لهم
أن يبيعوا ولا يوارثوا ثم ترجع الدار الى صاحبها الاول .

٣٩٨ ٣ — علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي
عبدالله عليه السلام في الرجل يسكن الرجل داره ولعقبه من بعده قال : يجوز وليس
لهم أن يبيعوا ولا يوارثوا ، قلت : فرجل اسكن داره حياته قال : يجوز ذلك ، قلت :
فرجل أسكن داره ولم يوقت قال : جائز ويخرجه إذا شاء .

٣٩٩ ٤ — علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حسين بن نعم عن أبي
الحسن موسى عليه السلام قال : سألته عن رجل جعل دارا سكنى لرجل أيام حياته
أوجعلها له ولعقبه من بعده هل هي له ولعقبه كما شرط ؟ قال : نعم ، قلت : فإن احتاج
يبيعها ؟ قال : نعم قلت : فينقض بيعه الدار السكنى ؟ قال : لا ينقض بالبيع السكنى
كذلك سمعت أبي عليه السلام قال : قال أبو جعفر عليه السلام : لا ينقض البيع
الاجارة ولا السكنى ولكن يبيعه على أن الذي يشتريه لا يملك ما اشتري حتى
ينقض السكنى على ما شرط وكذلك الاجارة ، قلت : فإن رد على المستأجر ماله
وجميع ماله من النفقة والعارة فيما استأجره قال : على طيبة النفس ورضا المستأجر بذلك
فلا بأس .

* ٣٩٧ — التهذيب ج ٢ ص ٣٧٣ الكافي ج ٢ ص ٢٤٣ الفقيه ٤٢٣ .

— ٣٩٨ — التهذيب ج ٢ ص ٣٧٣ الكافي ج ٢ ص ٢٤٣ الفقيه ٤٢٣ بتفاوت يسير .

— ٣٩٩ — التهذيب ج ٢ ص ٣٧٤ الكافي ج ٢ ص ٢٤٤ الفقيه ٤٢٢ .

٥ — فأما مارواه الحسن بن محبوب عن خالد بن نافع البجلي عن أبي عبدالله ٤٠٠ عليه السلام قال : سألته عن رجل جعل لرجل سكنى دار له حياته يعني صاحب الدار فمات الذي جعل السكنى وبقي الذي جعل له السكنى أرأيت إن أراد الورثة أن يخرجوه من الدار لهم ذلك ؟ قال فقل : أرى أن تقوم الدار بقيمة عادلة ثم ينظر الى ثلث الميت فإن كان في ثلثه ما يحيط بشمن الدار فليس للورثة أن يخرجوه ، وإن كان الثلث لا يحيط بشمن الدار فلهن أن يخرجوه ، قيل له أرأيت إن مات الرجل الذي جعل له السكنى بعدموت صاحب الدار أتكون السكنى لورثة الذي جعل له السكنى ؟ قال : لا .

فما تضمن صدر هذا الخبر من قوله : يعني صاحب الدار فهو من كلام الراوي ، وقد غلط في التأويل ووهم لأن الأحكام التي ذكرها بعد ذلك إنما تصح إذا كان قد جعل السكنى مدة حياة من أسكنه فحينئذ تقوم وينظر باعتبار الثلث وزيادته ونقصانه ولو كان الامر على ما ذكره الراوي المتأول للحديث من أنه كان جعله مدة حياة صاحب الدار لكان حين مات بطلت السكنى ولم يحتج معه الى تقويمه واعتباره بالثلث ، وقد يدنا ما يدل على ذلك :

٦ — فأما مارواه الحسين بن سعيد عن يوسف بن عقيل عن محمد بن قيس عن أبي ٤٠١ جعفر عليه السلام أن أمير المؤمنين عليه السلام قضى في العمرى أنها جائزة لمن أعرها فمن أعر شيئا مادام حيا فإنه لورثته إذا توفي .

فلا يتأني ما قدمناه لأن قوله فانه لورثته إذا توفي يعني الذي جعل العمرى دون الذي جعل له ذلك ، ولو أراد الذي جعل له العمرى لما قال إنه لورثته لأنه إذا مات عادت العمرى الى صاحبها إن كان حيا وإلى ورثته إن كان ميتا ، اللهم إلا أن

* — ٤٠٠ — التهذيب ج ٢ ص ٣٧٤ الكافي ج ٢ ص ٢٤٤ الفقيه ص ٤٢٣ .

— ٤٠١ — التهذيب ج ٢ ص ٣٧٤ .

يجعل له ولولده ولعقبه ما بقي منهم أحد على ما يئناه ، ويحتمل أن يكون المراد بذلك إذا جعل العمرى لغيره مدة حياته هو فإذا مات الساكن فهو لورثته إلى أن يموت هو أيضا ثم يعود ميراثا على ما قدمنا القول فيه .

٦٦ — باب من وهب لولده الصغار

٤٠٢ ١ — علي بن الحسن بن فضال عن جعفر بن محمد بن حكيم عن جميل بن دراج عن أبي عبد الله عليه السلام عن رجل وهب لابنه شيئا هل يصلح أن يرجع فيه ؟ قال : نعم إلا أن يكون صغيراً .

٤٠٣ ٢ — محمد بن يعقوب عن محمد بن اسماعيل عن الفضل بن شاذان عن أبي عمير عن عبد الرحمن قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل تصدق على بعض ولده وهم صغار بالجارية ثم تعجبه الجارية وهم صغار في عياله أترى أن يصيبها ؟ أو يقوّمها قيمة عدل فيشهد بتمنّائها عليه ؟ أم يدع ذلك كله فلا يعرض لشيء منه ؟ قال : يقوّمها قيمة عدل ويحتسب بتمنّائها لهم على نفسه ويمسها .

٤٠٤ ٣ — فأما مارواه علي بن الحسن بن فضال عن العباس بن عامر عن داود بن الحصين عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته هل لأحد أن يرجع في صدقة أو هبة ؟ قال أما ما اتصلق به لله فلا ، وأما الهبة والنحلة فيرجع فيها حازها أو لم يحزها وإن كانت لذي قرابة .

٤٠٥ ٤ — أحمد بن محمد عن الحسين بن صفوان بن يحيى قال : سألت الرضا عليه السلام عن رجل كان له على رجل مال فوهبه لولده فذكر له الرجل المال الذي له عليه فقال : له ليس عليك منه شيء في الدنيا والآخرة يطيب ذلك له ، وقد كان وهبه لولد له

٢٤٢ — ٤٠٢ — ٤٠٣ — التهذيب ج ٢ ص ٣٧٧ واخرج الاخير الكليني في الكافي ج ٢ ص ٢٤٢ .

— ٤٠٤ — التهذيب ج ٢ ص ٣٧٧ .

— ٤٠٥ — التهذيب ج ٢ ص ٣٧٨ .

- قال : نعم يكون وهبه له ثم نزع فجملة هبة لهذا .
- فالوجه في هذين الخبرين أن نحملهما على أنه إذا كان الولد كباراً جاز له الرجوع في الهبة وإنما منعنا في الرجوع فيما يهب الصغار منهم .
- ٥ — وأما مارواه أحمد بن محمد عن ابن أبي نصر عن حماد عن العلى بن خنيس ٤٠٦ قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام هل لأحد أن يرجع في صدقة أو هبة قل : أما ماتصدق به لله فلا وأما الهبة والنحلة يرجع فيها حازها أو لم يحزها وإن كانت لذي قرابة .
- فالوجه في هذا الخبر ما قلناه في الخبرين الأولين سواء .

٦٧ — باب الهبة المقبوضة

- ١ — محمد بن أحمد بن يحيى عن موسى بن عمر عن العباس بن عامر عن إبان ٤٠٧ عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : الهبة لا تكون ابدا هبة حتى يقبضها ، والصدقة جائزة عليه .
- ٢ — عنه عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن حماد عن إبراهيم بن عبد الحميد عن أبي ٤٠٨ عبد الله عليه السلام قال : أنت بالخيار في الهبة مادامت في يدك فإذا خرجت إلى صاحبها فليس لك أن ترجع فيها .
- ٣ — علي بن الحسن بن فضال عن العباس بن عامر عن داود بن الحصين عن ٤٠٩ أبي عبد الله عليه السلام قال : الهبة والنحلة ما لم تقبض حتى يموت صاحبها قال : هو ميراث فإن كانت لصبي في حجره واشهد عليه فهو جائز .

٤٠٦ — التهذيب ج ٢ ص ٣٧٨ وهو صدر حديث .

٤٠٧ — ٤٠٨ — التهذيب ج ٢ ص ٣٧٨ .

٤٠٩ — التهذيب ج ٢ ص ٣٧٧ .

٤١٠ ٤ — فأما مارواه الحسين بن سعيد عن العلا عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : الهبة والنحلة يرجع فيهما صاحبها ان شاء حيثز أو لم تحز إلا للذي رحم فانه لا يرجع فيها .

٤١١ ٥ — أحمد بن محمد عن ابن فضال عن ابن بكير عن عبيد بن زرارة قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يتصدق بالصدقة أله أن يرجع في صدقته ؟ فقال : إن الصدقة محدثة إنما كان النحلة والهبة ولن وهب أو نخل أن يرجع في هبته حيثز أو لم يحز، ولا ينبغي لمن اعطى شيئاً لله تعالى أن يرجع فيه .

فلا تنافي بين هذين الخبرين وما جرى مجراها والأخبار الآتية، لأن الأخبار الآتية محتملة أشياء ، منها : انه إنما لم يحز إذا قبضت الرجوع فيها إذا كان عين الشيء قد استهلك ولا يكون قائماً بعينه ، يدل على ذلك :

٤١٢ ٦ — مارواه علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن جميل عن أبي عبدالله عليه السلام وحامد بن عثمان عن الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام قال : إذا كانت الهبة قائمة بعينها فله أن يرجع وإلا فليس له .
ومنها : أن تكون يعوض منها فانه إذا كان كذلك لم يحز له أيضاً الرجوع فيها ، يدل على ذلك :

٤١٣ ٧ — مارواه علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال : إذا عوض صاحب الهبة فليس له أن يرجع .
٤١٤ ٨ — الحسين بن سعيد عن فضالة بن أيوب عن أبان عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله

* — ٤١٠ — ٤١١ — التهذيب ج ٢ ص ٣٧٧ واخرج الاول الكليني في الكافي ج ٢ ص ٢٤٢ وهو ذيل حديث .

— ٤١٢ — ٤١٣ — التهذيب ج ٢ ص ٣٧٧ واخرج الاول الكليني في الكافي ج ٢ ص ٢٤٢ .

— ٤١٤ — التهذيب ج ٢ ص ٣٧٧ .

- وعبدالله بن سنان قالاً : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يهب الهبة أيرجع فيها إن شاء أم لا ؟ فقال : تجوز الهبة لذوي القربى والذي يثاب عن هبته ويرجع في غير ذلك إن شاء .
- ومنها : أن يكون ذلك مخصوصاً بذوي الارحام البالغين لأن ذلك إذا قبضوها لا يجوز له الرجوع فيها وقد ينهه فيما تقدم ، ويزيد ذلك بياناً :
- ٩ — مارواه أحمد بن محمد بن عثمان بن عيسى عن سماعة قال : سألت عن رجل ٤١٥ تصدق بصدقة على حميم أ يصلح له أن يرجع فيها ؟ قال : لا ولكن إن احتاج فليأخذ من حميمه من غير ما تصدق به عليه .
- ومنها : أن يكون ذلك محمولاً على الكراهية دون الحظر ، يدل على ذلك :
- ١٠ — مارواه محمد بن أحمد بن يحيى عن ابراهيم بن عبدالرحمن بن حماد عن ٤١٦ ابراهيم بن عبد الحميد عن أبي عبدالله عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : من يرجع في هبته كالراجع في قبته .
- ١١ — الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن القاسم بن سليمان عن جراح ٤١٧ المدائني عن أبي عبدالله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله من رجع في هبته فهو كالراجع في قبته .
- ١٢ — الحسين بن سعيد عن النضر عن القاسم بن سليمان عن جراح المدائني ٤١٨ عن أبي عبدالله عليه السلام أنه قال في الرجل يرتد في الصدقة قال : كالذي يرتد في قبته .
- ١٣ — عنه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام ٤١٩

* ٤١٥ - التهذيب ج ٢ ص ٣٧٧ الكافي ج ٢ ص ٢٤٢ .

- ٤١٦ - التهذيب ج ٢ ص ٣٧٨ وهو ذيل حديث .

- ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - التهذيب ج ٢ ص ٣٧٧ .

قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : إنما مثل الذي يرجع في صدقته كالذي يرجع في قبضته .

٤٢٠ ١٤ — فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن أبان عن أبي مریم قال : إذا تصدق الرجل بصدقة أو هبة قبضها صاحبها أو لم يقبضها علمت أو لم تعلم فهي جائزة .
٤٢١ ١٥ — عنه عن فضالة عن أبان عن عبد الرحمن بن سيابة عن أبي عبد الله عليه السلام

مثله

٤٢٢ ١٦ — يونس بن عبد الرحمن عن أبي المعز عن أبي بصير قال : قال أبو عبد الله عليه السلام . الهبة جائزة قبضت أو لم تقبض قسمت أو لم تقسم والنحل لا يجوز ذلك حتى تقبض وإنما أراد الناس ذلك فاختأوا .

فالوجه في هذه الاخبار ضرب من الاستحباب دون الوجوب على أن الخبر الاخير تضمن الفرق بين النحل والهبة ، وقد بينا انه لا فرق بينهما ويجوز أن يكون خرج مخرج التقية لأنه مذهب بعض العامة ، والذي يزيد ما ذكرناه بياناً :

٤٢٣ ١٧ — ما رواه أحمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن علي بن رئاب عن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إنما الصدقة محدثة إنما كان الناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله ينحلون ويبيعون ولا ينبغي لمن اعطى الله عز وجل شيئاً أن يرجع فيه ، قال : وما لم يعطه الله وفي الله فإنه يرجع فيه نحلة كانت أو هبة حيزت أو لم تحز ولا يرجع الرجل فيما بهب لامرأته ولا للمرأة فيما تهب لزوجها حيزاً أو لم يحازا لأن الله تعالى يقول : « ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئاً » وقال : « فان طبن لكم عن شيء منه نفساً فكلوه هنيئاً مريئاً » وهذا يدخل في الصداق والهبة .

* - ٤٢٠ - التهذيب ج ٢ ص ٣٧٧ .

- ٤٢١ - ٤٢٢ - التهذيب ج ٢ ص ٣٧٧ واخرج الاخير الكليني في الكافي ج ٢ ص ٢٤٢ .

- ٤٢٣ - التهذيب ج ٢ ص ٣٧٦ الكافي ج ٢ ص ٢٤٧ .

- ١٨ — فأما مارواه محمد بن يعقوب عن محمد بن اسماعيل عن الفضل بن شاذان ٤٢٤
عن ابن أبي عمير عن معاوية بن عمار قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل
يكون له على الرجل الدراهم فيهبها له أنه أن يرجع فيها ؟ قال : لا .
فالوجه في هذا الخبر أيضا ما قلناه في الاخبار الأولى سواء ، ويحتمل أيضا أن يكون
محمولا على الاستحباب .

كتاب الوصايا

أبواب الاقرار

٦٨ — باب الاقرار في مال المرصه لبعض الورثة برهيه

- ١ — علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله ٤٢٥
عليه السلام قال : قلت له الرجل بقر لوارث بدين فقال : يجوز ذلك إذا كان ملياً .
٢ — أبو علي الاشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن منصور بن حازم ٤٢٦
قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل أوصى لبعض ورثته أن له عليه ديناً
قال : إن كان الميت مرضياً فاعط الذي أوصى له .
٣ — علي بن الحسن بن فضال عن العباس بن عامر عن داود بن الحصين عن أبي ٤٢٧
أيوب عن أبي عبد الله عليه السلام مثله .
٤ — الحسين بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال : سألته عن اقرار للورثة ٤٢٨
بدين عليه وهو مريض قال : يجوز عليه ما أقر به إذا كان قليلاً .

* — ٤٢٤ — التهذيب ج ٢ ص ٣٧٧ الكافي ج ٢ ص ٢٤٢

— ٤٢٥ — ٤٢٦ — التهذيب ج ٢ ص ٣٧٨ الكافي ج ٢ ص ٢٤٥ الفقيه ص ٤١٧ .

— ٤٢٧ — ٤٢٨ — التهذيب ج ٢ ص ٣٧٨ .

٤٢٩ هـ — أحمد بن محمد عن ابن محبوب عن هشام بن سالم عن اسماعيل بن جابر قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أقرّ لوارث له وهو مريض بدين عليه قال : يجوز عليه إذا أقرّ به دون الثلث .

٤٣٠ هـ — ابن محبوب عن أبي ولاد قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل مريض أقرّ عند الموت لوارث بدين له عليه قال : يجوز ذلك ، قلت : فإن أوصى لوارث بشيء قال : جائز .

٤٣١ هـ — أحمد بن محمد عن علي بن النعمان عن ابن مسكان عن العلاء بن السابري قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة استودعت رجلا مالا فلما حضرها الموت قالت له إن المال الذي دفعته إليك لملانة وماتت المرأة فأتى أولياؤها الرجل فقالوا : انه كان لصاحبة المال لاراه إلا عندك فأحاف لنا . أقبلك شيء فيحاف لهم ؟ فقال لهم إن كانت المرأة مأونة عندك فأحاف لهم وإن كانت متهمة فلا تحلف وتضع الامر على ما كان فانما لها من مالها ثلثه .

٤٣٢ هـ — فأما ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن بنان بن محمد عن أبيه عن عبد الله بن المغيرة عن السكوني عن جعفر عن أبيه عن علي عليهم السلام أنه كان يرد النحلة في الوصية وما أقرّ عند موته بلا ثبت ولا يدينه رده .

فالوجه في هذا الخبر أن نحملة على انه إذا كان المقر متها على الورثة لم يقبل اقراره الا ببينة ، فان لم يقم بينة كان ما أقر به ماضيا من ثلثه وقد بين ذلك عليه السلام في رواية الحلبي ومنصور بن حازم واسماعيل بن جابر المقدم ذكرها ، فاما إذا كان

٤٢٩ هـ - التهذيب ج ٢ ص ٣٧٨ الكافي ج ٢ ص ٢٤٥ الفقيه ص ٤١٧ .
٤٣٠ هـ - التهذيب ج ٢ ص ٣٧٨ الكافي ج ٢ ص ٢٤٥ واخر ج الاخير الصدوق في الفقيه ص ٤١٧ .

٤٣٢ هـ - التهذيب ج ٢ ص ٣٧٩ .

مرضيا فما اقر به يكون من أصل المال مثل سائر الديون .
والذي يكشف عما ذكرناه :

٩ — مارواه محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن عبد الجبار قال : كتبت الى ٤٣٣
العسكري عليه السلام امرأة أوصت الى رجل وأقرت له بدين ثمانية الاف درهم وكذلك
ما كان لها من متاع البيت من صوف وشعر وشبهه وصفر ونحاس وكل ما لها أقرت به
للعوصى اليه وأشهدت على وصيتها وأوصت أن يحج عنها من هذه التركة حجتان
ويعطى مولاة لها أربعمائة درهم وماتت المرأة وتركت زوجها فلم ندر كيف الخروج من
هذا واشتباه الامر علينا وذكر كاتب ان المرأة استشارته فسألته أن يكتب لها ما يصح
لهذا الوصي ، فقال : لا يصح تركك إلا باقرارك له بدين بشهادة الشهود وتأمرينه
بعدها أن ينفذ ما توصينه به فكتب له بالوصية على هذا وأقرت للوصي بهذا الدين
فرأيتك ادام الله عزك في مسألة الفقهاء قبلك عن هذا وتعريفنا بذلك لنعمل به
إن شاء الله ؟ فكتب بخطه عليه السلام : إن كان الدين صحيحا معروفا فهو ما فيخرج
الدين من رأس المال إن شاء الله ، وإن لم يكن الدين حقا أنفذ لها ما أوصت به من
ثلثها كفى أو لم يكف .

١٠ — فأما مارواه محمد بن أحمد بن يحيى عن هارون بن مسلم عن ابن سعدان ٤٣٤
عن مسعدة بن صدقة عن جعفر بن محمد عن أبيه عليهم السلام قال قال علي عليه السلام :
لا وصية لوارث ولا اقرار بدين ، يعني إذا اقر المريض لأحد من الورثة بدين له
فليس لذلك .

فالوجه في هذا الخبر أن نحمله على التقية لأنه يتضمن ألا وصية لوارث ولا اقرار
بدين ، وقد بينا أن اقراره للورثة صحيح ونين فيما بعد أن له أن يوصي لورثته

إن عرض ما يحتاج الى ذكره ، منع ان اقد استوفينا ذلك في كتابنا الكبير فن أراد الوقوف عليه وقف من هناك ، ويحتمل أن يكون المراد بالخبر انه لا اقرار بالدين فيما زاد على الثلث إذا كان متها ، لأننا قد بينا أن ذلك لا يجوز إذا لم يكن المقر مأمونا مرضيا ويكون ذلك ماضيا في الثالث الى مادونه .

٦٩ - باب اقرار بعض الورثة لغيره بدين على الميت

٤٣٥ ١ - محمد بن أحمد بن يحيى عن أبي عبدالله عن السندي بن محمد عن أبي البخري وهب بن وهب عن جعفر بن محمد عن أبيه عليهم السلام قال : قضى أمير المؤمنين علي عليه السلام في رجل مات وترك ورثة فأقر احد الورثة بدين على أبيه أنه يلزمه ذلك في حصته بقدر ماورث ولا يكون ذلك في ماله كله ، فإن أقر اثنان من الورثة وكانا عدلين أجز ذلك على الورثة ، وإن لم يكونا عدلين ألزما في حصتها بقدر ماورثا ، وكذلك إن أقر بعض الورثة بأخ أو اخت فإنه يلزمه في حصته وقال علي عليه السلام : من أقر لأخيه فهو شريكه في المال ولا يثبت نسبه فإن أقر اثنان فكذلك إلا أن يكونا عدلين فيلحق نسبه ويضرب في الميراث معهم .

٤٣٦ ٢ - الفضل بن شاذان عن ابن أبي عمير عن جميل بن دراج عن الشعبي ، وعن الحكم بن عتيبة قالا : كما يباب أبي جعفر عليه السلام فجاءت امرأة فقالت : أيسكم أبو جعفر ؟ فقيل لها : ماتريدن ؟ فقالت : أسأله عن مسألة ، فقالوا لها هذا فقيه أهل العراق فسليه ، فقالت : ان زوجي مات وترك ألف درهم ولي عليه مهر خمسمائة درهم فأخذت ميراثي وأخذت مهري مما بقي ، ثم جاء رجل فادعى عليه ألف درهم فشهدت له بذلك على زوجي ، فقال الحكم . فينأ نحن نحسب ما يصيبها إذ خرج أبو جعفر عليه السلام فأخبرناه بمقالة المرأة وما سألت عنه فقال أبو جعفر عليه السلام : أقرت

٤٣٥ - التهذيب ج ٢ ص ٣٧٩ الفقيه ص ٤١٧ أخر ج وسط الحديث بحسب .

٤٣٦ - التهذيب ج ٢ ص ٣٧٩ الكافي ج ٢ ص ٢٤٠ الفقيه ص ٤١٦ .

ج ٤ في الرجل يموت وعليه دين وله أولاد صغار وخلف بمقدار ما عليه من الدين ١١٥

بثلث ما في يدها ولا ميراث لها ، قال الحكم : فوالله ما رأيت أحدا أفهم من أبي جعفر عليه السلام .

٣ — فأما ما رواه علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن محمد بن أبي حمزة ٤٣٧ وحسين بن عثمان عن اسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل مات فأقر بعض ورثته لرجل بدين قال : يلزمه ذلك في حصته .

فلا ينافي الخبرين الاولين لأن قوله عليه السلام يلزمه ذلك في حصته محمول على انه يلزمه بمقدار ما يصيبه لا أنه يلزمه جميع الدين بدلالة الخبرين الاولين المنصليين ، وهذا الخبر مجمل وينبغي أن يحمل على الاتصال لما بيناه في غير موضع .

٧٠ — باب الرجل يموت وعليه دين وله أولاد صغار وخلف بمقدار ما عليه من الدين

١ — أحمد بن محمد عن ابن أبي نصر باسناد له عن رجل يموت وترك عيالا وعليه ٤٣٨ دين أينفق عليهم من ماله ؟ قال : إن استيقن أن الذي عليه يحيط بجميع المال فلا ينفق عليهم ، وإن لم يستيقن فلينفق عليهم من وسط المال .

٢ — حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن سماعة عن الحسين بن هاشم ومحمد بن ٤٣٩ زياد جميعا عن عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي الحسن عليه السلام مثله ، إلا أنه قال : إن كان يستيقن أن الذي ترك يحيط بجميع دينه فلا ينفق عليهم ، وإن لم يكن يستيقن فلينفق عليهم من وسط المال .

٣ — فأما ما رواه حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن سماعة عن سليمان بن داود ٤٤٠ أو بعض أصحابنا عنه عن علي بن أبي حمزة عن أبي الحسن عليه السلام قال : قلت :

٤٣٧ — التهذيب ج ٢ ص ٣٧٩ الكافي ج ٢ ص ٢٤٦ الفقيه ٤١٧ .

٤٣٨ — ٤٣٩ — التهذيب ج ٢ ص ٣٨٠ الكافي ج ٢ ص ٢٤٦ و آخر ج الاول الصدوق في .

الفقيه ص ٤١٧ .

٤٤٠ — التهذيب ج ٢ ص ٣٨٠ الكافي ج ٢ ص ٢٤٦ الفقيه ص ٤١٩ .

له إن رجلا من مواليك مات وترك ولداً صغيراً وترك شيئاً وعليه دين وليس يعلم به الغرماء فإن قضاء بقي ولده ليس لهم شيء فقال : انفقه على ولده .

فهذا الخبر مقطوع الاسناد مخالف لظاهر القرآن والخبران الأولان مطابقان له فالعمل بهما أولى قال الله تعالى : « من بعد وصية يوصي بها أو دين » فشرط في صحة الميراث أن يكون ما يفضل عن الدين وعن الوصية ، ويؤكد ذلك ايضا :

٤٤١ ٤ — مارواه علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي نجران عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : إن الدين قبل الوصية ، ثم الوصية على أثر الدين ، ثم الميراث بعد الدين فإن أول القضاء كتاب الله .

٧١ — باب من مات وخلف متاع رجل بعينه وعليه دين

٤٤٢ ١ — علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن جميل عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل باع متاعاً من رجل فقبض المشتري المتاع ولم يدفع الثمن ثم مات المشتري والمتاع قائم بعينه ردّاً الى صاحب المتاع ، وقال ليس للغرماء أن يحاصره (١) . فلا ينافي هذا الخبر :

٤٤٣ ٢ — مارواه الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن شعيب عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن رجل كانت عنده مضاربة ووديعة أو أموال أيتام وبضائع وعليه ساف لقوم فهلك وترك ألف درهم أو أكثر من ذلك والذي للناس عليه أكثر مما ترك فقال : يقسم هؤلاء الذين ذكرت كلهم على قدر حصصهم أموالهم .

(١) نسخة في المخطوطات والتهذيب (يخاصمه) .

٤٤١ — التهذيب ج ٢ ص ٣٨٠ الكافي ج ٢ ص ٣٤٠ الفقيه ص ٤٠٨ .

٤٤٢ — ٤٤٣ — التهذيب ج ٢ ص ٣٨٠ واخرج الاول الكليني في الكافي ج ٢ ص ٢٤٠ والصدوق في الفقيه ٤١٦ .

ج ٤ في ان من أوصى اليه بشيء لأقوام فلم يعطهم اياه فهلك المال كان عليه الضمان ١١٧

لأن الخبر الأول إنما تضمن إذا كان الشيء قائماً بعينه رد على صاحبه ولا يحاصه الغرماء ، والثاني ليس فيه إلا أنه ترك الف درهم وعليه دين وسلف وغير ذلك فقال : يقسم بينهم بالحصص ولا تنافي بين الخبرين على أن الذي يجب أن يعول عليه ما أو ردناه في كتاب الديون من أنه إنما يجب أن يرد المتاع بعينه على صاحبه إذا خالف الميت ما يقضي به دين الباقيين من غير ذلك فأما إذا لم يخالف غير ذلك المتاع بعينه فصاحبه أسوة للغرماء الباقيين يقسم بينهم بالسواء .

٧٢ — باب من أوصى اليه بشيء لأقوام فلم يعطهم اياه فهلك المال كان عليه الضمان

١ — الحسين بن سعيد عن فضالة عن أبان عن سليمان بن عبد الله الهاشمي عن أبيه ٤٤٤ قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل أوصى إلى رجل فاعطاه الف درهم زكاة ماله فذهبت من الوصي ؟ قال : هو ضامن ولا يرجع على الورثة .

٢ — عنه عن فضالة عن أبان عن رجل قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن ٤٤٥ رجل أوصى إلى رجل أن عليه ديناً فقال : يقضي الرجل ماعليه من دينه ويقسم ما بقي بين الورثة ، قلت : فُسرق ما كان أوصى به من الدين ممن يؤخذ الدين أمن الورثة أو من الوصي ؟ قال : لا يؤخذ من الورثة ولكن الوصي ضامن لها .

قال محمد بن الحسن : الوجه في هذين الخبرين إنه إنما يكون الوصي ضامناً للمال إذا تمكن من إيصاله إلى مستحقه فلم يفعل فهلك ، فأما إذا لم يتمكن من ذلك ثم هلك من غير تفریط من جهته لم يكن عليه شيء ، والذي يدل على ذلك :

٣ — مارواه الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن ٤٤٦

أبي عبد الله عليه السلام أنه قال في رجل توفي فأوصى إلى رجل وعلى الرجل التوفي

١١٨ فيمن أوصى الى نفسه هل يجوز أن ينفرد كل واحد منهما بنصف المال أم لا ج ٤

دين فعمد الذي أوصى اليه فعمل الدين للفرما فرفعه في بيته وقسم الذي بقي بين الورثة فيسرق الذي للفرما من الليل ممن يؤخذ ؟ قال : هو ضامن حين عزله في بيته يؤدي من ماله .

٤٤٧ ٤ — عنه عن عمرو بن عثمان عن الفضل عن زبد الشحام عن أبي عبد الله (ع) مثله .

٧٣ — باب من أوصى الى نفسه هل يجوز أن ينفرد كل واحد منهما بنصف .

المال أم لا

٤٤٨ ١ — محمد بن الحسن الصفار قال : كتبت الى أبي محمد عليه السلام رجل كان أوصى الى رجلين أيجوز لأحدهما أن ينفرد بنصف التركة والآخرا بنصف ؟ فوقع عليه السلام لا ينبغي لهما أن يخالفا الميت وأن يعمل على حسب ما أمرها إن شاء الله .

٤٤٩ ٢ — علي بن الحسن عن أخويه محمد وأحمد عن أبيهما عن داود بن أبي يزيد عن يزيد ابن معاوية قال : إن رجلا مات وأوصى إليّ وإلى آخر أو الى رجلين فقال ، أحدهما خذ نصف ماترك واعطني النصف مما ترك فأبى عليه الآخر فسألوا أبا عبد الله عليه السلام عن ذلك فقال : ذلك له .

قال محمد بن الحسن : ذكر أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه رحمه الله أن هذا الخبر لا عمل عليه ولا ائقي به وإنما عمل على الخبر الاول ظنا منه أنها متتافيان وليس الأمر على ما ظن لأن قوله عليه السلام ذلك له ليس في صريحه أن ذلك للطالب الذي طلب الاستبداد بنصف التركة ، وليس يمتنع أن يكون المراد بقوله ذلك له يعني الذي أبى على صاحبه الانقياد الى ما يريد ، فيكون تلخيص الكلام أن له أن يأبى عليه ولا يجيب مسألته وعلى هذا الوجه لاتتافي بينهما على حال .

* — ٤٤٧ — التهذيب ج ٢ ص ٣٨١ .

— ٤٤٨ — التهذيب ج ٢ ص ٣٨٥ الكافي ج ٢ ص ٢٤٧ الفقيه ص ٤١٠ .

— ٤٤٩ — التهذيب ج ٢ ص ٣٨٥ الكافي ج ٢ ص ٢٤٧ الفقيه ص ٤١١ .

٣ — فأما ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى عن صفوان بن يحيى قال: ٤٥٠
سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل كان لرجل عليه مال فهلك وله وصيان فهل
يجوز أن يدفع إلى أحد الوصيين دون صاحبه؟ قال: لا يستقيم إلا أن يكون السلطان قد
قسم بينهم المال فوضع على يدهما النصف وعلى يدهما النصف أو يجتمعان بأمر السلطان.
فالوجه في هذا الخبر انه إن قسم ذلك السلطان العادل كل جائزا وإن كان السلطان
الجائر ساغ التصرف فيه لضرب من التقية.

٧٤ — باب انه لا تجوز الوصية بأكثر من الثلث

١ — علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن هشام بن سالم وحفص بن ٤٥١
البختري وحماد بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: من أوصى بالثلث فقد
أضر بالورثة، والوصية بالخمسة والرابع أفضل من الوصية بالثلث ومن أوصى بالثلث فلم
يترك.

٢ — الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن شعيب بن يعقوب قال: سألت ٤٥٢
أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يموت ماله من ماله؟ فقال: له ثلث ماله والمرأه ايضا.
٣ — علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي نجران عن عاصم بن حميد عن محمد بن ٤٥٣
قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال: كان أمير المؤمنين عليه السلام يقول لان اوصي
بالخمسة من مالي احب إلي من أن اوصي بالربع، ولان اوصي بالربع احب إلي من
أن اوصي بالثلث، ومن اوصى بالثلث فلم يترك وقد بلغ الغاية، وقضى أمير المؤمنين
عليه السلام في رجل توفي فاوصى بماله كله أو أكثره فقال: الوصية ترد الى المعروف

* ٤٥٠ — التهذيب ج ٢ ص ٤٠١ .

— ٤٥١ — التهذيب ج ٢ ص ٣٨٧ الكافي ج ٢ ص ٢٣٧ الفقيه ص ٤٠٦ .

— ٤٥٢ — ٤٥٣ — التهذيب ج ٢ ص ٣٨٧ الكافي ج ٢ ص ٢٣٧ الفقيه ص ٤٠٦ وفي الاخير

اخر ج صدر الحديث .

عن المنكر فن ظلم نفسه وآتى في وصيته بالمنكر والحيف فانها ترد الى المعروف ويترك لأهل الميراث ميراثهم ، وقال من اوصى بثلاث ماله فلم يترك وقد بلغ المدى ، ثم قال لان اوصي بخمس مالي احب إلي من أن اوصي بالربع .

٤٥٤ — علي بن الحسن عن علي بن اسباط عن علا بن رزبن القلا عن محمد بن مسلم عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سألت عن رجل حضره الموت فأعتق غلامه واوصى بوصيته وكان أكثر من الثلث ؟ فقال : يمضي حق الغلام ويكون النقصان فيما بقي .
٤٥٥ — عنه عن أحمد بن الحسن عن أبيه عن علي بن عقبة عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل حضره الموت فأعتق مملوكا له ليس له غيره فأبى الورثة أن يجيزوا ذلك كيف القضا فيه ؟ قال ما يعتق منه إلا ثلثه وسائر ذلك « للورثة (١) » والورثة أحق بذلك ولهم ما بقي .

٤٥٦ — عنه عن عمرو بن عثمان عن الحسن بن محبوب عن الحسن بن صالح الثوري عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل اوصى لمملوك له بثلاث ماله قال فقال : يقوم المملوك ثم ينظر ما باع ثلث الميت فإن كان الثلث أقل من قيمة العبد بقدر ربع القيمة استسعى العبد في ربع قيمته ، وإن كان الثلث أكثر من قيمة العبد اعتق العبد ودفع اليه ما يفضل من الثلث بعد القيمة .

١٥٧ — عنه عن محمد بن علي عن الحسن بن محبوب عن أبي ولاد قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يكون لامرأته عليه لدين فتبرئه منه في مرضها قل : بل تبنيه له فتجوز هبتها له ويحسب ذلك من ثلثها إن كانت تركت شيئا .

٤٥٨ — عنه عن جعفر بن محمد بن نوح عن الحسين بن محمد الرازي قال : كتبت

(١) زيادة من نسخة ب وج وهامش التهذيب .

* — ٤٥٤ — ٤٥٥ — ٤٥٦ — التمهيد ج ٢ ص ٣٨٨ واخرج الاول الكليني في الكافي ج ٢ ص ٢٣٨ والصدوق في الفقيه ص ٤١٣ . — ٤٥٧ — ٤٥٨ — التهذيب ج ٢ ص ٣٨٨ .

الى أبي الحسن عليه السلام الرجل يموت ووصى بماله كله في ابواب البر بأكثر من الثالث هل يجوز ذلك له وكيف يصنع الوصي ؟ فكتب : تجاز وصيته ما لم يتعد الثالث .
٩ — فأما مارواه أحمد بن محمد بن علي بن الحسن بن علي بن اسباط عن ثعلبة ٤٥٩ عن أبي الحسن عمرو بن شداد الأزدي والسري جميعا عن عمار بن موسى عن أبي عبد الله عليه السلام قال : الرجل أحق بماله مادام فيه الروح إن أوصى به كله فهو جائز له .

فلا ينافي هذا الخبر الأخبار الاولة المتضمنة لأن الوصية لا تنفذ فيما زاد على الثالث من وجهين ، أحدهما : أن نحمل هذا الخبر على من لم يكن له وارث أصلا لا قريبا ولا بعيداً ولا إماماً ظاهراً جار له أن يوصي بماله كله ، يدل على ذلك :
١٠ — مارواه السكوني عن جعفر عن أبيه عليهما السلام انه سئل عن الرجل يموت ولا وارث له ولا عصبه ؟ قال : يوصي بماله حيث شاء في المسلمين والمساكين وابن السبيل .

فأما ما تضمنه الخبر من قوله الرجل أحق بماله مادام فيه الروح وكذلك التي تضمنت ذلك أوردناها في كتابنا الكبير الوجه فيها أنه أولى بماله إذا تصرف فيه في حياته وأبانه من ملكه فأما إذا أوصى به فليس ينفذ إلا في الثالث ، يدل على ذلك :
١١ — مارواه علي بن الحسن بن فضال عن يعقوب بن يزيد عن ابن أبي عمير ٤٦١ عن مرزم عن عمار الساباطي عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يجعل بعض ماله لرجل في مرضه فقال : إذا أبانه جاز .

١٣ — محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن عبد الله بن المبارك عن عبد الله ٤٦٢

* — ٤٥٩ — التهذيب ج ٢ ص ٣٨٦ بتفاوت في السند الكافي ج ٢ ص ٢٣٦ الفقيه ص ٤١٠ .
— ٤٦٠ — التهذيب ج ٢ ص ٣٨٦ الفقيه ص ٤١٠ . — ٤٦١ — التهذيب ج ٢ ص ٣٨٧ .
— ٤٦٢ — التهذيب ج ٢ ص ٣٨٦ الكافي ج ٢ ص ٢٣٦ الفقيه ص ٤١٠ وذكر صدر الحديث .

ابن جبلة عن سماعة عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له : الرجل له الولد يسعه أن يحمل ماله لقرايته ؟ فقال : هو ماله يصنع به ما يشاء الى أن يأتيه الموت إن لصاحب المال أن يعمل بماله ما شاء مادام حيا إن شاء وهبه وإن شاء تصدق به وإن شاء تركه الى أن يأتيه الموت فإن أوصى به فليس له إلا الثلث إلا أن الفضل أن لا يضيع من يعوله ولا يضرّ بورثته .

٤٦٣ ١٣ — الحسن بن محمد بن سماعة عن ابن أبي عمير عن مرزوم عن عمار الساباطي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : الميّت أحقّ بماله مادام فيه الروح بين به فان قال بعدي فليس له إلا الثلث .

والوجه الآخر : في الخبر المتضمن للوصية بأكثر من الثلث أن نحمله على انه إذا كان بمحض من الورثة وأجازوه كان ذلك جائزا ، يدل ذلك :

٤٦٤ ١٤ — مارواه علي بن ابراهيم عن حماد عن حريز عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل أوصى بوصية وورثته شهود فأجازوا ذلك فلما مات الرجل نقضوا الوصية هل لهم أن يردوا ما أقرّوا به ؟ فقال : ليس لهم ذلك ، الوصية جائزة عليهم إذا أقرّوا بها في حياته .

٤٦٥ ١٥ — أبو علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان بن يحيى عن منصور ابن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام مثله .

٤٦٦ ١٦ — علي بن الحسن بن فضال عن العباس بن عامر عن داود بن الحصين عن أبي أيوب عن أبي عبد الله عليه السلام قال سئل عن رجل أوصى بوصية وورثته شهود فأجازوا ذلك فلما مات الرجل نقضوها ألهم ان يردوا ما قد أقرّوا به ؟ قال :

٤٦٣ - التهذيب ج ٢ ص ٣٨٦ الكافي ج ٢ ص ٢٣٦ النقيه ص ٤٠٦ .

٤٦٤ - ٤٦٥ - التهذيب ج ٢ ص ٣٨٧ الكافي ج ٢ ص ٢٣٧ النقيه ص ٤١٠ .

٤٦٦ - التهذيب ج ٢ ص ٣٨٧ .

ليس لهم ذلك الوصية جائزة عليهم إذا أقرّوا بها في حياته .

١٧ — علي بن الحسن عن أخيه أحمد بن الحسن عن أبيه عن جعفر بن محمد بن ٤٦٧
يحيى عن علي بن الحسن بن رباط عن منصور بن حازم قل: سألت أبا عبد الله عليه السلام
عن رجل أوصى بوصية أكثر من الثلث وورثته شهدوا فأجازوا ذلك له قال : جائز .
قال علي بن الحسن بن رباط : وهذا عندي على أنهم رضوا بذلك في حياته .
وأقرّوا به .

١٨ — فأما ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن عبدوس قال : أوصى رجل ٤٦٨
بتركته متاع وغير ذلك لأبي محمد عليه السلام فكتبت اليه جعلت فداك رجل أوصى
إليّ بجميع ما خلف لك وخلف ابنتي أخت له فأريك في ذلك ؟ فكتب : إليّ بع
ما خلف وأبعث به إليّ فبعثت وبعثت به اليه فكتب : إليّ قد وصل .
قال علي بن الحسن : ومات محمد بن عبد الله بن زرارة فأوصى الى أخي أحمد بن
الحسن وخلف داراً وكان أوصى في جميع تركته ان تباع ويحمل ثمنها الى أبي الحسن
عليه السلام فباعها فاعترض فيها ابن أخت له وابن عم فاصلحنا أمره بثلاثة
دنانير ، وكتب اليه أحمد بن الحسن ودفع الشيء بحضرتي الى أيوب بن نوح
وأخبره انه جميع ما خلف وابن عم له وابن أخته عرض فاصلحنا أمره بثلاثة دنانير
فكتب : قد وصل ذلك وترحم على الميت وقرأت الجواب .

قال علي : ومات الحسين بن أحمد الحلبي وخلف دراهم مائتين فأوصى لامرأته
بشيء من صداقها وغير ذلك وأوصى بالبقية لأبي الحسن عليه السلام فدفعها أحمد
ابن الحسن الى أيوب بحضرتي وكتبت اليه كتاباً فورد الجواب بقبضها ودعا للميت .
فاول ما في هذه الاخبار انها معارضة بأخبار مثلها تتضمن انه لما أوصى لهم بأكثر

من الثالث وحل ذلك اليهم قبضوا الثالث وردوا الباقي على الورثة ، روى ذلك :
 ٤٦٩ ١٩ — علي بن الحسن بن فضال عن أخيه أحمد بن الحسن عن عمرو بن سعيد
 قال أوصى اخورومي بن عمر أن جميع ماله لأبي جعفر عليه السلام قال عمرو :
 فاجبرني رومي أنه وضع الوصية بين يدي أبي جعفر عليه السلام فقال: هذا ما أوصى
 لك أخي فجعلت اقرأ عليه فيقول لي قف ويقول احمل كذا ووهبت لك كذا حتى
 أتيت على الوصية فنظرت فاذا إنما أخذ الثالث ، قال فقلت له: أمرتني أن أحمل اليك
 الثالث ووهبت الي اثنين فقال : نعم قلت أبيعته وأحمله إليك ؟ قال : لا على الميسور
 منك من غلتك لاتبع شيئاً .

٤٧٠ ٢٠ — محمد بن يحيى عن عبد الله بن جعفر عن الحسين بن مالك قال : كتبت
 الى أبي الحسن عليه السلام اعلم سيدي ان ابن أخ لي توفي وأوصى لسيدي بضعة
 وأوصى أن يدفع كل مافي داره حتى الاوتاد تباع ويحمل الثمن الى سيدي وأوصى
 بجمع وأوصى للفقراء من أهل بيته وأوصى لعمته واخته بمال ، قال فنظرت فاذا ما أوصى
 به أكثر من الثالث فلعله يقارب النصف مما ترك وخلف ابنا لثلاث سنين وترك ديناً
 فرأي سيدي ؟ فوقع عليه السلام : يقتصر من وصيته على الثالث من ماله ويقسم ذلك
 بين من أوصى له على قدر سهامهم إن شاء الله .

٤٧١ ٢١ — محمد بن أحمد بن يحيى عن الحسين بن مالك قال : كتبت اليه رجل مات
 وترك كل شيء له في حياته لك ولم يكن له ولد ثم إنه أصاب بعد ذلك ولداً ومبلغ
 ماله ثلاثة آلاف درهم وقد بعثت اليك بالف درهم فإن رأيت جعلني الله فداك أن
 تلعني فيه رأيتك لأعمل به ؟ فكتب اطلق لهم .

* ٤٦٩ — التهذيب ج ٢ ص ٣٨٦ الكافي ج ٢ ص ٢٣٦ .

— ٤٧٠ — ٤٧١ — التهذيب ج ٢ ص ٣٨٦ الكافي ج ٢ ص ٢٥١ واخرج الاخير الصدوق في

الفيق م ٤١٨ .

وهذه الأخبار مطابقة للأخبار المتقدمة ولما أوردناها من الزيادة عليها في كتابنا الكبير فالعمل بها أولى ، ولوسلم الأخبار المتقدمة من المعارضة لأحتملت وجوها ، أحدها : أن يكون إنما أمر صاحب المال بأن يحمل المال إليهم عليهم السلام لاعلى جهة الوصية بل جعلوها صلة لهم في حال حياتهم وإذا كان كذلك كان جائزا على ما قدمناه فيما تقدم من الأخبار الأولية وإنما يرد الى الثالث ما كان وصية ، واثاني : أن يكون ورثة هؤلاء كانوا مخالفين لهم في الاعتقاد فجاز أن يحرموا ذلك ويحمل المال الى الإمام ، والثالث : انه إنما جاز ذلك لما أوصى بوصيته قبل أن يكون لهم وارث ثم صار له وارث لم ينقض وصيته وكانت وصيته ماضية في الجميع ولم يجب نقضها ، يدل على ذلك :

٢٢ — مارواه أحمد بن محمد بن عيسى قال : كتب اليه محمد بن اسحاق التميمي : ٤٧٢
وبعد اطال الله تعالى بقاءك فعملك يا سيدنا انا في شبهة من هذه الوصية التي أوصى بها محمد بن يحيى درياب وذلك أن موالى سيدنا وعبيده الصالحين ذكروا أنه ليس للميت أن يوصي إذا كان له ولد بأكثر من ثلث ماله ، وقد أوصى محمد بن يحيى بأكثر من النصف مما خلف من تركته فأين رأى سيدنا ومولانا اطال الله بقاءه أن يفتح غياب هذه الظلمة التي شكونا ويفسر ذلك لنا نعمل عليه إن شاء الله ؟ فأجاب : إن كان أوصى بها من قبل أن يكون له ولد فجاز وصيته .
وذلك ان ولده ولد من بعده ، والذي يؤكد ما قدمناه من أنه لا تجوز الوصية فيما زاد على الثالث :

٢٣ — مارواه أحمد بن محمد بن عيسى عن العباس بن معروف قال : كان لمحمد ٤٧٣
ابن الحسن بن أبي خالد غلام لم يكن به بأس عارف يقال له ميمون فخره الموت

فأوصى الى أبي الفضل العباس بن معروف بجميع ميراثه وتركته أن يجعله دراهم وأبعث بها الى أبي جعفر الثاني عليه السلام فترك أهلا حاملا وأخوة قد دخلوا في الاسلام وأما مجوسية قال : ففعلت ما أوصى به وجمعت الدراهم ودفعتها الى محمد بن الحسن وعزم رأيي أن أكتب اليه بتفسير ما أوصى به إليّ وما ترك الميت من الورثة فأشار عليّ محمد بن بشير وغيره من أصحابنا أن لا أكتب بالتفسير ولا احتاج اليه فإنه يعرف ذلك من غير تفسير فأبيت إلا أن أكتب اليه بذلك على حقه وصدقه ، فكتبت وحصلت الدراهم وأوصلتها اليه عليه السلام فأمره أن يعزل منها الثلث فدفعتها اليه ويرد الباقي على وصيه يردها الى ورثته .

٤٧٤ ٢٤ — محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن عبد الجبار عن العباس بن معروف قال : مات غلام محمد بن الحسن وترك اختا وأوصى بجميع ماله له عليه السلام قال : فبعنا متاعه فبلغ الف درهم وحمل الى أبي جعفر عليه السلام ، قال وكتبت اليه وأعلمته أنه أوصى بجميع ماله قال : فأخذ ثلث ما بعثت اليه ورد الباقي وأمرني أن ادفعه الى وارثه .

٤٧٥ ٢٥ — عنه عن العباس بن بعض أصحابنا قال : كتبت اليه جعلت فداك إن امرأة أوصت الى امرأة ودفعت اليها خمسمائة درهم ولها زوج وولد وأوصتها أن تدفع سهما منها الى بعض بناتها وتصرف الباقي الى الأمام فكتبت : يصرف الثلث من ذلك إليّ والباقي يقسم على سهام الله عز وجل بين الورثة .

٧٥ — باب صحة الوصية للوارث

٤٧٦ ١ — الحسين بن سعيد عن الحسن بن علي وفضالة عن عبد الله بن بكير عن

* ٤٧٤ - التهذيب ج ٢ ص ٤٠٠ .

- ٤٧٥ - التهذيب ج ٢ ص ٤٠١ .

٤٧٦ - التهذيب ج ٢ ص ٣٨٩ الكافي ج ٢ ص ٢٢٦ .

- محمد بن مسلم قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الوصية للوارث فقال : تجوز .
 ٢ — عنه عن ابن أبي عمير عن أبي المعز عن أبي بصير قال : قلت لأبي عبد الله ٤٧٧
 عليه السلام يجوز للوارث وصيته قال : نعم .
 ٣ — أحمد بن محمد عن ابن محبوب عن أبي ولاد الحنات قال : سألت أبا عبد الله ٤٧٨
 عليه السلام عن الميت يوصي للبنت بشيء قال : جائز .
 ٤ — فأما مارواه الحسين بن سعيد عن القاسم بن سليمان قال : سألت أبا عبد الله ٤٧٩
 عليه السلام عن رجل اعترف لوارث بدين في مرضه فقال : لا يجوز وصية لوارث
 ولا اعتراف .

فالوجه في هذا الخبر أن نحمله على ضرب من التقية لأنه موافق لمذاهب جميع العامة
 والذي ذهبنا إليه مطابق لظاهر القرآن قال الله تعالى : « كتب عليكم إذا حضر
 أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقاً على المتقين »

٧٦ — باب عطية الوالد لولده في حال المرض

- ١ — الحسين بن سعيد عن النضر عن القاسم عن جراح المدائني قال : سألت ٤٨٠
 أبا عبد الله عليه السلام عن عطية الوالد لولده بينه قال : إذا أعطاه في صحته جاز .
 ٢ — فأما مارواه الحسين بن سعيد عن الحسن عن زرعة عن سماعة قال : سأله ٤٨١
 عن عطية الوالد لولده فقال : أما إذا كان صحيحاً فهو له يصنع به ما شاء وأما في مرض
 فلا يصح .

فالوجه في هذا الخبر أحد شيئين ، أحدهما : أن يكون ذلك مكروهاً والوجه في
 كراهة ذلك أنه إذا كان له أولاد فخص واحداً منهم بالعطية كان فيه إجماع للباقيين ،
 والوجه الآخر : أنه لا يصلح ذلك إذا لم يبينه من ماله ولا يسلمه إليه فانه إذا كان

كذلك كان ذلك غير جائز إلا أن يكون على جهة فيكون بمنزلة غيره على ما قدمناه ،
والذي يدل على جواز تفضيل بعض الاولاد على بعض :

٤٨٢ ٣ — مارواه الحسين بن سعيد عن حماد عن حريز عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن الرجل يكون له الولد من غير أم أو يفضل بعضهم على بعض قال : لا بأس ، قال حريز : وحدثني معاوية وأبو كهمس انهما سمعا أبا عبد الله عليه السلام يقول صنع ذلك علي عليه السلام بآبائه الحسن وفعل ذلك الحسين بآبائه علي عليه السلام وفعل أبي بي وفعلته انا .

٤٨٣ ٤ — عنه عن ابن أبي عمير عن اسماعيل بن عبد الخاق قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : في الرجل يخص بعض ولده بعض ماله فقال : لا بأس بذلك .

٧٧ — باب الوصية لاهل الضلال

٤٨٤ ١ — محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن علي بن الحكم عن العلاء بن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام في رجل أوصى بماله في سبيل الله قال : أعط لمن أوصى له وإن كان يهوديا أو نصرانياً إن الله تعالى يقول « فمن يده بعد ما سمعه فأنما ائمه على الذين يداونه إن الله مميح عليم » .

٤٨٥ ٢ — سهل بن زياد عن محمد بن الوليد عن يونس بن يعقوب ان رجلا كان يهدان فذكر أن أباه مات وكان لا يعرف هذا الامر فأوصى بوصيته عند الموت وأوصى أن يعطى شيئا في سبيل الله فستل عنه أبو عبد الله عليه السلام كيف يفعل به ؟ وأخبرناه انه كان لا يعرف هذا الامر فقال : لو أن رجلا أوصى إلي ان أضع في يهودي أو نصراني لوضعتهم فيهم إن الله تعالى يقول « فمن يده بعد ما سمعه فأنما ائمه على

الذين يبدّلونه » فانظروا إلى من يخرج إلى هذا الوجه يعني الثغور فابعثوا به إليه .

٣ — علي بن ابراهيم عن أبيه عن الريان بن شبيب قال : أوصت ماردة لقوم ٤٨٦ نصارى فرآشين بوصية فقال : أصحابنا أقسم هذا في فقراء المسلمين من أصحابك فسألت الرضا عليه السلام فقلت ان اختي أوصت بوصية لقوم نصارى وأردت أن اصرف ذلك إلى قوم من أصحابنا مسلمين؟ فقال : امض الوصية على ما أوصت به قال الله : « فانما ائمه على الذين يبدّلونه » .

٤ — عنه عن أبيه عن أبي طالب عبدالله بن الصلت قال : كتب الخليل بن ٤٨٧ هاشم إلى ذي الرياستين وهو والي نيسابور إن رجلاً من المجوس مات وأوصى للفقراء بشيء من ماله فأخذه قاضي نيسابور فجعله في فقراء المسلمين فكتب الخليل إلى ذي الرياستين بذلك فسأل المأمون عن ذلك فقال : ليس عندي في ذلك من شيء فسأل أبا الحسن عليه السلام فقال أبو الحسن عليه السلام : إن المجوسي لم يوص لفقراء المسلمين ولكن ينبغي أن يؤخذ مقدار ذلك المال من مال الصدقة فيرد على فقراء المجوس .

٥ — علي بن ابراهيم عن أبيه عن حماد عن حريز عن محمد بن مسلم قال : سألت ٤٨٨ أبا عبدالله عليه السلام عن رجل أوصى بماله في سبيل الله ؟ فقال : أعطه لمن أوصى له وإن كان يهودياً أو نصرانياً إن الله تعالى يقول : « فمن بدّله بعدما سمعته فانما ائمه على الذين يبدّلونه » .

٦ — فأما مارواه محمد بن علي بن محبوب عن أبي محمد الحسن بن علي الهمداني ٤٨٩ عن ابراهيم بن محمد قال : كتب أحمد بن هلال إلى أبي الحسن عليه السلام عن يهودي

٤٨٦ - ٤٨٧ - التهذيب ج ٢ ص ٣٩٠ الكافي ج ٢ ص ٢٣٨ واخرج الاخير المندوق في الفقيه ص ٤١٠ .

٤٨٨ - التهذيب ج ٢ ص ٣٩٠ الكافي ج ٢ ص ٢٣٧ الفقيه ص ٤١٠ .

٤٨٩ - التهذيب ج ٢ ص ٣٩٠ .

مات وأوصى لذيّانهم فكتب عليه السلام : أوصله إليّ وعرفني لأنفذه فيما ينبغي إن شاء الله .

٤٩٠ ٧ — محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن عيسى عن محمد بن محمد قال : كتب علي ابن بلال الى أبي الحسن عليه السلام يهودي مات وأوصى لذيّان به شيء أقدر على أخذه هل يجوز أن آخذه فادفعه الى مواليك ؟ أو أنفذه فيما أوصى به اليهودي ؟ فكتب عليه السلام : أوصله إليّ وعرفنيه لأنفذه فيما ينبغي إن شاء الله .

فلا تنافي بين هذين الخبرين والاختار المتقدمة لأنه ليس فيها أكثر من أنه أمر بإيصال المال اليه ، ولا يتنوع أن يكون إنما استدعى المال اليه ليتولى هو تفرقه على حسب ما أمر الموصي ، وليس في هذين الخبرين أنه خالف ما وصي وصرف في غير ذلك الوجه .

٧٨ — باب منه أوصى بشيء في سبيل الله تعالى

٤٩١ ١ — أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن سليمان عن الحسين بن عمر قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : إن رجلاً أوصى إليّ بشيء في السبيل فقال : أصرفه في الحج قال : فقلت له أوصى إليّ في السبيل فقال : أصرفه في الحج ، قال فقلت له أوصى إليّ في السبيل فقال : لا أعلم شيئاً من سبيله أفضل من الحج .

٤٩٢ ٢ — فأما ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن عيسى بن عبيد عن الحسن بن راشد قال : سألت العسكري عليه السلام بالمدينة عن رجل أوصى بمال في سبيل الله فقال : سبيل الله شيعتنا .

فلا تنافي الخبر الاول لأنه يمكن الجمع بينهما على ما ذكره أبو جعفر محمد بن علي بن

- ٤٩٠ - التهذيب ج ٢ ص ٣٩٠ الفقيه ص ٤١٨ .

- ٤٩١ - ٤٩٢ - التهذيب ج ٢ ص ٣٩٠ الكافي ج ٣ ص ٢٣٨ الفقيه ص ٤١١ .

ابن الحسين بن بابويه القمي رحمه الله لأنه قال ينبغي أن يعطي المال رجلاً من الشيعة ليحج به فيكون قد انصرف في الوجهين جميعاً وهذا وجه قريب ، ولا ينافي ذلك :
٣ — مارواه أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن حجاج الخشاب عن أبي عبد الله ٤٩٣ عليه السلام قال : سألت عن امرأة أوصت إلي بمال أن يجعل في سبيل الله فقيل لها نتج به فقالت اجعله في سبيل الله فقالوا لها فنعطيه آل محمد عليهم السلام فقالت : اجعله في سبيل الله فقال أبو عبد الله عليه السلام اجعل في سبيل الله كما أمرت قلت : مرني كيف اجعله ؟ قال : اجعله كما أمرتك إن الله تعالى يقول : « فمن بدله بعد ما سمعه فانما اثمه على الذين يبدلونه إن الله مميح عليم » أرأيتك لو أمرتك أن تعطيه يهودياً كنت تعطيه نصرانياً ؟ قال : فمكثت بعد ذلك ثلاث سنين ثم دخلت عليه فقلت له : مثل الذي قلت أول مرة فسكت هنيئاً ثم قال : هاتها فقلت من اعطياها ؟ قال : عيسى شلقان (١) .

فلا ينافي الخبرين الأولين لأنه لا يمتنع أن يكون أمره بتسليم ذلك إلى عيسى ليحج به عن أمره بذلك أو يسلم إلى غيره فانه أعرف بموضع الاستحقاق من غيره .

٧٩ — باب من أوصى بجزء من ماله

١ — أحمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن عبد الله بن سنان قال : إن امرأة ٤٩٤ أوصت إلي وقالت ثلثي تفضي به ديني وجزء منه لغلانة فسألت عن ذلك ابن أبي ليلى فقال : ما أرى لها شيئاً لأدري مال الجزء فسألت أبا عبد الله عليه السلام بعد ذلك وخبرته كيف قالت المرأة وبما قال ابن أبي ليلى فقال : كذب ابن أبي ليلى لها عشر الثالث إن الله تعالى أمر إبراهيم عليه السلام وقال له : « اجعل على كل جبل منهن

(١) في هامش نسخة د ان عيسى شلقان كان وكيلاً عنه عليه السلام .

٤٩٣ — التهذيب ج ٢ ص ٣٩٠ الكافي ج ٢ ص ٢٣٨ .

٤٩٤ — التهذيب ج ٢ ص ٣٩١ الكافي ج ٢ ص ٢٤٥ .

جزءا « وكانت الجبال يومئذ عشرة والجزء هو العشر من الشيء .

٤٩٥ ٢ — أحمد بن محمد عن ابن فضال عن فضالة عن معاوية بن عمار قال : سألت

أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أوصى بجزء من ماله قال : جزء من عشرة قال الله

تعالى : « اجعل على كل جبل منهن جزءا » وكانت الجبال عشرة اجبال .

٤٩٦ ٣ — علي بن ابراهيم عن أبيه عن حماد عن أبان بن تغلب قال : قال أبو جعفر

عليه السلام : الجزء واحد من عشرة لان الجبال عشرة والطير أربعة .

٤٩٧ ٤ — علي بن الحسن بن فضال عن السندي بن الربيع عن محمد بن أبي عمير عن

أبي أيوب الخزاز عن أبي بصير ، وحفص بن البختري عن أبي بصير عن أبي عبد الله

عليه السلام في رجل أوصى بجزء من ماله قال : جزء من عشرة وقال : كانت الجبال

عشرة .

٤٩٨ ٥ — فلما مرواه محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد عن ابن أبي نصر (١)

قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل أوصى بجزء من ماله ؟ فقال : واحد من

سبعة إن الله يقول : « لها سبعة ابواب لكل باب منهم جزء مقسوم » قلت : فرجل

أوصى بسهم من ماله فقال : السهم واحد من ثمانية ثم قرأ « إنما الصدقات للفقراء

والمساكين » الى آخر الآية .

٤٩٩ ٦ — أحمد بن محمد بن عيسى عن اسماعيل بن همام الكندي عن الرضا عليه السلام

في رجل أوصى بجزء من ماله قال : الجزء من سبعة يقول : « لها سبعة أبواب لكل باب

منهم جزء مقسوم » .

(١) نسخة في د (ابن أبي عمير)

٤٩٥ - ٤٩٦ - التهذيب ج ٢ ص ٣٩١ الكافي ج ٢ ص ٢٤٥ و آخر ج الاول الصدوق في

القيه ص ٤١١ .

٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - التهذيب ج ٢ ص ٣٩١ .

- ٧ — عنه عن ابن همام عن الرضا عليه السلام مثله . ٥٠٠
- ٨ — محمد بن أحمد بن يحيى عن أبي عبد الله الرازي عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ٥٠١
- عن الحسين بن خالد عن أبي الحسن عليه السلام قال : سألت عن رجل أوصى بحظه من ماله ؟ قال : سبع ثلثه .
- فلا تنافي بين هذه الاخبار والاخبار الاولى لأن الوجه في الجمع بينهما أن نحل الاخبار الاولى على الوجوب والأخيرة على الاستحباب فنقول يلزم أن يخرج واحد من عشرة ويستحب للورثة أن يخرجوا واحدا من سبعة لثلاث تنافض الاخبار .

٨٠ — باب من أوصى بسهم من ماله

- ١ — علي بن إبراهيم عن أبيه عن النوفلي عن السكوني عن أبي عبد الله ٥٠٢
- عليه السلام أنه سئل عن رجل يوصي بسهم من ماله ؟ فقال : السهم واحد من ثمانية لقول الله تعالى : « إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل » .
- ٢ — علي عن أبيه عن صفوان قال سألت الرضا عليه السلام ، ومحمد بن يحيى عن ٥٠٣
- أحمد بن محمد عن علي بن أحمد عن صفوان وأحمد بن محمد بن أبي نصر قالا : سألنا الرضا عليه السلام عن رجل أوصى لك بسهم من ماله ولا ندرى السهم أي شيء هو ؟ فقال : ليس عندكم فيما بلغكم عن جعفر ولا عن أبي جعفر فيها شيء ؟ فقلنا له جعلنا فداك ما سمعنا أصحابنا يذكرون شيئا من هذا عن آبائك فقال : السهم واحد من ثمانية فقلنا له جعلنا فداك فكيف صار واحداً من ثمانية ؟ فقال أما قرأ كتاب الله

٥٠٠ — التهذيب ج ٢ ص ٣٩١ .

٥٠١ — التهذيب ج ٢ ص ٣٩١ الفقيه ص ٤١١

٥٠٢ — ٥٠٣ — التهذيب ج ٢ ص ٣٩٢ الكافي ج ٢ ص ٢٤٥ واخرج الاول الصدوق في

الفقيه ص ٤١١ .

تعالى قلت : جعلت فداك إني لأقرأه ولكن لأدري أي موضع هو فقال : قول الله عز وجل : « إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل » ثم عقد بيده ثمانية قال : وكذلك قسمها رسول الله صلى الله عليه وآله على ثمانية أسهم فالسهم واحد من ثمانية .

٥٠٤ ٣ — فأما ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن عمرو بن سعيد عن عبد الله بن المغيرة عن طلحة بن زيد عن أبي عبد الله عن أبيه عليها السلام قال : من أوصى بسهم من ماله فهو سهم من عشرة .

فالوجه في هذا الخبر أحد شيئين ، أحدهما : أن يكون الراوي وهم لانه لا يتنع أن يكون سمع ذلك في تفسير الجزء فرواه في السهم وظن أن المعنى واحد ، والوجه الثاني : أن يحمل على أن السهم واحد من عشرة وجوبا وواحد من ثمانية استحبابا كما قلناه في الجزء سواء .

٨١ - باب من أوصى لمملوكه بشيء

٥٠٥ ١ — الحسين بن سعيد عن الحسن بن محبوب عن الحسن بن صالح عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل أوصى لمملوك له بثلث ماله قال فقال : يقوم المملوك بقيمته ثم ينظر ماثلث الميت فإن كان أقل من قيمة العبد بقدر ربع القيمة استسعى العبد في ربع قيمته ، وإن كان أكثر من قيمة العبد اعتق العبد ودفع اليه ما فضل من الثلث بعد القيمة .

٥٠٦ ٢ — فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن علي بن حديد عن جميل بن دراج عن عبد الرحمن بن الحجاج عن أحدهما عليهما السلام أنه قال : لا وصية لمملوك .
فهذا الخبر يحتمل شيئين ، أحدهما : أنه لا وصية لمملوك من غير مواليه فلما من

* ٥٠٤ - التهذيب ج ٢ ص ٣٩٢ .

- ٥٠٥ - ٥٠٦ - التهذيب ج ٢ ص ٣٩٣ .

ج ٤ فيمن أوصى بحج وعق وصدقة ولم يبلغ الثلث ذلك ١٣٥

مولاه فأنها جائزة ، والوجه الآخر : أن يكون المراد بالحج أنه ولا يجوز للملوك أن يوصي لأنه لا يملك شيئاً وماله مال مولاه ، والذي يدل على ذلك :

٣ — مارواه الحسين بن سعيد عن النضر عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس ٥٠٧
عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال في المملوك مادام عبداً فإنه وماله لأهله لا يجوز له تحرير ولا كثير عطاء ولا وصية إلا أن يشاء سيده .

٨٢ — باب من أوصى بحج وعق وصدقة ولم يبلغ الثلث ذلك

١ — علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن معاوية بن عمار عن أبي عبد الله ٥٠٨
عليه السلام في امرأة أوصت بمال في عق وصدقة وحج فلم يبلغ قال : ابدأ بالحج
فإنه مفروض فإن بقي شيء فاجعل في الصدقة طائفة وفي العتق طائفة .

٢ — علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن معاوية بن عمار قال أوصت ٥٠٩
إلى امرأة من أهلي بثلاث ماله فأمرت أن يعتق ويحج ويتصدق فلم يبلغ ذلك فسألت
أبا حنيفة عنها فقال : يجعل أثلاثاً ثلث في العتق وثلث في الحج وثلث في الصدقة فدخلت
على أبي عبد الله عليه السلام فقلت : إن امرأة من أهلي ماتت وأوصت إلى بثلاث ماله
وأمرت أن يعتق عنها ويتصدق ويحج عنها فنظرت فيه فلم يبلغ فقال : ابدأ بالحج فإنه
فريضة من فرائض الله تعالى وتجعل ما بقي طائفة في العتق وطائفة في الصدقة فأخبرت
أبا حنيفة بقول أبي عبد الله عليه السلام فرجع عن قوله وقال بقول أبي عبد الله
عليه السلام .

٣ — فأما مارواه أحمد بن محمد عن اسماعيل بن همام عن أبي الحسن عليه السلام ٥١٠

* ٥٠٧ — التهذيب ج ٢ ص ٣٩٣ .

٥٠٨ — التهذيب ج ٢ ص ٣٩٤ الكافي ج ٢ ص ٢٣٨ الفقيه ٤١٣ .

٥٠٩ — التهذيب ج ٢ ص ٣٩٥ الكافي ج ٢ ص ٢٣٩ الفقيه ٤١٢ .

٥١٠ — التهذيب ج ٢ ص ٣٩٤ الكافي ج ٢ ص ٢٣٨ الفقيه ٤١٣ .

١٣٩ فيمن خلف جارية حبلى ومملوكين فشهدا على الميت ان الولد منه ج ٤

في رجل اوصى عند موته بمال لذوي قرابته وأعتق مملوكا فكان جميع ما اوصى به يزيد على الثلث كيف يصنع ؟ قال يبدأ بالعتق فينفذه .
فلا ينافي الخبرين لانه إذا بدأ بالعتق وما بقي صرفه في الصدقة فقد جعل طائفة من المال في العتق وطائفة في الصدقة حسب ما تضمنه الخبران الأولان ، وليس في الخبرين الاولين أنه يجعل ذلك سواء ، ولا يمتنع ايضا أن يجعل مال الصدقة والعتق سواء ويبدأ في انفاذه بالعتق ثم بالصدقة ، ويجوز ايضا أن يكون إنما تجب البداية بالعتق لانه يستغرق أكثر المال وما يبقى بعد ذلك يجعل للصدقة وكل ذلك محتمل على ما قلناه .

٨٣ - باب من خلف جارية حبلى ومملوكين فشهدا على الميت انه الولد منه

٥١١ ١ - البزوفري عن أحمد بن ادريس عن أحمد بن محمد عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل مات وترك جارية ومملوكين فورثها أخ له فاعتق العبدین وولدت الجارية غلاما قال : فشهدا بعد العتق أن مولاها كان أشهدا أنه كان ينزل على الجارية وان الحمل منه قال : تجوز شهادتهما ويردان (١) عبدین كما كانا .

٥١٢ ٢ - فأما ما رواه أحمد بن محمد عن ابن فضال عن داود بن فرقد قال : 'سئل أبو عبد الله عليه السلام عن رجل كان في سفر ومعه جارية له وغلامان مملوكان فقال لهما انما حران لوجه الله واشهدا أن مافي بطن جاريتي هذه مني فولدت غلاما فلما قدموا على الورثة أنكروا ذلك واسترقوهم ثم ان الغلامين عتقا بعد ذلك فشهدا بعدما اعتقا أن مولاها الاول اشهدا ان مافي بطن جاريتيه منه قال : تجوز شهادتهما للغلام

(١) بهامش نسخة ج نقلا عن خط المصنف (يردا) .

٥١١ - التهذيب ج ٢ ص ٣٩٥ .

٥١٢ - التهذيب ج ٢ ص ٣٩٥ الكافي ج ٢ ص ٢٣٩ الفقيه ص ٤١٣ .

ولا يسترقهما الغلام الذي شهدا له لأنها اثبتا نسبه .

فلا ينافي الخبر الاول من وجهين ، أحدهما : أنه ليس في الخبر الاول أنه كان اعتقها فلاجل ذلك جاز استرقاقها حسب ماتضمنه ، والوجه الآخر : أن يكون ذلك محمولا على الاستجاب لأنه يستحب للغلام عتقها وألا يسترقها من حيث كانا مثبتين لنسبه حسب ماتضمنه الخبر وإن لم يكن ذلك واجبا .

٨٤ — باب منه أوصى فقال حجوا عني مبهما ولم يدينه

١ — علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن أرومة القمي عن محمد بن الحسن الأشعري ٥١٣ قال : قلت لأبي الحسن عليه السلام جعلت فداك إني سألت أصحابنا عما أريد أن أسألك فلم أجدهم جوابا وقد اضطررت الى مسألتك وإن سعد بن سعد أوصى إلي فاوصني في وصيته حجوا عني مبهما ولم يفسر فكيف اصنع ؟ قال يأتيك جوابي في كتابك فكتب : يحج مادام له مال يحمله .

٢ — فاما مارواه محمد بن علي بن محبوب عن العباس عن محمد بن الحسين بن أبي خالد قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل أوصى أن يحج عنه مبهما ، فقال : يحج عنه ما بقي من ثلثه شي .

فلا ينافي الخبر الاول لأن الذي له من ماله الثلث وهو الذي أطلقه في الخبر الاول ولا تنافي بين الخبرين .

٨٥ — باب الموصى له بموت قبل الموصى

١ — علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي نجران عن عاصم بن حميد عن محمد بن ٥١٥ قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجل أوصى

* ٥١٣ — ٥١٤ — التهذيب ج ٢ ص ٣٩٦ .

— ٥١٥ — التهذيب ج ٢ ص ٣٩٧ الكافي ج ٢ ص ٢٣٧ الفقيه ص ٤١٢ .

لآخر والموصى له غائب فتوفي الذي أوصى له قبل الموصي قال : الوصية لو ارث الذي أوصى له ، قال : ومن أوصى لأحد شاهداً كان أو غائباً فتوفي الموصى له قبل الموصي فالوصية لو ارث الذي أوصى له إلا أن يرجع في وصيته قبل موته .

٥١٦ ٢ — محمد بن أحمد بن يحيى عن عمران بن موسى عن موسى بن جعفر عن عمرو بن سعيد المدائني عن محمد بن عمر الساباطي قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل أوصى إليّ وأمرني أن أعطي عما له في كل سنة شيئاً فأتى العم فكتب : أعط ورثته .
٥١٧ ٣ — عنه عن محمد بن أحمد عن أيوب بن نوح عن العباس بن عامر عن مثنى قال : سألت عن رجل أوصى له بوصية فأت قبل أن يقبضها ولم يترك عقبا قال : اطلب له وارثاً أو مولى نعمة فادفعها إليه ، قلت : فإن لم أعلم له وارثاً قال : اجهد على أن تقدر له على ولي فإن لم تجده وعلم الله منك الجدة فتصدق بها .

٥١٨ ٤ — فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن شعيب عن أبي بصير وعن فضالة عن العلا عن محمد بن مسلم جميعاً عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سُئل عن رجل أوصى لرجل فأت الموصى له قبل الموصي ؟ قال : ليس بشيء .
٥١٩ ٥ — وما رواه علي بن الحسن بن فضال عن العباس بن عامر عن أبان بن عثمان عن منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن رجل أوصى لرجل بوصية إن حدث به حدث فأت الموصى له قبل الموصي ؟ قال : ليس بشيء .

فالوجه في هذين الخبرين أحدهما : أن يكون قوله ليس بشيء يعني ليس بشيء . ينقض الوصية بل ينبغي أن يكون على حالها في الثبوت لورثته ، والثاني أن يكون المراد بذلك بطلان الوصية إذا كان غيرها الموصي في حال حياته على ما فصل

ج ٤ فيمن كان له ولد أقرّب به ثم نفاه لم يلتفت الى نفية ولا الى انكاره ١٣٩

في الخبر الذي روينا عن محمد بن قيس أولا .

٨٦ - باب أنه من طأه له ولم أقرّب به ثم نفاه لم يلتفت الى نفية ولا الى انكاره

١ - أحمد بن محمد بن عيسى عن عبدالعزيز بن المهدي عن سعد بن سعد قال : ٥٢٠
سألته يعني أبا الحسن الرضا عليه السلام عن رجل كان له ابن يدعيه فنفاه ثم أخرجه
من الميراث وأنا وصيه فكيف اصنع ؟ فقال عليه السلام : لزمه الولد لا قراره بالمشهد
لا يدفعه الوصي عن شيء قد علمه .

٢ - قاما مارواه محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد الاشعري عن معلى عن ٥٢١
الحسن بن علي الوشا عن محمد بن يحيى عن وصي علي بن السري قال : قلت لأبي
الحسن موسى عليه السلام : إن علي بن السري توفي فأوصى إلي فقال : رحمه الله قلت :
فإن ابنه جعفر أوقع على أم ولد له فأمرني أن أخرجه عن الميراث قل : فقال لي : أخرجه
فإن كنت صادقا فيصيبه خبل قال : فرجعت فقدمني الى أبي يوسف القاضي فقال :
له اصلحك الله أنا جعفر بن علي بن السري وهذا وصي أبي فرمه فيدفع إلي ميراثي
فقال لي ما تقول ؟ فقلت : نعم هذا جعفر بن علي بن السري وأنا وصي علي بن السري
قال : فادفع اليه ماله فقلت : أريد أن أكلمك قال فادنه فدنوت حيث لا يسمع أحد كلامي
وقلت له : هذا وقع على أم ولد لأبيه فأمرني أبوه وأوصى إلي أن أخرجه من الميراث
ولا أورثه شيئا فأتيت موسى بن جعفر عليها السلام بالمدينة فاخبرته وسألته فأمرني
أن أخرجه من الميراث ولا أورثه شيئا فقال : الله إن أبا الحسن أمرك ؟ قال : قلت
نعم فاستحللني ثلثا ثم قال انفذ ما أمرك فالقول قوله قال الوصي فأصابه الخبل بعد
ذلك ، قال أبو محمد الحسن بن علي الوشا : رأيته بعد ذلك .

* ٥٢٠ - التهذيب ج ٢ ص ٣٩٨ الكافي ج ٢ ص ٢٥٢ الفقيه ٤١٥ .
- ٥٢١ - التهذيب ج ٢ ص ٣٩٨ الكافي ج ٢ ص ٢٥١ الفقيه ص ٤١٥ .

فلا ينافي الخبر الاول لأن هذا الحكم مقصور على هذه القضية لا يتعدى بها الى غيرها لأنه لا يجوز أن يخرج الرجل من الميراث المستحق بنسب شائع بقول الموصي وأمره بذلك ولا يلتفت الى قوله بل ينبغي أن يورث على ما يستحقه من الميراث بالنسب ولا ينقص عنه على حال .

٨٧ - باب انه يجوز أن يوصى الى امرأة

٥٢٢ ١ - أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى بن عبيد عن أخيه جعفر بن عيسى عن علي بن يقطين قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل أوصى الى امرأة وشرك في الوصية معها صبيا فقال : يجوز ذلك وتمضي المرأة الوصية ولا تنتظر بلوغ الصبي فاذا بلغ الصبي فليس له ألا بأن يرضى إلا بما كان من تبدل أو تغيير فإن له أن يرد الى ما أوصى به الميت .

٥٢٣ ٢ - فأما مارواه السكوني عن جعفر بن محمد عن أبيه عن آبائه عليهم السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : المرأة لا يوصى اليها لأن الله تعالى يقول : « ولا توثوا السفهاء أموالكم » .

فالوجه في هذا الخبر أحد شيئين ، أحدهما : أن نحمله على ضرب من الكراهية دون الحظر ، والثاني أن نحمله على التقية لأنه مذهب كثير من العامة وإنما قلنا ذلك لاجتماع علماء الطائفة على الفتوى بما تضمنه الخبر الاول .

٥٢٢ - التهذيب ج ٢ ص ٣٨٥ الكافي ج ٢ ص ٢٤٦ الفقيه ص ٤١٢ .

٥٢٣ - التهذيب ج ٢ ص ٤٠٢ الفقيه ص ٤١٦ .

كتاب الفرائض

٨٨ - باب انه يحجب الام عمه "الثلث الى السرس باربع اخوات

١ - علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن سعد بن أبي خلف عن ٥٢٤
أبي العباس عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا ترك الميت أخوين فهم اخوة مع
الميت حجبا الام وإن كان واحدا لا يحجب الام ، وقال : إذا كن أربع اخوات
حجبن الام من الثلث لانهن بمنزلة الأخوين فإن كن ثلاثا لا يحجبن .

٢ - احمد بن محمد عن محمد بن الحسن بن احمد عن أبان بن عثمان عن فضل أبي العباس ٥٢٥
قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن ابوين واختين لاب وام هل يحجبان الأم من
الثلث ؟ قال : لا ، قلت : فثلاث ؟ قال : لا ، قلت : فأربع ؟ قال : نعم .

٣ - احمد بن محمد عن ابن فضال عن عبد الله بن بكير عن فضل أبي العباس ٥٢٦
البقياق عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا يحجب الام عن الثلث إلا أخوان أو أربع
أخوات لأب وأم أو لأب .

٤ - ابو علي الاشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان بن يحيى عن أبي ٥٢٧
ايوب الخزاز عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا يحجب الأم من
الثلث إذا لم يكن ولد إلا أخوان أو أربع اخوات .

٥ - فأما ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة عن ابن رباط عن ابن مسكن عن ٥٢٨
أبي العباس البقياق عن أبي عبد الله عليه السلام في ابوين واختين قال : للام مع
الاخوات الثلث إن الله عز وجل قال : « فَإِنْ كَانَ لَهُ اخوة » ولم يقل فَإِنْ كَانَ
له اخوات .

* - ٥٢٤ - ٥٢٦ - ٥٢٧ - التهذيب ج ٢ ص ١١٣ . الكافي ج ٢ ص ٢٦١ ،

- ٥٢٨ - التهذيب ج ٢ ص ٤١٤ .

فاول ما في هذه الرواية أن راويها وهو ابو العباس البقياق قد روى مطابقاً للروايات الأولى فينبغي ان يعمل على روايته التي تطابق رواية غيره ولا يعمل على روايته التي ينفرد بها ، ثم لو سلمت من ذلك لكانت محمولة على احد شيئين ، احدهما : أن تكون محمولة على الاخوات من قبل الام لان هؤلاء لا يحجبون اصلاً بالغاً ما بلغوا ذكوراً كانوا أو اناثاً ، ويجوز أن يكون المراد به إذا لم يكن اربعاً بان يكن ثلاثاً فانهم لا يحجبون وان كن من جهة الاب ، والوجه الآخر : أن نحمل الرواية على ضرب من التقية لان ذلك مذهب جميع العامة ولا يوافقنا عليه أحد منهم .

٨٩ - باب ميراث الابوين مع الزوج

٥٢٩ ١ - أحمد بن محمد بن عيسى عن محسن بن أحمد عن ابان بن عثمان عن اسماعيل الجعفي عن أبي جعفر عليه السلام في زوج وابوين قال : للزوج النصف وللأم الثلث وما بقي للاب ، وقال في امرأة وأبوين قال : للمرأة الربع وللأم الثلث وما بقي للاب .

٥٣٠ ٢ - علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن جميل بن دراج عن اسماعيل ابن عبد الرحمن الجعفي عن أبي جعفر عليه السلام في زوج وابوين قال : للزوج النصف وللأم الثلث وما بقي للاب .

٥٣١ ٣ - عنه عن أبيه عن ابن أبي عمير ومحمد بن عيسى عن يونس جميعاً عن عمر بن أذينة عن محمد بن مسلم ان أبا جعفر عليه السلام اقرأه صحيفة الفرائض التي املاها رسول الله صلى الله عليه وآله وخط علي عليه السلام بيده فقرأت فيها امرأة ماتت وترك زوجاً وابوين فللزوج النصف لثلاثة أسهم وللأم سهمان الثلث تاماً وللأب السدس سهم .

* - ٥٢٩ - التهذيب ج ٢ ص ٤١٤ الكافي ج ٢ ص ٢٦٣ الفقيه ص ٤٢٦ : بقاوت .

- ٥٣٠ - ٥٣١ - التهذيب ج ٢ ص ٤١٤ الكافي ج ٢ ص ٢٦٣ واخرج الاخير الصدوق في

الفقيه ص ٤٢٦ .

٤ — الحسن بن محمد بن سماعة عن علي بن الحسن بن رباط عن عبدالله بن وضاح ٥٣٢
عن أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام في امرأة توفيت وترك زوجها وأما
وأبائها قال : من ستة أسهم للزوج النصف ثلاثة أسهم وللأم الثلث سهمان وللأب
السدس سهم .

٥ — عنه عن الحسن بن علي بن يوسف عن مثنى بن الوليد الحنط عن زرارة قال : ٦٣٣
سألت أبا عبدالله عليه السلام عن امرأة تركت زوجها وأبويها فقال : للزوج النصف
وللأم الثلث وللأب السدس .

٦ — عنه عن أيوب بن نوح عن صفوان بن يحيى عن أبي جعفر عليه السلام في ٥٣٤
زوج وابوين أن للزوج النصف وللأم الثلث كاملاً وما بقي للأب .

٧ — عنه عن الحسن بن علي بن يوسف عن مثنى عن الحسن الصيقل عن أبي ٥٣٥
عبدالله عليه السلام قال : قلت امرأة تركت زوجها وأبويها قال : للزوج النصف
وللأم الثلث وللأب السدس .

٨ — عنه عن علي بن محمد بن سكين عن نوح بن دراج عن عقبة بن بشير عن ٥٣٦
أبي جعفر عليه السلام في رجل مات وترك زوجته وأبويه قال للمرأة الربع وللأم
الثلث وما بقي فللأب ، وسألته عن امرأة ماتت وترك زوجها وأبويها قال :
للزوج النصف وللأم الثلث من جميع المال وما بقي فللأب .

٩ — فاما ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة عن الحسن بن محبوب عن أبي جميلة عن ٥٣٧ :
أبان بن تغلب عن أبي عبدالله عليه السلام في امرأة ماتت وترك زوجها وأبويها وزوجها
قال : للزوج النصف وللأم السدس وللأب ما بقي .

٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٣٤ - ٥٣٥ - التهذيب ج ٢ ص ٤١٤ وأخرج الأول الكليني في الكافي

ج ٢ ص ٢٦٣ .

٥٣٦ - ٥٣٧ - التهذيب ج ٢ ص ٤١٥ .

فالوجه في هذه الرواية أحد شيئين ، أحدهما : أن تكون محمولة على التقية لانه مذهب جميع العامة ، والوجه الآخر : أن تكون محمولة على انه إذا كان هناك اخوة يحجبون الأم عن الثلث وليس في الخبر أنه إذا لم يكن هناك اخوة يحجبون فإن لها السدس وإذا احتمل ذلك لم يتناقض ماقدماه .

٩٠ - باب ما يختص به الولد الأكبر إذا كان ذكراً من الميراث

٥٣٨ ١ - علي بن ابراهيم عن أبيه عن حماد عن حريز عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا هلك الرجل وترك بنين فللاً كبر السيف والدرع والخاتم والمصحف فإن حدث به حدث فللاً كبر منهم .

٥٣٩ ٢ - علي عن أبيه عن ابن أبي عمير عن ابن اذينة عن بعض اصحابه عن أحدهما عليهما السلام أن الرجل إذا ترك سيفاً وسلاحاً فهو لابنه وإن كان له بنون فهو لأكبرهم .
٥٤٠ ٣ - الفضل بن شاذان عن ابن أبي عمير عن ربيع بن عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا مات الرجل فللاً كبر ولده سيفه ومصحفه وخاتمه ودرعه .

٥٤١ ٤ - أحمد بن محمد بن خالد عن أبيه عن حماد عن ربيع بن عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا مات الرجل فسيفه وخاتمه ومصحفه وكتبه ورحله وراحلته وكسوته لأكبر ولده فإن كان الأ كبر بنتاً فللاً كبر من الذكور .

٥٤٢ ٥ - علي بن الحسن بن فضال عن علي بن اسباط عن محمد بن زياد عن ابن اذينة عن زرارة ومحمد بن مسلم وبكير وفضيل بن يسار عن أحدهما عليهما السلام أن الرجل إذا ترك سيفاً أو سلاحاً فهو لابنه فإن كانوا اثنين فهو لأكبرهما .

٥٤٣ ٦ - عنه عن محمد بن عبيد الله الحلبي والعباس بن عامر عن عبد الله بن بكير عن

ج ٤ : في ان الاخوة والاخوات على اختلاف انسابهم لا يرثون مع الابوين ولا مع واحدة منهما شيئاً ١٤٥

عبيد بن زرارة عن أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام قال: كم من إنسان له حق لا يعلم به؟ قلت: وما ذلك أصلحك الله؟ قال: إن صاحبي الجدار كان لها كنز تحتها لا يعلمان به. أما أنه لم يكن من ذهب ولا فضة قلت: فما كان؟ قال: كان علما قلت: فأيهما أحق به؟ قال: السكير كذلك نقول نحن.

قال محمد بن الحسن: هذه الأخبار عامة في أن للأب كبر ثيابه ورحله وكسوته وينبغي أن يخصها ثياب جلده فأما ما عداها من الثياب كان هو والورثة فيه سواء، يدل على ذلك:

٧ — مارواه علي بن الحسن بن فضال عن أحمد بن الحسن عن أبيه عن حماد بن عيسى عن شعيب العنبري قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يموت ماله من متاع بيته؟ قال: السيف، وقال: الميت إذا مات فإن لأبنته السيف والرحل والثياب ثياب جلده

٩١ — باب انه الاخوة والافوات على امتيازهم لا يرثون مع الابوين ولا

مع واحد منهما شيئاً

١ — علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير ومحمد بن عيسى عن يونس جميعاً ٥٤٥
عن عمر بن اذينة عن زرارة عن أبي عبد الله وأبي جعفر عليهما السلام أنهما قالا إن مات رجل فترك أمه وأخوة وأخوات لأب وأم وأخوة وأخوات لأب: أخوة وأخوات
لأم وليس الأب حياً فانهم لا يرثون ولا يحجبونها لأنه لم يورث كلاله.

٢ — الحسن بن محمد بن سماعة عن رجل عن عبد الله بن الواحاح عن أبي بصير ٥٤٦

* ٥٤٤ — التهذيب ج ٢ ص ٤١٢ الفقيه ص ٤٤٦ بتفاوت يسير.

٥٤٥ — التهذيب ج ٢ ص ٤١٣ الكافي ج ٢ ص ٢٦٠ في ذيل حديث.

٥٤٦ — التهذيب ج ٢ ص ٤١٤.

١٤٦ في ان الاخوة والاختوات على اختلاف انسابهم لا يرثون مع الابوين ولا مع واحد منهما شيئاً ج ٤

عن أبي عبد الله عليه السلام قال : في امرأة توفيت وتركت زوجها وامها وأبها
واخوتها قال : هي من ستة أسهم للزوج النصف ثلاثة أسهم وللأب الثلث سهمان وللأم
السدس سهم وليس للأخوة والاختوات شيء . نفصوا الام وزادوا الأب لأن الله
تعالى قال : « فَإِنْ كَانَ لَهُ اخوة فَلَأمَهُ السدس » .

٥٤٧ ٣ — عنه عن علي بن مسكين عن مشعل بن سعد عن أبي بصير عن أبي عبد الله
عليه السلام في رجل ترك أبويه واخوته قال : للام السدس وللأب خمسة أسهم
وسقط الاخوة وهي من ستة أسهم .

٥٤٨ ٤ — علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير ومحمد بن عيسى عن بونس جميعاً عن
عمر ابن اذينة عن بكير عن أبي جعفر عليه السلام انه قال : ليس للاخوة من الاب
والام ولا للاخوة من الاب مع الاب شيء . ولا مع الام شيء .

٥٤٩ ٥ — فاما ما رواه أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي الخزاز وعلي بن الحكم
عن مثنى الخياط عن زرارة بن اعين عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت : امرأة
تركت زوجها وامها واخوتها لامها واخوة لامها وأبيها فقال : لزوجها النصف ولأمها
السدس وللأخوة من الأم الثلث وسقط الاخوة من الاب والام .

٥٥٠ ٦ — وما رواه أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي الخزاز وعلي بن الحكم
عن مثنى الخياط عن زرارة بن اعين عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له : امرأة
تركت امها واخواتها لأبيها وامها واخوة لامها واخوات لاب قال : لأخواتها لأبيها
وامها الثلثان ولأمها السدس ولاخوتها من امها السدس .

٥٥١ ٧ — عنه عن الحسن بن علي الخزاز وعلي بن الحكم عن مثنى الخياط عن زرارة

* ٥٤٧ — التهذيب ج ٢ ص ٤١٤ .

— ٥٤٨ — التهذيب ج ٢ ص ٤١٦ في ذيل حديث طويل الكافي ج ٢ ص ٢٦٤ في ذيل حديث

طويل الفقيه ص ٤٢٦ . — ٥٤٩ — ٥٥٠ — ٥٥١ — التهذيب ج ٢ ص ٤٢٤ .

ج ٤ في ان الاخوة والاخوات على اختلاف انسابهم لا يرثون مع الابوين ولا مع واحد منهما شيئاً ١٤٧

ابن ايعن عن أبي عبدالله عليه السلام قال : قلت امرأة تركت امها واخواتها لآبيها وامها واخوة لأم واخوات لأب قال : لاخواتها لامها وآبيها الثلثان ولأمها السدس ولاخوتها من أمها السدس .

فهذه الاخبار الثلاثة الاصل فيها زرارة والطريق اليها واحد ومع ذلك فقد أجمعت الطائفة على العمل بخلافها لأنه لاخلاف بينهم أن مع الام لا يرث أحد من الاخوة والاخوات من أي جهة كانوا ، فالوجه في هذه الأخبار أن نعملها على ضرب من التقية ، ويجوز أن نقول فيها وجها من التأويل وهو انها (١) وردت الرخصة في جواز الأخذ منهم على ما يعتقدونه كما يأخذونه منا وإنا نحرم الأخذ بها لمن يعتقد بطلانها والذي يدل على هذه الرخصة :

٨ — مارواه علي بن الحسن بن فضال عن جعفر بن محمد بن حكيم عن جميل بن ٥٥٢
دراج عن عبدالله بن محرز عن أبي عبدالله عليه السلام قال : قلت له : رجل ترك ابنته واخته لآبيه وامه قال : المال كله لابنته وليس للاخت من الأب والام شيء فقلت : انا قد احتجنا الى هذا والرجل الميت من هؤلاء الناس واخته مؤمنة قال : فخذ لها النصف خذوا منهم كما يأخذون منكم في سنتهم وقضائهم وأحكامهم ، قال : فذكرت ذلك لزرارة فقال : إن على ما جاء به ابن محرز لنوراً خذهم بحقك في أحكامهم وسنتهم وقضائهم كما يأخذون منكم فيه .

٩ — عنه عن أيوب بن نوح قال : كتبت الى أبي الحسن عليه السلام أسأله ٥٥٣
هل نأخذ في احكام المخالفين ما يأخذون منا في احكامهم أم لا ؟ فكتب : يجوز لكم ذلك إن كن مذهبكم فيه التقية منهم والمداراة .

(١) في نسخة (انه) .

٥٥٤ ١٠ — عنه عن سندی بن محمد البراز عن علا بن رزین القلا عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : سألته عن الأحكام قال : يجوز على أهل كل دين ما يستحلون .

٥٥٥ ١١ — الحسن بن محمد بن سماعة عن عبدالله بن جبلة عن عدة من أصحاب علي ولا أعلم سليمان إلا أخبرني به وعلي بن عبدالله عن سليمان أيضا عن علي بن أبي حمزة عن أبي الحسن عليه السلام أنه قل : ألزومهم ما ألزموا (١) انفسهم .

٥٥٦ ١٢ — فأما مارواه الحسن بن محمد بن سماعة قال حدثهم محمد بن زياد عن معاوية ابن عمار عن أبي عبدالله عليه السلام في امرأة كان لها زوج ولها ولد من غيره وولد منه فمات ولدها الذي من غيره فقال : يعتزلها زوجها ثلاثة أشهر حتى يعلم ما في بطنها ولد أم لا فإن كان في بطنها ولد ورث .

٥٥٧ ١٣ — عنه قال : حدثهم وهيب عن أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل تزوج امرأة ولها ولد من غيره فمات الولد وله مال قال : ينبغي للزوج أن يعتزل المرأة حتى تحيض حيضة تستبرى رحمها أخاف أن يحدث بها حمل فيرث من لاميراث له . فالوجه في هذين الخبرين ما قلناه في الاخبار الأولى سواء من حله على التقية لإجماع الطائفة على العمل بخلاف متضمنها .

٩٢ — باب ميراث الزوج إذا لم يكن للمرأة وارث غيره

٥٥٨ ١ — علي بن الحسن بن فضال عن الحسن بن علي بن يوسف عن مثنى بن الوليد الخطاط عن أبي عبدالله عليه السلام قال : قلت امرأة تركت زوجها قال : المال كله له إذا لم يكن لها وارث غيره .

(١) في نسخة د (ألزموا به) .

* — ٥٥٤ — ٥٥٥ — التهذيب ج ٢ ص ٤٢٤ . — ٥٥٦ — ٥٥٧ — التهذيب ج ٢ ص ٤٤٣ .

— ٥٥٨ — التهذيب ج ٢ ص ٤١٧ .

- ٢ — الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس ٥٥٩
عن أبي جعفر عليه السلام في امرأة توفيت ولم يعلم لها أحد ولها زوج قال : الميراث
لزوجها .
- ٣ — عنه عن القاسم بن محمد وفضالة عن أبان بن عثمان عن أبي بصير قال : قرأ ٥٦٠
عليّ أبو عبدالله عليه السلام فرائض علي عليه السلام فإذا فيها الزوج يحوز المال إذا لم
يكن غيره .
- ٤ — عنه عن النضر عن يحيى الحلبي عن أيوب بن الحر عن أبي بصير قال : كنت ٥٦١
عند أبي عبدالله عليه السلام فدعا بالجامعة فنظر فيها فإذا امرأة ماتت وترك زوجا
لا وارث لها غيره ، المال له كله .
- ٥ — عنه عن القاسم عن علي عن أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام قال : ٥٦٢
سألته عن المرأة تموت ولا تترك وارثا غير زوجها قال : الميراث له كله .
- ٦ — فأما ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن الحسن بن علي بن بنت الياس عن ٥٦٣
جميل بن دراج عن أبي عبدالله عليه السلام قال : لا يكون الرد على زوج ولا زوجة .
فلا ينافي الأخبار الأولى لأننا لا نعطي الزوج المال كله بالرد ، بل نعطي النصف
بالقسمة وللباقي بإجماع الطائفة المحقة ولا نعطي برد يقتضيه ظاهر القرآن كما يقتضي
في كثير من ذوي الأرحام .

٩٣ — باب ميراث الزوجة إذا لم يكن وارث غيرها

- ١ — أحمد بن محمد بن عيسى عن معاوية بن حكيم عن اسماعيل عن أبي بصير ٥٦٤

* — ٥٥٩ — التهذيب ج ٢ ص ٤١٧ الكافي ج ٢ ص ٢٧١ .
— ٥٦٠ — ٥٦١ — التهذيب ج ٢ ص ٤١٧ وأخرج الأثير الكليني في الكافي ج ٢ ص ٢٧١ .
— ٥٦٢ — ٥٦٣ — التهذيب ج ٢ ص ٤١٧ وأخرج الأول الكليني في الكافي ج ٢ ص ٢٧١ .
— ٥٦٤ — التهذيب ج ٢ ص ٤١٧ الفقيه ص ٤٢٥ .

قال : سألت أبا جعفر عن امرأة ماتت وترك زوجها لا وارث لها غيره قال : إذا لم يكن غيره فله المال والمرأة لها الربع وما بقي فللأمام .

٥٦٥ ٢ — الحسن بن محمد بن سماعة عن محمد بن الحسن بن زياد العطار عن محمد بن نعيم الصحاف قال : مات محمد بن أبي عمير وأوصى إليّ وترك امرأة ولم يترك وارثا غيرها فكتبت إلى عبد صالح عليه السلام فكتب إليّ بخطه : للمرأة الربع وأهل الباقي الينا .

٥٦٦ ٣ — أحمد بن محمد عن علي بن مهزيار قال : كتب محمد بن حمزة العلوي إلى أبي جعفر الثاني عليه السلام مولى لك أوصى إليّ بمائة درهم وكنت اسمعه يقول كل شيء لي فهو لمولاي فأتى وتركها ولم يأمر فيها شيء وله امرأتان أما الواحدة فلا اعرف لها موضعا الساعة والأخرى بقم ما الذي تأمرني في هذه المائة درهم ؟ فكتب إليّ انظر أن تدفع هذه الدراهم إلى زوجتي الرجل وحققها من ذلك الثمن إن كان له ولد فإن لم يكن له ولد فالربع وتصدق بالباقي على من تعرف أن له إليه حاجة إن شاء الله .

٥٦٧ ٤ — سهل بن زياد عن علي بن اسباط عن خلف بن حماد عن موسى بن بكر عن محمد بن مروان عن أبي جعفر عليه السلام في زوج مات وترك امرأة قال : لها الربع ويدفع الباقي إلى الامام .

٥٦٨ ٥ — فأما ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن أبي عمير عن ابن مسكان عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت : له رجل مات وترك امرأته قال : المال لها ، قال : قلت : المرأة ماتت وترك زوجها قال : المال له .

فلا ينافي الاخبار الأولة لأنه يحتمل وجبين ، أحدهما : أن نعمله على ما ذكره

* ٥٦٥ — التهذيب ج ٢ ص ٤١٧ الكافي ج ٢ ص ٢٧١ .

٥٦٦ — ٥٦٧ — التهذيب ج ٢ ص ٤١٧ الكافي ج ٢ ص ٢٧٢ .

٥٦٨ — التهذيب ج ٢ ص ٤١٧ الفقيه ص ٤٢٥ بتقديم وتأخير .

ج ٤ في ان المرأة لا ترث من العقار والدور والارضين شيئاً من تربة الارض ١٥١

أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه رحمه الله فانه قال : هذا الخبر يختص حال الغيبة لأن لها الربع إذا كان هناك امام ظاهر يأخذ الباقي فإذا لم يكن ظاهراً كان الباقي لها ، والوجه الآخر : أن نحملة على انها إذا كانت قريبة له فانها تأخذ الربع بالتسمية والباقي بالقرابة ، يدل على ذلك :

٦ — بارواه أحمد بن محمد بن عيسى عن البرقي عن محمد بن القاسم عن الفضل ٥٦٩
ابن يسار البصري قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل مات وترك امرأة قرابة ليس له قرابة غيرها قال : يدفع المال كله اليها .

٩٤ — باب انه للمرأة لا ترث من العقار والدور والارضين شيئاً من تربة الارض

ولها نصيبها منه قيمة الطوب والخشب والبنياح

١ — علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن ابن اذينة عن زرارة وبكير ٥٧٠
وفضيل ويريد ومحمد بن مسلم عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام منهم من رواه عن أبي جعفر عليه السلام ، ومنهم من رواه عن أبي عبد الله عليه السلام ، ومنهم من رواه عن أحدهما عليه السلام ان المرأة لا ترث من تركه زوجها من تربة دار وأرض إلا أن يقوم الطوب (١) والخشب قيمة فتعطى ربعها أو ثمنها إن كانت من قيمة الطوب والجنود والخشب .

٢ — أحمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن علي بن رثاب عن زرارة عن أبي ٥٧١
جعفر عليه السلام ان المرأة لا ترث مما ترك زوجها من القرى والدور والسلاح والدواب شيئاً وترث من المال والفرش والثياب ومتاع البيت مما ترك ويقوم النقص (٢) والأبواب والجنود والقصب فتعطى حقها منه .

(١) الطوب : الآجر . (٢) النقص ما نكث من الاخوية والاكسة والنقص ما انقض من البنان .

* ٥٦٩ — التهذيب ج ٢ ص ٤١٧ .

٥٧٠ — ٥٧١ — التهذيب ج ٢ ص ٤١٨ الكافي ج ٢ ص ٢٧٢ .

١٥٢ في ان المرأة لا ترث من العقار والدور والارضين شيئاً من تربة الارض ج ٤

٥٧٢ ٣ — يونس بن عبد الرحمن عن محمد بن حمران عن زرارة ومحمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : النساء لا يرثن من الارض ولا من العقار شيئاً .

٥٧٣ ٤ — سهل بن زياد عن علي بن الحكم عن العلا عن محمد بن مسلم قال : قال أبو عبدالله عليه السلام : ترث المرأة الطوب ولا ترث من الرباع شيئاً ، قال : قلت : كيف ترث من الفرع ولا ترث من الرباع شيئاً ؟ فقال : لي ليس لها منهم حسب ترث به وإنما هي دخيل عليهم فترث من الفروع ولا ترث من الاصل ولا يدخل عليهم داخل بسببها .

٥٧٤ ٥ — الحسين بن محمد عن معلى بن محمد عن الحسن بن علي عن حماد بن عثمان عن أبي عبدالله عليه السلام قال : إنما جعل للمرأة قيمة الخشب والطوب لثلاثين زوجاً فتدخل عليهم من يفسد موارثهم .

٥٧٥ ٦ — علي بن الحسن بن فضال عن معاوية بن حكيمة عن علي بن الحسن بن رباط عن مثنى عن يزيد الصايغ قال : سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول إن النساء لا يرثن من ربايع الارض شيئاً ولكن لهن قيمة الطوب والخشب قال : قلت له إن الناس لا يأخذون بهذا فقال : إذا ولينا ضر بناهم بالسوط فإن انتهوا وإلا ضر بناهم بالسيف .

٥٧٦ ٧ — الحسن بن محمد بن سماعة عن جعفر عن مثنى عن عبد الملك بن أعين عن أحدهما عليهما السلام قال : ليس للنساء من الدور والعقار شيء .

٥٧٧ ٨ — سهل بن زياد عن علي بن الحكم عن أبان الأحمر قال لأعلم إلا عن ميسرة يباع الزطى (١) عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سألت عن النساء ما لهن من الميراث

(١) الزطى : نسبة الى بيع الزط وهم جنس من السودان والهند الواحد زطى كزنج وزنجى .

٥٧٢ — — التهذيب ج ٢ ص ٤١٨ الكافي ج ٢ ص ٢٧٢ بتفاوت في السند .

— ٥٧٣ — ٥٧٤ — التهذيب ج ٢ ص ٤١٨ الكافي ج ٢ ص ٢٧٢ واخرج الاخير الصدوق في الفقيه ص ٤٤٦ .

— ٥٧٥ — ٥٧٦ — التهذيب ج ٢ ص ٤١٨ الكافي ج ٢ ص ٢٧٢ .

— ٥٧٧ — التهذيب ج ٢ ص ٤١٨ الكافي ج ٢ ص ٢٧٢ الفقيه ص ٤٤٦ .

ج ٤ في ان المرأة لا ترث من العقار والدور والارضين شيئاً من تربة الارض ١٥٣

قال : لمن قيمة الطوب والبناء والحشب والقصب فلما الارضون والعقار فلا ميراث لمن فيه ، قال : قلت : فالثياب ؟ قال : الثياب لمن ، قال : قلت : كيف صار ذا وهذه الثمن والربع مسمى ؟ قال : لأن المرأة ليس لها نسب ترث به وإنما هي دخيل عليهم وإنما صار هذا كذا لثلاث تزوج المرأة فيجبي زوجها أو ولد من قوم آخرين فيزاحو قوماً في عقارهم .

٩ — الحسن بن محمد بن سماعة عن الحسن بن محبوب عن علي بن رثاب عن زرارة ٥٧٨ عن أبي جعفر عليه السلام ، وخطاب بن أبي محمد المهداني عن طربال بن رجا عن أبي جعفر عليه السلام أن المرأة لا ترث مما ترك زوجها من القرى والدور والسلاح والدواب شيئاً وترث من المال والرقيق والثياب ومتاع البيت مما ترك ويقوم النقض والجذوع والقصب فتعطي حقها منه .

١٠ — عنه عن محمد بن زياد عن محمد بن همران عن محمد بن مسلم وزرارة عن أبي ٥٧٩ جعفر عليه السلام أن النساء لا يرثن من الدور ولا من الضياع شيئاً إلا أن يكون أحدث بناء فيرثن ذلك البناء ، وكتب الرضا عليه السلام إلى محمد بن سنان فيما كتب من جواب مسأله : علة المرأة أنها لا ترث من العقار شيئاً الا قيمة الطوب والنقض لأن العقار لا يمكن تغييره وقلبه والمرأة يجوز أن ينقطع ما بينها وبينه من العصمة ويجوز تغييرها وتبديلها وليس الولد والوالد كذلك ، لأنه لا يمكن النقص بينهما والمرأة يمكن الاستبدال بها فما يجوز أن يجبي وينهب كان ميراثه فيما يجوز تغييره وتبديله إذا شهبها وكان انثابت المقيم على حاله كمن كان مثله في الثبات والقيام .

١١ — علي بن الحسن بن فضال عن أحمد بن الحسن عن أبيه عن عبد الله ٥٨٠

* — ٥٧٨ — التهذيب ج ٢ ص ٤١٨ الفقيه ص ٤٤٦ بتفاوت بينهما .

— ٥٧٩ — التهذيب ج ٢ ص ٤١٨ الفقيه ص ٤٤٦ واخرج المكتبة .

— ٥٨٠ — التهذيب ج ٢ ص ٤١٩ .

ابن المغيرة عن موسى بن بكر الواسطي قال : قلت : لزارة ان بكير أحدثني عن أبي جعفر عليه السلام أن النساء لاترث امرأة مما ترك زوجها من تربة دار ولا أرض إلا أن يقوم البناء والجذوع والخشب فتعطى نصيبها من قيمة البناء ، وأما التربة فلا تعطى شيئا من الارض ولا تربة دار قال : زارة هذا لا شك فيه .

قال محمد بن الحسن : هذه الاخبار التي أوردناها عامة في أنه ليس المرأة من الرباع والارضين والقرايا شيء ولهن قيمة الطوب والخشب والبنيان ، وما يتضمن بعض الاخبار من انهن لا يرثن شيئا من هذه الاشياء فالعنى أنهن لا يرثن من نفس تربة الارض وإن كان لها من قيمة الخشب والطوب والبنيان بدلالة ما فصل في غيرها من الاخبار التي أوردناها ، وكان شيخنا رحمه الله يقول : ليس لهن من الرباع شيء وإنما هي المنازل والعقارات ولهن من الارض سهم والاخبار العامة والعمل بعمومها أولى لانا إن طرقتنا على الارضين ما يخصها تطرق على الرباع والمنازل لعدم الدليل على الكل وما يتضمن بعض الاخبار من أن ليس لهن من الرباع والعقار شيء ولم يتضمن ذكر الارضين لا يدل على أن لهن من الارضين نصيبا إلا من جهة دليل الخطاب وذلك بترك الدليل ، والاخبار الاخر دالة على ذلك ولا يمتنع أن تدل هذه الاخبار على أنه ليس لهن من الرباع والعقار شيء والاخبار الباقية تدل على انه ليس لهن من الارض والقرايا شيء فلا أولى العمل بجميعها .

٥٨١ ١٢ — فأما مارواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن أبان عن الفضل بن عبد الملك وابن أبي يعفور عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن الرجل هل يرث من دار امرأته أو أرضها من التربة شيئا ؟ أو يكون في ذلك منزلة المرأة فلا يرث من ذلك شيئا ؟ فقال : يرثها وترثه من كل شيء ترك وتركته .

فلا تنافي الاخبار الاولة من وجهين ، أحدهما : أن نحمله على التقية لأن جميع من خالفنا يخالف في هذه المسألة وليس يوافقنا عليها أحد من العامة ، وما يجري هذا الجرى يجوز التقية فيه ، والوجه الآخر : أن لمن ميراثين من كل شيء ترك ماعدا تربة الارض من القرايا والارضين والرباع والمنازل فنخص الخبر بالأخبار المتقدمة ، وكان أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه رحمه الله يتأول هذا الخبر ويقول ليس لمن شيء مع عدم الأولاد من هذه الاشياء المذكورة فإذا كان هناك ولد فانها ترث من كل شيء ، واستدل على ذلك :

١٣ — بارواه محمد بن أحمد بن يحيى عن يعقوب بن يزيد عن ابن أبي عمير عن ٥٨٢ ابن اذينة في النساء إذا كان لمن ولد اعطين من الرباع .

٩٥ — باب ميراث الجد مع كلاله الأب

١ — علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن عمر بن اذينة عن زرارة وبكير ٥٨٣ والفضيل ومحمد ويري عن أحدهما عليهما السلام قال : إن الجد مع الاخوة من الأب يصير مثل واحد من الاخوة ما بلغوا قال : قلت : رجل ترك أخاه لآيه وامه وجده له أو قلت : جده وأخاه لآيه أو أخاه لآيه وامه قال : المال بينهما وإن كانا أخوين أو مائة الف فله مثل نصيب واحد من الاخوة ، قال : قلت : رجل ترك جده واخته فقال : للذكر مثل حظ الانثيين وإن كانتا اختين فالنصف للجد والنصف الآخر للاختين وإن كن أكثر من ذلك فعلى هذا الحساب ، فإن ترك أخوة أو أخوات لأب وام أو لأب وجدا فالجد أحد الاخوة فالمال بينهم للذكر مثل حظ الانثيين . وقال زرارة وهذا مما لم يؤخذ علي فيه قد سمعته من ابني ومن أبيه قبل ذلك وليس

* — ٥٨٢ — التهذيب ج ٢ ص ٤١٩ الفقيه ص ٤٤٦ .

— ٥٨٣ — التهذيب ج ٢ ص ٤١٩ الكافي ج ٢ ص ٢٦٦ الفقيه ص ٤٣٠ واخرج صدره

بغاوت بسير .

عندنا في ذلك شك ولا اختلاف .

٥٨٤ ٢ - محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن معلى بن محمد عن الحسن بن علي عن حماد بن عثمان عن اسماعيل الجعفي قال : سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول : الجدة تقاسم الاحوة ما بلغوا وإن كانوا مائة الف .

٥٨٥ ٣ - أحمد بن محمد عن ابن محبوب عن ابن رثاب عن أبي عبيدة عن أبي جعفر عليه السلام في رجل مات وترك امرأته واخته وجده قال : هذه من أربعة أسهم للمرأة الربع وللأخت سهم وللجد سهمان .

٥٨٦ ٤ - الحسن بن محمد بن سماعة عن عبد الله بن جبلة عن اسحاق بن عمار عن أبي بصير قال : سمعته يقول في ستة أخوة وجد قال : للجد السبع .

٥٨٧ ٥ - عنه عن عيسى بن هشام عن مشعل بن سعد عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل ترك خمسة أخوة وجدًا قال : هي من ستة لكل واحد سهم .

٥٨٨ ٦ - أحمد بن محمد عن ابن محبوب عن العلا بن رزين عن عبد الله بن بكير عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : الأخوة مع الجد يعني أبا الأب يقاسم الأخوة من الأب والام والأخوة من الأب يكون للجد كواحد من المذكور .

٥٨٩ ٧ - عنه عن ابن محبوب عن علي بن رثاب عن زرارة قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل ترك أخاملا يه وامه وجده قال : المال بينهما ولو كانا أخوين أو مائة كان الجد معهم كواحد منهم للجد ما يصيب واحدا من الاحوة ، قال ولو ترك اخته فللجد سهمان وللأخت سهم ولو كانتا اختين فللجد النصف وللأختين النصف ،

* - ٥٨٤ - التهذيب ج ٢ ص ٤١٩ للكافي ج ٢ ص ٢٦٧ الفقيه ص ٤٣٠ .

- ٥٨٥ - التهذيب ج ٢ ص ٤١٩ الكافي ج ٢ ص ٢٦٧ .

- ٥٨٦ - ٥٨٧ - ٥٨٨ - التهذيب ج ٢ ص ٤٢٠ الكافي ج ٢ ص ٢٦٧ وأخرج الأول الصدوق

في الفقيه ص ٤٣٠ .

- ٥٨٩ - التهذيب ج ٢ ص ٤٢٠ الكافي ج ٢ ص ٢٦٧ الفقيه ص ٤٣٠ وذكر صدر الحديث بتفاوت .

وقال إن ترك اخوة واخوات من اب وام كان الجد كواحد من الاخوة للذكر مثل حظ الانثيين .

٨ — ابن محبوب عن ابن رثاب عن أبي عبيدة عن أبي جعفر عليه السلام في رجل مات وترك امرأته واخوته وجده قال : هذا من اربعة اسهم للمرأة الربع وللأخت سهم وللجد سهمان .

٩ — علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد بن عثمان وجبل بن دراج عن اسماعيل بن عبد الرحمن الجعفي عن أبي جعفر عليه السلام قال : سمعته يقول الجد يقاسم الاخوة ما باغوا وإن كانوا مائة الف .

١٠ — أحمد بن محمد بن عيسى عن أحمد بن محمد عن عبد الله بن سنان قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام أخ من أب وجدّ قال : المال بينهما سواء .

١١ — فاما ما رواه الحسين بن سعيد عن محمد بن الفضيل عن أبي الصباح الكناني وعمر بن عثمان عن الفضل عن زيد الشحام وصفوان بن يحيى عن ابن مسكان عن الحلبي كلهم عن أبي عبد الله عليه السلام إنه قال في لأخوات مع الجد أن لهن فريضتهن إن كانت واحدة فلها النصف وإن كانتا اثنتين أو أكثر من ذلك فلها الثلثان وما بقي فللجد .

١٢ — وما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن علي عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : . الاخوات مع الجد لهن فريضتهن إن كانت واحدة فلها النصف وإن كانت اثنتين أو أكثر من ذلك فلهن الثلثان وما بقي فللجد .

٥٩٠ - التهذيب ج ٢ ص ٤٢٠ الكافي ج ٢ ص ٢٦٧ .

٥٩١ - ٥٩٢ - التهذيب ج ٢ ص ٤٢٠ الكافي ج ٢ ص ٤٦٧ الفقيه ص ٤٣٠ وفي الاول

بغاوت في السند . ٥٩٣ - ٥٩٤ - التهذيب ج ٢ ص ٤٢٠ .

٥٩٥ ١٣ — وما رواه الحسين بن سعيد عن أحمد بن حمزة عن أبان عن أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام قال: الجد يقاسم الاخوة حتى يكون السبع خيرا له .
٥٩٦ ١٤ — عنه عن النضر بن سويد عن القاسم بن سليمان قل : قل : أبو عبدالله عليه السلام يقاسم الجد الاخوة إلى السبع .

٥٩٧ ١٥ — علي بن الحسين بن فضال عن علي بن اسباط عن محمد بن حمران عن زرارة قال : أراني أبا عبدالله عليه السلام صحيفة الفرائض فإذا فيها لا ينقص الجد من السدس شيئا ورأيت سهم الجد فيها مثبتا .

فالوجه في هذه الاخبار أن نحملها على ضرب من التقية لأن الذي يعول عليه هو ما اجتمعت الفرقة المحقة عليه من أن الجد مع الاخوة من الاب والام أو من الأب خاصة كواحد منهم بقاسمهم ، وكذلك إذا اجتمع مع الاخت أو مع الاخوات كان معهن بمنزلة الاخ للذكر مثل حظ الانثيين ، ويسقط فرضها النصف أو الثلثين إن كانتا اثنتين فما زاد عليهما وإذا ثبت ذلك فهو يقاسم هؤلاء بالغا ما بلغوا قل عددهم أو أكثر ، وما تضمن بعض هذه الاخبار من أنه يقاسمهم إلى السبع أو إلى السدس فمحمول على ما قلناه من التقية لأن ذلك مذهب بعض العامة .

٥٩٨ ١٦ — وأما ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن عبدالله بن زرارة عن القاسم بن عروة عن بريد بن معاوية أو عبدالله وأكثر ظنه أنه بريد عن أبي عبدالله عليه السلام أنه قال : الجد بمنزلة الاب ليس للأخوة معه شيء .

فالوجه ما قلناه من التقية لأنه بخلاف اجماع الفرقة المحقة .

٥٩٩ ١٧ — فأما ما رواه الحسن بن علي بن النعمان عن عبدالله بن بحر عن الاعمش عن

* - ٥٩٥ - ٥٩٦ - ٥٩٧ - التهذيب ج ٢ ص ٤٢٠ .

- ٥٩٨ - التهذيب ج ٢ ص ٤٢٣ .

- ٥٩٩ - التهذيب ج ٢ ص ٤٢٢ الفقيه ص ٤٣١ .

سالم بن أبي الجعد أن عليا عليه السلام اعطى الجدة المال كله .
فلا ينافي ماتقدم من الاخبار لأن الوجه في هذا الخبر انه اعطاها المال لما لم يكن
غيرها ممن هو أولى منها أو مثلها بالميراث ، وليس في الخبر انه اعطاها مع وجودهم
فيكون مخالفا لما تقدم .

٩٦ - باب ميراث الجد مع كلاله الام

- ١ - أحمد بن محمد عن ابن محبوب عن ابن سنان قال : سألت أبا عبد الله
عليه السلام عن رجل ترك أخاه لأمه لم يترك (١) وارثا غيره قال : المال له ، قلت :
فإن كان مع الاخ للام جد قال : يعطى الاخ السدس ويعطى الجد الباقي ، قلت :
فإن كان الاخ لآب وجد قال : بينهما سواء .
- ٢ - عنه عن محمد بن اسماعيل عن محمد بن الفضيل عن أبي الصباح قال : سألت
أبا عبد الله عليه السلام عن الاخوة من الام مع الجد قال : للأخوة من الام مع
الجد فريضتهم الثلث مع الجد .
- ٣ - عنه عن ابن محبوب عن حسين بن عمارة عن مسمع أبي سيار قال : سألت
أبا عبد الله عليه السلام عن رجل مات وترك أخوة وأخوات لأم وجدأ فقال : الجد
يمنزلة الاخ من الاب له الثثان وللأخوة والأخوات من الام الثلث فهم فيه شركاء
سواء .
- ٤ - محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن معلى بن محمد عن الحسن بن علي

() في نسخة د « ولم يترك » .

٦٠٠ - التهذيب ج ٢ ص ٤٢٠ الكافي ج ٢ ص ٢٦٧ الفقيه ص ٤٣٠ ولم يذكر فرض
الاخ لآب .

٦٠١ - التهذيب ج ٢ ص ٤٢٠ الكافي ج ٢ ص ٢٦٧ بسند آخر الفقيه ص ٤٣٠ .

٦٠٢ - ٦٠٣ - التهذيب ج ٢ ص ٤٢٠ الكافي ج ٢ ص ٢٦٧ وفي الأخير قال ابو جعفر عليه السلام .

عن أبان عن أبي بصير قال : قال أبو عبد الله عليه السلام اعطوا الاخوات من الام فريضتهن مع الجد .

٦٠٤ ٥ — أحمد بن محمد بن الحسن بن محبوب عن علي بن رباط عن ابن مسكان عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام في الاخوة من الام مع الجد قال : للاخوة من الام مع الجد نصيبهم الثلث مع الجد .

٦٠٥ ٦ — الحسن بن محمد بن سماعة عن صالح بن خالد عن أبي جميلة عن زيد الشحام عن أبي عبد الله عليه السلام في الاخوة من الام مع الجد قال : للاخوة من الام فريضتهن الثلث مع الجد .

٦٠٦ ٧ — محمد بن اسماعيل عن الفضل بن شاذان عن صفوان عن ابن مسكان عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن الاخوة من الأم فقال : للاخوة (١) فريضتهن الثلث مع الجد .

٦٠٧ ٨ — فأما ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن عبد الله بن زرارة عن محمد بن مسلم عن يونس عن القاسم بن سليمان قال : حدثني أبو عبد الله عليه السلام قال : إن في كتاب علي عليه السلام ان الاخوة من الام لا يرثون مع الجد .

فهذا الخبر ايضا متروك بالاجماع من الفرقة المحقة ، ويمكن أن يقال في تأويله انهم لا يرثون معه بان يقاسموه كما يقاسمونه الاخوة من الاب والام والاب لأن الاخوة من الام لهم نصيبهم الثلث لا يزدادون على ذلك شيئاً وعلى هذا التأويل لا ينافي ما تقدم من الاخبار .

(١) في نسخة د « الاخوة من الام » .

* ٦٠٤ — التهذيب ج ٢ ص ٤٢٠ الكافي ج ٢ ص ٢٦٧ وفيه ابن رثاب بدل ابن رباط .

— ٦٠٥ — التهذيب ج ٢ ص ٤٢٠ الكافي ج ٢ ص ٢٦٧ .

— ٦٠٦ — ٦٠٧ — التهذيب ج ٢ ص ٤٢١ واخرج الاول الكليني في الكافي ج ٢ ص ٢٧٦ .

٩٧ - باب انه مع الابوين أوسع وأهمر ضمهما لا يرث الجد والجدّة

- ١ - الحسن بن محبوب عن الحسن بن صالح قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة مملوكة لم يدخل بها زوجها ماتت وترك أمها وأخوين لها من أبيها وأما وجدها أبا أمها وزوجها قال : يعطى الزوج النصف وتعطى الأم الباقي ولا يعطى الجد شيئاً لأن ابنته حجبتة عن الميراث ولا يعطى الأخوة شيئاً .
 - ٢ - ابن محبوب عن علي بن أبي حمزة عن أبي بصير قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل مات وترك أباه وعمه وجدّه قال : فقال : حجب الأب الجد الميراث للاب وليس للعم ولا للجد شيء .
 - ٣ - محمد بن يحيى العطار عن عبد الله بن جعفر قال : كتبت إلى أبي محمد عليه السلام أن امرأة ماتت وترك زوجها وأبويها وجدّها أوجدتها كيف يقسم ميراثها؟ فوقع عليه السلام : للزوج النصف وما بقي فللابوين .
 - ٤ - فأما ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة عن الحسن بن محبوب عن علي بن رثاب عن فضيل بن يسار عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل مات وترك أمه وزوجته واخته وجدّه قال : للام الثلث وللرأة الربع وما بقي بين الجد والأخت ، للجد سهمان وللأخت سهم .
 - ٥ - عنه عن ابن محبوب عن حماد عن أبي بصير قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل مات وترك أمه وزوجته واختين له وجدّه فقال : للام السدس وللرأة الربع وما بقي نصفه للجد ونصفه للاختين .
- فهذان الخبران متروكان باجماع الطائفة المحقة ، لأنه لا يرث مع الأبوين ولا مع

١٦٢ في ان مع الأبوين أو مع واحد منهما لا يرث الجدة والجدة ج ٤

واحد منهما أحد من الاخوة والاختوات ولا الجد والجدة على ما تضمنت الاخبار
الأولة ، والوجه فيها التقية لانها موافقان لمذهب العامة .

٦١٣ ٦ — فاما مارواه الحسن بن محمد بن سماعة عن محمد بن أبي عمير عن سعد بن أبي
خلف عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال قلت : لأبي عبد الله عليه السلام ان ابنتي
هلكت وامي حية ، فقال أبان بن تغلب : وكان عنده ليس لأمك شيء فقال
أبو عبد الله عليه السلام : سبحان الله إعطها السدس .

فلا ينافي ما تقدم من الاخبار من أن الجد لا يستحق الميراث مع الأبوين لأن في
هذا الموضع (١) إنما جعل للجد أو الجدة السدس على جهة الطعمة لا على وجه الميراث
بدل على ذلك :

٦١٤ ٧ — مارواه علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن جميل بن دراج عن
أبي عبد الله عليه السلام قال : إن رسول الله صلى الله عليه وآله اطعم الجدة السدس .
٦١٥ ٨ — أحمد بن محمد عن ابن فضال عن ابن بكير عن زرارة قال : سمعت أبا جعفر
عليه السلام يقول ان نبي الله صلى الله عليه وآله اطعم الجدة السدس طعمة .
على ان الطعمة إنما تكون ايضاً للجد أو الجدة إذا كان ولدها حياً ، فاما إذا كان ميتاً
فليس لها طعمة على حال ، يدل على ذلك :

٦١٦ ٩ — مارواه علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن جميل بن دراج عن
أبي عبد الله عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله اطعم الجدة أم الأب
السدس وابنتها حي ، واطعم الجدة أم الأم السدس وابنتها حية .

(١) في نسخة ب و د « هذه المواضع » .

- ٦١٣ - التهذيب ج ٢ ص ٤٢١ الكافي ج ٢ ص ٢٦٨ الفقيه ص ٤٣٠ بنفاوت بينهما .

- ٦١٤ - التهذيب ج ٢ ص ٤٢١ الكافي ج ٢ ص ٢٦٨ .

- ٦١٥ - التهذيب ج ٢ ص ٤٢١ الكافي ج ٢ ص ٢٦٨ بنفاوت في السند الفقيه ص ٤٣٠ بزيادة

في آخره . - ٦١٦ - التهذيب ج ٢ ص ٤٢١ الفقيه ص ٤٣٠ .

ج ٤ في ان مع الابوين أو مع واحد منها لا يرث الجد والجدة ١٦٣

١٠ — وروى يعقوب بن يزيد عن يحيى بن المبارك عن ابن جبلة عن أبي جميلة ٦١٧
عن اسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام في أبوين وجدة لام قال : للام
السدس ولا جدة السدس وما بقي (١) وهو الثلثان للأب .

١١ — وروى معاوية بن حكيم عن علي بن الحسن بن رباط رفعه الى أبي عبد الله ٦١٨
عليه السلام قال : الجدة لها السدس مع ابنها ومع ابنتها .
فلا ينافي هذه الاخبار :

١٢ — مارواه علي بن الحسن بن فضال عن أيوب بن نوح عن محمد بن أبي عمير ٦١٩
عن جميل فيما يعلم رواه قال : إذا ترك الميت جدتين أم أبيه وأم أمه فالسدس بينهما .

١٣ — عنه عن محمد بن علي ومحمد بن الحسين جميعا عن محمد بن أبي عمير عن غياث ٦٢٠
ابن ابراهيم عن أبي عبد الله عن أبيه عليهما السلام قال : اطعم رسول الله صلى الله
عليه وآله الجدتين السدس مالم يكن دون أم الام ولا دون أم الاب اب .
لان الوجه في هذين الخبرين ان نحملها على ضرب من التقية ، لأن هذه قضية قضى
بها أبو بكر في خلافته فيجوز أن يكون روى ذلك على وجه الحكاية عنه دون مر
الحق ، يدل على ذلك :

١٤ — مارواه علي بن الحسن بن فضال عن ابن أبي طاهر بن تسنيم عن يعلى ٦٢١
الطنافسي عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد بن أبي بكر قال : توفي رجل وترك
جدتين أم أمه وأم أبيه فورث أبو بكر أم أمه وترك الاخرى ، فقال رجل من
الانصار : لقد تركت امرأة لو أن الجدتين هلكتا وابنتها حي ما ورث من التي ورثتها
شيئا وورث التي تركت أم أبيه فورثها قال محمد بن تسنيم : وحدثني أبو نعيم قال :

(١) في نسخة ب وج « الباقي » .

٦١٧ - ٦١٨ - التهذيب ج ٢ ص ٤٢١ الفقيه ص ٤٣٠ .

٦١٩ - ٦٢٠ - ٦٢١ - التهذيب ج ٢ ص ٤٢٢ .

حدثنا ابراهيم بن اسماعيل بن مجمع بن حارثة الانصاري عن الزهري عن قبيصة بن ذؤيب قال : جاءت الجدة الى أبي بكر فقالت ان ابن ابني مات فاعطني حقي فقال : ما أعلم لك في كتاب الله شيئاً وسأسأل الناس فسأل فشهد لها المغيرة بن شعبة فقال : إن رسول الله صلى الله عليه وآله اعطاها السدس فقال : من سمع معك ؟ قال : محمد ابن مسleme فاعطاها السدس ، فجاءت ام الام فقالت : ان ابن ابنتي مات فاعطني حقي فقال : ما أنت التي شهد لها أن رسول الله صلى الله عليه وآله اعطاها السدس فان اقتسمتموه « فاقسموه (١) » بينهما فأنتم اعلم .

٦٢٢ ١٥ — فأما مارواه علي بن الحسن بن فضال عن عمرو بن يحيى عن الحسن بن محبوب عن سعد بن أبي خلف قال : سألت أبا الحسن موسى عليه السلام عن بنات بنت وجد فقال : للجد السدس والباقي لبنات البنت .

وقد ذكر علي بن الحسن بن فضال أن هذا الخبر أجمعت العصابة على ترك العمل به ، ورأيت بعض المتأخرين ذهب الى ما تضمنه الخبر وهو غلط ، لأنه قد ثبت أن ولد الولد يقوم مقام الولد ، فبنت البنت تقوم مقام البنت إذا لم يكن هناك ولد ، ومع وجود الولد لا يستحق واحد من الأبوين مما يؤخذ من نصيب السدس فيعطى الجد على وجه الطعمة ، وإنما يؤخذ من فريضتهما السدس إذا كاناها الوارثان دون الاولاد وذلك يدل على ما قاله ابن فضال .

٦٢٣ ١٦ — وأما مارواه محمد بن أحمد بن يحيى عن مثوبة (٢) بن نايحة (٣) عن

(١) زيادة في المطبوعة .

(٢) نسخة في ب وهامش التهذيب متوبة وفي نسخة ج و د « متوبة »

(٣) في نسخة ب و ج س (نايحة) .

* ٦٢٢ - التهذيب ج ٢ ص ٤٢٢ الفقيه ص ٤٣٠ .

- ٦٢٣ - التهذيب ج ٢ ص ٤٤٣ .

أبي سمينة عن محمد بن زياد البراز عن هارون بن خارجة عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن رجل ترك خاله وجده فقال : المال بينهما . فهذا الخبر أيضا متروك باجماع للطائفة المحقة ، لان الاقرب اولى بالميراث من الابعد والجّد اقرب من الخال ، لأن الخال به يتقرب فقد بعد بدرجة فينبغي ان لا يستحق معه شيئاً على حال .

٩٨ - باب انه الجّد الأدنى يمنع الجّد الأعلى من الميراث

١ - علي بن الحسن بن فضال عن أيوب بن نوح عن صفوان بن يحيى عن ٦٢٤ خزيمة بن يقطين عن عبد الرحمن بن الحجاج عن بكير بن اعين عن أبي عبد الله عليه السلام قال : يرث من الأجداد أبوالأب وأبوالأم ومن الجدات أم الأب وأم الأم .

٢ - عنه عن عمرو بن عثمان عن الحسن بن محبوب عن أبي أيوب عن محمد بن ٦٢٥ مسلم عن أبي جعفر عليه السلام (١) إذا لم يترك الميت الا جدّه أباً أيّه وجدته أم أمه فإن للجدّة الثلث وللجد الباقي ، قال : وإذا ترك جدّه من قبل أيّه وجدته أمه وجدته من قبل أمه وجدته أمه كان للجدّة من قبل الأم الثلث وسقطت جدة الأم والباقي للجد من قبل الأب وسقط جدّ الأب .

٣ - فأما ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن أسباط عن اسماعيل بن ٦٢٦ منصور عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا اجتمع أربع جدات ثنتين من قبل الأب وثنتين من قبل الأم طرحت واحدة من قبل الأم بالقرعة وكان السدس

(١) زيادة في ب و ج و د (قال قال أبو جعفر عليه السلام) .

* - ٦٢٤ - ٦٢٥ - التهذيب ج ٢ ص ٤٢٢ .

- ٦٢٦ - التهذيب ج ٢ ص ٤٢١ الكافي ج ٢ ص ٢٦٨ .

١٦٦ في أن ولد الولد يقوم مقام الولد إذا لم يكن ولد ج ٤

بين الثلاثة ، وكذلك إذا اجتمع أربعة أجداد سقط واحد من قبل الأم بالقرعة وكان السدس بين الثلاثة .

٦٢٧ ٤ — عنه عن ابن أبي عمير عن عبد الرحمن بن الحجاج عن رواه قال : لا نورثوا من الاجداد إلا ثلاثة أبوالام وأبو الاب وأبو أب الأب .

فهذان الخبران مرسلان ومع كونها كذلك فقد اجمعت الطائفة على خلاف العمل بهما لانه لا خلاف بينهما ان الاقرب أولى بالميراث من الابعد ، والجدة الاذن اقرب إلى الميت بدرجة فينبغي أن يكون هو مستحقا للميراث دون من هو أبعد منه ، وينبغي أن نحمل الروايتين على ضرب من التقيّة لانه يجوز أن يكون في العامة المتقدمين من ذهب إلى ذلك .

٩٩ — باب انه ولد الولد يقوم مقام الولد اذا لم يكن له ولد

٦٢٨ ١ — الفضل بن شاذان عن صفوان بن يحيى عن عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله عليه السلام قال : بنات البنت يقمن مقام البنت إذا لم يكن للميت بنات ولا وارث غيرهن ، وبنات الابن يقمن مقام الابن إذا لم يكن للميت ولد ولا وارث غيرهن .

٦٢٩ ٢ — أحمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن سعد بن أبي خلف عن أبي الحسن الاول عليه السلام قال : بنات البنت يقمن مقام البنات إذا لم يكن للميت بنات ولا وارث غيرهن ، وبنات الابن يقمن مقام الابن إذا لم يكن للميت ولد ولا وارث غيرهن .

٦٣٠ ٣ — عنه عن ابن محبوب عن عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله عليه السلام قال بنات البنت يرثن إذا لم يكن بنات كن مكان البنات .

* ٦٢٧ — التهذيب ج ٢ ص ٤٢٢ .

٦٢٨ — ٦٢٩ — التهذيب ج ٢ ص ٤٢٣ الكافي ج ٢ ص ٢٥٩ واخر ج الاخير الصدوق في

القياس ص ٤٢٦ . — ٦٣٠ — التهذيب ج ٢ ص ٤٢٣ الكافي ج ٢ ص ٢٥٩ .

٤ — الحسن بن محمد بن سماعة عن محمد بن سكين عن اسحاق بن عمار عن أبي ٦٣١
عبدالله عليه السلام قال : ابن الابن يقوم مقام أبيه .

٥ — وكتب محمد بن الحسن الصفار الى أبي محمد الحسن بن علي عليهما السلام ٦٣٢
رجل مات وترك ابنة بنته وأخاه لأبيه وامه لمن يكون الميراث ؟ فوقع عليه السلام في
ذلك : للميراث للاقرب إن شاء الله .

قال محمد بن الحسن : فأما ما ذكره بعض أصحابنا من أن ولد الولد لا يرث مع
الابوين واحتجاجه في ذلك بخبري سعد بن أبي خلف وعبد الرحمن بن الحجاج في
قوله : ان ابن الابن يقوم مقام الابن إذا لم يكن للميت ولد ولا وارث غيره قال : ولا
وارث غيره إنما هما الوالدان لا غير فغلط ، لأن قوله عليه السلام ولا وارث غيره
المراد بذلك إذا لم يكن للميت الابن الذي يتقرب ابن الابن به ، أو البنت التي
تتقرب بنت البنت بها ولا وارث له غيره من الاولاد للصلب ، والذي يكشف
عماد كونه :

٦ — ما رواه محمد بن الحسن الصفار عن ابراهيم بن هاشم عن صفوان عن خزيمة ٦٣٣
ابن يقطين عن عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبدالله عليه السلام قال : ابن الابن
إذا لم يكن من صلب الرجل أحد قام مقام الابن ، قال : وابنة البنت إذا لم يكن من
صلب الرجل أحد قامت مقام البنت .

٧ — فاما ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة قال : روى علي عن محمد بن أبي حمزة ٦٣٤
عن عبد الرحمن بن الحجاج قال : بنات الابن يرثن مع البنات .

٨ — وما رواه ايضا الحسن بن محمد بن سماعة عن علي عن عبد الرحمن بن أبي نجران ٦٣٥

٥ - ٦٣١ - التهذيب ج ٢ ص ٤٢٣ الكافي ج ٣ ص ٢٥٩ .

٦ - ٦٣٢ - ٦٣٣ - التهذيب ج ٢ ص ٤٢٣ واخرج الاول الصدوق في الفقيه ص ٤٢٦ .

٧ - ٦٣٤ - ٦٣٥ - التهذيب ج ٢ ص ٤٢٣ .

عن صفوان عن عبد الرحمن بن الحجاج قال : قال لي أبو عبد الله عليه السلام بنت الابن أقرب من ابنة البنت .

٦٣٦ ٩ — وما رواه محمد بن الحسن الصفار عن معاوية بن حكيم عن أحمد بن محمد بن أبي نصر قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن ابن بنت وبنت ابن قال : إن عليا عليه السلام كان لا يألو (١) ان يعطي الميراث للاقرب قلت : فايها أقرب ؟ قال ابنة الابن .

فهذه الاخبار غير معمول عليها باجماع الفرقة المحقة ، لانا قد بينا ان مع البنت للصلب لا ترث بنت البنت ولا ابن الابن ، وإنما يقوم كل واحد منهما مقام من يتقرب به إذا لم يكن هناك من هو أقرب ، وأما الخبران الاخيران وما تضمننا من أن بنت الابن أقرب من بنت البنت فغير صحيح ايضا ، لأن درجتها واحدة ، وهو أن كل واحد منها يتقرب بمن يتقرب بنفسه فقرباها واحدة ، والوجه في هذه الاخبار أن نحملها على ضرب من التقية لان في العامة من يذهب الى ذلك .

١٠٠ — باب ميراث أولاد الاخوة والاختوات

٦٣٧ ١ — علي بن الحسن بن فضال عن عمرو بن عثمان عن الحسن بن محبوب عن أبي أيوب الخزاز عن محمد بن مسلم قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن ابن اخت لأب وابن اخت لأم قال : لابن الاخت من الام السدس ، ولابن الاخت من الاب الباقي .

قال محمد بن الحسن : هذا الخبر يدل على انه اذا اجتمع اخت من ام واخت من اب ان تعطى الاخت من الام السدس بالتسمية والاخت من الاب الباقي النصف

(١) لا يألو : أي لا يقصر ولا يتوانى .

٥ - ٦٣٦ - التهذيب ج ٢ ص ٤٢٣ . - ٦٣٧ - التهذيب ج ٢ ص ٤٢٤ .

بالتسمية ايضا والباقي يرّد عليها لأنّ بنّتها إنما تأخذ ما كانت تأخذ هي لو كانت حية لانها تتقرب بها وتأخذ نصيب من تتقرب به ، وذلك خلاف ما يذهب اليه قوم من أصحابنا من وجوب الرد عليها لأن ذلك خطأ على موجب هذا النص .

٢ — محمد بن الحسن الصفار عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب عن محمد بن ٦٣٨ هلال عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : سألته عن ابن أخ لأب وابن أخ لأم قال : لابن الاخ من الام السدس وما بقي فلابن الاخ من الأب .

٣ — فأما مارواه الحسن بن محمد بن سماعة عن علي بن محمد بن مسكين عن العلاء ٦٣٩ عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : قلت له : بنات أخ وابن أخ قال : المال لابن الاخ قلت : فورايتهم واحدة قال : العاقلة والدية عليهم وليس على النساء شيء .

فهذا الخبر موافق للعامة ولسنا نعمل به لاجماع الفرقة المحقة على العمل بخلافه ، لأننا بينا انه إذا تساوت القرابات اشتركوا في الميراث ذكورا كانوا أو إناثا وأخذ كل واحد منهم نصيب من يتقرب به ، ويحتمل أن يكون الخبر مختصا بابن أخ إذا كان لأب وام وبنات أخ من قبل الأب وإذا كان كذلك فانهن لا يستحقن شيئا لانه لو كان أبوهن حيا مع الاخ من الأب والام لم يكن له شيء على حال .

١٠١ — باب ميراث اولى (١) منه ذوي الارحام

١ — الحسن بن محبوب عن أبي أيوب الخزاز عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ٦٤٠ انّ في كتاب علي عليه السلام ان كل ذي رحم بمنزلة الرحم الذي يجربه إلا أن يكون

(١) نسخة في هامش المطبوعة « الادنى » .

٦٣٨ — ٦٣٩ — التهذيب ج ٢ ص ٤٢٤ .

٦٤٠ — التهذيب ج ٢ ص ٤١٠ الكافي ج ٢ ص ٢٥٦ .

وارث اقرب الى الميت منه فيحجبه .

٦٤١ ٢ — علي بن ابراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس عن رجل عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال إذا التفت (١) القرابات فالسابق احق بميراث قريبة فان استوت قام كل واحد منهم مقام قريبة .

٦٤٢ ٣ — علي بن ابراهيم عن صالح بن السندي عن جعفر بن بشير عن عبد الله بن بكير عن حسين البزاز قال : امرت من يسأل أبا عبد الله عليه السلام المال لمن هو للاقرب او العصبه ؟ فقال : المال للاقرب والعصبه في فيه التراب .

٦٤٣ ٣ — فاما مارواه محمد بن الحسن الصفار عن محمد بن عيسى عن ابراهيم بن محمد قال : كتب محمد بن يحيى الخراساني أوصى إلي رجل ولم يخلف الابني عم وبنات عم وعم أب وعمتين لمن الميراث فكتب : أهل العصبه وبنوا العم هم وارثون . فالوجه في هذا الخبر أحد شيئين ، أحدهما : أن نحمله على التقية لانه موافق لمذهب العامة ، لأن المتقرر من مذهب الطائفة أن الاقرب أولى بالميراث من الأبعد فاذا ثبت ذلك فالعمتان أولى لانهما اقرب من ابن العم ومن عم الاب ، والوجه الآخر : ان يكون هذا الحكم يختص إذا كان بنوا العم لأب وام والعم أو العمة للأب خاصة فإن المال يكون لابن العم من الاب والام دون العم للاب باجماع من الفرقة المحقة دون ظاهر الاعتبار ، والذي يدل على ذلك :

٦٤٤ ٥ — مارواه الحسن بن محمد بن مماعة قال : حدثني محمد بكر عن صفوان عن ابراهيم بن محمد بن مهاجر عن الحسن بن عماره قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : أيما

(١) في نسخة ب وج (الفت وفي المطبوعة « انست » .

٦٤١ — التهذيب ج ٢ ص ٤١٠ الكافي ج ٢ ص ٢٥٦ .

٦٤٢ — التهذيب ج ٢ ص ٤٠٩ الكافي ج ٢ ص ٢٥٦ .

٦٤٣ — التهذيب ج ٢ ص ٤٢٦ .

٦٤٤ — التهذيب ج ٢ ص ٤٢٥ .

ج ٤ في انه لا يرث أحد من الموالى مع وجود واحد من ذوي الارحام ١٧١

أقرب ابن عم لاب وام أو عم لاب ؟ قال : قلت حدثنا أبو اسحاق السبيعي عن الحارث الاعور عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه كان يقول أعيان بني الام أقرب من بني العلات ، قال : فاستوى جالساً ثم قال : جئت بها من عين صافية إن عبد الله أبا رسول الله صلى الله عليه وآله أخو أبي طالب لأبيه وامه .

والذي يدل على أن ظاهر الاعتبار وعموم الاخبار يقتضى ان العم أولى من ابن العم أنه قد ثبت ان الخال أولى من ابن العم بلا خلاف ، وإذا كان الخال أولى والعم مشارك له في الدرجة فينبغي أن يكون ايضاً أولى لولا الاجماع الذي ذكرناه ، والذي يدل على أن الخال أولى :

٦ — مارواه الصفار عن عمران بن موسى عن الحسن بن ظريف عن محمد بن زياد ٦٤٥ عن سلمة بن محرز عن أبي عبد الله عليه السلام قال : في عمه وعم قال للعم الثلثان وللعمة الثلث ، وقال : في ابن عم وابن خالة قال المال للخالة ، وقال : في ابن عم وخال قال : المال للخال ، وقال في ابن عم وابن خالة قال : للذكر مثل حظ الانثيين .

١٠٢ — باب انه لا يرث أحد من الموالى مع وجود واحد من ذوي الارحام

١ — الحسن بن محمد بن سماعة عن محمد بن زياد عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله ٦٤٦ عليه السلام قال : كان علي عليه السلام لا يأخذ من ميراث مولى له إذا كان له ذو قرابة وان لم يكونوا ممن يجزى لهم الميراث المفروض قال : وكان يدفع ماله اليهم .

٢ — أبو علي الاشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن عبد الله بن سنان ٦٤٧ قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : كان علي عليه السلام إذا مات مولى له وترك قرابة لم يأخذ من ميراثه شيئاً ويقول أولوا الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله .

* ٦٤٥ — التهذيب ج ٢ ص ٤٢٦ .

٦٤٦ — ٦٤٧ — التهذيب ج ٢ ص ٤٢٦ الكافي ج ٢ ص ٢٧٤ .

١٧٢ في انه لا يرث أحد من الموالى مع وجود واحد ممن ذوي الأرحام ج ٤

١٤٨ ٣ — يونس بن عبد الرحمن عن زرعة عن سماعة قال : قال أبو عبد الله عليه السلام :
إن علياً عليه السلام لم يكن يأخذ ميراث أحد من مواليه إذا مات وله قرابة كان يدفع
إلى قرابته .

٦٤٩ ٤ — علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي نجران عن عاصم بن حميد عن محمد بن
قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في خالة جاءت
تخاصم في مولى رجل مات فقراً هذه الآية ﴿ وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في
كتاب الله ﴾ فرفع الميراث إلى الخالة ولم يعط المولى .

٦٥٠ ٥ — علي بن الحسن بن فضال عن الحسن بن علي بن يوسف عن صالح مولى علي
ابن يقطين عن بن يقطين عن أبي الحسن عليه السلام قال : سألت عن رجل مات وترك
مالاً وترك اخته وترك مواليه قال : المال لاخته .

٦٥١ ٦ — فأما ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن عبد الله عن محمد بن أشيم
عن يونس بن أبي الحرث عن سيف بن عميرة عن منصور بن حازم قال : سمعت
أبا عبد الله عليه السلام يقول : مات مولى لابنة حمزة وله ابنة فاعطى رسول الله صلى
الله عليه وآله ابنة حمزة النصف وابنته النصف .

فهذا الخبر مخاف لاجتماع الفرقة المحقة والاخبار التي قدمناها المتضمنة، لأن مع وجود
واحد من ذوي القربايات لا يرث المولى ، والوجه في هذا الخبر التقية لان في هذه
القضية بعينها قد روي أن النبي صلى الله عليه وآله اعطى بنت الحمزة المال كله ،
روى ذلك :

٦٥٢ ٧ — الحسن بن محمد بن سماعة عن صفوان بن يحيى عن عبد الرحمن بن الحجاج عن

٦٤٨ - ٦٤٩ - التهذيب ج ٢ ص ٤٢٦ الكافي ج ٢ ص ٢٧٤ .

٦٥٠ - ٦٥١ - التهذيب ج ٢ ص ٤٢٦ و آخر ج الاول الصدوق في الفقيه ص ٤٣٦ .

٦٥٢ - التهذيب ج ٢ ص ٤٢٧ الكافي ج ٢ ص ٢٨٤ .

ج ٤ في انه لا يرث أحد من الموالى مع وجود واحد من ذوي الارحام ١٧٣

أبي عبد الله عليه السلام قال : مات مولى حمزة بن عبد المطلب عليه السلام فدفن رسول الله صلى الله عليه وآله ميراثه الى بنت حمزة ، قال أبو علي الحسن بن محمد بن سماعة هذه الرواية تدل على انه لم يكن للمولى بنت كما تروي العامة وأن المرأة ايضاً ترث الولاء ليس كما يروون العامة .

قال محمد بن الحسن : هذا الخبر يدل على ان البنت ترث من ميراث المولى كما يرث الابن وهو أظهر من مذهب اصحابنا ، وذلك خلاف ما قدمناه في كتاب العتق من أن الميراث لأولاد المولى للذكور منهم دون الاناث ، فإن لم يكونوا ذكورا كان للعصبة ، لأن في هذا الخبر مع وجود العصبة اعطى المال البنت ، والوجه في الاخبار الاولى التي ذكرناها هناك : أن نحمّلها على التقية لانها موافقة للعامة ، هذا إذا كان المعتق رجلاً ، فاما إذا كان للمعتق امرأة فلا خلاف بين الطائفة ان الميراث للعصبة دون الأولاد ذكوراً كانوا أو إناثاً ، وقد دللنا عليه فيما تقدم .

٨ — فأما ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن محمد الكاتب عن عبد الله بن علي ٦٥٣ ابن عمر بن يزيد عن عمه محمد بن عمر أنه كتب الى أبي جعفر عليه السلام يسأله عن رجل مات وكان مولى لرجل وقد مات مولاه قبله وللمولى ابن وبنت فسأله عن ميراث المولى فقال : هو للرجال دون النساء .

فالوجه في هذا الخبر ايضاً ان نحمّله على التقية على أنهم قد رووا عن أمير المؤمنين عليه السلام مثل ما قلناه في مولى حمزة .

٩ — روى الفضل بن شاذان قال روي عن حنان قال كنت جالسا عند سويد ٦٥٤ ابن غفلة فجاءه رجل فسأله عن بنت وامرأة وموالى فقال : اخبرك فيها بقضاء علي عليه السلام جعل للبنت النصف والمرأة الثمن وما بقي يرد على البنت ولم يعط الموالى

* ٦٥٣ - التهذيب ج ٢ ص ٤٤٤ .

- ٦٥٤ - التهذيب ج ٢ ص ٤٢٧ .

١٧٤ في انه لا يرث أحد من الموالى مع وجود واحد من ذوي الارحام ج ٢

شيئا ، قال الفضل بن شاذان : وهذا الخبر اصح مما رواه سلمة بن كهيل قال : رأيت المرأة التي ورثها علي عليه السلام فجعل للبنت النصف والموالى النصف لأن سلمة لم يدرك عليا وسويد قد أدرك عليا ، قال : وأما ما روي ان مولى حمزة رحمه الله توفي وإن النبي صلى الله عليه وآله اعطى بنت حمزة النصف واعطى المولى النصف فهو حديث منقطع وإنما هو عن عبد الله بن شداد عن النبي صلى الله عليه وآله وهو حديث مرسل ، قال : ولعل ذلك كان قبل نزول الفرائض فنسخ وقد فرض الله تعالى للخلفاء في كتابه فقال الله تعالى : (والذين عقدت أيمانكم فآتوهم نصيبهم) فنسخت الفرائض ذلك كله بقوله تعالى « واولو الارحام بعضهم اولى ببعض » وقد كان ابراهيم النخعي ينكر هذا الحديث في ميراث مولى حمزة والصحيح من هذا الباب قد بيناه ، والذي يدل ايضا على ما قلناه :

٦٥٥ ١٠ — ما رواه محمد بن الحسن الصفار عن الحسن بن علي بن النعمان عن عبد الله بن موسى العبسي عن سفيان الثوري عن جابر الجعفي عن سويد بن غفلة قال : إن علي ان أبي طالب عليه السلام قضى في ابنة وامرأة وموالى فاعطى البنت النصف واعطى المرأة الثمن وما بقى رده على البنت ولم يعط الموالى شيئا .

٦٥٦ ١١ — عنه عن الحسن بن علي بن النعمان عن عبد الله بن موسى عن سفيان عن منصور عن ابراهيم النخعي قال : كان عبد الله بن مسعود وزيد بن علي يورثان ذوي الارحام دون الموالى قلت : فعلي عليه السلام قال : كان أشدهما .

٦٥٧ ١٢ — عنه عن عبد الله بن عامر عن ابن أبي نجران عن ابن سنان عن عقبة بن مسلم وعمار بن مروان عن سلمة بن محرز قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام رجل مات وله عندي مال وله ابنة وله موالى قال فقال لي : اذهب فاعط البنت النصف وامسك

عن الباقي فلما جئت اخبرت بذلك أصحابنا فقالوا : أعطاك من جراب النورة قال : فرجعت اليه وقلت : إن أصحابنا قالوا لي : أعطاك من جراب النورة قال فقال : ما أعطيتك من جراب النورة قال : علم بها أحد ؟ قلت : لا قال : فاذهب فاعط البنت الباقي .

١٠٣ - باب من خلف وارثا مملوكا ليس له وارث غيره

١ - علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن محبوب عن عبدالله بن سنان عن أبي ٦٥٨ عبدالله عليه السلام قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في الرجل يموت وله ام مملوكة وله مال ان تشتري امه من ماله ويدفع اليها بقية المال إذا لم يكن ذو قرابة له سهم في الكتاب .

٢ - الفضل بن شاذان عن أبي ثابت عن حنان بن سدير عن ابن أبي يعفور عن ٦٥٩ اسحاق قال : مات مولى لعلي عليه السلام فقال : انظروا هل تجدون له وارثا فقيل : له ابنتان باليامة مملوكتين فاشتراهما من مال الميت ثم دفع اليهما بقية المال .

٣ - علي بن ابراهيم عن أبيه عن محمد بن حفص عن عبدالله بن طاحه عن أبي ٦٦٠ عبدالله عليه السلام قال : سألت عن رجل مات وترك مالا كثيرا وترك أمه مملوكة ؟ قال : يشتريان من مال الميت ثم يعتقان ويورثان ، قلت : أرأيت ان أبي أهل الجارية كيف يصنع ؟ قال : ليس لهم ذلك يقرمان قيمة عدل ثم يعطى مالهم على قدر القيمة قلت : أرأيت لو انهما اشتريا ثم اعتقا ثم ورثتا من كل يرثهما ؟ قال يرثهما مولى ابنيهما لانها اشتريتا من مال الابن .

٤ - أحمد بن محمد بن عيسى عن ابن أبي عمير عن هشام بن سالم عن ٦٦١

* ٦٥٨ - ٦٥٩ - ٦٦٠ - التهذيب ج ٢ ص ٤٢٧ الكافي ج ٢ ص ٢٧٨ واخرج الاوسط الصدوق في الفقيه ص ٤٤٤ .

- ٦٦١ - التهذيب ج ٢ ص ٤٢٧ الكافي ج ٢ ص ٢٧٧

سليمان بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام قال : كان أمير المؤمنين عليه السلام يقول في الرجل الحر يموت وله أم مملوكة تشتري من مال ابنها ثم تعتق ويورثها .

٦٦٢ هـ — أحمد بن محمد عن ابن أبي نجران عن عبد الله بن سنان قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول في رجل توفي وترك مالا وله أم مملوكة قال : تشتري أمه وتعتق ثم يدفع اليها بقية المال .

٦٦٣ هـ — علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن جميل بن دراج قال : قلت : لأبي عبد الله عليه السلام الرجل يموت وله ابن مملوك قال : يشتري ويعتق ثم يدفع اليه ما بقي .

٦٦٤ هـ — أحمد بن محمد عن الحسن بن علي عن ابن بكير عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا مات الرجل وترك أباه وهو مملوك أو أمه وهي مملوكة والميت حر يشتري مما ترك أبوه أو قرابته وورث الباقي من المال .

٦٦٥ هـ — علي بن الحسن عن محمد وأحمد ابني الحسن عن أبيهما عن عبد الله بن بكير عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا مات الرجل وترك أباه وهو مملوك أو أمه وهي مملوكة أو أخاه أو اخته وترك مالا والميت حر اشتري مما ترك أبوه أو قرابته وورث ما بقي من المال .

٦٦٦ هـ — فأما مارواه يونس بن عبد الرحمن عن أبي ثابت وابن عون عن السائي (١) قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : في رجل توفي وترك مالا وله أم مملوكة قال : تشتري وتعتق ويدفع اليها بعد ماله ان لم يكن له عصبه، فان كانت له عصبه قدم المال بينها وبين العصبه .

(١) نسخة بهامش المطبوعة (السائي) .

٦٦٢ - ٦٦٣ - التهذيب ج ٢ ص ٢٧ ؛ الكافي ج ٢ ص ٢٧٧ واخر ج الاخير الصدوق في الفقيه ص ٤٤٤ . - ٦٦٤ - التهذيب ج ٢ ص ٤٢٧ . - ٦٦٥ - ٦٦٦ - التهذيب ج ٢ ص ٤٢٨ .

فهذا الخبر غير معمول عليه بالاجماع من الفرقة المحقة لان مع وجود العصبية إذا كانوا احراراً لا يجب شراء الام ، بل يكون الميراث لهم ، وإنما يجب شراؤها إذا لم يكن هناك من يرث من الاحرار قريباً كان أو بعيداً ، وحتى صارت الام حرة كان الميراث لها دون العصبية معها عندنا بلا خلاف ، فالخبر متروك عندنا على كل حال ، اللهم إلا أن نحمله على ضرب من التقية إذا ثبت حرية الام لأن العامة يورثونها الثلث والباقي يعطون العصبية ، والذي يدل على ما اعتبرناه من انه إنما ينبغي شراء أحد من ذكرناه إذ لم يكن هناك وارث:

١٠ — مارواه علي بن الحسن بن فضال عن يعقوب بن يزيد عن محمد بن أبي ٦٦٧
عمير عن بكرا عن سليمان بن خالد عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل مات وترك
ابناً له مملوكاً ولم يترك وارثاً غيره وترك ماله فقالا : يشتري الابن ويعتق ويورث
ما بقي من المال .

١١ — وأما مارواه الحسن بن محمد بن سماعة عن عبدالله وجعفر ومحمد بن عباس ٦٦٨
عن علا عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال : لا يتوارث الحر والمملوك .
١٢ — عنه قال : حدثهم عبدالله بن جبلة عن أبي عبدالله عليه السلام قال : ٦٦٩
لا يتوارث الحر والمملوك .

١٣ — عنه قال : حدثهم محمد بن زياد عن محمد بن حمران عن أبي عبدالله ٦٧٠
عليه السلام قال : لا يتوارث الحر والمملوك .

فلوجه في هذه الأخبار انه لا يتوارث الحر والمملوك بأن يرث كل واحد منهما
صاحبه لان المملوك لا يملك شيئاً فيصح أن يورث وهو لا يرث الحر إلا إذا لم يكن

* ٦٦٧ — التهذيب ج ٢ ص ٤٢٨ .

٦٦٨ — — التهذيب ج ٢ ص ٤٢٨ الكافي ج ٢ ص ٢٧٨ الفقيه ص ٤٤٥ بسند آخر .

٦٦٩ — ٦٧٠ — التهذيب ج ٢ ص ٤٢٨ الكافي ج ٢ ص ٢٧٨ والاول بسند آخر .

غيره ، فأما مع وجود غيره من الاحرار فلا توارث بينهما على حال .

٦٧١ ١٤ — وأما مارواه الحسن بن محمد بن سماعة عن جعفر بن محمد بن سماعة عن الحسن بن حذيفة عن جميل عن فضيل بن يسار عن أبي عبدالله عليه السلام قال : العبد لا يرث والطلاق لا يرث .

فالوجه في هذا الخبر أن العبد لا يرث مع وجود حر هناك ، فأما مع عدمه فإنه يرثه حسب ما قدمناه ، والذي يدل على أن مع وجود وارث حر وإن كان أبعد من المملوك لا يجب شراء المملوك :

٦٧٢ ١٥ — مارواه أحمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن أبي أيوب عن مهزم عن أبي عبدالله عليه السلام في عبد مسلم وله أم نصرانية وللعبد ابن حر قيل أرأيت إن ماتت أم العبد وتركت مالا قال : يرثها ابن ابنها الحر .

٦٧٣ ١٦ — وروى الحسن بن محمد بن سماعة قال روى علي بن الحسن بن فضال عن علي ابن محمد عن محمد بن أبي خديجة عن أبي عبدالله عليه السلام قال إن رجلا مات وترك أخاله عبداً وأوصى له بالف درهم فأبى . وولاه أن يجيز له فارتفعوا الى عمر بن عبدالعزيز فقال : للغلام لك ولد ؟ قال : نعم . فقال أحرار ؟ قال : نعم قل : فقال ترضى من جميع المال بالف درهم وهم يرثون عنهم ، فقال أبو عبدالله عليه السلام : أصاب عمر بن عبدالعزيز .

٦٧٤ ١٧ — وأما مارواه محمد بن علي بن محبوب عن العباس بن معروف عن يونس بن عبدالرحمن عن ابن مسكان عن سليمان بن خالد قال : قال أبو عبدالله عليه السلام كان

- ٦٧١ - التهذيب ج ٢ ص ٤٢٨ الكافي ج ٢ ص ٢٧٨ الفقيه ص ٤٤٤ بسند آخر .

- ٦٧٢ - التهذيب ج ٢ ص ٤٢٨ الكافي ج ٢ ص ٢٧٨ .

- ٦٧٣ - التهذيب ج ٢ ص ٤٣٥ .

- ٦٧٤ - التهذيب ج ٢ ص ٤٢٨ الفقيه ص ٤٤٤ .

ج ٤ : في أن ولد الملائنة يرث أخواله ويرثونه إذا لم يكن هناك أم ولا أخوة من أم ولا جد لها ١٧٩

أمير المؤمنين عليه السلام إذا مات الرجل وله امرأة مملوكة اشتراها من ماله فاعتقها ثم ورثها.

قالوجه في هذا الخبر أن أمير المؤمنين عليه السلام كان يفعل على طريق التطوع لانا قد بينا أن الزوجة إذا كانت حرة ولم يكن هناك وارث لم يكن لها أكثر من الربع والباقي يكون للامام وإذا كان المستحق للمال أمير المؤمنين عليه السلام جاز أن يشتري الزوجة ويمتقها ويعطيها بقية المال تبرعا وندبا دون أن يكون فعل ذلك واجبا لازما.

١٠٤ — باب انه ولم المملوكة يرث أمهواله ويرثونه اذا لم يكنه هناك ام ولا أخوة

منه ام ولا جد لها

١ — الحسن بن محمد بن سماعة عن جعفر بن محمد بن سماعة وعلي بن خالد العاقولي ٦٧٥
عن كرام عن ابن مسكان عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل لاعن امرأته وانتفى بن ولدها واكذب نفسه بعد الملائنة وزعم أن ولدها له هل يرد اليه ؟ قال :
نعم يرد اليه ولا أدع (١) ولده ليس له ميراث وأما المرأة فلا تحل له أبدا ، فسألته
من يرث الولد ؟ قال : أخواله ، قلت أرأيت إن ماتت أمه فورثها الغلام ثم مات
الغلام من يرثه ؟ قال : عصبه أمه ، قلت له : فهو يرث أخواله ؟ قال : نعم.

٢ — علي بن الحسن بن فضال عن أيوب بن نوح عن صفوان بن يحيى قال : ٦٧٦
قرأت في كتاب محمد بن مسلم أخذته من مخلد بن حمزة بن بيض زعم انه كتاب محمد
ابن مسلم قال : سألت عن رجل لاعن امرأته وانتفى من ولدها ثم اكذب نفسه بعد
الملائنة وزعم أن الولد ولده هل يرد الولد اليه ؟ قال : لا ولا كرامة لا يرد اليه ولا تحل له

(١) كذا في سائر النسخ وفي التهذيب - (يدع) .

- ٦٧٥ - التهذيب ج ٢ ص ٤٢٩ الكافي ج ٢ ص ٢٨٢ .

- ٦٧٦ - التهذيب ج ٢ ص ٤٢٩ الكافي ج ٢ ص ٢٨١ بفاوت في السند ولتن .

١٨٠ في ان ولد الملائنة يرث اخواله ويرثونه إذا لم يكن هناك ام ولا اخوة من ام ولا جد لها ج ٤

الى يوم القيامة ، وسألته من يرث الولد ؟ فقال : امه قلت : أرأيت إن ماتت امه وورثها الغلام ثم مات الغلام من يرثه ؟ قال : عصبه امه فقلت : وهو يرث اخواله ؟ قال : نعم .

٦٧٧ ٣ — عنه عن محمد بن عبدالله عن محمد بن الفضيل عن أبي الصباح الكناني عن أبي عبدالله عليه السلام عن رجل لآعن امرأته وانتفى من ولدها ثم أكذب نفسه بعد الملائنة وزعم ان الولد ولده هل يرث عليه ؟ فقال : لا ولا كرامة لا يرث اليه ولا تحل له الى يوم القيامة ، وعن الولد من يرثه ؟ قال : ترثه امه ، فقلت أرأيت ان ماتت امه وورثها الابن ثم مات هو من يرثه ؟ قال : عصبه امه وهو يرث اخواله .

٦٧٨ ٤ — عنه عن محمد بن عبد الحميد عن الفضل بن صالح وهو أبو جحيلة عن زيد الشحام عن أبي عبدالله عليه السلام عن رجل لآعن امرأته وانتفى من ولدها ثم أكذب نفسه بعد الملائنة وزعم ان الولد ولده هل يرث اليه ولده ؟ قال : لا ولا كرامة لا يرث اليه ولا تحل له الى يوم القيامة ، وعن الولد من يرثه ؟ فقال : امه ، قلت أرأيت إن ماتت امه وورثها الغلام ثم مات بعد من يرثه ؟ قال : عصبه امه وهو يرث اخواله .

٦٧٩ ٥ — فاما مارواه الحسن بن محمد بن سماعة قال : حدثني وهيب بن حفص عن أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سألته عن رجل لآعن امرأته (١) قال : يلحق الولد بامه يرثه اخواله ولا يرثهم الولد .

٦٨٠ ٦ — أبو علي الاشعري عن الحسن بن علي الكوفي عن عيسى بن هشام عن ثابت عن أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سألته عن الملائنة إذا تلعنا وتفرقا

(١) في نسخة د (وانتفى من ولدها .

٦٧٧ - ٦٧٨ - التهذيب ج ٢ ص ٤٢٩ الفقيه ص ٤٤١ باختصار .
- ٦٧٩ - التهذيب ج ٢ ص ٤٢٩ الكافي ج ٢ ص ٢٨٢ بزيادة في آخره .
- ٦٨٠ - التهذيب ج ٢ ص ٤٣٠ الكافي ج ٢ ص ٢٨٢ .

ج ٤ : في ان ولد الملائنة يرث اخواله ويرثونه إذا لم يكن هناك ام ولا اخوة من ام ولا جد لها ١٨١

وقال : زوجها بعد ذلك الولد ولدي وأ كذب نفسه قال : اما المرأة فلا ترجع اليه ولكن أرد اليه (٢) الولد ولا ادع ولده ليس له ميراث فان لم يدعه أبوه فإن اخواله يرثونه ولا يرثهم فإن دعاه أحد بابن الزانية جلد الحد .

٧ — محمد بن الحسن الصفار عن أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن سنان عن ٦٨١
العلاء عن الفضيل قال : سألت عن رجل افتري على امرأته قال : يلاعنها وان أبي ان يلاعنها جلد الحد وردت اليه امرأته ، وإن لاعنها فرق بينهما ولم تحل له الى يوم القيامة فان كان انتفى من ولدها ألحق باخواله يرثونه ولا يرثهم إلا انه يرث امه وإن ممها أحد ولد زنا جلد الذي يسميه الحد .

٨ — علي بن ابراهيم عن أبيه عن حماد عن الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام ٦٨٢
قال : إذا قذف الرجل امرأته يلاعنها ثم يفرق بينهما فلا تحل له أبدا ، فإن أقر على نفسه قبل الملائنة جلد حدا وهي امرأته ، قل : وسألت عن الملائنة التي يرميها زوجها وينتفي من ولدها ويلاعنها ويفارقها ثم يقول بعد ذلك الولد ولدي ويكذب نفسه ؟ فقال : أما المرأة فلا ترجع اليه أبدا ، وأما الولد فاني أردته اليه إذا ادعاه ولا ادع ولده وليس له ميراث ويرث الابن الاب ولا يرث الابن يكون ميراثه لأخواله ، فان لم يدعه أبوه فان اخواله يرثونه ولا يرثهم فان دعاه أحد ابن الزانية جلد الحد .
فلا تنافي بين هذه الاخبار والاخبار الاولة ، لان ثبوت الموارثة بينهم إنما يكون إذا اقر به الوالد بعد انقضاء الملائنة ، لأن عند ذلك تبعد التهمة من المرأة ويقوى صحة نسبه فيرث أخواله ويرثونه ، والأخبار الاخيرة متناولة لمن لم يقر والده به بعد الملائنة فإن عند ذلك التهمة باقية فلا تثبت الموارثة بل يرثونه ولا يرثهم لأنه

(١) في نسخ ب و ج (يرد) .

٦٨١ — التهذيب ج ٢ ص ٤٣٠ .

٦٨٢ — التهذيب ج ٢ ص ٤٣٠ الكافي ج ٢ ص ١٢٩ القية ص ٤٤١ وذكر ذيل الحديث .

لم يصحّ نسبه وقد فصل ماقلناه أبو عبدالله عليه السلام في رواية أبي بصير ومحمد ابن مسلم وأبي الصباح الكناني وزيد الشحام ، وانه إنما ثبت الموارثة إذا أ كذب نفسه، وذ كر في رواية أبي بصير الأخيرة والحلي مع انه إنما لم يثبت ذلك إذا لم يدعه أبوه فكان ذلك دالا على ماقلناه من التفصيل ، وعلى هذا الوجه لاتتافي بينهما على حال

٦٨٣ ٩ — فأما مارواه الحسن بن محبوب عن علي بن رئاب عن أبي عبيدة عن أبي جعفر عليه السلام قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في ابن الملائنة ترثه (١) امه الثلث والباقي للأمّ المسلمين لان جنائته على الامام .

٦٨٤ ١٠ — أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن عبدالله بن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في ابن الملائنة ترث امه الثلث والباقي للامام لان جنائته على الامام .

فالوجه في هاتين الروايتين أن نقول : إنما يكون لها الثلث من المال إذا لم يكن لها عصبه يعقلون عنه فانه إذا كان كذلك كانت جنائته على الامام ، وينبغي أن تأخذ الامّ الثلث والباقي يكون للامام، ومتى كان هناك عصبه لها يعقلون عنه فانه يكون جميع ميراثه لها أو لمن يتقرب بها إذا لم تكن موجودة .

١٠٥ — باب ميراث ولد الزنا

٦٨٥ ١ — الحسين بن سعيد عن محمد بن الحسن الاشعري قال : كتب بعض أصحابنا إلى أبي جعفر الثاني عليه السلام يسأله عن رجل فجر بامرأة ثم انه تزوجها بعد الحمل

(١) في نسخة ب وج (ترث) .

* ٦٨٣ — التهذيب ج ٢ ص ٤٣٠ الكافي ج ٢ ص ٢٨٢ الفقيه ص ٤٤١ .

٦٨٤ — ٦٨٥ — التهذيب ج ٢ ص ٤٣٠ واخر ج الاخير الكليني في الكافي ج ٢ ص ٢٨٢ والصدوق في الفقيه ص ٤٣٩ .

- فجاءت بولد هو اشبه خلق الله به ؟ فكتب بخطه وخاتمه الولد لعنية (١) لا يورث .
- ٢ — يونس بن عبد الرحمن عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ٦٨٦
سألته فقلت له : جعلت فداك كم دية ولد الزنا ؟ قال يعطى الذي انفق عليه ما انفق
عليه ، قلت : فإنه مات وله مال من يرثه ؟ قال : الامام .
- ٣ — الحسن بن محمد بن سماعة قال حدثهم وهيب عن أبي بصير عن أبي عبد الله ٦٨٧
عليه السلام قال : أيما رجل وقع على أمة قوم حراما ثم اشتراها وادعى ولدها فانه
لا يورث منه فإن رسول الله صلى الله عليه وآله قال : الولد للفراش وللعاهر الحجر
ولا يورث ولد الزنا الا رجل يدعي ولد جاريته .
- ٤ — عنه قال : حدثهم جعفر وأبو شعيب عن أبي جميلة عن زيد الشحام عن ٦٨٨
عن أبي عبد الله عليه السلام قال : أيما رجل وقع على جارية حراما ثم اشتراها وادعى
ولدها فانه لا يورث منه فإن رسول الله صلى الله عليه وآله قال : الولد للفراش وللعاهر
الحجر ولا يورث ولد الزنا الا رجل يدعي ولد جاريته .
- ٥ — فأما مارواه علي بن إبراهيم عن أبيه عن محمد بن عيسى عن يونس قال : ٦٨٩
ميراث ولد الزنا لقربته من امه على نحو ميراث ابن الملائنة .
- فهذه رواية شاذة مخالفة الأخبار الكثيرة التي قدمناها ومع هذا فهي موقوفة غير
مسندة لان يونس لم يسندها الى أحد من الأئمة عليهم السلام ، ويجوز أن يكون ذلك
مذهبها كان اختاره لنفسه كما اختار مذاهب كثيرة عدنا بطلانها ، ولان الموارنة

(١) النية بالنتج والكسر الضلال يقال انه ولد غية اي ولد زنى .

* ٦٨٦ - ٦٨٧ - ٦٨٨ - التهذيب ج ٢ ص ٤٣٠ واخرج الاول الصدوق في
الفتاوى ص ٤٣٩ .

- ٦٨٩ - التهذيب ج ٢ ص ٤٣٠ الكافي ج ٢ ص ٢٨٢ .

في شرع الاسلام إنما ثبت بالأنسب الصحيحة ، وإذا كان النسب الصحيح ليس بوجود ههنا ينبغي أن يرتفع التوارث .

٦٩٠ — وأما مارواه محمد بن الحسن الصفار عن الحسن بن موسى الخشاب عن غياث ابن كلوب عن اسحاق بن عمار عن جعفر عن أبيه أن علياً عليه السلام كان يقول : ولد الزنا وابن الملاعة ترثه أمه وأخوته لأمه أو عصبتها .

فالوجه في هذه الرواية أن نقول أنه يجوز أن يكون إراوي سمع هذا الحكم في ولد الملاعة فظن أن حكم ولد الزنا حكمه فرواه على ظنه دون السماع .

٦٩١ — فأما مارواه علي بن إبراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس عن ابن ثابت عن حنّان عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن رجل فجر بنصرانية فولدت منه غلاماً فأقرّ به ثم مات ولم يترك ولداً غيره أيرثه ؟ قال : نعم .

٦٩٢ — ومارواه الحسن بن محبوب عن حنّان بن سدير قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل مسلم فجر بامرأة يهودية فأولدها ثم مات ولم يدع وارثاً؟ قال : فقال : يسلم لولده الميراث من اليهودية ، قلت : فنصراني فجر بامرأة مسلمة فأولدها غلاماً ثم مات النصراني وترك مالاً لمن يكون ميراثه ؟ قال : يكون ميراثه لأبنته من المسلمة .

فهاتان الروايتان الأصل فيهما حنّان بن سدير ولم يروها غيره ، فلو جه فيها ما تضمنته الرواية الأولى وهو أنه إذا كان الرجل مقراً بالولد وألحقه به مسلماً كان أو نصرانياً فإنه يلزمه نسبه وورثته وإن كان مولوداً من الفجور لاعترافه به ، فاما إذا لم يعترف به وعلم أنه ولد زناً فلا ميراث له على حال .

* — ٦٩٠ — التهذيب ج ٢ ص ٤٣٠ .

— ٦٩١ — ٦٩٢ — التهذيب ج ٢ ص ٤٣١ الكافي ج ٢ ص ٢٨٣ .

١٠٦ — باب انه من اقر بولد ثم نفاه لم يلتفت الى انكاره

- ١ — الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله ٦٩٣ عليه السلام قال : أيما رجل وقع على وليدة قوم حراماً ثم اشتراها فادعى ولدها فانه لا يورث منه شيء ، فان رسول الله صلى الله عليه وآله قال : الولد للفراش وللعاهر الحجر ولا يورث ولد الزنا الا رجل يدعى ابن وليدته فأيما رجل اقر بولد ثم انتفى منه فليس له ذلك ولا كرامة ، يا بحق به ولده إذا كان من امرأته أو وليدته .
- ٢ — عنه عن القاسم بن محمد عن علي بن أبي حمزة عن أبي عبد الله عليه السلام مثله . ٦٩٤
- ٣ — عنه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ٦٩٥ إذا أقر رجل بولد ثم نفاه لزمه .
فلا تنافي هذه الروايات .
- ٤ — مارواه محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن عيسى عن صفوان بن يحيى عن ٦٩٦ ابن مسكان عن يزيد بن خليل قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل تبرأ عند السلطان من جريرة ابنة وميراثه ثم مات الابن وترك مالا من يرثه ؟ قال : ميراثه لأقرب الناس الى أبيه .
- ٥ — وروى صفوان بن يحيى عن ابن مسكان عن أبي بصير قال : سألته عن ٦٩٧ الخلع (١) تبرأ منه أبوه عند السلطان ومن ميراثه وجريرته لمن ميراثه ؟ قال : فقال علي عليه السلام هو لأقرب الناس اليه .
لانه ليس في هذين الخبرين انه نفى الولد بعد أن كان أقر به لأنه لو كان متضمناً

(١) الخلع : من تبرأ منه أهله فلا يؤاخذون بجريرته .

— ٦٩٣ — التهذيب ج ٢ ص ٤٣١ الكافي ج ٢ ص ٢٨٢ الفقيه ص ٤٣٩ وذكر ذيل الحديث .

— ٦٩٤ — ٦٩٥ — التهذيب ج ٢ ص ٤٣١ .

— ٦٩٦ — ٦٩٧ — التهذيب ج ٢ ص ٤٣٢ واخرج الاخير الصدوق في الفقيه ص ٤٣٨ .

لذلك لم يلتفت الى انتفاءه، ولو « أقر » قبل انكاره لم يلحق ميراثه بعصبته، لان
العصبة إنما يثبتون إذا ثبت نسبه منه، فأما إذا لم يثبت فكيف يثبتون، فلا يمتنع أن
يكون الوجه في الخبرين أن الوالد من حيث تبرأ من جريرة الولد وضمانه حرم الميراث
والحق بعصبته وإن كان نسبه ثابتاً صحيحاً.

٦٠٧ - باب ميراث الحليل

٦٩٨ ١ - الحسن بن محبوب عن عبد الرحمن بن الحجاج قال : سألت أبا عبد الله
عليه السلام عن الحليل فقال : وأي شيء الحليل ؟ فقلت : المرأة تسبي من أرضها ومعها
الولد الصغير فتقول هو ابني والرجل يسبي فيلقاه أخوه فيقول هو أخي ويتعارفان
وليس لهما على ذلك يئنة إلا قولهما قال فقال : فما يقول من قبلكم ؟ قلت لا يورثونه
لأنه لم يكن لهما على ذلك يئنة إنما كانت ولادة في الشرك قلل : سبحان الله إذا جاءت
بأنها أوبأ بنتها معها لم تزل مقرة به ، وإذا عرف أخاهو كان ذلك في ضحوة من عقولهما
لا يزالان مقرين بذلك ورث بعضهم بعضاً .

٦٩٩ ٢ - أبو علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار عن محمد بن اسماعيل عن علي
ابن النعمان عن سعيد الأعرج عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن رجلين حميلين
جبيء بهما من أرض الشرك فقلل : أحدهما لصاحبه أنت أخي فعرفا بذلك ثم اعتقا
ومكثا مقرين بالإخاء ، ثم إن أحدهما مات قال : الميراث للآخر يصدقان .

٧٠٠ ٣ - فأما ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن علي عن الحسن بن محبوب
عن طلحة بن زبدي عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبيه عليه السلام قال : لا يرث الحليل
إلا يئنة .

٦٩٨ - ٦٩٩ - التهذيب ج ٢٠ ص ٤٣١ السكافي ج ٢ ص ٢٨٣ وأخرج الأول الصدوق

في الفقيه ص ٤٣٨

- ٧٠٠ - التهذيب ج ٢ ص ٤٣١ الفقيه ص ٤٣٨ .

ج ٤ في ميراث المولود الذي ليس له مال الرجال ومال النساء ومن يشكل أمره ١٨٧

فلا ينافي الخبرين الأولين لأن الوجه في هذا الخبر أن نحمله على الثقة لأنه موافق
للمذهب. بعض العامة .

١٠٨ — باب ميراث المولود الذي ليس له مال الرجال ومال النساء ومن يشكل أمره

١ — أحمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن علي بن رثاب عن الفضيل بن يسار ٧٠١
قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن مولود ليس له مال الرجال ولا مال النساء قال :
يقرع الإمام أو المقرع يكتب على سهم عبد الله وعلى سهم أمة الله ثم يقول الإمام
أو المقرع اللهم أنت عالم الغيب والشهادة أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه
يختلفون بين لنا أمر هذا المولود كيف يورث ما فرضت له في الكتاب ثم يطرَح
السهمان في سهام مبهمة ثم يحال السهم على ما خرج ورث عليه .

وقد أوردنا روايات آخر في كتابنا الكبير مثل هذه الرواية سواء فلا ينافي ذلك :

٢ — مارواه علي بن الحسن بن فضال عن محمد وأحمد ابني الحسن عن أبيهما ٧٠٢
عن عبد الله بن بكير عن بعض أصحابنا عنهم عليهم السلام في مولود ليس له مال الرجال ولا
مال النساء ألا ثقب يخرج منه البول على أي ميراث يورث قال : إن كان إذا بال
يتمحى بوله ورث ميراث الذكور ، وإن كان لا يتمحى بوله ورث ميراث الأنثى .
فلا ينافي الروايات الأولى لأنها محمولة على أنه إذا لم يكن هناك طريق يعلم به أنه
ذكر أم اتى استعمال القرعة ، فاما إذا أمكن على ما تضمنته الرواية الأخيرة فلا يتمتع
العمل عليها ، وإن كان الأخذ بالروايات الأولى أحوط وأولى .

٣ — محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن عيسى عن يوسف بن عقيل عن محمد ٧٠٣
ابن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في وليدة

* ٧٠١ - التهذيب ج ٢ ص ٤٣٤ الكافي ج ٢ ص ٢٨١ الفقيه ص ٤٤٢ .

٧٠٢ - التهذيب ج ٢ ص ٤٣٤ الكافي ج ٢ ص ٢٨٠ وهو ذيل حديث .

٧٠٣ - التهذيب ج ٢ ص ٤٣٤ .

جامعها ربتها في قبل طهرها ثم باعها من آخر قبل أن تحيض فجامعها الآخر ولم تحض فجامعها الرجلان في طهر واحد فولدت غلاما فاختلفا فيه فسئلت أم الغلام فقالت : انها اتياها في طهر واحد ولا أدري أيها أبوه ففضى في الغلام أنه يرثها كليهما ويرثانه سواء .

قال محمد بن الحسن قد بينا فيما تقدم من الكتاب أن الجارية إذا وطئها جماعة في طهر واحد بعد أن تنتقل من الاول الى الآخر بالبيع فان الولد لاحق بمن عنده الجارية ومتى كانوا شركاء ووطئوها في طهر واحد فان الولد يخرج بالقرعة فمن خرج عليه لحق به وضمن للباقيين قيمة نصيبهم ، والوجه في هذا الخبر أن نمحله على ضرب من التتقية لأنه موافق لبعض مذاهب العامة .

١٠٩ - باب ميراث المجوس

اختلف أصحابنا في ميراث المجوس إذا تزوج بواحدة من المحرمات في شريعة الاسلام فقال يونس بن عبد الرحمن ومن تبعه من المتأخرين : انه لا يورث إلا من جهة النسب والسبب الذين يجوزان في شريعة الاسلام ، فأما مالا يجوز في شريعة الاسلام فانه لا يورث منه على كل حال ، وقال الفضل بن شاذان وقوم من المتأخرين ممن يتبعوه على قوله : انه يورث من جهة النسب على كل حال وإن كان حاصلا عن سبب لا يجوز في شريعة الاسلام ، فاما السبب فلا يورث منه إلا ما يجوز في شريعة الاسلام ، والصحيح انه يورث المجوسي من جهة السبب والنسب معا سواء أكانا مما يجوز في شريعة الاسلام أو لا يجوز وهو مذهب جماعة من المتقدمين ، والذي يدل على ذلك :

٧٠٤ ١ - مارواه محمد بن أحمد بن يحيى عن بنان بن محمد عن أبيه عن ابن المغيرة

عن السكوني عن جعفر عن أبيه عن علي عليه السلام أنه كان يرث المجوسي إذا تزوج بامه وبابنته من وجهين من وجهاتها ووجهها زوجها .

فأما ما ذكرناه من خلاف ذلك من أقاويل أصحابنا فليس به أثر عن الصادقين عليهم السلام ولا عليه دليل من ظاهر القرآن ، بل إنما قالوه لضرب من الاعتبار الذي هو عندنا مطرح بالاجماع ، ويدل على ذلك أيضا ان هذه الانساب والاسباب وإن كانا فاسدين في شريعة الاسلام فهما جائزان عندهم ويستباحون بهما الفرج ويثبتون بهما الانساب ويفرقون بين هذه الانساب والاسباب وبين الزنا المحض فجرى ذلك مجرى العقد في شريعة الاسلام ، ألا ترى أن رجلا سب مجوسيا بحضرة أبي عبدالله عليه السلام فزبره ونهاه عن ذلك فقال : انه قد تزوج بامه فقال : أما علمت ان ذلك عندهم النكاح .

٢ — وقد روي أيضا انه قال : عليه السلام أن كل قوم دانوا بدين يلزمهم حكمه . ٧٠٥
وإذا كان المجوس معتقدين صحة ذلك فينبغي أن يكون نكاحهم جائزا ، وإيضا لو كان ذلك غير جائز لوجب ألا يجوز أيضا إذا عقدوا على غير المحرمات وجعلوا المهر خيرا أو ختيرا أو غير ذلك من المحرمات لأن ذلك غير جائز في الشرع وقد أجمع أصحابنا على جواز ذلك فعلم بجميع ذلك صحة ما اخترناه .

١١٠ — باب انه يرث المسلم الطافر ولا يرثه الطافر

١ — علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن جميل وهشام عن أبي عبدالله ٧٠٦
عليه السلام انه قال : فيما روى الناس عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنه قال : لا يتوارث أهل ملتين فقال : نرثهم ولا يرثونا إن الاسلام لم يزد الا عزا في حقه .

* ٧٠٥ — التهذيب ج ٢ ص ٤٣٦ .

٧٠٦ — التهذيب ج ٢ ص ٤٣٦ الكافي ج ٢ ص ٢٧٦ .

٨٠٧ ٢ — علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي نجران عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس قال : سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول : لا يرث اليهودي والنصراني المسلمين ويرث المسلم اليهودي والنصراني .

٧٠٨ ٣ — يونس عن زرعة عن سماعة قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل المسلم هل يرث المشرك ؟ قال : نعم ولا يرث المشرك المسلم .

٧٠٩ ٤ — عنه عن موسى بن بكر عن عبد الرحمن بن اعين قال : قلت : لأبي جعفر عليه السلام جعلت فداك النصراني يموت وله ابن مسلم أيرثه ؟ قال فقال : نعم إن الله تعالى لم يزد بالاسلام الا عزاً فنحن نرثهم ولا يرثونا .

٧١٠ ٥ — علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن محبوب عن أبي ولاد قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : المسلم يرث امرأته الذمية ولا ترثه .

٧١١ ٦ — أحمد بن محمد عن ابن محبوب عن الحسن بن صالح عن أبي عبد الله عليه السلام قال : المسلم يحجب الكافر ويرثه ، والكافر لا يحجب المؤمن ولا يرثه .

٧١٢ ٧ — فأما مارواه الحسن بن محمد بن سماعة عن حنان بن سدير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته يتوارث أهل ملتين ؟ قال : لا .

٧١٣ ٨ — عنه قال : حدثهم عبد الله بن جبلة عن جميل عن أبي عبد الله عليه السلام في الزوج المسلم واليهودية والنصرانية أنه قال : لا يتوارثان .

٧١٤ ٩ — عنه عن محمد بن زياد عن محمد بن حمران عن أبي عبد الله عليه السلام مثله .

٧٠٧ — التهذيب ج ٢ ص ٤٣٦ الكافي ج ٢ ص ٢٧٦ الفقيه ص ٤٤٤ .

٧٠٨ — التهذيب ج ٢ ص ٤٣٦ الكافي ج ٢ ص ٢٧٦ الفقيه ص ٤٤٣ .

٧٠٩ — التهذيب ج ٢ ص ٤٣٦ الكافي ج ٢ ص ٢٧٦ الفقيه ص ٤٤٣ متفاوت بسير .

٧١٠ — التهذيب ج ٢ ص ٤٣٦ الكافي ج ٢ ص ٢٧٦ الفقيه ص ٤٤٣ .

٧١٢ — التهذيب ج ٢ ص ٤٣٦ .

٧١٣ — ٧١٤ — التهذيب ج ٢ ص ٤٣٧ .

١٠ — عنه عن حنان عن أبي الصيرفي أو بينه وبينه رجل عن عبد الملك بن عمر ٧١٥
القبطي عن أمير المؤمنين عليه السلام انه قال : لنصراني الذي اسلمت زوجته بضعها
في يدك ولا ميراث ينكما .

فالوجه في هذه الأخبار أنه لا ميراث بينهما على وجه يرث كل واحد منهما صاحبه كما
يتوارث المسلمان ، وليس ينافي ذلك أن يرث المسلم الكافر وان لم يرثه الكافر ،
وقد صرح بذلك أبو عبد الله عليه السلام في رواية جميل وهشام التي ذكرناها ،
ويزيد ذلك بيانا :

١١ — مارواه الحسن بن محمد بن سماعة قال حدثهم عبد الله بن جبلة عن أبي بكر ٧١٦
عن عبد الرحمن بن أعين قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قوله لا يتوارث
أهل ملتين فقال : قال : أبو عبد الله عليه السلام : يرثهم ولا يرثونه إن الاسلام
لم يزد في ميراثه الا شدة .

١٢ — علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن عبد الله بن زرارة عن القاسم ٧١٧
ابن عروة عن أبي العباس قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : لا يتوارث أهل
ملتين يرث هذا وهذا وهذا إلا إن المسلم يرث الكافر والكافر لا يرث المسلم .

١٣ — فأما مارواه الحسن بن محمد بن سماعة عن جعفر بن سماعة عن أبان ٧١٨
عن عبد الرحمن البصري قال قال أبو عبد الله عليه السلام : قضى أمير المؤمنين عليه السلام
في نصراني اختارت زوجته الاسلام ودار الهجرة أنها في دار الاسلام لا تخرج منها
وأن بضعها في يد زوجها النصراني وانها لا ترثه ولا يرثها .

فالوجه في هذا الخبر أن نحمله على ضرب من التقيية لأنه موافق لمذهب العامة
وأجمعت الطائفة على خلاف متضمنه .

٧١٩ ١٤ — وأما ما رواه الحسن بن محمد بن مماعة عن جعفر عن أبان عن عبد الرحمن ابن أعين قال قال أبو جعفر عليه السلام : لا يزداد بالاسلام إلا عزاً فنحن نرثهم ولا يرثونا هذا ميراث أبي طالب في أيدينا فلا نراه إلا في الولد والوالد ولا نراه في الزوج والمرأة .

فلاستثناء الذي في هذا الخبر من حديث الزوج والزوجة متروك باجماع الطائفة ، وبالخبر الذي قدمناه عن أبي ولاد ، ويزيد ذلك بياناً :

٧٢٠ ١٥ — ما رواه أحمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن ابن رثاب عن أبي حمزة عن أبي جعفر عليه السلام قال : إن عالياً عليه السلام كان يقضي في الموارث فيما أدرك الاسلام من مال مشرك تركه لم يكن قدّم قبيل الاسلام انه كان يجعل للنساء والرجال حظوظهم منه على كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وآله .

٧٢١ ١٦ — علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي نجران عن عاصم بن حميد عن محمد ابن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال : قضى علي عليه السلام في الموارث ما أدرك الاسلام من مال مشرك لم يقسم ، فان للنساء وللرجال حظوظهم منه .

٧٢٢ ١٧ — وأما ما رواه علي بن ابراهيم عن ابن أبي نجران عن غير واحد عن أبي عبد الله عليه السلام في يهودي أو نصراني يموت وله أولاد مسلمون وأولاد غير مسلمين فقال : هم على موارثهم .

فالوجه في هذا الخبر أحد شيئين ، أحدهما : التقية لان ذلك مذهب العامة على ما تقدم القول فيه ، والثاني : أن يكون معنى قوله هم على موارثهم أي على ما يستحقونه من الميراث وقد بينا ان المسلمين إذا اجتمعوا مع الكفار كان الميراث للمسلمين دونهم واوردنا ذلك في كتابنا الكبير ، ويزيد ذلك بياناً :

* - ٧١٩ - التهذيب ج ٢ ص ٤٣٧ .

- ٧٢٠ - ٧٢١ - ٧٢٢ - التهذيب ج ٢ ص ٤٣٨ الكافي ج ٢ ص ٢٧٧ .

١٨ — مارواه محمد بن يعقوب عن أحمد بن محمد عن علي بن الحسن الميثقي عن أخيه ٧٢٣
أحمد بن الحسن عن أبيه عن جعفر بن محمد بن رباط روى (١) قال قال أمير المؤمنين
عليه السلام: لو أن رجلاً ذمياً أسلم وأبوه حي ولا يئيه ولد غيره ثم مات الأب ورثه
المسلم جميع ماله ولم يرثه ولده ولا امرأته مع المسلم شيئاً.

١٩ — فأما مارواه محمد بن أحمد بن يحيى عن يعقوب بن يزيد عن ابن أبي عمير ٧٢٤
عن إبراهيم بن عبد الحميد عن رجل قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام نصراني
أسلم ثم رجع إلى النصرانية ثم مات قال: ميراثه لولده النصراني، ومسلم تضرع ثم مات
قال: ميراثه لولده المسلمين.

فلوجه في هذا الخبر أن ميراث النصراني إنما يكون لولده النصراني إذا لم يكن له
ولد مسلمون، وميراث المسلم يكون لولده المسلمين إذا كانوا حاصلين.

١١١ — باب انه القاتل خطأ يرث المقتول

١ — علي بن الحسن بن فضال عن عبد الرحمن بن أبي نجران وسندي بن محمد ٧٢٥
عن عاصم بن حميد الخطاط عن محمد بن قيس قال: قضى أمير المؤمنين عليه السلام
في رجل قتل أمه قال: إن كان خطأً فإن له ميراثها وإن كان قتلها متعمداً فلا يرثها.
٢ — الصفار عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب عن عبد الرحمن بن أبي نجران ٧٢٦
عن عبد الله بن سنان قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل قتل أمه أيرثها؟
قال: إن كان خطأ ورثها، وإن كان عمداً لم يرثها.

٣ — فأما مارواه علي بن الحسن بن فضال قال: حدثنا رجل عن محمد بن سنان ٧٢٧

(١) في الكافي رفعه.

٧٢٣ — التهذيب ج ٢ ص ٤٣٨ الكافي ج ٢ ص ٢٧٧.

٧٢٤ — التهذيب ج ٢ ص ٤٣٩ الفقيه ص ٤٤٤.

٧٢٥ — ٧٢٦ — التهذيب ج ٢ ص ٤٤٠ واخرج الاول الصدوق في الفقيه ص ٤٣٩.

٧٢٧ — التهذيب ج ٢ ص ٤٤٠ الكافي ج ٢ ص ٢٧٦ بسند آخر.

١٩٤ في أن الزوج والزوجة يرث كل واحد منهما من دية صاحبه ما لم يقتل أحدهما الآخر ج ٤

عن حماد بن عثمان ، ورواه محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن معلى بن محمد عن بعض أصحابه عن حماد بن عثمان عن فضيل بن يسار عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا يقتل الرجل بولده ويقتل الولد بوالده إذا قتل والده ولا يرث الرجل الرجل إذا قتله وإن كان خطأ .

فلا ينافي الخبرين الأولين لشئئين ، أحدهما : أن نحملة على ضرب من التقية لأن في العامة من يقول بذلك ويقول القاتل لا يرث على كل حال عمداً كان أو خطأ ، والوجه الآخر : أن نحملة على ما كان يذهب إليه شيخنا رحمه الله في الجمع بين هذه الأخبار من أن القاتل خطأ لا يرث من نفس الدية ويرث مما عداها وهذا وجه قريب ، فأما الأخبار التي أوردناها في كتابنا الكبير من أن القاتل لا يرث فينبغي أن نخصها بالخبرين الأولين ونقول القاتل لا يرث إلا إذا كان خطأ ليكون العمل على جميع الروايات ولا يسقط شيء منها .

١١٢ - باب الزوج والزوجة يرث كل واحد منهما من دية صاحبه ما لم يقتل أحدهما الآخر

٧٢٨ ١ - علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي نجران عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال : المرأة ترث من دية زوجها ويرث من ديتها ما لم يقتل أحدهما صاحبه .

٧٢٩ ٢ - محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن معلى بن محمد عن الحسن بن علي عن أبان بن عثمان عن عبد الله بن يعفور قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : هل للمرأة من دية زوجها شيء ؟ وهل للرجل من دية امرأته شيء ؟ قال : نعم ما لم يقتل أحدهما الآخر .

٧٣٠ ٣ - علي بن الحسن بن فضال عن علي بن اسباط عن علا بن رزين القلا عن محمد

* - ٧٢٨ - ٧٢٩ - التهذيب ج ٢ ص ٤٣٩ الكافي ج ٢ ص ٢٧٦ .

- ٧٣٠ - التهذيب ج ٢ ص ٤٤٠ .

ابن مسلم عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سألته عن رجل طلق امرأته واحدة ثم توفي عنها وهي في عدتها قال : ترثه ثم تعتد عدة المتوفى عنها زوجها ، وإن ماتت ورثها فإن قتل أو قتلت وهي في عدتها ورث كل واحد منهما من دية صاحبه .

٤ — فاما مارواه محمد بن أحمد بن يحيى عن ابراهيم بن هاشم عن النوفلي ٧٣١ عن السكوني عن جعفر عن أبيه أن علياً عليه السلام كان لا يرث المرأة من دية زوجها ولا يرث الرجل من دية امرأته شيئاً ، ولا الأخوة من الام من الدية شيئاً . قالوجه في هذا الخبر أحد شيئين ، أحدهما : التقية لموافقة لمذهب بعض العامة لانهم يقولون لا يرث الدية إلا من كان بعقل عنه لو قتل خطأ ، والوجه الثاني : ما قلناه في تأويل الخبر المتقدم من أنه لا يرث القاتل خطأ من نفس الدية وإن ورث مماعده ، فنحمل هذا الخبر على انه ما كان يرثها من دية كل واحد منهما إذا كانا قاتلين خطأ لثلاثين ناقض ما تقدم .

١١٣ — باب ميراث من لا وارث له من ذوي الارحام والموالي

١ — الحسن بن محمد بن مماعة عن الحسين بن هاشم عن ابن مسكان عن الحلبي ٧٣٢ عن أبي عبدالله عليه السلام قال : يسألونك عن الانفال قال قال : من مات وليس له مولى فإله من الانفال .

٢ — عنه عن محمد بن زياد عن رقاعة عن أبان بن تغلب قال قال أبو عبدالله ٧٣٣ عليه السلام : من مات لا مولى له ولا ورثة فهو من أهل هذه الآية (يسألونك عن الانفال قل الانفال لله والرسول) .

* ٧٣١ - التهذيب ج ٢ ص ٤٤٠ .

- ٧٣٢ - التهذيب ج ٢ ص ٤٤١ الكافي ج ٢ ص ٢٨٤ .

- ٧٣٣ - التهذيب ج ٢ ص ٤٤٢ .

٧٣٤ ٣ — الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن العلا عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : من مات وليس له وارث من قبل قرابة ولا مولى عتاقه ضمن جريته فما له من الأنفال .

٧٣٥ ٤ — فاما مارواه أحمد بن محمد عن محمد بن أبي عمير عن خلاد عن السري يرفعه الى أمير المؤمنين عليه السلام في الرجل يموت ويترك مالا ليس له وارث قال فقال أمير المؤمنين عليه السلام : اعط همسا ربحه (١) .

٧٣٦ ٥ — ورواه ايضا عن داود عن ذكره عن أبي عبد الله عليه السلام قال : مات رجل على عهد أمير المؤمنين عليه السلام لم يكن له وارث فدفع أمير المؤمنين عليه السلام ميراثه الى همساريه .

فهاتان الروايتان مرسلتان شاذتان وما هذا حكمه لا يعارض به الأخبار المسندة المجمع على صحتها ، مع انه ليس فيها ما ينافي ما تقدم ، لأن الذي تضمناه حكاية فعل وهو أن أمير المؤمنين عليه السلام اعطى تركته همساريه ولعل ذلك فعل لبعض الاستصلاح لأنه إذا كان المال له خاصة على ما قدمناه جاز له أن يعمل به ماشاء ويعطي من شاء ، وليس في الروايتين انه قال : ان هذا حكم كل مال لا وارث له فيكون منافيا لما تقدم من الأخبار .

١١٤ — باب ميراث المفقود الذي لا يُعرف له وارث

٧٣٧ ١ — يونس بن عبد الرحمن عن ابن ثابت (٢) وابن عون عن معاوية بن وهب عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل كان له على رجل حق ففقده ولا يدري أين

(١) همساريه : أهل بلده .

(٢) في نسخة د ونسخة في ج (أبي ثابت) .

* — ٧٣٤ — ٧٣٥ — ٧٣٦ — التهذيب ج ٢ ص ٤٤٢ الكافي ج ٢ ص ٢٨٤ واخرج الاول

الصدوق في الفقيه ص ٤٤٣ .

بـ ٧٣٧ — التهذيب ج ٢ ص ٤٤٣ الكافي ج ٢ ص ٢٧٩ الفقيه ص ٤٤٣ .

يطلبه ولا يدري أحى هو أم ميت ولا يعرف له وارثا ولا نسب له ولا بدأ قال :
اطلبه ، قال إن ذلك قد طال فأصدق به قال اطلبه .

٢ — يونس عن المهيم بن روح صاحب الخان قال كتبت الى عبد صالح عليه السلام ٧٣٨
اني اتقبل الفنادق فينزل عندي الرجل فيموت فجأة ولا اعرفه ولا اعرف بلاده
ولا ورثته فيبقى المال عندي كيف أضنع به ؟ ولم ذلك المال ؟ فكتب : اتركه على حاله .

٣ — فأما مارواه يونس بن عبد الرحمن عن هشام بن سالم قال : سأل خطاب ٧٣٩
الأعور أبا ابراهيم عليه السلام وأنا جالس فقال : إنه كان عند أبي أجبر يعمل
عنده بالأجر فنقدناه وبقي له من أجره شيء ولا نعرف له وارثا قال : فاطلبوه قال :
قد طلبناه فلم نجده قال فقال : مساكين وحرثك يديه قال : فأعاد عليه قال : اطلب
واجتهد فان قدرت عليه وإلا فهو كسبيل مالك حتى يجيء له طالب ، وإن حدث بك
حدث فأوص به إن جاء له طالب أن يدفع اليه .
فالوجه في هذا الخبر أنه إنما يكون كسبيل ماله إذا ضمن المال ولزمه الوفاء به
عند حضور الموت .

٤ — وأما مارواه يونس عن فيض بن حبيب صاحب الخان قال : كتبت ٧٤٠
الى عبد صالح عليه السلام قد وقع عندي مائتا درهم وأنا صاحب فندق
ومات صاحبها ولم اعرف له ورثة فأرأيت في اعلامي حالما وما اصنع بها فقد ضقت
بها ذرعا ؟ فكتب : أعمل فيها فالخرجها صدقة قليلا حتى تخرج .
فالوجه في هذا الخبر أحد شيئين ، أحدهما : أن يتصدق به ويكون ضمانا لصاحبه
إذا جاء مثل اللقطة ، والثاني : أنه إذا كان هذا مال لا وارث له فهو من الاقال

* — ٧٣٨ — التهذيب ج ٢ ص ٤٤٢ الكافي ج ٢ ص ٢٨٠ .

— ٧٣٩ — التهذيب ج ٢ ص ٤٤٢ الكافي ج ٢ ص ٢٧٩ .

— ٧٤٠ — التهذيب ج ٢ ص ٤٤٢ الكافي ج ٢ ص ٢٧٩ .

وبستحقها الامام فاذا أمره بأن يتصدق به جاز ولم يكن عليه شيء ، والذي يدل على ان ما هذا حكمه للامام .

٧٤١ ٥ — مارواه محمد بن أحمد بن يحيى عن عباد بن سليمان عن سعد بن سعد عن محمد بن القاسم بن (١) الفضيل بن يسار عن أبي الحسن عليه السلام في رجل كان في يده مال لرجل ميت لا يعرف له وارثا كيف يصنع بالمال ؟ قال : ما أعرفك لمن هو ، يعني نفسه .

١١٥ — باب ميراث المستهل

٧٤٢ ١ — علي بن ابراهيم عن أبيه عن حماد بن عيسى عن ربعي قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول في السقط إذا سقط من بطن امه فتحرك تحركا يثنا يرث ويورث فانه ربما كان أخرس .

٧٤٣ ٢ — الحسن بن محمد بن مماعة عن صفوان عن ابن مسكان عن أبي بصير قال قال أبو عبد الله عليه السلام : قال أبي : إذا تحرك المولود تحركا يثنا فانه يرث ويورث فانه ربما كان أخرس .

٧٤٤ ٣ — وروى حريز عن الفضيل قل : سألت الحكم بن عتيبة أبا جعفر عليه السلام عن الصبي يسقط من امه غير مستهل أيورث ؟ فاعرض عنه فأعاد عليه فقال : إذا تحرك تحركا يثنا يرث فانه ربما كان أخرس .

٧٤٥ ٤ — فأما مارواه الحسن بن محمد بن مماعة عن محمد بن زياد عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام في المنفوس لا يرث من الدية شيئا حتى يصيح ويسمع صوته .

(١) في نسختي ج ود (عن الفضيل) .

- * ٧٤١ - ٧٤٢ - التهذيب ج ٢ ص ٤٤٢ واخرج الاخير الكليني في الكافي ج ٢ ص ٢٨٠ .
- ٧٤٣ - التهذيب ج ٢ ص ٤٤٣ الكافي ج ٢ ص ٢٨٠ .
- ٧٤٤ - التهذيب ج ٢ ص ٤٤٣ الفقيه ص ٤٣٧ .
- ٧٤٥ - التهذيب ج ٢ ص ٤٤٣ الكافي ج ٢ ص ٢٨٠ .

فالوجه في هذا الخبر أحد شيئين ، أحدهما : انه لا يورث حتى يصبح أو يتحرك
تحركا يينا على ما تضمنته الروايات الاولة لأنه ليس في الجمع بينها تضاد ، والوجه
الآخر : أن نحمله على التقية لأن ذلك مذهب بعض العامة الذين يراعون في توريثه
الاستهلال لاغير .

١١٦ - باب ميراث السائبة

- ١ - الحسن بن محمد بن سماعة عن محمد بن زياد عن محمد بن الحسن العطار ٧٤٦
عن هشام بن سليمان بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن مملوك أعتق
سائبة قال : يوالي من يشاء وعلى من يوالي جريته وله ميراثه ، قلت : فإن مكث
حتى يموت قال : يجعل ميراثه في بيت مال المسلمين .
- ٢ - الحسن بن محمد بن سماعة عن ابن رثاب عن محمد بن الحسن العطار عن هشام ٧٤٧
عن سليمان بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن مملوك أعتق سائبة
قال : يوالي من شاء وعلى من يوالي جريته وله ميراثه قلت : فإن مكث حتى يموت
قال : يجعل ميراثه في بيت مال المسلمين .
- ٣ - الحسن بن محبوب عن عمار بن أبي الاحوص قال : سألت أبا جعفر ٧٤٨
عليه السلام عن السائبة فقال : أنظروا ما في القرآن فما كان فيه فتم تحرير رقبة فتلك
يا عمار السائبة التي لا ولاء لأحد عليه الا الله فما كان ولاءه لله فهو لرسوله وما كان
لرسوله فإِنَّ ولاءه للامام وجنابته على الامام وميراثه له .
- ٤ - فاما ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة قال : حدثهم صفوان عن ابن مسكان ٧٤٩

٧٤٦ - التهذيب ج ٢ ص ٤٤٤ الكافي ج ٢ ص ٢٨٥ بتفاوت في السند .

٧٤٧ - التهذيب ج ٢ ص ٤٤٤ الكافي ج ٢ ص ٢٨٥ بتفاوت في السند .

٧٤٨ - التهذيب ج ٢ ص ٤٤٤ الكافي ج ٢ ص ٢٨٤ الققه ص ٢٦٣ .

٧٤٩ - التهذيب ج ٢ ص ٤٤٣ .

عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : السائبة ليس لأحد عليها سبيل فإن
والى أحداً فيراثه له وجريته عليه فإن لم يوال أحداً فهو لأقرب الناس لمولاه
الذي أعتقه .

فهذا الخبر غير معمول عليه لأنه إذا لم يوال أحداً كان ميراثه لبيت المال ويكون
عليه جريته على ما تضمنته الاخبار الاولى وقد استوفينا ذلك فيما تقدم في كتاب
العنق وفيما ذكرناه كفاية إن شاء الله .

كتاب الحمود

١١٧ - باب منه يجب عليه الجلد ثم الرجم

٧٥٠ ١ - محمد بن أحمد بن يحيى عن إبراهيم بن صالح بن سعيد عن محمد بن حفص
عن عبد الله بن طلحة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا زنى الشيخ والمجوز جلدًا
ثم رُجما عقوبة لهما ، وإذا زنى النصف من الرجال (١) رجم ولم يجلد إذا كان قد
أحسن ، وإذا زنى الشاب الحديث السن جلد ونفي سنة من مصره .

٧٥١ ٢ - محمد بن الحسن الصفار عن الحسن بن الحسين الأوّل عن صفوان بن يحيى
عن عبد الرحمن (٢) عن أبي عبد الله عليه السلام قال : كان علي عليه السلام يضرب
الشيخ والشيخة مائة ويرجمهما ، ويرجم المحصن والمحصنة ، ويجلد البكر والبكرة
وينفيهما سنة .

٧٥٢ ٣ - الحسين بن سعيد عن فضالة عن موسى بن بكر عن زرارة عن أبي جعفر
عليه السلام قال : المحصن يجلد مائة ويرجم ، ومن لم يحصن يجلد مائة ولا ينفي ،

(١) النصف من الرجال : من كان متوسط العمر ، ورجل نصف من أوسط الناس عمرا .

(٢) كذا في التهذيب وفي نسخ الأصل اختلاف .

* - ٧٥٠ - ٧٥١ - التهذيب ج ٢ ص ٤٤٥ وأخرج الأول الصدوق في الفقيه ص ٣٦٧ بسند آخر .

- ٧٥٢ - التهذيب ج ٢ ص ٤٤٥ الكافي ج ٢ ص ٢٨٦ .

والذي قد أملك (١) ولم يدخل بها يجلد مائة وينفى .

٤ — عنه عن ابن محبوب عن أبي أيوب عن العلا عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر ٧٥٣ عليه السلام في المحسن والمحصنة جلد مائة ثم الرجم .

٥ — عنه عن ابن أبي عمير عن عبد الرحمن بن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله ٧٥٤ عليه السلام قال : في الشيخ والشيخة جلد مائة والرجم ، والبكر والبكرة جلد مائة ونفي سنة .

٦ — أحمد عن العباس عن ابن بكير عن حمران عن زرارة عن أبي جعفر ٧٥٥ عليه السلام قال : قضى علي عليه السلام في امرأة زنت فجلت فقتلت ولدها سرّاً فأمر بها فجلدها مائة جلدة ثم رجمت وكان أول من رجمها .

٧ — محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين عن الحسن بن محبوب عن علي ٧٥٦ ابن رئاب عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام في المحسن والمحصنة جلد مائة ثم الرجم .

٨ — وروى إبراهيم بن هاشم عن محمد بن جعفر عن عبد الله بن سنان ٧٥٧ عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا زنى الشيخ والعجوز جلداً ثم رجما عقوبة لهما وإذا زنى النصف من الرجال رجم ولم يجلد إذا كان قد أحسن ، فإذا زنى الشاب والحديث جلد ونفي سنة من مصره .

٩ — فأما مارواه الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن عاصم بن حميد ٧٥٨ عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : الرجم حدّ الله الأكبر والجلد حدّ

(١) الملك : الرجل إذا تروج .

✱ ٧٥٣ — التهذيب ج ٢ ص ٤٤٥ .

— ٧٥٤ — ٧٥٥ — ٧٥٦ — التهذيب ج ٢ ص ٤٤٥ وأخرج الأول الصدوق في الفقيه ص ٣٦٣

— ٧٥٧ — التهذيب ج ٢ ص ٤٤٥ الفقيه ص ٣٦٧ وفيه محمد بن حفص بدل ابن جعفر .

— ٧٥٨ — التهذيب ج ٢ ص ٤٤٥ الكافي ج ٢ ص ٢٨٦ .

الله الأصغر فإذا زنى الرجل المحصن رجم ولم يجلد .

فلا ينافي ما قدمناه من الأخبار من وجوب الجمع بين الجلد والرجم لأنه يحتمل شيئين ، أحدهما : أن نحمّله على التقية لأنه مذهب جميع العامة وما هذا حكمه تجوز التقية فيه ، والثاني : أن يكون المراد به من لم يكن شيخاً أو شيخة بل يكون حدثاً لأن الذي يوجب عليه الرجم والجلد معاً إذا كان شيخاً أو شيخة محصناً وقد فصل ذلك عليه السلام في رواية عبدالله بن طلحة ، وعبد الرحمن بن الحجاج ، والحلي ، وعبدالله بن سنان وقد قدمنا ذلك عنهم ولا ينافي ذلك :

٧٥٩ ١٠ — مارواه علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي نجران عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في الشيخ والشيخة أن يجلدا مائة ، وقضى في المحصن الرجم ، وقضى في البكر والبكرة إذا زنيا جلد مائة ونفي سنة في غير مصرها ، وهما اللذان قد أملكنا ولم يدخل بها .

لأن قوله عليه السلام الشيخ والشيخة يجلدان مائة ولم يذكر الرجم لا يتمتع انه إنما لم يذكره لانه لا خلاف في وجوبه على المحصن وذكر الجلد الذي يختص بالإجماع عليه مع الرجم فاقصر على ذلك لعلم المخاطب بوجوب الجمع بينهما ، على انه يحتمل أن تكون الرواية مقصورة على انها إذا كانا غير محصنين ، ألا ترى انه قال بعد ذلك وقضى في المحصن الرجم مع أن وجوب الرجم على المحصن مجمع عليه سواء كان شيخاً أو شاباً .

٧٦٠ ١١ — وأما مارواه يونس بن عبد الرحمن عن أبان عن أبي العباس عن أبي عبدالله عليه السلام قال : رجم رسول الله صلى الله عليه وآله ولم يجلد ، وذكروا أن علياً

* - ٧٥٩ - التهذيب ج ٢ ص ٤٤٥ الكافي ج ٢ ص ٢٨٦ .

- ٧٦٠ - التهذيب ج ٢ ص ٤٤٦ الكافي ج ٢ ص ٢٨٦ بضاوت يسير .

عليه السلام رجم بالكوفة وجلد فأذكر ذلك أبو عبد الله عليه السلام وقال :
مانعرف هذا ، قال يونس : انا لم نجد رجلاً حدثاً حديثاً في ذنب واحد .

قال محمد بن الحسن : الذي ذكر يونس ليس في ظاهر الخبر ولا فيه ما يدل عليه بل
الذي فيه أنه قال : مانعرف هذا ويحتمل أن يكون إنما أراد مانعرف أن رسول الله
صلى الله عليه وآله رجم ولم يجلد لأنه قد تقدم ذكر حكيمين من السائل أحدهما
عن رسول الله صلى الله عليه وآله ، والآخر عن أمير المؤمنين عليه السلام ، وليس
بان نصرف قوله مانعرف هذا الى أحدهما بأولى من أن نصرفه الى الآخر ، وإذا
احتمل ذلك لم يناف ما قدمناه من الأخبار ، ثم لو كان صريحاً بأنه قال : مانعرف هذا
من أفعال أمير المؤمنين عليه السلام لم يناف ما قدمناه من الأخبار لأنه يجوز أن يكون
أمير المؤمنين عليه السلام ما فعل ذلك لأنه لم يتفق في زمانه من وجب عليه الجلد
والرجم معا على التفصيل الذي قدمناه ، والذي يؤكّد ما قلناه من وجوب الجمع
بين الحديثين :

١٢ — مارواه الحسن بن محبوب عن أبي أيوب عن الفضيل قال : سمعت
أبا عبد الله عليه السلام يقول : من أقرّ على نفسه عند الامام بحق حدّ من حدود الله
مرة واحدة حرّاً كان أو عبداً أو حرة كانت أو أمة فعلى الامام أن يقيم الحدّ على
الذي أقرّ به على نفسه كائناً من كان إلا الزاني المحصن فإنه لا يرجمه حتى يشهد عليه
أربعة شهداء فإذا شهدوا ضربه الحدّ مائة جلدة ثم يرجمه .

قال محمد بن الحسن : ماتضمن هذا الخبر من أنه يقبل اقرار الانسان على نفسه
في كل حدّ من الحدود الا الزنا فالوجه في استثناء الزنا من بين سائر الحدود انه يراعى
في الزنا الاقرار أربع مرات ، وليس ذلك في شيء من الحدود الاخر وليس فيه

انه لا يقبل اقراره بالزنا إذا أقر أربع مرات ، وقد أوردنا في كتابنا الكبير ما يدل على ذلك مستوفى ، ويؤكد ما قلناه :

٧٦٢ ١٣ — مارواه محمد بن علي بن محبوب عن علي بن السندي عن ابن أبي عمير عن جميل عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا يقطع السارق حتى يقر بالسرقة مرتين ولا يرجم الزاني حتى يقر أربع مرات .

١١٨ — باب ما يحصن وما لا يحصن

٧٦٣ ١ — أبو علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان بن يحيى عن اسحاق ابن عمار قال : سألت أبا ابراهيم عليه السلام عن الرجل إذا هو زنى وعنده السرية والأمة يطأها تحصنه الأمة تكون عنده ؟ فقال : نعم إنما ذاك لأن عنده ما يغنيه عن الزنا ، قلت : فإن كانت عنده أمة زعم أنه لا يطأها ؟ فقال : لا يصدق ، قلت : فإن كانت عنده امرأة متعة تحصنه ؟ قال : لا إنما هو على الشيء الدائم عنده .

٧٦٤ ٢ — يونس بن عبد الرحمن عن حريز قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المحصن قال : فقال هو الذي يزني وعنده ما يغنيه .

٧٦٥ ٣ — أبو علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن ابن سنان عن اسماعيل ابن جابر عن أبي جعفر عليه السلام قال قلت له : ما المحصن رحمك الله ؟ قال : من كان له فرج يغدو عليه ويروح .

٧٦٦ ٤ — يونس عن أبي أيوب عن أبي بصير قال : لا يكون محصنا الا أن يكون عنده امرأة يغلق عليها بابه .

* ٧٦٢ — التهذيب ج ٢ ص ٤٤٦ .

٧٦٣ — التهذيب ج ٢ ص ٤٤٨ الكافي ج ٢ ص ٢٨٦ .

٧٦٤ — التهذيب ج ٢ ص ٤٤٨ الكافي ج ٢ ص ٢٨٧ .

٧٦٥ — التهذيب ج ٢ ص ٤٤٨ الكافي ج ٢ ص ٢٨٧ الفقيه ص ٣٦٦ .

٧٦٦ — التهذيب ج ٢ ص ٤٤٨ .

٥ — فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي قال ٧٦٧ قال أبو عبد الله عليه السلام : لا يحصن الحرُّ للملوكة ولا المملوك الحرة .
فلا ينافي الاخبار الأولة في أن الامة تحصن ، لأن الوجه في هذا الخبر ان الحرَّ لا يحصنها حتى إذا زنت وجب عليها الرجم كما لو كانت تحتها حرة لان حدَّ المملوك والمملوك إذا زنيا نصف حدَّ الحرِّ وهو خمسون جلدة ولا يجب عليها رجم على كل حال وكذلك قوله ولا المملوك الحرة يعني ان الحرة لا تحصن حتى يجب عليه الرجم وعلى هذا التأويل لا ينافي ما تقدم من الاخبار .

٦ — فاما مارواه محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن الحسن بن محبوب ٧٦٨
عن العلا عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام في الذي يأتي وليدة امرأته
بغير إذنها عليه مثل ما على الزاني يجلد مائة جلدة ، قال : ولا يرمم إن زنى يهودية
أو نصرانية أو أمة ، فإن فجر بامرأة حرة وله امرأة حرة كان عليه الرجم ، وقال :
كما لا تحصن الأمة والنصرانية واليهودية إن زنى بجمرة فكذلك لا يكون عليه حد
المحصن إن زنى يهودية أو نصرانية أو أمة وتحت حرة .
قوله عليه السلام كما لا تحصن الأمة واليهودية والنصرانية إن زنى بجمرة فكذلك
لا يكون عليه حد المحصن إن زنى يحتمل أن يكون المراد به أن هؤلاء لا يحصنن إذا كنَّ عنده
على جهة التمتع دون عقد الدوام لأن عقد الدوام لا يجوز في اليهودية والنصرانية وإنما يجوز
التمتع والتمتع لا تحصن ، وقد بينا ذلك في رواية اسحاق بن عمار التي قدمنا ذكرها
وابضاً :

۷ — فقد روى علي بن ابراهيم عن ابيه عن عبد الرحمن بن حماد عن عمر بن يزيد ۷۶۹
قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام اخبرني عن الغائب عن أهله يزني هل يرجم

* - ۷۶۷ - ۷۶۸ - التهذيب ج ۲ ص ۴۴۸ واخرج الاخير الصدوق في الفقيه ص ۳۶۶ .

- ۷۶۹ - التہذیب ج ۲ ص ۴۴۸ الکافی ج ۲ ص ۲۸۷ .

إذا كانت له زوجة وهو غائب عنها؟ قال: لا يرمم الغائب عن أهله ولا الملك الذي لم يبن بأهله ولا صاحب متعة، قلت: ففي أي حد سفره لا يكون محصناً؟ قال: إذا قصر وأفطر فليس بمحصن.

٧٧٠ ٨ — علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن هشام عن حفص بن البختري عن ذكره عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يتزوج المتعة أمحصنه؟ قال: لا إنما ذلك على الشيء الدائم.

فأما ما تضمنه الخبر من انه إذا زنى بأمة امرأته بغير اذنها عليه مثل ما على الزاني بجلده، فإنه لا ينافي أن يجب معه ايضاً عليه الرجم من وجهين، أحدهما: أن يكون ذلك مختصاً بغير المدخول بها فإنه إذا لم يدخل بها وزنى لم يكن عليه الرجم وكان عليه الجلد، والثاني: أن يكون ذكر حكم الجلد وعول على ثبوت حكم الرجم على الاجماع على أن قوله عليه السلام عليه مثل ما على الزاني يدل على وجوب الرجم عليه، ويزيد ذلك بياناً:

٧٧١ ٩ — مارواه أحمد بن محمد بن محمد بن سهل عن زكريا بن آدم قال سألت الرضا عليه السلام عن رجل وطئ جارية امرأته ولم تنبها له قال: هو زان عليه الرجم.

٧٧٢ ١٠ — محمد بن أحمد بن يحيى عن أبي جعفر عن أبيه عن وهب عن جعفر عن أبيه أن علياً عليه السلام أتى برجل وقع على جارية امرأته فحملت فقال الرجل: وهبتها لي وأنكرت المرأة فقال: لتأين بالشهود على ذلك أولاً رجمتك بالحجارة فلما رأت ذلك المرأة اعترفت بجلدها علي عليه السلام الحد.

وأما ما تضمنه الخبر من قوله ولا يرمم إن زنى يهودية أو نصرانية أو أمة يحتمل أن يكون إذا لم يكن محصناً لأن مع ثبوت الإحصان لا فرق بين أن يسكون زنى

يهودية أو نصرانية أو حرّة أو أمة على أيّ وجه كان ، يدل على ذلك ظاهر القرآن والأخبار المتواترة المتناولة له بأنه زان ، وما يدل على وجوب الرجم في موضع يدل عليه في هذا الموضع . ويؤكد ذلك ايضا :

١١ — مارواه أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى عن عبد الله بن المنيرة ٧٧٣ عن اسماعيل بن أبي زياد عن جعفر عن أبيه عن آباءه عليهم السلام ان محمد بن أبي بكر كتب الى علي عليه السلام يسأله عن الرجل يزني بالمرأة اليهودية والنصرانية فكتب اليه : إن كان محصنا فارجمه ، وإن كان بكرا فاجلده مائة جلدة ثم انفه ، وأما اليهودية فابعث بها الى أهل ملتها فليفعلوا بها ما أحبوا .

١٢ — وأما مارواه محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضال ٧٧٤ عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عمار الساباطي عن أبي عبد الله عليه السلام عن رجل كانت له امرأة فطلقها أو ماتت فزني قل : عليه الرجم ، وعن المرأة كن لها زوج فطلقها أو ماتت ثم زنت عليها الرجم ؟ قال نعم .

وما يتضمن هذا الخبر من إن الرجل إذا طلق امرأته ثم زنى هو أوزنت هي كان عليها الرجم ، فالوجه فيه ان نحمله على انه إذا كان الطلاق رجعيا فانه إذا كان كذلك كان عليها الرجم ، وقد دللنا على ذلك في كتابنا الكبير وما يتضمن بعد ذلك من انها اذا ماتت ثم زنى كان عليه الرجم يحتمل أن يكون إنما وجب عليه إذا كان محصنا بغيرها من النساء ، وأما المرأة إذا توفي عنها زوجها ثم زنت فلا يجب عليها الرجم وإنما يجب عليها الجلد فيشبه أن يكون ذكر الرجم في هذا الموضع وهما من الراوي .

١١٩ - باب من زنى بذات محرم

٧٧٥ ١ - سهل بن زياد عن ابن أبي نصر عن عبد الله بن بكير عن أبيه قال قال أبو عبد الله عليه السلام: من أتى ذات محرم ضرب ضربة بالسيف أخذت منه ما أخذت. ٧٧٦ ٢ - أحمد بن محمد بن خالد عن أبيه عن ابن بكير عن رجل قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل يأتي ذات محرم قال: يضرب ضربة بالسيف، قال ابن بكير: حدثني حريز عن بكير بذلك.

٧٧٧ ٣ - الحسن بن محبوب عن أبي أيوب قال: سمعت بكير بن أعين يروي عن أحدهما عليهما السلام قال: من زنى بذات محرم حتى يواقعها ضرب ضربة بالسيف أخذت منه ما أخذت فإن كانت تابعته ضربت ضربة بالسيف أخذت منها ما أخذت قيل له فمن يضربهما وليس لهما خصم؟ قال: ذلك إلى الإمام إذا رفا إليه.

٧٧٨ ٤ - سهل بن زياد عن علي بن أسباط عن الحكم بن مسكين عن جميل بن دراج قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام إن يضرب هذه الضربة يعني من أتى ذات محرم؟ قال: تضرب عنقه أو قال تضرب رقبتة.

٧٧٩ ٥ - محمد بن أحمد بن يحيى عن بعض أصحابه عن محمد بن عبد الله بن مهران عن ذكره عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن رجل وقع على أخته قل: يضرب ضربة بالسيف قلت فانه يخاص؟ قال: يجبس أبداً حتى يموت.

٧٨٠ ٦ - فأما ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد عن الحسين عن صفوان ابن يحيى عن اسحاق بن عمار عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا زنى الرجل بذات محرم محدّ حدّ الزاني إلا أنه أعظم ذنباً.

٢٧٥ - ٧٧٦ - التهذيب - ج ٢ ص ٤٥١ الكافي ج ٢ ص ٢٩٠ .

٧٧٧ - ٧٧٨ - التهذيب ج ٢ ص ٤٥١ الكافي ج ٢ ص ٢٩٠ الفقيه ص ٣٦٧ .

٧٧٩ - ٧٨٠ - التهذيب ج ٢ ص ٤٥١ واخرج الاول الكليني في الكافي ج ٢ ص ٢٩٠ .

فلا ينافي الاخبار الأولية المتضمنة انه يجب عليه ضربة بالسف ، لأنه إذا كان الفرض بالضربة قتله وفيها يجب على الزاني الرجم فالامام يخير بين أن يضربه ضربة بالسيف وبين أن يقتله .

١٢٠ - باب منه تزوج امرأة ولها زوج

١ - علي بن ابراهيم عن أبيه عن اسماعيل بن مزار عن يونس عن أبي بصير ٧٨١ عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سأله عن امرأة تزوجها رجل فوجد لها زوجا قال : عليه الجلد وعليها الرجم لأنه قد تقدم بعلم (١) وتقدمت هي بعلم وكفارته إن لم يقدم إلى الامام أن يتصدق بخمسة اصوع دقيقا .

٢ - فأما مارواه أحمد بن محمد بن عيسى عن ابن أبي عمير عن شعيب قال : ٧٨٢ سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل تزوج امرأة لها زوج قال : يفرق بينهما ، قلت : فعليه ضرب ؟ قال : لا ماله يضرب فخرجت من عنده وأبو بصير بجبال الميزاب فأخبرته بالمسئلة والجواب فقال لي أين أنا ؟ قلت بجبال الميزاب قال : فرجع يده وقال ورب هذا البيت أو ورب هذه الكعبة لسمعت جعفرأ عليه السلام يقول إن عليا عليه السلام قضى في الرجل يتزوج امرأة لها زوج فرجم المرأة وضرب الرجل الحد ، ثم قال لو علمت انك علمت لفضخت (٢) رأسك بالحجارة ، ثم قل : ما أخوفني أن لا يكون أوتي علمه .

فلا ينافي ما تضمن صدر هذا الخبر من قوله ليس عليه ضرب الخبر الاول لأن هذا الخبر محمول على من لا يعلم ان للمرأة زوجا والاول متناول لمن علم ذلك فكان عليه الحد ، وقد بين ذلك في الخبر الاول حين قال : انه قد تقدم بعلم وتقدمت هي بعلم ،

(١) في الكافي والوافي بنبر علم . (٢) الفضخ : كسر التيمم الاجوف ومنه فضخت رأسه بالحجارة .

* ٧٨١ - التهذيب ج ٢ ص ٤٥٠ الكافي ج ٢ ص ٢٨١ .

- ٧٨٢ - التهذيب ج ٢ ص ٤٥٢ .

٢١٠ في المكتبة التي أدت بعض مكاتبتها ثم وقع عليها. ولاها ج ٤

وعلى هذا يحمل ماحكه أبو بصير في آخر الخبر الأخير عن جعفر بن محمد من حكايته قضية أمير المؤمنين عليه السلام وأنه إنما فعل ذلك بمن علم أن لها زوجا فضربه الحد ويمكن أن يحمل الخبر على أنه إنما ضربه الحد الذي هو التعزير دون الحد الكامل وذلك إذا غلب في ظنه أن لها زوجا ففرط في التفريط عن ذلك فاستحق لهذا التفريط التعزير ، ويكون قوله عليه السلام : لو علمت أنك علمت لفضخت رأسك بالحجارة المراد به أنك لو علمت علم يقين أن لها زوجا لفعلت ذلك ، ويجوز أن يكون ذلك مختصا بمتهم ادعى أنه لم يعلم ذلك ولم يبق له بينة بالزوجة فكان عليه الحد ، يدل على ذلك :

٧٨٣ ٣ — مارواه الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام في امرأة تزوجت ولها زوج فقال : ترجم المرأة وإن كان للذي تزوجها يئنة على تزويجها وإلا ضرب الحد .

١٢١ — باب المكتبة التي أدت بعض مكاتبتها ثم وقع عليها مولاها

٧٨٤ ١ — علي بن إبراهيم عن أبيه عن صالح بن سعيد عن الحسين بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سئل عن رجل كانت له أمة فكاتبها فقالت الأمة ما أدت من مكاتبي فأنا به حرة على حساب ذلك فقال لها : نعم ثم أدت بعض مكاتبتها وجامعها مولاهما بعد ذلك فقال عليه السلام : إن كان استكرهها على ذلك ضرب من الحد بقدر ما أدت له من مكاتبتها وأدريء عنه من الحد بقدر ما بقي من مكاتبتها وإن كانت تابعة كانت شريكته في الحد ضربت مثل ما يضرب .

٧٨٥ ٢ — فأما مارواه يونس بن عبد الرحمن عن الحلبي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام

* ٧٨٣ — التهذيب ج ٢ ص ٤٥٢ .

— ٧٨٤ — التهذيب ج ٢ ص ٤٥٣ الكافي ج ٢ ص ٣٠٤ الفقيه ص ٣٦٨ .

— ٧٨٥ — التهذيب ج ٢ ص ٤٥٣ الكافي ج ٢ ص ٢٩١ الفقيه ص ٣٦١ .

ج ٤ في المريض المدنف يصيب ما يجب عليه فيه الحد كيف يقام عليه ٢١١

عن رجل وقع على مكاتبته فقال : ان كانت أدت الربع جلد وإن كان محصنا رجم وإن لم تكن أدت شيئا فليس عليه شيء .

فلا ينافي الخبر الاول لأنه يمكن أن يحمل الخبر الاول على التفصيل الذي تضمنه الخبر الاخير من انه يضرب بحساب ذلك فيما يكون دون الربع فإذا بلغ الربع من الحرية غلب عليه حكمه فجلد تاماً أو رجم على حسب أحواله .

١٢٢ — باب المريض المدنف يصيب ما يجب عليه فيه الحد كيف يقام عليه

١ — الحسين بن سعيد عن الحسن عن زرعة عن سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام ٧٨٦ عن أبيه عن آبائه عن النبي صلى الله عليه وآله انه أتى برجل كبير البطن قد أصاب محرماً فدعا رسول الله صلى الله عليه وآله به رجلاً بعرجون (١) فيه ماءة شمراخ (٢) فضر به مرة واحدة فكان الحد .

٢ — يونس بن عبد الرحمن عن إبان بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام قال ٨٨٧ قال أتى رسول الله صلى الله عليه وآله برجل دميم (٣) قصير قد سقط بطنه وقد در عروق بطنه قد فجر بامرأة فقالت المرأة ما علمت به الا وقد دخل علي فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله أزنيت ؟ قال : نعم ولم يكن محصناً فصعد رسول الله صلى الله عليه وآله بصره وخفضه ثم دعا بعنق (٤) فعده ماءة ثم ضر به بشماريخه .

٣ — قالوا مارواه أحمد بن محمد بن محمد عن أبي همام عن محمد بن سعيد عن السكوني ٧٨٨

-
- (١) المرجون : بالضم فالسكون عود اصفر فيه شمرايخ وقيل هو اصل العنق الذي يعوج ويبقى على التخل يابساً بعد أن تقطع عنه الشمرايخ والجمع عراجين .
(٢) الشمراخ : بالكسر والشمروخ بالضم العتكال وهو ما يكون فيه الرطب والجمع شمرايخ .
(٣) الدميم : القبيح المنظر والقصير الحقيق .
(٤) العنق : بالكسر الكباشية وهي عتقود التمر .

* ٧٨٦ - ٧٨٧ - التهذيب ج ٢ ص ٤٥٤ واخرج الاخير الكليني في الكافي ج ٢ ص ٣٠٦ .
- ٧٨٨ - التهذيب ج ٢ ص ٤٥٤ الكافي ج ٢ ص ٣٠٦ الفقيه ص ٣٦٧ وفيه اقرواه بدل قوله اخروه .

عن أبي عبدالله عليه السلام قال : أتى أمير المؤمنين عليه السلام برجل أصاب حداً وبه قروح في جسده كثيرة فقال أمير المؤمنين عليه السلام : أخرّوه حتى يبرأ لاتنكّوها عليه فتقتلوه .

٧٨٩ ٤ — سهل بن زياد عن محمد بن الحسن بن شمعون عن عبدالله بن عبدالرحمن الاصم عن مسمع بن عبد الملك عن أبي عبدالله عليه السلام أن أمير المؤمنين عليه السلام أتى برجل أصاب حداً وبه قروح ومرض واشبه ذلك فقال أمير المؤمنين عليه السلام أخرّوه حتى يبرأ لاتنكّأ قروحاً عليه فيموت ولكن إذا برأ حددناه .
فلا تنافي بين هذين الخبرين والخبرين الاولين لانه إذا كان إقامة الحد الى الامام فهو يقيمها على حسب ما يراه ، فان كانت المصلحة تقتضي اقامتها في الحال اقامها على وجه لا يؤدي الى تلف نفسه كما فعل النبي صلى الله عليه وآله ، وإن اقتضت المصلحة تأخيرها الى ان يبرأ ثم يقيم عليه الحد على الكمال .

١٢٣ — باب انه الزاني إذا جلد ثلاث مرات قتل في الرابعة

٧٩٠ ١ — يونس بن عبدالرحمن عن اسحاق بن عمار عن أبي بصير قال : قال أبو عبدالله عليه السلام : الزاني اذا زنى جلد ثلاثاً ويقتل في الرابعة يعني اذا جلد ثلاث مرات .
٧٩١ ٢ — فأما ما رواه يونس عن أبي الحسن الماضي عليه السلام قال : أصحاب الكبائر كلها إذا اقيم عليهم الحد قتلوا في الثالثة .
فلا ينافي الخبر الاول لانا نخصه بما عدا حد الزنا من شرب الخمر وغيره على ما بينه فيما بعد إن شاء الله .

* — ٧٨٩ — التهذيب ج ٢ ص ٤٥٤ الكافي ج ٢ ص ٣٠٦ .

— ٧٩٠ — التهذيب ج ٢ ص ٤٥٥ الكافي ج ٢ ص ٢٩٠ .

— ٧٩١ — التهذيب ج ٢ ص ٤٥٥ الكافي ج ٢ ص ٢٩٠ الفقيه ص ٣٧٤ .

١٢٤ - باب ما يوجب التعزير

- ١ - يونس عن المفضل بن صالح عن زيد الشحام عن أبي عبد الله عليه السلام ٧٩٢
وسماعة بن مهران عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل والمرأة يوجدان في لحاف
واحد فقال : يجلدان مائة مائة غير سوط .
 - ٢ - يونس عن معاوية بن عمار قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام للراأتان ٧٩٣
تمامان في ثوب واحد قال تضربان قال : قلت حدًا ؟ قال : لا ، قلت الرجلان
ينامان في ثوب واحد فقال يضربان قال قلت : الحد ؟ قال : لا .
 - ٣ - يونس عن ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام في رجلين يوجدان في ٧٩٤
لحاف واحد فقال : يجلدان حدًا غير سوط واحد .
 - ٤ - يونس عن أبان بن عثمان قال قال أبو عبد الله عليه السلام : إن عليًا ٧٩٥
عليه السلام وجد امرأة مع رجل في لحاف فجلد كل واحد منهما مائة سوط غير سوط .
 - ٥ - الحسين بن سعيد عن حماد عن حريز عن أبي عبد الله عليه السلام إن عليًا ٧٩٦
عليه السلام وجد رجلا وامرأة في لحاف فضرب كل واحد منهما مائة سوط الاسوطا .
 - ٦ - عنه عن القاسم بن محمد عن عبد الصمد بن بشير عن سليمان بن هلال قال : ٧٩٧
سأل بعض أصحابنا أبا عبد الله عليه السلام فقال جعلت فداك : الرجل ينام مع الرجل
في لحاف واحد فقال ذو محرم ؟ قال : لا قال من ضرورة ؟ قال : لا قال : يضربان ثلاثين
سوطا ثلاثين سوطا ، قال فانه فعل قال إن كان دون الثقب فالحد ، وإن هو ثقب أقيم
قائمًا ثم ضرب ضربة بالسيف أخذ السيف منه ما أخذ قال : فقلت له فهو القتل ؟
قال : هو كذلك ، قلت فامرأة نامت مع امرأة في لحاف واحد فقال : ذواتا محرم ؟
- ٧٩٢ - ٧٩٣ - ٧٩٤ - ٤٩٥ - التهذيب ج ٢ ص ٤٥٦ واخرج الاول الكليني في
الكافي ج ٢ ص ٢٨٧ .
٧٩٦ - ٧٩٧ - التهذيب ج ٢ ص ٤٥٦ الفقيه ص ٣٦٢ .

قلت : لا قال من ضروره ؟ قلت لا قال : يضربان ثلاثين سوطا ثلاثين سوطا ، قلت فانها فعلت قال : فشق ذلك عليه فقال : أف أف ثلاثا وقال : الحد .

٧٩٨ ٧ — علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن عبد الرحمن بن الحجاج قال : كنت عند أبي عبدالله عليه السلام فدخل عليه عباد البصري ومعه اناس من اصحابه فقال : حدثني إذا اخذ الرجلان في لحاف واحد فقال : له كان علي عليه السلام إذا أخذ الرجلين في لحاف واحد ضربهما الحد فقال عباد : إنك قلت لي غير سوط فأعاد عليه ذكر الحد حتى أعاد ذلك مرارا فقال غير سوط فكتب القوم الحضور عند ذلك الحديث .

٧٩٩ ٨ — فأما مارواه أحمد بن محمد عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام قال : حد الجلد أن يوجد في لحاف واحد ، والرجلان يجلدان إذا أخذوا في لحاف واحد ، والمرأتان تجلدان إذا أخذتا في لحاف واحد .

٨٠٠ ٩ — ابن محبوب عن عبدالله بن مسكان عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سمعته يقول حد الجلد في الزنا أن يوجد في لحاف واحد .

٨٠١ ١٠ — ابن محبوب عن عبدالله بن مسكان عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سمعته يقول الجلد في الزنا أن يوجد في لحاف واحد ، والرجلان يوجدان في لحاف واحد ، والمرأتان توجدان في لحاف واحد .

٨٠٢ ١١ — علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن عبد الرحمن بن الحجاج قال : سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول : كان علي عليه السلام إذا أخذ الرجلين في لحاف

* — ٧٩٨ — ٧٩٩ — التهذيب ج ٢ ص ٤٥٦ الكافي ج ٢ ص ٢٨٧ .

— ٨٠٠ — التهذيب ج ٢ ص ٤٥٦ الكافي ج ٢ ص ٢٨٧ زيادة فيها .

— ٨٠١ — التهذيب ج ٢ ص ٤٥٦ الكافي ج ٢ ص ٢٨٧ .

— ٨٠٢ — التهذيب ج ٢ ص ٤٥٧ الكافي ج ٢ ص ٢٨٧ .

واحد ضربها الحدّ ، وإذا أخذ المرأتين في لحاف واحد ضربها الحدّ .

١٢ — أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن أبان عن زرارة عن أبي جعفر ٨٠٣ عليه السلام قال : إذا شهد الشهود على الزاني أنه قد جلس منها مجلس الرجل من امرأته اقيم عليهما الحدّ ، قال وكان علي عليه السلام يقول (اللهم ان امكنتني من المغيرة لأرمينه بالحجارة) .

فلا تنافي بين هذه الاخبار والاخبار الاولة لأن ذكر الحدّ في هذه الاخبار الوجه فيه أن نحمله على التعزير ، وقد يطلق على ذلك لفظ الحدّ على ضرب من التجويز فليس في شيء منها ذكر لسكية الحدّ ، فاذا احتملت ذلك لا يتنافى ما قدمناه ، فأما اختلاف تقادير التعزير فذلك بحسب ما يراه الامام من ثلاثين سوطاً الى تسعة وتسعين سوطاً على ما يراه أصلح في الحال .

١٣ — فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن صفوان عن عبد الرحمن الحدّأ قال : ٨٠٤ سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : إذا وجد الرجل والمرأة في لحاف واحد جلداً مائة مائة .

١٤ — عنه عن القاسم عن علي عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته ٨٠٥ عن امرأة وجدت مع رجل في ثوب واحد قال : يجلدان مائة جلدة ولا يجب الرجم حتى تقوم البيّنة الأربعة بأنه قد رأوه مجامعاً .

١٥ — عنه عن فضالة عن أبان عن سلمة عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبيه ان ٨٠٦ علياً عليه السلام قال : إذا وجد الرجل مع المرأة في لحاف واحد جلد كل واحد منهما مائة .

٨٠٣ — التهذيب ج ٢ ص ٤٥٧ الكافي ج ٢ ص ٢٨٨ .

٨٠٤ — التهذيب ج ٢ ص ٤٥٧ الكافي ج ٢ ص ٢٨٧ .

٨٠٥ — التهذيب ج ٢ ص ٤٥٧ الكافي ج ٢ ص ٢٨٨ بتفاوت يسير .

٨٠٦ — التهذيب ج ٢ ص ٤٥٧ .

٨٠٧ ١٦ — عنه عن محمد بن الفضيل عن السكناني قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل والمرأة يوجدان في لحاف واحد قال : اجلدهما مائة مائة ، قال : ولا يكون الرجم حتى تقوم الشهود الاربعة أنهم رأوه بجامعها .

٨٠٨ ١٧ — عنه عن فضالة عن أبان عن سلمة عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبيه أن عليا عليه السلام قال إذا وجد الرجل مع المرأة في لحاف واحد جلد كل واحد منهما مائة .

فلا تنافي بين هذه الاخبار والاخبار الاولى ، لأن الوجه فيها أن نحملا على انه إذا انضاف الى ذلك وقوع الفعل منهما وعلم الامام ذلك جاز له أن يقيم عليهما الحد ، يدل على ذلك :

٨٠٩ ١٨ — مارواه محمد بن يعقوب عن علي بن محمد عن محمد بن أحمد الحمودي عن أبيه عن يونس عن حسين بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سمعته يقول : الواجب على الامام إذا نظر الى رجل يزني أو شرب خمر أن يقيم عليه الحد ولا يحتاج الى بينة مع نظره لأنه أمين الله في خلقه ، وإذا نظر الى رجل يسرق فالواجب عليه أن يزبره وينباه ويمضي ويدعه ، قلت : كيف ذلك ؟ قال لأن الحق إذا كان لله فالواجب على الامام اقامته وإذا كان للناس فهو للناس .

٨١ ١٩ — فأما مارواه الحسين بن سعيد عن القاسم بن محمد عن أبان عن عبد الرحمن ابن أبي عبد الله قال قال أبو عبد الله عليه السلام : إذا وجد الرجل والمرأة في لحاف واحد وقامت بذلك عليهما البينة ولم تطلع منهما على سوى ذلك جلد كل واحد منهما مائة جلدة . فالوجه في هذا الخبر أن نحملا على من أدبه الامام وعزّره دفعة أو دفعتين فعاد

٨٠٧ - ٨٠٨ - التهذيب ج ٢ ص ٤٥٧ .

٨٠٩ - التهذيب ج ٢ ص ٤٥٧ الكافي ج ٢ ص ٣١٢ .

٨١٠ - التهذيب ج ٢ ص ٤٥٧ الكافي ج ٢ ص ٢٨٧ .

الى مثل ذلك جاز للامام حينئذ أن يُقيم عليه الحد على الكمال ، وهذا الوجه يحتمله الاخبار التي قدمناه ايضاً ، والذي يدل على ذلك :

٢٠ - مرواه محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن عبد الرحمن ٨١١
ابن أبي هاشم البجلي عن أبي خديجة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا ينبغي
للمرأتين تمانان في لحاف واحد إلا وبينهما حاجز فإن فعلتا نيتنا عن ذلك ، فإن وجدها
بعد النهي في لحاف واحد جلدتاً كل واحدة منهما حداً ، فإن اخذتا الثالثة
في لحاف واحد حدثتا ، فإن وجدتا الرابعة قتلتا .

١٢٥ - باب كيفية اقامة الشهادة على الرجم

١ - يونس بن عبد الرحمن عن أبي بصير قال قال أبو عبد الله عليه السلام : ٨١٢
لا يرمم الرجل والمرأة حتى يشهد عليهما أربعة شهداء عليه بالجماع والايلاج والادخال
كالميل في المسكحلة .

٢ - أحمد بن محمد بن علي بن الحكم عن علي بن أبي حمزة عن أبي بصير ٨١٣
عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا يجب الرجم حتى تقوم البيعة الاربعة شهود أنهم
قد رأوه يجامعها .

٣ - أحمد بن محمد بن محمد بن ابن أبي عمير عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس ٨١٤
عن أبي جعفر عليه السلام قال قال أمير المؤمنين عليه السلام لا يرمم رجل ولا امرأة
حتى يشهد عليه أربعة شهود على الأيلاج والإخراج .

٤ - عنه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ٨١٥

* - ٨١١ - التهذيب ج ٢ ص ٤٥٧ الفقيه ص ٣٦٨ .

- ٨١٢ - ٨١٣ - التهذيب ج ٢ ص ٤٤٥ الكافي ج ٢ ص ٢٨٨ .

- ٨١٤ - ٨١٥ - التهذيب ج ٢ ص ٤٤٥ الكافي ج ٢ ص ٢٨٨ واخرج الاول الصدوق

في الفقيه ص ٣٦٢ .

حدّ الرجم أن يشهد أربعة انهم رأوه يدخل ويخرج .

٨١٦ هـ — فأما مارواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن أبان عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال إذا قال الشاهد انه قد جلس منها مجالس الرجل من امرأته أقيم عليه الحدّ .

فالوجه في هذا الخبر أحد شيئين ، أحدهما : انه يقام عليه الحدّ دون الرجم وعلى ذلك دلّ الخبر الذي أوردنا في الباب الاول عن زرارة من قول أمير المؤمنين عليه السلام وإن أمكنني الله من المغيرة لأقت عليه الحدّ ، والوجه الثاني : أن يكون المراد بالخبر التعزير دون الحد التام على ما دللنا عليه في الباب الاول ، وإنما يجب في مراعاة الشهادة ادعاء الايلاج والاخراج فيما يوجب الرجم على ما تضمنته الأخبار الأولى .

٨١٧ هـ — وأما مارواه محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن الحسن عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عمار الساباطي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل شهد عليه ثلاثة رجال انه زنى بفلانة وشهد الرابع انه لا يدري بمن زنى قال : لا يحد ولا يرجم .

فالوجه في هذا الخبر انه إذا شك الرابع في عين من زنى بها ومعرفتها بعينها وإن لم يشك في زناه سقط عنه الرجم والحدّ على التمام وكان عليه التعزير على ما تضمنه الباب الاول ، لأن هذه الشهادة ليست بأقلّ من الشهادة على وجودها في لحاف واحد وذلك يوجب التعزير على ما بيناه في الباب الاول .

* - ٨١٦ - التهذيب ج ٣ ص ٤٥٢ .

- ٨١٧ - التهذيب ج ٢ ص ٤٥١ الكافي ج ٢ ص ٢٩٦ الفقيه ص ٣٦٧ .

١٢٦ - باب الحد في الاواط

١ - سهل بن زياد عن بكر بن صالح عن محمد بن سنان عن أبي بكر الحضرمي ٨١٨
عن أبي عبد الله عليه السلام قال : أتى أمير المؤمنين عليه السلام برجل وأمرأته
وقد لاط زوجها بابنها من غيره وثقبه وشهد عليه بذلك الشهود فأمر به أمير المؤمنين
عليه السلام فضرب بالسيف حتى قتل وضرب الغلام دون الحد وقال : أما لو كنت
مدركا لقتلتك لإمكائك إياه من نفسك بثقبك .

٢ - أبو علي الأشعري عن الحسن بن علي السكوني عن العباس بن عامر عن سيف ٨١٩
ابن عميرة عن عبد الرحمن العرزمي قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : وجد رجل
مع رجل في إمارة عمر فهرب أحدهما وأخذ الآخر فجيء به إلى عمر فقال : للناس
ماترون ؟ قال فقال هذا إصنع كذا وقال هذا اصنع كذا قال فقال ماتقول يا أبا الحسن
قال : اضرب عنقه فضرب عنقه قال ثم أراد أن يحملة فقال مه إنه قد بقي من حدوده
شيء قال أي شيء قد بقي ؟ قال ادع بحطب قال فدعا عمر بحطب فأمر به أمير المؤمنين
عليه السلام فاحرق به .

٣ - أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن القاسم بن محمد الجوهري ٨٢٠
عن عبد الصمد بن بشير عن سليمان بن هلال عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل
يفعل بالرجل قال فقال : إن كان دون الثقب فالحد وإن كان ثقب أقيم فأما ثم ضرب
بالسيف ضربة أخذ منه السيف ما أخذ فقلت له : هذا القتل ؟ قال : هو ذلك .

٤ - علي بن إبراهيم عن أبيه عن النوفلي عن السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام ٨٢١

* ٨١٨ - التهذيب ج ٢ ص ٤٥٩ الكافي ج ٢ ص ٢٩٢ .

٨١٩ - ٨٢٠ - التهذيب ج ٢ ص ٤٥٩ الكافي ج ٢ ص ٢٩٣ .

٨٢١ - التهذيب ج ٢ ص ٤٥٩ الكافي ج ٢ ص ٢٩٢ الفقيه ص ٣٦٨ .

عن آباءهم عليهم السلام قال قال أمير المؤمنين عليه السلام : لو كان ينبغي لاحد أن يرجم مرتين لرجم اللوطي .

٨٢٢ ٥ — علي بن ابراهيم عن أبيه عن الحسن بن محبوب عن ابن رثاب عن مالك بن عطية عن أبي عبد الله عليه السلام فيمن أوقب على غلام قال قال أمير المؤمنين عليه السلام : إن رسول الله صلى الله عليه وآله حكم فيه ثلاثة أحكام إما ضربة بالسيف في عنقه بالغة ما بلغت ، أو اهداراً (١) من جبل مشدود اليدين والرجلين ، أو احراقاً بالنار .

٨٢٣ ٦ — محمد بن محبوب عن بنان بن محمد عن العباس غلام لأبي الحسن الرضا عليه السلام يعرف بسلام بن شراعة عن الحسن بن الربيع عن سيف التمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال أتى علي بن ابي طالب عليه السلام برجل مع غلام يأتيه وقامت عليها بذلك البيضة فقال : ائتوني بالنطع والسيف ثم أمر بالرجل فوضع على وجهه ووضع الغلام على وجهه ثم أمر بهما فضر بهما بالسيف حتى قدماهما بالسيف جميعاً ، قال وأتى أمير المؤمنين عليه السلام بامرأتين وجدتا في لحاف واحد وقامت عليهما البيضة انهما كانتا تتساحقان فدعا بالنطع ثم أمر بهما فاحرقن بالنار .

٨٢٤ ٧ — فاما مارواه يونس عن محمد بن سنان عن العلاء بن الفضيل قال قال أبو عبد الله عليه السلام حد الاوطي مثل حد الزاني قال : ان كان قد أحسن يرجم والا جلد .

٨٢٥ ٨ — محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن المعلى بن محمد عن الحسن بن علي عن حماد بن عثمان قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام رجل أتى رجلاً قال : عليه

(١) الاهدار : هو الاسقاط والمادر هو الساقط .

* — ٨٢٢ — التهذيب ج ٢ ص ٤٦٠ ضمن حديث .

— ٨٢٣ — ٨٢٤ — التهذيب ج ٢ ص ٤٦٠ واخرج الاخير الكليني في الكافي ج ٢ ص ٢٩٢ .

— ٨٢٥ — التهذيب ج ٢ ص ٤٦٠ الكافي ج ٢ ص ٢٩٣ الفقيه ص ٣٦٨ .

إن كان محصنا القتل ، وإن لم يكن محصنا فعليه الجلد ، قال فقلت فما على المؤنث ؟ قال عليه القتل على كل حال محصنا كان أو غير محصن .

٩ — أحمد بن محمد بن علي بن الحكم عن أبيان عن زرارة عن أبي عبد الله ٨٢٦ عليه السلام قال : المتلوط حده حد الزاني .

١٠ — محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن محمد بن محبوب عن هشام بن سالم ٨٢٧ عن أبي بصير قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : إن في كتاب علي عليه السلام إذا أخذ الرجل مع الغلام في لحاف واحد مجردين ضرب الرجل وأدب الغلام ، وإن كان ثقب وكان محصنا رجم .

فالوجه في هذه الاخبار أحد شيئين ، أحدهما : أن يكون المراد بها إذا كان الفعل دون الإيقاب عليه فإنه إذا كان كذلك اعتبر فيه الإحصان وغير الإحصان ، وقد فصل ذلك أبو عبد الله عليه السلام فيما رواه عنه سليمان بن هلال من قوله : إن كان دون الإيقاب فعليه الحدّ وإن كان الإيقاب فضربة بالسيف وقد يسمى فاعل ذلك بانه لوطي ، يدل على ذلك :

١١ — مارواه سهل بن زياد عن بكر بن صالح عن محمد بن سنان عن حذيفة ٨٢٨ ابن منصور قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن اللواط فقال : بين الفخذين قال : سألت عن الذي يوقب فقال : ذلك الكفر بما أنزل الله على نبيه صلى الله عليه وآله . فلا ينافي ذلك ما قدمناه من أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام من قوله : إذا ثقب وكان محصنا فعليه الرجم لأن فاعل ذلك إذا كان وجب عليه القتل فالامام مخير بين أن يقيم عليه الحدّ بضرب رقبته أو أهداره من جبل أو أحرقه بالنار أو رجمه أي ذلك شاء فعل ، وتقييد ذلك بكونه محصنا إنما يدل من حيث دلائل الخطاب

* - ٨٢٦ - ٨٢٧ - التهذيب ج ٢ ص ٤٦٠ الكافي ج ٢ ص ٢٩٣ .

- ٨٢٨ - التهذيب ج ٢ ص ٤٥٩ .

على انه إذا لم يكن محصنا لم يكن عليه ذلك وقد ينصرف عنه لدليل وقد قدمنا ما يدل ذلك ، ولا ينافي ذلك :

٨٢٩ ١٢ — مارواه الحسين بن سعيد قال قرأت بخط رجل أعرفه الى أبي الحسن عليه السلام وقرأت جواب أبي الحسن عليه السلام بخطه هل على رجل لعب بغلام بين فخذه حد ؟ فأين بعض العصاة روى انه لا بأس بلعب الرجل بالغلام بين فخذه فكتب : لعنة الله على من فعل ذلك ، وكتب ايضا هذا الرجل ولم أقرأ الجواب ماحد رجلين نكح أحدهما الآخر طوعا بين فخذه وما توبته ؟ فكتب : القتل ، وما حد رجلين فوجدا نأمنين في ثوب واحد ؟ فكتب مائة سوط .

وذلك أن هذه الرواية نعملها على من يكون الفعل قد تكرر منه فحينئذ يجب عليه القتل ، أو نعملها على من يكون محصنا ، والذي يكشف عما ذكرناه قوله عليه السلام ان عليها مائة جلدة إذا كانا نأمنين في ثوب واحد ، وقد يئنا فيما تقدم ان ذلك إنما يجب مع تكرار الفعل .

والوجه الثاني : في الاخبار المتقدمة أن نعملها على ضرب من التقية لأنها موافقة لمذهب بعض العامة .

٨٣٠ ١٣ — وأما مارواه الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن عدة من أصحابنا عن أبي عبدالله عليه السلام في الذي يوقب ان غلبه الرجم ان كان محصنا وعليه الجلد إن لم يكن محصنا .

فالوجه فيه ما قدمناه من حمله على التقية لا غير .

١٢٧ — باب حد من أنى بيمه

٨٣١ ١ — يونس بن عبدالرحمن عن عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام

٨٢٩ — التهذيب ج ٢ ص ٤٦٠ .

٨٣٠ — ٨٣١ — التهذيب ج ٢ ص ٤٦١ واخرج الاخير الاكلبي في الكافي ج ٢ ص ٢٩٤

والحسين بن خالد عن أبي الحسن الرضا عليه السلام . وصباح الحذاء عن اسحاق ابن عمار عن أبي ابراهيم موسى عليه السلام في الرجل يأتي البهيمة فقالوا جميعا : إن كانت البهيمة للناعل ذبحت فاذا ماتت احرق بالنار ولم ينتفع بها وضرب هو خمسة وعشرين سوطا ربع حدّ الزاني ، وإن لم تكن البهيمة له قومت وأخذ ثمنها منه ودفع الى صاحبها وذبحت واحرق بالنار ولم ينتفع بها وضرب خمسة وعشرين سوطا فقلت وما ذنب البهيمة ؟ قال لا ذنب لها ولكن رسول الله صلى الله عليه وآله فعل هذا وأمر به لكيلا يجتري الناس باليهائم وينقطع النسل .

٢ — يونس عن سماعة قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يأتي بهيمة ٨٣٢ شاة أو ناقة أو بقرة قال فقال : عليه أن يجلد حدا غير الحدّ ثم ينفي من بلاده الى غيرها وذكروا أن لحم تلك البهيمة محرم وثمنها .

٣ — أحمد بن محمد بن يحيى عن ابن محبوب عن اسحاق بن جرير عن سديد ٨٣٣ عن أبي جعفر عليه السلام في الرجل يأتي البهيمة قال : يجلد دون الحد ويغرم قيمة البهيمة لصاحبها لأنه أفسدها عليه وتذبح وتحرق إن كانت مما يؤكل لحمه ، وإن كانت مما يركب ظهره غرم قيمتها وجلد دون الحد وأخرجها من المدينة التي فعل بها فيها إلى بلاد أخرى حيث لا تعرف فيبيعها فيها كي لا يعبر بها .

٤ — يونس عن محمد بن سنان عن العلاء بن الفضيل عن أبي عبد الله عليه السلام ٨٣٤ في رجل يقع على بهيمة قال فقال : ليس عليه حد ولكن تعزيرا .

٥ — أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن سنان عن حماد بن عثمان وخلف بن حماد ٨٣٥ عن الفضيل بن يسار ورعي بن عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل يقع

٨٣٢ — التهذيب ج ٢ ص ٤٦٢ الكافي ج ٢ ص ٢٩٤ وفيها بدل قوله وثمنها (وابنها) .

٨٣٣ — التهذيب ج ٢ ص ٤٦٢ الكافي ج ٢ ص ٢٩٤ الفقيه ص ٣٦٨ .

٨٣٤ — ٨٣٥ — التهذيب ج ٢ ص ٤٦٢ .

على البهيمة قال : ليس عليه حد ولكن يضرب تعزيراً .

٨٣٦ ٦ — فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن جميل بن دراج عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل أنى بهيمة قال : يقتل .

٨٣٧ ٧ — عنه عن يونس عن ابن مسكان عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل أنى بهيمة فأولج قال : عليه الحد .

٨٣٨ ٨ — وفي رواية محمد بن يعقوب باسناده عن يونس عن ابن مسكان عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام في الذي يأتي البهيمة فيولج قال : عليه حد الزاني .

٨٣٩ ٩ — الحسين بن سعيد عن القاسم عن عبد الصمد بن بشير عن سليمان بن هلال قال : سألت بعض أصحابنا أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يأتي البهيمة فقال : يقام قائماً يضرب ضربة بالسيف أخذ السيف منه ما أخذ قال : فقات هو القتل ؟ قال : هو ذلك .

٨٤٠ ١٠ — وروى محمد بن علي بن محبوب عن الحسين بن سيف عن أخيه عن أبيه عن زيد أبي اسامة عن أبي فروة عن أبي جعفر عليه السلام قال : الذي يأتي بالفاحشة والذي يأتي البهيمة حده حد الزاني .

فالوجه في هذه الأخبار أحد شيئين ، أحدهما : أن نحملها على أنه إذا كان الفعل دون الإيلاج كان عليه التعزير ، وإذا كان ذلك كان عليه حد الزاني إن كان محصناً إما الرجم أو القتل حسب ما يراه الإمام أصح في الحال ، والجلد إن لم يكن محصناً ، ويمكن هذا الوجه إن كان مراداً بهذه الأخبار أن تكون خرجت نخرج النقية لأن ذلك مذهب العامة لأنهم يراعون في كون الإنسان زانياً إيلاج فرج في فرج ولا يفرقون

* ٨٣٦ - ٨٣٧ - التهذيب ج ٢ ص ٤٦٢ .

- ٨٣٨ - التهذيب ج ٢ ص ٤٦٢ الكافي ج ٢ ص ٢٩٤ .

- ٨٣٩ - ٨٤٠ - التهذيب ج ٢ ص ٤٦٢ .

بين الانسان وغيره من البهائم ، والأظهر من مذهب الطائفة المحقة الفرق ، ويمكن أن نحمل هذه الأخبار على من تكرر منه الفعل وأقيم عليه الحد بالتعزير في كل دفعة فإنه إذا صار كذلك ثلاث دفعات قتل في الرابعة ، يدل على ذلك :

١١ — مارواه يونس بن عبدالرحمن عن أبي الحسن الماضي عليه السلام قال : ٨٤١ أصحاب السكائر كلها إذا أقيم عليهم الحدّ مرتين قتلوا في الثالثة .

١٢٨ — باب من مر من أئى مينة من الناس

١ — علي بن ابراهيم عن أبيه عن آدم بن اسحاق عن عبد الله بن محمد الجعفي ٨٤٢ قال : كنت عند أبي جعفر عليه السلام وجاءه كتاب هشام بن عبد الملك في رجل نبش امرأة فسلبها ثيابها ونكحها فان الناس قد اختلفوا علينا في هذا ، طائفة قالوا اقتلوه وطائفة قالوا حرّ قوه فكتب اليه أبو جعفر عليه السلام : إن حرمة الميت كحرمة الحيّ حدّه ماء .

٢ — روى محمد بن علي بن محبوب عن أيوب بن نوح عن الحسن بن علي ٨٤٣ ابن فضال عن ابن أبي عمير عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام في الذي يأتي المرأة وهي مينة قال : وزره أعظم من ذلك الذي يأتيها وهي حيّة .

٣ — وما رواه محمد بن علي بن محبوب عن علي بن محمد القاساني عن القاسم بن محمد ٨٤٤ عن سليمان بن داود عن النعمان بن عبد السلام عن أبي جعفر عليه السلام قال : سألت عن رجل زنى بمينة ؟ قال : لا حدّ عليه .

فهذا الخبر يحتمل وجهين : أحدهما : أن يكون المراد به لا حدّ عليه بعينه لا يجوز غيره لانا تد يدنا في الخبر الاول أنه يراعى فيه الإحصان وعدمه فان كان محصناً كان الحدّ الرجم

٨٤١ — التهذيب ج ٣ ص ٤٦٢ .

٨٤٢ — التهذيب ج ٢ ص ٤٦٢ الكافي ج ٢ ص ٣٠٢ وفيه زيادة ، الفقيه ص ٣٧٤ .

٨٤٣ — التهذيب ج ٢ ص ٤٦٣ .

٨٤٤ — التهذيب ج ٢ ص ٤٦٢ .

وإن كان غير محصن كان حدّه الجلد مائة وليس هذا على حدّ واحد ، والوجه الآخر : أن يكون الخبر مخصوصاً بمن أتى زوجة نفسه بعد موتها فإنه لا يقام عليه الحدّ كاملاً ويعزّر حسب ما يراه الامام .

١٢٩ - باب من استمنى بيده

٤٤٥ ١ - محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن محمد بن سنان عن طلحة بن زيد عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إن أمير المؤمنين عليه السلام أتى برجل عبث بذكره فضرب يده حتى احمرت ثم زوجته من بيت المال .

٨٤٦ ٢ - أحمد بن محمد عن البرقي عن ابن فضال عن أبي جميلة عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : أتى علي أمير المؤمنين عليه السلام برجل عبث بذكره حتى انزل فضرب يده بالدرة حتى احمرت ولا أعلم إلا وقال زوجته من بيت مال المسلمين .

٨٤٧ ٣ - فأما ما رواه أحمد بن محمد عن البرقي عن ثعلبة بن ميمون وحسين بن زرارة قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن الرجل يعبث بذكره يبيده حتى ينزل قال : لا بأس به ولم يبلغ به ذلك شيئاً .

فالوجه في هذا الخبر أنه لم يبلغ به شيئاً بعينه لا يجوز خلافه ، لأن الحكم إذا كان فيه التعزير فنذلك إلى الامام يفعل به بحسب ما يراه في الحال :

* - ٨٤٥ - التهذيب ج ٢ ص ٤٦٢ الكافي ج ٢ ص ٣١٣ .

- ٨٤٦ - ٨٤٧ - التهذيب ج ٢ ص ٤٦٣ .

أبواب القذف

١٣٠ - باب من قذف بمائة

١ - الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن جميل قال : سألت أبا عبد الله ٨٤٨ عليه السلام عن رجل اقترى على قوم جماعة فقال : إن أتوا به مجتمعين ضرب حداً واحداً وإن أتوا به متفرقين ضرب لكل واحد حداً .

٢ - عنه عن عبد الرحمن بن أبي نجران عن محمد بن حمران عن أبي عبد الله ٨٤٩ عليه السلام مثله .

٣ - فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن الحسن عن زرعة عن مائة عن أبي عبد الله ٨٥٠ عليه السلام قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجل اقترى على نفر جميعاً فجلده حداً واحداً .

فالوجه في هذا الخبر أحد شيئين ، أحدهما : أن نحمله على التفصيل الذي تضمنه الخبر الأول من أنه إنما وجب عليه حد واحد إذا أتوا به مجتمعين ولو جاؤا متفرقين لكان يجب عليه لكل إنسان حد على الكمال ، والوجه الثاني : أن نحمله على أنه إذا قذفهم بكلمة واحدة كان عليه حد واحد ، وإن قذفهم بالفاظ مختلفة كان عليه لكل إنسان حد ، يدل على ذلك :

٤ - ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن أبان عن الحسن العطار قال : قلت ٨٥١ لأبي عبد الله عليه السلام : رجل قذف قوماً جميعاً فقال : بكلمة واحدة ؟ قلت : نعم قال : يضرب حداً واحداً وإن فرّق بينهم في القذف ضرب لكل واحد منهم حداً .

* ٨٤٨ - التهذيب ج ٢ ص ٤٦٤ الكافي ج ٢ ص ٢٩٦ الفقيه ص ٣٧٠ بتفاوت .

- ٨٤٩ - التهذيب ج ٢ ص ٤٦٤ الكافي ج ٢ ص ٢٩٦ .

- ٨٥٠ - ٨٥١ - التهذيب ج ٢ ص ٤٦٤ وأخرج الأخير الكليني في الكافي ج ٢ ص ٢٩٦ .

٨٥٢ هـ — عنه عن ابن محبوب عن أبي الحسن الشاهي عن بريد عن أبي جعفر عليه السلام في الرجل يقذف القوم جميعاً بكلمة واحدة قال له : اذا لم يسمهم فأمّا عليه حدّ واحد وإن ممي فعليه لكل رجل حدّ.

١٣١ — باب المملوك يقذف حراً

٨٥٣ هـ ١ — علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا قذف العبد الحرّ جلد ثمانين وقال هذا من حقوق الناس .

٨٥٤ هـ ٢ — أحمد بن محمد بن عثمان بن عيسى عن سماعة قال : سألت عن المملوك يقتري على الحر قال : عليه ثمانون قلت : فإذا زنى قال : يجلد خمسين .

٨٥٥ هـ ٣ — أحمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن الفضيل عن أبي الصباح عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن عبد إفتري على حر فقال : عليه ثمانون .

٨٥٦ هـ ٤ — أحمد بن محمد بن محمد بن محبوب عن علي بن الحكم عن موسى بن بكر عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام في مملوك قذف محصنة حرة قال : يجلد ثمانين لأنه إنما يجلد بمحقها .

٨٥٧ هـ ٥ — أحمد بن محمد بن محمد بن خالد بن عثمان بن عيسى عن سماعة قال : يجلد المكاتب إذا زنى على قدر ما اعتق منه ، فإذا قذف المحصنة فعليه أن يجلد ثمانين حراً كان أو مملوكاً .

٨٥٨ هـ ٦ — أحمد بن محمد بن محمد بن الحسن بن محبوب عن سيف بن عميرة عن أبي بكر الحضرمي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن عبد مملوك قذف حراً قال : يجلد ثمانين هذا

* ٨٥٢ هـ — التهذيب ج ٢ ص ٤٦٤ الفقيه ص ٣٧٠ .

٨٥٣ هـ — التهذيب ج ٢ ص ٤٦٥ الكافي ج ٢ ص ٣٠٣ .

٨٥٥ هـ — التهذيب ج ٢ ص ٤٦٥ واخر ج الاخير الكليني في الكافي ج ٢ ص ٣٠٣ .

٨٥٧ هـ — التهذيب ج ٢ ص ٤٦٥ الكافي ج ٢ ص ٣٠٤ .

٨٥٨ هـ — التهذيب ج ٢ ص ٤٦٥ الكافي ج ٢ ص ٣٠٤ وفيه (الناس) بدل المسلمين .

من حقوق المسلمين ، فأما ما كان من حقوق الله تعالى فإنه يضرب نصف الحد ، قلت : الذي من حقوق الله ما هو ؟ قال : إذا زنى أو شرب الخمر فهذا من الحقوق التي يضرب فيها نصف الحد .

٧ — محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين عن صفوان عن حريز عن بكير ٨٥٩ عن أحدهما عليهما السلام أنه قال : من إقترى على مسلم ضرب ثمانين يهودياً كان أو نصرانياً أو عبداً .

٨ — عنه عن الحسن بن محبوب عن سيف بن عميرة عن بن بكير قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن حد مملوك قذف حرأ قال : يجلد ثمانين ، هذا من حقوق الناس ، فأما ما كان من حقوق الله فإنه يضرب نصف الحد ، قلت : الذي يضرب فيه نصف الحد ما هو ؟ قال : إذا زنى أو شرب خمر فهذا من حقوق الله التي يضرب فيها نصف الحد .

٩ — فأما ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد عن الحسين عن النضر ٨٦١ ابن سويد عن القاسم بن سليمان قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن العبد إذا اقترى على الحر كم يجلد ؟ قال : أربعين ، وقال : إذا أتى بفاحشة فعليه نصف العذاب .

فهذا خبر شاذ يخالف لظاهر القرآن والأخبار الكثيرة التي قدمناها وما هذا حكمه لا يعمل به ولا يعترض بمثله ، فأما مخالفته لظاهر القرآن فإن الله تعالى قال : « والذين يرمون المحصنات » إلى قوله : « فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً » وذلك عام في كل قاذف حرأ كان أو عبداً فأما قوله « فإن أتى بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب » فذلك مخصوص بالزاني لما بيناه

من الأخبار فانه لا يجوز تناقضها .

٨٦٢ ١٠ — وأما مارواه الحسين بن سعيد عن حماد عن حريز عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر

عليه السلام في العبد يقتري على الحر فقال : يجلد حدّاً إلا سوطاً أو سوطين .

فهذا الخبر يحتمل أن يكون أراد بالقرية ما لم يبلغ القذف فان ذلك لا يوجب الحدّ كاملاً بل يجب عليه التعزير ، والذي يكشف عما ذكرناه ان محمد بن مسلم راوي هذا الحديث قد روى خلاف هذا موافقاً للأخبار التي قدمناها .

٨٦٣ ١١ — روى الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن العلاء عن محمد بن مسلم

عن أحدهما عليهما السلام قال : سألت عن العبد يقتري على الحر قال : يجلد حدّاً .

٨٦٤ ١٢ — وأما مارواه يونس عن سماعة قال : سألت عن الملوكة يقتري على الحر

فقال : عليه خمسون جلدة .

فالوجه فيه أيضاً ما قلناه في الخبر الأول لأن سماعة قد روى انه يجب عليه الحدّ

ثمانين وقد قدمناه عنه .

٨٦٥ ١٣ — وأما مارواه الحسين بن سعيد عن النضر عن القاسم بن سليمان قال : سألت

أبا عبد الله عليه السلام عن الملوكة إذا افتري على الحر كم يجلد ؟ قال : أربعين .

فقد بينا الوجه في هذا الخبر في رواية محمد بن علي بن محبوب فلا وجه للإجماعه ،

ويزيد ما ذكرناه ياناً :

٨٦٦ ١٤ — مارواه يونس بن عبد الرحمن عن ابن مسكان عن أبي بصير قال قال .

حدّ اليهودي والنصراني والملوك في الحر والقذف سواء ، وإنما صولح أهل الذمة

أن يشرّبوها في بيوتهم .

٨٦٧ ١٥ — فأما مارواه الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن عاصم بن حميد عن محمد

* — ٨٦٢ — ٨٦٣ — ٨٦٤ — ٨٦٥ — ٨٦٦ — التهذيب ج ٢ ص ٤٦٥ .

— ٨٦٧ — التهذيب ج ٢ ص ٤٦٩ .

ابن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في المملوك يدعو الرجل لغير أبيه قال : أرى أن يعرى جلده ، قال وقال في رجل دعي لغير أبيه اقم يدنتك أمسكتك منه فلما أتى بالينة قال إن أمه كانت أمة قال : ليس عليك حد سبه كما سبك أو اعف عنه .

فما تضمن هذا الخبر من قوله أرى أن يعرى جلده يحتل أن يكون إنما أراد أن يعرى جلده ليقام عليه الحد ، ويحتل أن يكون المراد به إذا كانت أمة ونسبها إلى الزنى فإنه لا يجب عليه الحد كاملاً ويجب عليه التعزير مع أن في الحديث ما يضعف الاحتجاج به وهو أن أمير المؤمنين عليه السلام قال له : سبه كما سبك ولا يجوز أن يأمر عليه السلام بالسب لأن السب قبيح وإنما له أن يقيم عليه الحد إما على الكمال أو التعزير .

١٣٢ — باب من قال لامرأته لم أجذك عذراء

١ — يونس عن اسحاق بن عمار عن أبي بصير قال : قال أبو عبد الله عليه السلام ٨٦٨ في رجل قال لامرأته لم أجذك عذراء قال : يضرب ، قلت : فإنه عاد قال : يضرب فإنه يوشك أن ينتهي .

٢ — يونس عن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل قال : لامرأته ٨٦٩ لم تأتني عذراء قال : ليس عليه شيء لأن العذرة تذهب بغير جماع . قال محمد بن الحسن قوله عليه السلام ليس عليه شيء معناه ليس عليه حد تام وإن كان عليه التعزير حسب ما تضمنه الخبر الأول .

٣ — الحسين بن سعيد عن ابن محبوب عن حماد عن زياد بن سليمان عن أبي عبد الله ٨٧٠ عليه السلام في رجل قال : لامرأته بعد ما دخل بها لم أجذك عذراء قال : لا حد عليه .

٤ — فأما ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير ٨٧١

* — ٨٦٨ — ٨٦٩ — التهذيب ج ٢ ص ٤٦٦ الكافي ج ٢ ص ٢٩٧ وأخرج الأثير الصدوق في الفقيه ص ٣٦٩ . — ٨٧٠ — ٨٧١ — التهذيب ج ٢ ص ٤٦٦ وأخرج الأول الصدوق في الفقيه ص ٣٦٩ .

عن عبدالله بن سنان قال قال : أبو عبدالله عليه السلام : إذا قال الرجل لامرأته لم أجذك عنراء وليست له يئنة يجلد الحد ويخلى بينه وبينها .
فلا ينافي الأخبار الاولة لأن معنى قوله يجلد الحد يعني حدّ التعزير ولم يرد حداً تاماً بدلالة الأخبار المتقدمة .

١٣٣ — باب جواز العفو عن القاذف لمن يقذفه

- ٨٧٢ ١ — الحسين بن سعيد عن الحسن عن زرعة عن سماعة قال سألته عن الرجل يفترى على الرجل ثم يعفو عنه ثم يريد أن يجلد بعد التوبة قال : ليس له ذلك بعد العفو .
- ٨٧٣ ٢ — الحسن بن محبوب عن أبي أيوب عن سماعة قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل يقذف الرجل بالزنى فيعفو عنه ويجعله من ذلك في حل ثم أنه بعد يبدو له في أن يقدمه حتى يحدّ له قال : ليس له حد بعد العفو .
- ٨٧٤ ٣ — فأما مارواه يونس بن عبد الرحمن عن العلا عن محمد بن مسلم قال : سألته عن الرجل يقذف امرأته قال : يجلد؛ قلت : أرأيت إن حفت عنه ؟ قال : لا ولا كرامة . فلو جه في هذا الخبر أن نحمله على أنها إذا رفعته الى الامام أو الحاكم لم يكن لها بعد ذلك عفو وقد أوردنا تفصيل ذلك في كتابنا الكبير ، والذي يدل على ذلك :
- ٨٧٥ ٤ — مارواه سهل بن زياد عن ابن محبوب عن ضريس الكناسي عن أبي جعفر عليه السلام قال : لا يعفى عن الحدود التي لله دون الامام ، فأما ما كان من حق الناس فلا بأس أن يعفى عنه دون الامام .

٨٧٦ ٥ — أحمد بن محمد عن ابن محبوب عن العلا عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر

٨٧٢ — التهذيب ج ٢ ص ٤٦٧ الكافي ج ٢ ص ٣٠٩ بتفاوت يسير .

٨٧٣ — التهذيب ج ٢ ص ٤٦٧ بزيادة فيه .

٨٧٤ — التهذيب ج ٢ ص ٤٦٧ الفقيه ص ٣٦٩ بتفاوت يسير .

٨٧٥ — التهذيب ج ٢ ص ٤٦٧ الكافي ج ٢ ص ٣٠٩ بتفاوت يسير الفقيه ص ٣٧٤ .

٨٧٦ — التهذيب ج ٢ ص ٤٦٧ الكافي ج ٢ ص ٣٠٩ .

عليه السلام قال : قلت له : رجل جنى إليّ أُنْفُو عنه أو أُرْفَعه الى السلطان ؟ قال : هو حَقُّك إن عفوت عنه فحسن وإن رفعتَه الى الامام فأما طلبت حَقَّك وكيف لك بالامام .

١٣٤ — باب من أقر بولد ثم نفاه

- ١ — محمد بن أحمد بن يحيى عن إبراهيم عن التوفلي عن السكوني عن جعفر ٨٧٧ عن أبيه أن علياً عليهم السلام قل : من أقر بولد ثم نفاه جلد الحدّ وألزم الولد .
 - ٢ — فأما مارواه محمد بن يحيى عن محمد بن أحمد عن محمد بن عيسى عن محمد ٨٧٨ ابن سنان عن العلا عن الفضيل عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت : الرجل ينفى من ولده وقد أقرَّ به فقال : إن كان الولد من حرّة جلد خمسين سوياً حدّ المملوك وإن كان من أمة فلا شيء عليه .
- فالوجه في هذا الخبر أن نحمّله على أنه وهم من الراوي لأن الخبر الاول موافق لظاهر القرآن والأخبار التي قدمناها في الباب الاول ، وهذا الخبر شاذ لا يعترض بمثله على ما قلناه .

١٣٥ — باب من قذف صبيها

- ١ — الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن القاسم بن سليمان عن أبي مرثم ٨٧٩ الانصاري قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن الغلام لم يحتلم يقذف الرجل هل يجلد ؟ قال : لا وذلك لو أن رجلاً قذف الغلام لم يجلد .
- ٢ — سهل بن زياد عن ابن أبي نصر عن عاصم بن حميد عن أبي بصير ٨٨٠

* — ٨٧٧ — التهذيب ج ٢ ص ٤٦٩ الكافي ج ٢ ص ٣١١ النقيه ص ٣٦٩ .
 — ٨٧٨ — التهذيب ج ٢ ص ٤٦٨ الكافي ج ٢ ص ٣١٢ النقيه ص ٣٧٠ .
 — ٨٧٩ — التهذيب ج ٢ ص ٤٦٤ الكافي ج ٢ ص ٢٩٤ .
 — ٨٨٠ — التهذيب ج ٢ ص ٤٦٤ الكافي ج ٢ ص ٢٩٦ .

عن أبي عبد الله عليه السلام قال : في الرجل يقذف الصبيّة بجذء قال : لا حتى تبلغ .
 ٨٨١ ٣ — فأما ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن يونس عن بعض رجاله عن أبي عبد الله
 عليه السلام قال : كل بالغ من ذكر أو أنثى افترى على صغير أو كبير أو ذكر أو أنثى
 أو مسلم أو كافر أو حرّ أو مملوك فعليه حدّ الفرية وعلى غير البالغ حدّ الأدب .
 فاما ما تضمن صدر هذا الخبر من إيجاب الحدّ على من قذف صبيّاً فإنه محمول
 على من قذفه بنسبة الزنى الى أحد والديه بأن يقول يا بن الزاني أو الزانية أو زنت بك
 أمك أو أبوك لأن ذلك يوجب عليه الحدّ ، فأما إذا قذفه بقذف لا يتعدى الى واحد
 منهما فإنه لا يجب عليه الحدّ كاملاً بل عليه التعزير ، يدل على ذلك ما قدمناه من الأخبار
 الأولى وما أوردناه في كتاب تهذيب الأحكام ، وأما ما تضمن الخبر من إيجاب الحدّ
 على من قذف كافراً أو يهودياً أو نصرانياً فيحتمل أن يكون المراد به إذا كانت أمه
 مسلمة فإنه يجب على من قذفه الحدّ لحرمة المسلمة ، فإذا لم يكن كذلك لم يجب غير التعزير
 حسب ما قدمناه ، ويحتمل أن يكون المراد بذكر الحدّ في الخبر التعزير في الموضعين
 جميعاً وإن أطلق عليه لفظ حدّ الفرية لأن ذلك أيضاً يستحق بالفرية وإن لم يكن
 حدّاً كاملاً .

١٣٦ — باب أنه الحر لا يورث

٨٨٢ ١ — علي عن أبيه عن النوفلي عن السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام قال : الحدّ لا يورث .
 قال محمد بن الحسن هذا الخبر ينبغي أن نحمله على أنه لا يورث كما يورث المال
 في أن كل واحد منهم يأخذ نصيبه وإن كان لكل واحد من الورثة المطالبة به
 على السكّال ، يدل على هذا التفصيل :

* — ٨٨١ — التهذيب ج ٢ ص ٤٦٩ الفقيه ص ٣٦٩ .
 — ٨٨٢ — التهذيب ج ٢ ص ٤٦٨ الكافي ج ٢ ص ٣١٠ .

٢ — مارواه أحمد بن محمد بن عيسى عن ابن محبوب عن هشام بن سالم عن عمار الساباطي ٨٨٣
قال : سمعته يقول : إن الحد لا يورث كما تورث الدية والمال ولكن من قام به من الورثة وطلبه
فهو وليه ومن تركه فلم يطلبه فلا حق له وذلك مثل رجل قذف رجلاً والمقدوف أخوان
فإن عفى عنه أحدهما كان للآخر أن يطالبه بمجدة لأنها مهما جمعا والعفو اليها جميعاً .

أبواب شرب الخمر

١٣٧ — باب من شرب النبيذ المسكر

- ١ — يونس عن هشام بن إبراهيم المشرقي عن رواه عن أبي عبد الله عليه السلام ٨٨٤
أنه قال : كان أمير المؤمنين عليه السلام يجلد في قليل النبيذ كما يجلد في قليل الخمر ،
ويقتل في الثالثة من النبيذ كما يقتل في الثالثة من الخمر .
- ٢ — يونس عن ابن مسكان عن سليمان بن خالد قال : كان أمير المؤمنين ٨٨٥
عليه السلام يضرب في النبيذ المسكر ثمانين كما بضرب في الخمر ، ويقتل في الثالثة كما
يقتل صاحب الخمر .
- ٣ — فأما مارواه الحسين بن سعيد عن محمد بن الفضيل عن أبي الصباح الكناني ٨٨٦
قال قال أبو عبد الله عليه السلام : كان النبي صلى الله عليه وآله إذا أتى بشارب الخمر ضربه
فإن أتى به ثانية ضربه فإن أتى به ثالثة ضرب عنقه ، قلت : النبيذ قال : إذا أخذ
شاربه قد إتقشى ضرب ثمانين قلت : أرأيت إن أخذ به ثانية؟ قال : اضربه ، قلت :
فإن أخذ به ثالثة قال : يقتل كما يقتل شارب الخمر ، قلت : أرأيت إن أخذ شارب
النبيذ ولم يسكر أيجلد ؟ قال : لا .

٨٨٣ — التهذيب ج ٢ ص ٤٦٨ الكافي ج ٢ ص ٣١٠ زيادة (والقار) .

٨٨٤ — ٨٨٥ — التهذيب ج ٣ ص ٤٧٢ .

٨٨٦ — التهذيب ج ٢ ص ٤٧١ الكافي ج ٢ ص ٢٩٨ وذكر صدر الحديث

٨٨٧ ٤ — وما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام قلت : أ رأيت إن أخذ شارب النبيذ ولم يسكر أيجلد ثمانين ؟ قال : لا وكل مسكر حرام .

٨٨٨ ٥ — الحسين بن سعيد عن فضالة عن العلا عن محمد بن مسلم قال : سألت عن الشارب فقال : أما رجل كانت منه زلة فاني معزّره ، وأما آخر يُد من فاني كنت مُنْهَكه عقوبة لآنه يستحلّ المحرمات كلها ولو تُرك الناس وذاك لفسدوا .

٨٨٩ ٦ — أحمد بن محمد عن البرقي عن النوفلي عن السكوني عن جعفر عن أبيه عن علي عليهم السلام انه أتني بشارب الخمر فأستقرأه القرآن فقرأ فأخذ رداءه فألقاه مع أردية الناس وقال له خلاص رداك فلم يخلصه فحدّه .

فما يتضمن هذه الاخبار من الفرق بين شرب النبيذ والخمر والفرق بين الإدمان وشربه نادراً وشربه قليلاً دون الكثير الذي يبلغ حدّ السكر كل ذلك محمول على التقية لأن ذلك أجمع من فروق العامة وأجمعت الطائفة المحقة على أنه لا فرق بين الخمر والنبيذ في شيء من أحكامه لافي شرب الكثير ولا في شرب القليل منه فينبغي أن يكون العمل على ذلك ويترك ماخالفه .

١٣٨ — باب حد المملوك في شرب المسكر

٨٩٠ ١ — أحمد بن محمد عن الحسن بن علي عن اسحاق بن عمار عن أبي بصير عن أحدهما عليهما السلام قال : كان علي عليه السلام يضرب في الخمر والنبيذ ثمانين الحرّ والعبد واليهودي والنصراني قلت : وما شأن اليهودي والنصراني ؟ قال : ليس لهم أن يُظهروا شره ، يكون ذلك في يوتهم .

* — ٨٨٧ — ٨٨٨ — التهذيب ج ٢ ص ٤٧١ .

— ٨٨٩ — التهذيب ج ٢ ص ٤٧٢ الفقيه ص ٣٧٥ .

— ٨٩٠ — التهذيب ج ٢ ص ٤٧٠ الكافي ج ٢ ص ٢٩٧ .

- ٢ — يونس عن سماعة عن أبي بصير قال: كان أمير المؤمنين عليه السلام يجلد الخمر^١ والعبد اليهودي والنصراني في الخمر والتبذ ثمانين ، فقلت: ما بال اليهودي والنصراني فقال: إذا أظهروا ذلك في مصر من الأمصار ، لأنه ليس لهم أن يُظهروا شربها .
- ٣ — يونس عن عبدالله بن مسكان عن أبي بصير قال : حدّ اليهودي والنصراني^٢ والمملوك في الخمر والغربة سواء وإنما صولح أهل الذمة أن يشربوها في بيوتهم .
- ٤ — فاما مارواه محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن علي بن محمد عن الحسن^٣ ابن علي عن حماد بن عثمان قال قلت لأبي عبدالله عليه السلام : التعزير كم هو ؟ قال: دون الحد ، قال قلت : دون الثمانين ؟ قال فقال : لا ولا سكنها دون الأربعين فانها حدّ المملوك ، قال قلت : وكم ذاك ؟ قال قال علي عليه السلام : على قدر ما يرى الوالي من ذنب الرجل وقوة بدنه .

فالوجه في هذا الخبر أن نحمله على التقية لأنه مذهب بعض العامة ،

- ٥ — وأما مارواه الحسن بن محبوب عن سيف بن عميرة عن أبي بكر الحضرمي قال :^٤ سألت أبا عبدالله عليه السلام : عن عبد مملوك قذف حرّاً قال : يحدّ ثمانين هذا من حقوق المسلمين فأما ما كان من حقوق الله تعالى فانه يضرب نصف الحدّ قلت : الذي من حقوق الله عز وجل ماهو ؟ قال : إذا زنى وشرب الخمر فهذا من الحقوق التي يضرب فيها نصف الحدّ .

فالوجه في هذا الخبر ايضاً ما قلناه في الخبر الاول من حمله على التقية ، ويحتمل أن يكون الراوي سمع ذلك في الزنى خاصة لأنه من حقوق الله تعالى وكان حدّ الشارب ايضاً من حقوق الله فحمله على ذلك ظناً منه أنه يجري مجراه وذلك غير صحيح

* — ٨٩١ — ٨٩٢ — التهذيب ج ٢ ص ٤٧٠ وأخرج الاول الكليني في الكافي ج ٢ ص ٢٩٨ .

— ٨٩٣ — التهذيب ج ٢ ص ٤٧٠ الكافي ج ٢ ص ٣٠٥ بتفاوت يسير .

— ٨٩٤ — التهذيب ج ٢ ص ٤٧٠ الكافي ج ٢ ص ٣٠٤ .

على ما دللنا عليه بالأخبار المتقدمة.

٨٩٥ ٦ — وأما ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن أبان عن يحيى بن أبي العلاء عن أبي عبد الله عليه السلام قال : كان أبي يقول : حد المملوك نصف حد الحر . فهذا الخبر عامّ ويجوز لنا أن نخصه بمحمد الزنى بدلالة الاخبار الاولى .

أبواب السرقة

١٣٩ — باب مقدار ما يجب فيه القطع

٨٩٦ ١ — أحمد بن محمد عن ابن محبوب عن أبي أيوب عن محمد بن مسلم قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : في كم يقطع السارق ؟ فقال : في ربع دينار ، قال قلت : له : في درهمين ؟ فقال : في ربع دينار بلغ الدينار ما بلغ ، قال فقلت له : أرايت من سرق أقل من ربع دينار هل يقع عليه حين سرق اسم السارق ؟ وهل هو عند الله سارق في تلك الحال ؟ فقال : كل من سرق من مسلم شيئاً قد حواه وأحرزه فهو يقع عليه اسم السارق وهو عند الله السارق ولكن لا يقطع إلا في ربع دينار أو أكثر ولو قطعت يد السارق فيما هو أقل من ربع دينار لألفيت عامة الناس مقطعين .

٨٩٧ ٢ — أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن القاسم بن محمد عن علي بن أبي حمزة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا تقطع يد السارق حتى تبلغ سرقة ربع دينار وقد قطع علي عليه السلام في بيضة حديد ، قال علي وقال أبو بصير سألت أبا عبد الله عليه السلام عن أدنى ما يقطع فيه السارق ؟ فقال : في بيضة حديد ، قلت : وكم ثمنها ؟ قال : ربع دينار .

* — ٨٩٥ — التهذيب ج ٢ ص ٤٧١ -

— ٨٩٦ — ٨٩٧ — التهذيب ج ٢ ص ٤٧٢ الكافي ج ٢ ص ٢٩٩ .

- ٣ — علي بن ابراهيم عن محمد بن عيسى بن عبيد عن يونس عن سماعة عن أبي عبد الله ٨٩٨ عليه السلام قال : قطع أمير المؤمنين عليه السلام في بيضة ، قال قلت : وما البيضة ؟ فقال : بيضة قيمتها ربع دينار ، قال قلت : هو أدنى حد السارق ؟ فسكت .
- ٤ — يونس عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا يقطع ٨٩٩ السارق إلا في شيء تبلغ قيمته مجتاً (١) وهو ربع دينار .
- ٥ — الحسين بن سعيد عن فضالة عن أبان عن سلمة عن أبي عبد الله عن أبيه ٩٠٠ عليها السلام ان أمير المؤمنين عليه السلام كان يقطع السارق في ربع دينار .
- ٦ — عنه عن القاسم عن علي بن أبي حمزة عن أبي بصير قال : سألت أبا عبد الله ٩٠١ عليه السلام عن أدنى ما يقطع فيه السارق فقال : في بيضة حديد قلت : وكم ثمنها ؟ قال : ربع دينار ، وقال عليه السلام : لا يقطع السارق حتى تبلغ سرقة ربع دينار وقد قطع أمير المؤمنين عليه السلام في بيضة حديد .
- ٧ — فأما مارواه الحسين بن سعيد عن ابن محبوب عن أبي حمزة قال : سألت ٩٠٢ أبا جعفر عليه السلام في كم يقطع السارق ؟ فجمع كفة ثم قال : في عددها من الدراهم . فلا ينافي الاخبار الأولة من أن أقل ما يقطع السارق فيه ربع دينار من وجبين ، أحدهما : أنه لا يمتنع أن يكون قيمة الدراهم التي أشار إليها كانت ربع دينار وقد بين أبو عبد الله عليه السلام ذلك في رواية محمد بن مسلم التي ذكرناها في أول الباب حين سئل عن سرقة درهمين فقال : في ربع دينار بلغ الدينار ما بلغ ، والوجه الآخر أن نحمله على التقية لأنه مذهب بعض العامة .
- ٨ — فأما مارواه الحسين بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال : سألت ٩٠٣

(١) المجن : كل ما وقى من السلاح . الترس .

٨٩٨ - ٨٩٩ - التهذيب ج ٢ ص ٤٧٢ الكافي ج ٢ ص ٢٩٩ .

٩٠٠ - ٩٠١ - التهذيب ج ٢ ص ٤٧٢ . ٩٠٢ - ٩٠٣ - التهذيب ج ٢ ص ٤٧٣ .

على كم يقطع السارق؟ قال: أدناه على ثلث دينار.

٩٠٤ — الحسين بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن سماعة عن أبي بصير عن أبي عبد الله

عليه السلام قال: قطع أمير المؤمنين عليه السلام رجلاً في بيضة قلت: وأي بيضة؟

قال: بيضة حديد قيمتها ثلث دينار، فقلت: هذا أدنى حد السارق؟ فسكت.

٩٠٥ — ١٠ — يونس عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا يقطع

السارق إلا في شيء تبلغ قيمته مجناً وهو ربع دينار (١).

٩٠٦ — ١١ — الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن جميل عن عبد الرحمن ومحمد بن حمران

جميعاً عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: أدنى ما يقطع فيه السارق

خمس دينار.

٩٠٧ — ١٢ — عنه عن أحمد بن محمد وفضالة عن أبان عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام مثله

٩٠٨ — ١٣ — عنه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

يقطع السارق في كل شيء بلغ قيمته خمس دينار وإن سرق من زرع أو زرع

أو غير ذلك.

فلوجه في هذه الأخبار أن نحملها على التقية لموافقتها لمذاهب كثير منهم.

٩٠٩ — ١٤ — يونس عن محمد بن حمران عن محمد بن مسلم قال قال: أبو جعفر عليه السلام

أدنى ما يقطع فيه يد السارق خمس دينار والخمس آخر الحد الذي لا يكون القطع

من دونه.

(١) لا يخفى أن ذكر رواية يونس (١٠) في أخبار الممارسة سهو من القلم فقد سبق أن ذكرها

في أخبار الباب.

* — ٩٠٤ — التهذيب ج ٢ ص ٤٧٣ الكافي ج ٢ ص ٢٩٩.

— ٩٠٥ — التهذيب ج ٢ ص ٤٧٢ الكافي ج ٢ ص ٢٩٩.

— ٩٠٦ — ٩٠٧ — التهذيب ج ٢ ص ٤٧٣ الكافي ج ٢ ص ٢٩٩.

— ٩٠٨ — ٩٠٩ — التهذيب ج ٢ ص ٤٧٣.

فالوجه في هذه الأخبار أن نحملها على ضرب من التقيّة لأن في العامة من يذهب إلى ذلك وأجمعت الطائفة المحقّقة على العمل بما تضمنه الأخبار الاولى .

١٤٠ - باب من سرق شيئا من المغنم

- ١ - سهل بن زياد عن ابن أبي نجران عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس ٩١٠ عن أبي جعفر عليه السلام قال : قضى علي عليه السلام في رجل أخذ بيضة من المغنم وقالوا قد سرق إقطعه فقال : إني لم أقطع أحداً له فيما أخذه شرك .
 - ٢ - سهل بن زياد عن محمد بن الحسن بن شمعون عن عبدالله بن عبد الرحمن الاصم ٩١١ عن مسمع بن عبد الملك عن أبي عبدالله عليه السلام أن عليا عليه السلام أتى برجل سرق من بيت المال فقال : لا يقطع فإن له فيه نصيباً .
 - ٣ - علي بن ابراهيم عن أبيه عن النوفلي عن السكوني عن أبي عبدالله عليه السلام ٩١٢ قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام أربعة لا قطع عليهم المختلس (١) والغلول (٢) ومن سرق من الغنيمة ، وسرقة الأجير لأنها خيانة .
 - ٤ - فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن أبان عن عبد الرحمن بن أبي عبدالله ٩١٣ قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن البيضة التي قطع فيها أمير المؤمنين عليه السلام فقال : كانت بيضة حديد سرقها رجل من المغنم فقطعه .
- فالوجه في هذا الخبر أن نحمّله على أنه قطع من سرق من الغنيمة ولم يكن له فيها نصيب ، فإن من هذه حاله يجب عليه القطع على أن الذي يسقط عنه القطع إذا سرق

(١) المختلس : سالب الشيء مخاتلة وعاجلاً .

(٢) الغلول : غل غلولا : خان في الشيء .

* - ٩١٠ - التهذيب ج ٢ ص ٤٧٤ وهو ذيل حديث الكافي ج ٢ ص ٣٠٠ .

- ٩١١ - ٩١٢ - التهذيب ج ٢ ص ٤٧٤ و آخر ج الاخير الكليني في الكافي ج ٢ ص ٣٠١ .

- ٩١٣ - التهذيب ج ٢ ص ٤٧٤ .

٢٤٢ فيمن وجب عليه القطع وكانت يسراه شلاء هل يقطع يمينه أم لا ج ٤

بمقدار ماله أو يزيد عليه بأقل مما يجب فيه القطع، فأما ما زاد على نصيبه بمقدار ما يجب فيه القطع وجب قطعه على كل حال ، يدل على ذلك :

٩١٤ ٥ — مارواه يونس بن عبد الرحمن عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت له: رجل سرق من المغنم أيش الذي يجب عليه القطع؟ قال: ينظر كم الذي يصيبه فإن كان الذي أخذ أقل من نصيبه عزز ودفع إليه تمام ماله، وإن كان أخذ مثل الذي له فلا شيء عليه وإن كان أخذ فضلا بقدر ثمن يحسن وهو ربع دينار قطع.

١٤١ — باب منه وجب عليه القطع وكانت يسراه شلاء هل يقطع يمينه أم لا

٩١٥ ٦ — أحمد بن محمد بن عيسى عن ابن محبوب عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل أشل اليمنى أو أشل الشمال سرق قال: تقطع يده اليمنى على كل حال.

٩١٦ ٢ — فأما مارواه يونس بن عبد الرحمن عن الفضل بن صالح عن بعض أصحابه قال قال أبو عبد الله عليه السلام: إذا سرق الرجل ويده اليسرى شلاء لم تقطع يمينه ولا رجله وإن كان أشل ثم قطع يده رجل أقتص منه، يعني لا يقطع في السرقة ولكن يقطع في القصاص.

فالوجه في هذا الخبر أن نحملة على أن من يرى الإمام منه بشاهد الحال جواز العفو عنه إذا كانت يسراه شلاء جاز له ذلك لثلاثي بلابد، وإذا لم يكن كذلك وجب عليه قطع يمينه على ما تضمنه الخبر الأول، والذي يدل على ذلك:

٩١٧ ٣ — مارواه الحسن بن محبوب عن عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له لو أن رجلاً قطع يده اليسرى في قصاص فسرق ما يصنع به؟ قال

* ٩١٤ — التهذيب ج ٢ ص ٤٧٤ الفقيه ص ٣٧٢

— ٩١٥ — ٩١٦ — التهذيب ج ٢ ص ٤٧٥ وأخرج الأول الكليني في الكافي ج ٢ ص ٣٠١.

— ٩١٧ — التهذيب ج ٢ ص ٤٧٥ وهو ذيل حديث.

فقال : لا يقطع ولا يترك بغير ساق ، قال قلت : فلو أن رجلا قطعت يده اليمنى في قصاص ثم قطع يد رجل أبقته من أم لا ؟ فقال : إنما يترك في حق الله عز وجل . فأما في حقوق الناس فبقتص منه في الأربع جميعاً .

١٤٢ - باب أنه لا قطع إلا على من سرق منه حرز

- ١ - أحمد بن محمد عن البرقي عن النوفلي عن السكوني عن جعفر عن أبيه ٩١٨ عن علي بن عليم السلام قال : لا يقطع إلا من نقب بيتاً أو كسر قفلاً .
- ٢ - فأما مارواه علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي ٩١٩ عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال : في رجل أتى رجلاً فقال ارسلني فلان اليك لترسل اليه بكذا وكذا فأعطاه وصدقه فلقي صاحبه فقال له إن رسولك أتاني فبعثت اليك معه بكذا وكذا فقال ما أرسلته اليك وما أتاني بشيء . وزعم الرسول أنه قد أرسله وقد دفعه اليه فقال : إن وجد عليه يدنة أنه لم يرسله قطع يده ، فإن لم يجد يدنة فيمينه بالله ما أرسلته ويستوفي الآخر من الرسول المال ، قلت : أ رأيت إن زعم انه إنما حمله على ذلك الحاجة ؟ قال : يقطع لأنه سرق مالا لرجل (١) .
- فالوجه في هذا الخبر أن يُحمَل على أن من يعرف بذلك بأن يحتال على أموال المسلمين جاز للامام أن يقطعه لأنه مفسد في الارض لا لانه سارق لان هذه حيلة وليست بسرقة يجب فيها القطع .

١٤٣ - باب المملوك إذا أقر بالسرق لم يقطع

- ١ - الحسين بن سعيد عن ابن محبوب عن أبي أيوب عن الفضيل عن أبي عبد الله ٩٢٠

(١) في التهذيب والكافي (لانه سرق مال الرجل) .

٩١٨ - التهذيب ج ٢ ص ٤٧٥ .

٩١٩ - التهذيب ج ٢ ص ٤٧٥ وهو ذيل حديث الكافي ج ٢ ص ٣٠١ الفقيه ص ٣٧٢ .

٩٢٠ - التهذيب ج ٢ ص ٤٧٦ الفقيه ص ٣٧٤ .

عليه السلام قال : إذا أقرّ العبد على نفسه بالسرقه لم يقطع وإذا شهد عليه شاهدان قطع .

٩٢١ ٢ — فأما مارواه أحمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن علي بن رثاب عن ضريس الكناسي عن أبي جعفر عليه السلام قال : العبد إذا أقرّ على نفسه عند الإمام مرة أنه سرق قطعه ، وإذا أقرّت الأمة على نفسها عند الامام بالسرقه قطعها . فالوجه في هذا الخبر أن نحملة على أنه إذا أنضاف إلى الأقرار الشهادة عليه بالسرقه ، فأما بمجردة فلا يجب عليه القطع لان إقراره على نفسه إقرار على مال الغير وذلك لا يقبل بغير خلاف .

١٤٤ — باب حد الطرار (١)

٩٢٢ ١ — علي بن ابراهيم عن أبيه عن النوفلي عن السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام قال : أي أمير المؤمنين عليه السلام بطرار قد طرّ دراهم من كُم رجل فقال : إن كان من قيصة الأعلى لم أقطعه وإن كان طرّ من قيصة الداخل قطعته .

٩٢٣ ٢ — سهل عن محمد بن الحسن بن شمون عن عبد الله بن عبد الرحمن عن مسمع ابن أبي سيار عن أبي عبد الله عليه السلام أن أمير المؤمنين عليه السلام أتى بطرار قد طرّ من رجل من رداة دراهم فقال : إن كان قد طرّ من قيصة الأعلى لم نقطعه وإن كان قد طرّ من قيصة الاسفل قطعناه .

٩٢٤ ٣ — فأما مارواه الحسن بن محمد بن مماعة عن عدة من أصحابنا عن أبان بن عثمان عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ليس على الذي يستلب قطع، وليس على الذي يطرّ الدراهم من ثوب الرجل قطع .

(١) الطرار : طر المال سلبه .

— ٩٢١ — التهذيب ج ٢ ص ٤٧٦ الكافي ج ٢ ص ٣٠٤ الفقيه ص ٣٧٤ .

٩٢٢ — ٩٢٣ — ٩٢٤ — التهذيب ج ٢ ص ٤٧٦ الكافي ج ٢ ص ٣٠٦ .

٤ — الحسن بن محبوب عن عيسى بن صبيح قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام ٩٢٥
عن الطرار والنباش والمحتلس قال : لا يقطع .
فالوجه في هذين الخبرين بأن نعملهما على التفصيل الذي تضمنه الخبران الأولان
من أنه إذا أخذ الطرار من القميص الفوقاني لم يكن عليه قطع وإذا أخذ من التحتاني
وجب عليه ذلك .

١٤٥ — باب من النباش

١ — علي بن إبراهيم عن أبيه ومحمد بن اسماعيل عن الفضل بن شاذان جميعاً ٩٢٦
عن ابن أبي عمير عن حفص بن البختري قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول :
حدّ النباش حدّ السارق .

٢ — محمد بن يعقوب عن حبيب بن الحسن عن محمد بن الوليد عن عمرو بن ثابت ٩٢٧
عن أبي الجارود عن أبي جعفر عليه السلام قال قال أمير المؤمنين عليه السلام : يقطع
سارق الموتى كما يقطع سارق الأحياء .

٣ — عنه عن حبيب بن الحسن عن محمد بن عبد الحميد العطار عن بشار عن زيد ٩٢٨
الشحام عن أبي عبد الله عليه السلام قال : أخذ نباش في زمن معاوية فقال لأصحابه
ما ترون ؟ فقالوا : نعاقبه ونخلي سيبله فقال رجل من القوم : ما هكذا فعل علي
ابن أبي طالب قال : وما فعل ؟ قال فقال : يقطع النباش وقال : هو سارق
وهناك الموتى .

٤ — محمد بن يعقوب عن محمد بن جعفر السكوني عن محمد بن عبد الحميد عن سيف ٩٢٩
ابن عميرة عن منصور قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : يقطع النباش والطرار
ولا يقطع المحتلس .

* — ٩٢٥ — التهذيب ج ٢ ص ٤٧٧ .

— ٩٢٦ — ٩٢٧ — ٩٢٨ — ٩٢٩ — التهذيب ج ٢ ص ٤٧٧ الكافي ج ٢ ص ٣٠٢ .

٩٣٠ هـ — علي بن ابراهيم عن آدم بن اسحاق عن عبدالله بن محمد الجعفي قال : كنت عند أبي جعفر عليه السلام وسجاءه كتاب هشام بن عبد الملك في رجل نبش امرأة فسلبها ثيابها ونكحها فإن الناس قد اختلفوا علينا، ههنا طائفة قالوا اقتلوه وطائفة قالوا أحرقوه فكتب اليه أبو جعفر عليه السلام : إن حرمة الميت كحرمة الحي حـدّه أن تقطع يده لنبشه وسلبه الثياب ويقام عليه الحد في الزنى ان أحسن رجم وإن لم يكن أحسن جلد مائة .

٩٣١ هـ — الحسين بن سعيد عن ابن محبوب عن عيسى بن صبيح قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الطرار والنباش والمحتلس فقال : يقطع الطرار والنباش ولا يقطع المحتلس .
٩٣٢ هـ — أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن عبدالرحمن العزمي عن أبي عبدالله عليه السلام أن علياً عليه السلام قطع نباشاً .

٩٣٣ هـ — الصفار عن الحسن بن موسى الخشاب عن غياث بن كلوب عن اسحاق بن عمار عن أبي عبدالله عليه السلام أن علياً عليه السلام قطع نباش القبر ف قيل له أيقطع في الموتى ؟ فقال : انا نقطع لأمواتنا كما نقطع لأحيائنا .

٩٣٤ هـ — فاما مارواه أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن محمد بن أبي حمزة عن علي بن سعيد قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن النباش قال : إذا لم يكن النبش له بعادة لم يقطع ويعزّر .

٩٣٥ هـ — محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن أبي أيوب عن الفضل عن أبي عبدالله عليه السلام قال : النباش إذا كان معروفاً بذلك قطع .
٩٣٦ هـ — أحمد بن محمد عن ابن فضال عن الحسن بن الجهم عن ابن بكير عن بعض

* — ٩٣٠ — التهذيب ج ٢ ص ٤٧٧ الكافي ج ٢ ص ٣٠٢ الفقيه ص ٣٧٤ .

— ٩٣١ — التهذيب ج ٢ ص ٤٧٧ الكافي ج ٢ ص ٣٠٢ .

— ٩٣٢ — ٩٣٣ — التهذيب ج ٢ ص ٤٧٧ واخرج الاخير الصدوق في الفقيه ص ٣٧٣ .

— ٩٣٤ — ٩٣٥ — ٩٣٦ — التهذيب ج ٢ ص ٤٧٧ .

أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام في النباش إذا أخذ أول مرة عزّر فإِنْ عاد قطع
فهذه الاخبار الأخيرة كلها تدل على أنه إنما يقطع النباش إذا كان ذلك له عادة
وأما إذا لم يكن ذلك عادته نظر فإِنْ كان نبش وأخذ الكفن وجب قطعه وإن
لم يأخذ لم يكن عليه أكثر من التعزير وعلى هذا نحمل الاخبار التي قدمناها أولاً ،
والذي يدل على ذلك :

١٢ — مارواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن موسى عن علي بن سعيد ٩٣٧
عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن رجل أخذ وهو نبش قال : لا أرى
عليه قطعاً إلا أن يؤخذ وقد نبش مراراً فأقطعه .

١٣ — فأما مارواه محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد عن الحسن بن محبوب ٩٣٨
عن عيسى بن صبيح قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الطرار والنباش والمحتلس
قال : لا يقطع .

فيحتمل أن يكون قد سقط من الخبر شيء لأننا قد رويناه هذا الخبر بعينه عن عيسى
ابن صبيح فبما تقدم في رواية الحسين بن سعيد عن ابن محبوب عنه قال : سألته
عن هؤلاء الثلاثة فقال : يقطع الطرار والنباش ولا يقطع المحتلس ، ولو لم يكن ورد
هذا التفصيل لكاننا نحمله على ما حملناه عليه الخبرين الآخرين .

١٤ — فأما مارواه علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن غير واحد ٩٣٩
من أصحابنا قال : أتى أمير المؤمنين عليه السلام برجل نباش فأخذ أمير المؤمنين
عليه السلام بشعره فضرب به الأرض ثم أمر الناس فوطؤوه حتى مات .

١٥ — أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى عن أبي يحيى الواسطي عن بعض أصحابنا ٩٤٠

* — ٩٣٧ — ٩٣٨ — التهذيب ج ٢ ص ٤٧٧ .

— ٩٣٩ — ٩٤٠ — التهذيب ج ٢ ص ٤٧٧ وأخرج الأول الكليني في الكافي ج ٢ ص ٢٠٢

والصدوق في الفقيه ص ٣٧٣ مرسلات متفاوت في اللفظ .

عن أبي عبد الله عليه السلام قال : أتى أمير المؤمنين عليه السلام بنباش فأخّر عذابه إلى يوم الجمعة فلما كان يوم الجمعة ألقاه تحت أقدام الناس فما زالوا يتواطؤونه بأرجلهم حتى مات .

فالوجه في هاتين الروايتين أن نحملهما على أنه إذا تكرّر منهم الفعل ثلاث مرات وأقيم عليهم الحدود فحينئذ يجب عليهم القتل كما يجب على السارق والالمام بخير في كيفية القتل كيف شاء حسب ما يراه أردع في الحال .

١٤٦ — باب حد الصبي الذي يجب عليه القطع إذا سرق

٩٤١ ١ — أبان عن عبد الرحمن عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا سرق الصبي ولم يحتلم قطعت أطراف أصابعه ، قل وقال لم يصنعه إلا رسول الله صلى الله عليه وآله وأنا .

٩٤٢ ٢ — الحسين بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال : إذا سرق الصبي ولم يبلغ الحلم قطعت أنامله وقال أبو عبد الله عليه السلام : أتى أمير المؤمنين عليه السلام بغلام قد سرق ولم يبلغ الحلم فقطع من لحم أطراف أصابعه ثم قال : إن عدت قطعت يدك .

٩٤٣ ٣ — علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : أتى علي عليه السلام بغلام يشك في احتلامه فقطع أطراف أصابعه .

٩٤٤ ٤ — فأما مارواه محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن بعض أصحابه عن العلا

— ٩٤١ - ٩٤٢ - التهذيب ج ٢ ص ٤٧٨ وأخرج الأول الكليني في الكافي ج ٢ ص ٣٠٣ وفيه وقال على عليه السلام .

— ٩٤٣ - التهذيب ج ٢ ص ٤٧٧ وهو ذيل حديث الكافي ج ٢ ص ٣٠٣ وهو ذيل حديث .

— ٩٤٤ - التهذيب ج ٢ ص ٤٧٨ الكافي ج ٢ ص ٣٠٣ .

ابن رزين عن محمد بن مسلم قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن الصبي يسرق فقال :
إن كان له تسع سنين قطعت يده ولا يضيع حد من حدود الله

٥ — محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن عيسى عن سليمان بن حفص الروزي ٩٤٥
عن الرجل عليه السلام قال : إذا تم للغلام ثمان سنين فجاز أمره وقد وجبت عليه
الفرائض والحدود وإذا تم للجارية تسع سنين فكذلك .

فالوجه في هذين الخبرين أن نحملهما على أنه إذا تكرر منهم الفعل دفعات كان عليهم
القطع مثل ما على الرجل في أول دفعة ولم يجب عليهم القطع في أول مرة حسب
ما تضمنته الأخبار الأولى ، والذي يدل على هذا التفصيل .

٦ — مارواه محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن محمد بن عبد الله بن هلال ٩٤٦
عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن الصبي
يسرق قال : إن كان له سبع سنين أو أقل دفع عنه ، فإن عاد بعد السبع قطعت
بنانه أو حكحت حتى تدمى فإن عاد قطعت منه أسفل من بنانه ، فإن عاد بعد ذلك
وقد بلغ تسع سنين قطعت يده ولا يضيع حد من حدود الله .

ويمكن أن يحمل الخبران على من يعلم وجوب القطع عليه من الصبيان في السرقة وإن
لم يكن قد احتلم فانه إذا كان كذلك جاز للامام أن يقطعه ، يدل على ذلك :

٧ — مارواه حميد بن زياد عن عبيد الله بن أحمد النهيكي عن ابن أبي عمير عن عدة ٩٤٧
من أصحابنا عن محمد بن خالد بن عبد الله القسري قال : كنت على المدينة فأتيت
بغلام قد سرق فسألت أبا عبد الله عليه السلام فقال : سله حيث سرق كان يعلم أن
عليه في السرقة عقوبة فإن قال نعم قل أي شيء تلك العقوبة ، فإن لم يعلم أن عليه

٩٤٥ - ٩٤٦ - التهذيب ج ٢ ص ٤٧٨ وأخرج الأخير الصدوق في الفقيه ص ٣٧٢ مسندا

عن الباقر عليه السلام .

- ٩٤٧ - التهذيب ج ٢ ص ٤٧٨ الكافي ج ٢ ص ٣٠٣ وفيه (الضرب) بدل قوله اضرب .

٢٥٠ في انه يعتبر في الاقرار بالسرقة دفعتان لدفعه واحدة ج ٤

في السرقة قطعاً فخلّ عنه ، قال فأخذت الغلام فسألته وقلت له : أ كنت تعلم أن في السرقة عقوبة فقال : نعم قلت أي شيء قال : اضرب فخلّيت عنه .

١٤٧ — باب انه يعتبر في الاقرار بالسرقة دفعتان لدفعه واحدة

٩٤٨ ١ — أحمد بن محمد بن علي بن حديد عن جميل بن دراج عن بعض أصحابنا عن أحدهما عليهما السلام قال : لا يقطع السارق حتى يقر بالسرقة مرتين ، فإن رجع ضمن السرقة ولم يقطع إذا لم يكن شهود ، وقال : لا يرجع الزاني حتى يقر أربع مرات إذا لم يكن شهود فإن رجع ترك ولم يرجع .

٩٤٩ ٢ — فأما مارواه الحسين بن سعيد عن الحسن بن محبوب عن أبي أيوب عن الفضيل عن أبي عبدالله عليه السلام قال : إذا أقرّ الحرّ على نفسه بالسرقة مرة واحدة عند الامام قطع .

فأوجه في هذه الرواية أن نحملها على التقيّة لموافقتها لمذهب بعض العامة وأما الروايات التي أوردناها في كتاب تهذيب الاحكام من أنه إذا أقرّ السارق قطع فهي مجسلة وليس فيها أنه أقرّ دفعة أو دفعتين ، وينبغي أن يحمل على التفصيل الذي تضمنه الخبر الاول ، ويزيد ذلك بياناً :

٩٥٠ ٣ — مارواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن أبان بن عثمان عن أبي عبدالله عليه السلام قال : كنت عند عيسى بن موسى فأتني بسارق وعنده رجل من آل عمر فأقبل يسألني فقلت ما تقول في السارق إذا أقرّ على نفسه انه سرق ؟ قال يقطع : قلت : فما تقولون في الزاني إذا أقرّ على نفسه أربع مرات ؟ قال : نرجه ، قلت : فما يمنعكم من السارق إذا أقرّ على نفسه دفعتين أن تقطعوه فيكون بمنزلة الزاني .

* — ٩٤٨ — التهذيب ج ٢ ص ٤٧٨ الكافي ج ٢ ص ٢٩٩ ذكره ضمن حديث الفقيه ص ٣٧٢ ذكر صدر الحديث .

— ٩٤٩ — ٩٥٠ — التهذيب ج ٣ ص ٤٨٠ .

١٤٨ — باب أنه لا يجوز للامام أن يعفو إذا حمل اليه وقامت عليه البيعة

١ — أحمد بن محمد عن عثمان بن عيسى عن سماعة بن مهران عن أبي عبد الله عليه السلام قال : من أخذ سارقاً فعفى عنه فذلك له فإذا رفع إلى الامام قطعه ، فإن قال الذي سرق منه أنا أهب له لم يدعه الامام حتى يقطعه إذا رفعه اليه وإنما الهبة قبل أن يرفع إلى الامام وذلك قوله تعالى « والحافظون لحدود الله » فإذا انتهى إلى الامام فليس لأحد أن يتركه .

٢ — علي عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام ٩٥٢ قال : سألته عن الرجل يأخذ اللص يرفعه أو يتركه فقال : ان صفوان بن أمية كان مضطجعا في المسجد الحرام فوضع رداءه وخرج يهريق الماء فلما رجع وجد رداءه قد سرق حين رجع فقال : من ذهب بردائي ؟ فذهب يطلبه فأخذ صاحبه فرفعه إلى النبي صلى الله عليه وآله فقال النبي صلى الله عليه وآله : أقطعوا يده فقال صفوان تقطع يده من أجل ردائي يا رسول الله ؟ قال : نعم قال فأنا أهبه له فقال : له رسول الله صلى الله عليه وآله هلاً كان هذا قبل أن ترفعه إلي ، قلت فالامام بمنزلة إذا رفع اليه ؟ قال : نعم ، قال : وسألته عن العفو قبل أن ينتهي إلى الامام فقال : حسن .

٣ — أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن الحسين بن أبي العلا قال : ٩٥٣ سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يأخذ اللص أبدعه أفضل أم يرفعه ؟ فقال : إن صفوان بن أمية كان متكئاً في المسجد على رداءه فقام يبول فرجع وقد ذهب به فطلب صاحبه فوجده فقدّمه إلى رسول الله صلى الله عليه وآله فقال عليه السلام : أقطعوا يده فقال صفوان يا رسول الله أنا أهب ذلك له فقال رسول الله صلى الله عليه وآله

* ٩٥١ — التهذيب ج ٢ ص ٤٧٩ الكافي ج ٢ ص ٣٠٨ .

ب ٩٥٢ — ٩٥٣ — التهذيب ج ٢ ص ٤٧٩ الكافي ج ٢ ص ٣٠٩ .

ألا كان ذلك قبل أن يُنتهى به إلى قال: وسألته عن العفو عن الحدود قبل أن ينتهى إلى الامام فقال: حسن .

٩٥٤ ٤ — فأما مارواه الحسين بن سعيد عن محمد بن يحيى عن طاحنة بن زيد عن جعفر قال حدثني بعض أهلي أن شاباً أتى أمير المؤمنين عليه السلام فأقرّ عنده بالسرقه قال فقال له علي عليه السلام: إني أراك شاباً لا بأس بهيئتك فهل تقرأ شيئاً من القرآن؟ قال: نعم سورة البقرة، فقال فقد وهبت يدك لسورة البقرة، قال وإنما منعه أن يقطعه لأنه لم تقم عليه البيعة .

فالوجه في هذا الخبر ما بيته في آخره وهو إنما جاز له ذلك لأنه كان أقرّ على نفسه ولو كانت قد قامت عليه بذلك بيعة لما جاز العفو عنه على حال وقد أوردنا في كتابنا الكبير ما يدل على ذلك، ويزيده بياناً:

٩٥٥ ٥ — مارواه محمد بن أحمد بن يحيى عن أبي عبد الله البرقي عن بعض أصحابه عن بعض الصادقين عليهم السلام قال: جاء رجل إلى أمير المؤمنين عليه السلام فأقرّ بالسرقه فقال له أمير المؤمنين عليه السلام: أتقرأ شيئاً من كتاب الله؟ قال: نعم سورة البقرة قال: قد وهبت يدك لسورة البقرة، قال: فقال الأشعث أتعتلّ حدّاً من حدود الله تعالى؟ فقال وما يدريك ما هذا إذا قامت البيعة فليس للامام أن يعفو وإذا أقرّ الرجل على نفسه فذلك إلى الامام إن شاء عفى وإن شاء قطع .

١٤٩ — باب هـ المرتد والمرتدة

٩٥٦ ١ — سهل بن زياد عن الحسن بن محبوب عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن المرتد فقال: من رغب عن الاسلام وكفر بما أنزل

* ٩٥٤ — التهذيب ج ٢ ص ٤٨٠ .

— ٩٥٥ — التهذيب ج ٢ ص ٤٨١ الفقيه ص ٣٧٢ .

— ٩٥٦ — التهذيب ج ٢ ص ٤٨٣ الكافي ج ٢ ص ٣١٠ .

الله على محمد صلى الله عليه وآله بعد إسلامه فلا توبة له وقد وجب قتله وبانت منه امرأته ويقسم ماتركه على ولده .

٢ — عنه وأحمد جميعاً عن ابن محبوب عن هشام بن سالم عن عمار الساباطي قال : ٩٥٧
ممنعت أبا عبدالله عليه السلام يقول : كل مسلم بين مسلمين يرتد عن الاسلام وجحد
محمد صلى الله عليه وآله نبوته وكذبه فإن دمه مباح لكل من سمع ذلك منه وامرأته
بائنة منه يوم ارتد فلا تقر به ويقسم ماله على ورثته وتعتد امرأته عدة المتوفى عنها
زوجها وعلى الامام ان يقتله ولا يستتبه .

٣ — فأما مارواه أحمد بن محمد بن علي بن الحكم عن موسى بن بكر عن الفضيل ٩٥٨
ابن يسار عن أبي عبدالله عليه السلام ان رجلاً من المسلمين تنصر وأتى به أمير المؤمنين
عليه السلام فاستتابه فأبى عليه فقبض على شعره ثم قال : طئوا عباد الله فوطئ
حتى مات .

٤ — الحسن بن محبوب عن غير واحد من أصحابنا عن أبي جعفر وأبي عبدالله ٩٥٩
عليهما السلام في المرتد يستتاب فإن تاب وإلا قتل ، والمرأة إذا أرادت استتبت
فإن تابت ورجعت وإلا خلعت السجن وضيق عليها في حبسها .

٥ — أحمد بن محمد بن علي بن حديد عن جميل بن دراج وغيره عن أحدهما ٩٦٠
عليهما السلام في رجل رجع عن الاسلام قال : يستتاب فإن تاب وإلا قتل ، قيل
لجميل فما تقول إن تاب ثم رجع عن الاسلام ؟ قال : يستتاب ، فقيل فما تقول : إن
تاب ثم رجع ثم تاب ثم رجع ؟ فقال : لم اسمع في هذا شيئاً ولكن عندي بمنزلة الزاني
الذي يقام عليه الحد مرتين ثم يقتل بعد ذلك .

٢٦٧ - ٩٥٧ - ٩٥٨ - التهذيب ج ٢ ص ٤٨٣ الكافي ج ٢ ص ٣١٠ الفقيه ص ٢٦٧ .

٩٦٠ - ٩٥٩ - التهذيب ج ٢ ص ٤٨٣ الكافي ج ٢ ص ٣١٠ .

٩٦١ ٦ — سهل بن زياد عن محمد بن الحسن بن شمعون عن عبد الله بن عبد الرحمن عن مسمع ابن عبد الملك عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : المرتد تعزل عنه امرأته ولا تؤكل ذبيحته ويستتاب ثلاثة أيام فإن تاب وإلا قتل يوم الرابع .

٩٦٢ ٧ — علي بن إبراهيم عن أبيه عن بن أبي عمير عن هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : أتى قوم أمير المؤمنين عليه السلام فقالوا السلام عليك ياربنا فاستتابهم فلم يتوبوا فخبرهم خفيرة وأوقد فيها ناراً وحفر خفيرة أخرى الى جانبها وأفضى بينهما فلما لم يتوبوا ألقاهم في الخفيرة وأوقد لهم في الخفيرة الأخرى حتى ماتوا .
فهذه الأخبار لا تنافي الأخبار الأولى لأن الأولى متناولة لمن ولد على فطرة الاسلام ثم ارتد فانه لا يقبل توبته ويقتل على كل حال، والأخبار الأخيرة متناولة لمن كان كافراً فأسلم ثم ارتد بعد ذلك فانه يستتاب فإن تاب فيما بينه وبين ثلاثة أيام وإلا قتل وقد فصل ما ذكرناه أبو عبد الله عليه السلام في رواية عمار الساباطي التي قدمناها ، ويؤكد ذلك :

٩٦٣ ٨ — مارواه محمد بن يحيى عن العمري بن علي النيشابوري عن علي بن جعفر عن أخيه أبي الحسن عليه السلام قال : سألت عن مسلم إرتد قال : يقتل ولا يستتاب قلت فنصراني أسلم ثم ارتد عن الاسلام قال : يستتاب فإن رجع وإلا قتل .

٩٦٤ ٩ — الحسين بن سعيد قال قرأت بخط رجل الى أبي الحسن الرضا عليه السلام رجل ولد على الاسلام ثم كفر واشرك وخرج عن الاسلام هل يستتاب أو يقتل ولا يستتاب ؟ فكتب : يقتل فأما المرأة إذا ارتدت فانها لا تقتل على كل حال بل

* — ٩٦١ — ٩٦٢ — التهذيب ج ٢ ص ٤٨٣ الكافي ج ٢ ص ٣١١ وأخرج الأول الصدوق في الفقيه ص ٢٦٦ بتفاوت في السند .

— ٩٦٣ — ٩٦٤ — التهذيب ج ٢ ص ٤٨٣ وأخرج الأول الكليني في الكافي ج ٢ ص ٣١٠ .

تخلد السجن إن لم ترجع الى الاسلام.

وقد تضمن ذلك رواية الحسن بن محبوب عن غير واحد عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام ، ويزيد ذلك بياناً :

١٠ — مارواه محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين عن محمد بن يحيى الخزاز ٩٦٥ عن غياث بن ابراهيم عن جعفر عن أبيه عن علي عليهم السلام قال : إذا ارتدت المرأة عن الاسلام لم تقتل ولكن تجلس أبدأ .

١١ — الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن حريز عن أبي عبد الله عليه السلام ٩٦٦ قال : لا يخلد في السجن الا ثلاثة الذي يمسك على الموت ، والمرأة تتردد عن الاسلام والسارق بعد قطع اليد والرجل .

١٢ — عنه عن الحسن بن محبوب عن عباد بن صبيب عن أبي عبد الله عليه السلام ٩٦٧ قل : المرتد يستتاب فإن تاب وإلا قتل قال : والمرأة تستتاب فإن تابت وإلا حبست في السجن وأضر بها .

١٣ — فأما مارواه الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن عاصم بن حميد ٩٦٨ عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في وليدة كانت نصرانية فأسلمت وولدت لسيدها ثم إن سيدها مات فأوصى بها عتاقة السرية على عهد عمر فنكحت نصرانيا ديرانيا وتنصرت فولدت ولدين وحملت بالثالث قال : فقضى ان يعرض عليها الاسلام فعرض عليها فأبته فقال ما ولدت من ولد نصراني فهم عبيد لأخيه الذي ولدت لسيدها الاول وأنا احبسها حتى تضع ولدها الذي في بطنها فإذا ولدت قتلته .

* ٩٦٥ - ٩٦٦ - التهذيب ج ٢ ص ٤٨٥ واخرج الاول الصدوق في الفقيه ص ٢٦٦
- ٩٦٧ - ٩٦٨ - التهذيب ج ٢ ص ٤٨٥ واخرج الاول الصدوق في الفقيه ص ٢٦٦ بضافات

فلا ينافي الأخبار الاولى لأن هذا الخبر إنما وجب فيه قتلها لانها ارتدت عن الاسلام وتزوجت كافراً فلاجل ذلك وجب عليها القتل ، ولو لم يكن تزوجت كان حكمها أن تخلد في الحبس حسب ما تضمنته الروايات الاولى .

١٥٠ - باب حكم المحارب

٩٦٩ ١ - محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد عن جعفر بن محمد بن عبيد الله عن محمد بن سليمان الديلمي عن عبيد الله المدائني عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له جعلت فداك أخبرني : عن قول الله تعالى « إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض » ؟ قال : فعقد يده ثم قال : يا أبا عبد الله خذها أربعاً بأربع ثم قال : إذا حارب الله ورسوله وسمى في الأرض فساداً فقتل قتل ، وإن قتل وأخذ المال قتل وصلب ، وإن أخذ المال ولم يقتل قطعت يده ورجله من خلاف فإن حارب الله ورسوله وسعى في الأرض فساداً ولم يقتل ولم يأخذ المال نفى من الأرض قال قلت : وما حد نفية ؟ قال : سنة ينفي من الأرض التي يفعل فيها إلى غيرها ثم يكتب إلى ذلك المضر بأنه منفي فلا تؤاكلوه ولا تشاربوه ولا تناكحوه حتى يخرج إلى غيره : فيكتب إليهم أيضاً بمثل ذلك فلا يزال هذه حاله سنة فإذا فعل به ذلك تاب وهو صاغر .

٩٧٠ ٢ - فاما ما رواه علي بن ابراهيم عن أبيه عن بن أبي عمير عن جميل بن دراج قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله تعالى « إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا » إلى آخر الآية ، فقلت : أي شيء عليهم من هذه الحدود التي مسمى الله ؟ قال : ذلك إلى الامام إن شاء قطع

* - ٩٦٩ - التهذيب ج ٢ ص ٤٨١ الكافي ج ٢ ص ٣٠٧ بتفاوت في السند والمتن .

- ٩٧٠ - التهذيب ج ٢ ص ٤٨٢ الكافي ج ٢ ص ٣٠٧ .

وإن شاء صلب وإن شاء نفى وإن شاء قتل ، قلت : النفي الى أين ؟ قال : ينفي من مصر الى مصر آخر وقال : إن عليا عليه السلام نفى زجلين من الكوفة الى البصرة . فالوجه في هذا الخبر أحد شيئين ، أحدهما : أن نحمله على التقية لأن في العامة من يقول : إن الامام مخير بين هذه الحدود ولا ينزلها ، على ما تضمنته الرواية الأولى والاخبار التي ذكرناها في كتابنا الكبير ، والذي يدل على ذلك :

٣ — مارواه محمد بن يعقوب عن علي بن محمد عن علي بن الحسن الميثمي عن علي ١٧١ ابن اسباط عن داود بن أبي يزيد عن أبي عبيدة بن بشير الخثعمي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قاطع الطريق وقالت : إن الناس يقولون الامام فيه مخير أي شيء شاء صنع ؟ قال : ليس أي شيء شاء صنع ولكن يصنع بهم على قدر جناياتهم فقال : من قطع الطريق فقتل وأخذ المال قطعت يده ورجله وصلب ، ومن قطع الطريق وقتل ولم يأخذ المال قتل ، ومن قطع الطريق ولم يأخذ المال ولم يقتل فني من الأرض .

والوجه الآخر أن نقول انه مخير إذا حارب وشهر السلاح وضرب وعقر وأخذ المال وإن لم يقتل فانه يكون أمره الى الامام ، يدل على هذا التفصيل :

٤ — مارواه أحمد بن محمد بن محمد عن ابن محبوب عن أبي أيوب عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر ٩٧٢ عليه السلام قال : من شهر السلاح في مصر من الأماصار فعقر اقتص منه ونفي من تلك المدينة ، ومن شهر السلاح في غير الأماصار وضرب وعقر وأخذ المال ولم يقتل فهو محارب وجزاؤه جزاء المحارب وأمره الى الامام إن شاء قتله وإن شاء صلبه وإن شاء قطع يده ورجله ، قال : وإن ضرب وقتل وأخذ المال فعلى الامام ان يقطع يده اليمنى بالسرقة ثم يدفعه الى أولياء المقتول فيتبعونه بالمال ثم يقتلونه ، قال فقال له أبو عبيدة : أصلحك

* — ٩٧١ — التهذيب ج ٢ ص ٤٨٢ الكافي ج ٢ ص ٣٠٧ .

— ٩٧٢ — التهذيب ج ٢ ص ٤٨١ الكافي ج ٢ ص ٣٠٧ .

الله أرايت ان عفى عنه أولياء المقتول ؟ قال فقال أبو جعفر عليه السلام : إن عفوا عنه فان على الإمام أن يقتله لأنه قد حارب الله ورسوله وقتل وسرق قال ثم قال : له أبو عبيدة أرايت أن أرادوا أولياء المقتول أن يأخذوا منه الدية ويدعونه ألهم ذلك ؟ قال فقال : لاعليه القتل .

كتاب المريات

١٥١ - باب مقدار المية

٩٧٣ ١ - أحمد بن محمد بن علي بن الحكم عن علي بن أبي حمزة عن أبي بصير قال قال أبو عبد الله عليه السلام : دية الخطأ اذا لم يرد الرجل القتل مائة من الابل أو عشرة آلاف من الورق أو الف من الشاة ، وقال : الدية المغلظة التي تشبه العمد وليس بعمد أفضل من دية الخطأ باسنان الابل ثلاث وثلاثون حقة وثلاث وثلاثون جذعة وأربع وثلاثون ثنية كلها طروقة الفحل ، وسألته عن الدية فقال : دية المسلم عشرة آلاف من الفضة أو الف مثقال من الذهب أو الف من الشاة على اسنانها أثلاثا ، من الابل مائة على اسنانها ، ومن البقر مائتان .

٩٧٤ ٢ - علي بن محمد بن عيسى عن يونس عن محمد بن سنان عن العلاء بن الفضيل عن أبي عبد الله عليه السلام قال : في قتل الخطأ مائة من الابل أو الف من الغنم أو عشرة آلاف درهم أو الف دينار فان كانت الابل خمس وعشرون بنت مخاض وخمس وعشرون بنت لبون وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة ، والدية المغلظة في الخطأ الذي يشبه العمد الذي يضرب بالحجر أو بالعصا الضربة والضربتين لا يريد قتله فهي اثلاث ثلاث وثلاثون حقة وثلاث وثلاثون جذعة وأربع وثلاثون

* ٩٧٣ - التهذيب ج ٢ ص ٤٨٩ الكافي ج ٢ ص ٣١٨ وفيه عن أبي حمزة .

- ٩٧٤ - التهذيب ج ٢ ص ٤٨٩ الكافي ج ٢ ص ٣١٨ .

خلفه (١) كلها طروقة الفحل وإن كان الغنم فألف كبش والعمد هو القود أو رضاء
ولى المقتول.

٣ — الحسين بن سعيد عن الحسن بن محبوب عن عبد الرحمن بن الحجاج قال : ٩٧٥
سمعت ابن أبي ليلى يقول : كانت الدية في الجاهلية مائة من الإبل فأقرها رسول الله
صلى الله عليه وآله ثم انه فرض على أهل البقر مائتي بقرة ، وفرض على أهل الشاة
ألف شاة ، وعلى أهل اليمن الحلل مائة حلة ، قال عبد الرحمن فسألت أبا عبد الله عما
روى ابن أبي ليلى فقال : كان علي عليه السلام يقول : الدية الف دينار وقيمة الدنانير
عشرة آلاف درهم ، وعلى أهل الذهب الف دينار وعلى أهل الورق عشرة آلاف
درهم لأهل الأمصار ، ولأهل البوادي الدية مائة من الإبل ولأهل السواد مائتا بقرة
أو ألف شاة .

٤ — فأما ما رواه علي بن ابراهيم عن أبيه عن بعض أصحابه عن عبد الله بن سنان ٩٧٦
والحسين بن سعيد عن حماد عن عبد الله بن المغيرة والنضر بن سويد جميعاً عن ابن سنان
قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : قال أمير المؤمنين عليه السلام : في الخطأ
شبه العمدة أن يقتل بالسوط أو بالعصا أو بالحجر إن دية ذلك تغلظ وهي مائة من الإبل
منها أربعون خلفه بين ثنية إلى بازل عامها وثلاثون حقة وثلاثون بنت لبون ، والخطأ
يكون فيه ثلاثون حقة وثلاثون بنت لبون وعشرون بنت نخاض وعشرون ابن لبون
ذكر وقيمة كل بعير من الورق مائة وعشرون درهماً أو عشرة دنانير ، ومن الغنم قيمة
كل ناب من الإبل عشرون شاة .

(١) الخلفه : يفتح الحاء وكسر اللام الحامل من النوق وجمعها نخاض من غير انظها .

٩٧٥ — التهذيب ج ٢ ص ٤٩٠ الكافي ج ٢ ص ٣١٧ .

٩٧٦ — التهذيب ج ٢ ص ٤٨٩ الكافي ج ٢ ص ٣١٨ الفقيه ص ٣٨٤ مسنداً .

٩٧٧ هـ — الحسين بن سعيد عن معاوية بن وهب قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن دية العمد فقال : مائة من فحولة الابل المسان (١) فإن لم يكن ابل فكان كل جمل عشرون من فحولة الغنم .

فما تضمن هذه الأخبار من اختلاف اسنان الابل في قتل الخطأ وشبهه العمد وما تضمنته الاخبار الاولة الوجه فيها أن نعملها على ان للامام أن يعمل بأيها شاء بحسب ما يراه في الحال من الصلاح ، وما تضمنته من انه إذا لم يكن ابل فكان كل جمل عشرون شاة يحتمل شيئين ، أحدهما : انه إنما يلزم أهل البوادي دية الابل فمن امتنع منهم من اعطاء الابل جاز أن يؤخذ منهم مكن كل جمل عشرون شاة بالقيمة والوجه الآخر : أن نعمله على عبد قتل حراً فإنه يلزمه ذلك إذا أراد أولياؤه أن يعطوا عنه الدية ، ويدل على ذلك :

٩٧٨ هـ — مارواه أبو جعيلة عن زيد الشحام عن أبي عبد الله عليه السلام في العبد يقتل حرأعماً قال : مائة من الابل المسان فان لم يكن ابل فكان كل جمل عشرون من فحولة الغنم . وأما الدرهم ف عشرةة الف درهم وعلى ذلك دلت الروايات الاولة ، ويؤكد ذلك ايضاً :

٩٧٩ هـ — مارواه علي بن ابراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام : انه قال من قتل مؤمناً متعمداً فإنه يقاد به إلا أن يرضى أولياء المقتول أن يقبلوا الدية أو يتراضوا بأكثر من الدية أو بأقل من الدية فان فعلوا ذلك بينهم جاز وإن لم يتراضوا أقيد ، وقال : الدية عشرةة الف درهم ، أو ألف دينار ، أو مائة من الابل .

فأما ما تضمنته الروايات المتقدمة من انه يخرج عن كل ابل مائة وعشرون درهما .

(١) المسان : جمع مسن وهو الكبير السن من الدواب .

* — ٩٧٧ — ٩٧٨ — التهذيب ج ٢ ص ٤٩٠ واخرج الاول الصدوق في الفقيه ص ٣٨٤ .

— ٩٧٩ — التهذيب ج ٢ ص ٤٩٠ الكافي ج ٢ ص ٣١٨ .

- ٨ — ومارواه الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي وعبدالله ٩٨٠
ابن المغيرة والنضر بن سويد جميعاً عن عبدالله بن سنان قال : سمعت أبا عبدالله
عليه السلام يقول : من قتل مؤمناً متعمداً أقيد منه إلا أن يرضى أولياءه للقتول أن
يقبلوا الدية ، فإن رضوا بالدية وأحب ذلك القاتل فالدية اثني عشر ألفاً أو ألف دينار .
- ٩ — الحسين بن سعيد عن حماد والنضر بن سويد عن القاسم بن سليمان عن عبيد ٩٨١
ابن زرارة عن أبي عبدالله عليه السلام قال : الدية الف دينار ، أو اثني عشر ألف
درهم ، أو مائة من الإبل .

فالوجه في هذين الخبرين ما ذكره :

- ١٠ — الحسين بن سعيد وأحمد بن محمد بن عيسى معاً انه روى أصحابنا ان ذلك ٩٨٢
من وزن ستة .

وإذا كان كذلك فهو يرجع الى عشرة آلاف درهم ، ويحتمل أن يكون هذه
الأخبار وردت للتقية لأن ذلك مذهب العامة .

١٥٢ — باب انه لا يجب على العاقلة عمد ولا إقرار ولا صلح

- ١ — علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن محبوب عن علي بن أبي حمزة عن أبي بصير ٩٨٣
عن أبي جعفر عليه السلام قال : لا يضمن العاقلة عمداً ولا إقراراً ولا صلحاً .
- ٢ — النوفلي عن السكوني عن جعفر عن أبيه ان أمير المؤمنين عليه السلام قال : ٩٨٤
العاقلة لا تضمن عمداً ولا إقراراً ولا صلحاً .
- ٣ — فأما مارواه الحسن بن محمد بن مماعة عن أحمد بن الحسن الميثمي عن أبان ٩٨٥

* — ٩٨٠ — ٩٨١ — التهذيب ج ٢ ص ٤٩٠ الكافي ج ٢ ص ٣١٨ بزيادة في آخره .

— ٩٨٢ — التهذيب ج ٢ ص ٤٩٠ .

— ٩٨٣ — التهذيب ج ٢ ص ٤٩٣ الكافي ج ٢ ص ٣٤٤ الفقيه ص ٣٩٤ .

— ٩٨٤ — ٩٨٥ — التهذيب ج ٢ ص ٤٩٣ وأخرج الأخير الكليني في الكافي ج ٢ ص ٣٤٤ بتفاوت يسير .

ابن عثمان عن أبي بصير قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل قتل رجلاً متعمداً ثم هرب القاتل فلم يقدر عليه قال : إن كان له مال اخذت الدية من ماله وإلا فن الاقرب فالاقرب فانه لا يبطل دم امرء مسلم .

٩٨٦ ٤ — محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن أبي جعفر عليه السلام في رجل قتل رجلاً عمداً ثم فرّ فلم يقدر عليه حتى مات قال : إن كان له مال اخذ منه وإلا أخذ من الاقرب .

فالوجه في هذين الخبرين أن نحملهما على الحال التي تضمنها وهي الحال التي لا يقدر فيها على القاتل إما لهربه أو لموته فانه يؤخذ من عاقلته ، وإنما لم يلزمهم ذلك مع وجود القاتل ، والذي يؤكد ما قلناه :

٩٨٧ ٥ — مارواه محمد بن يحيى عن أبي جعفر عن أبي الجوزا عن الحسين بن علوان عن عمرو بن خالد عن زيد بن علي عن آبائه عليهم السلام قال : لا تضمن العاقلة إلا ما قامت عليه اليقينة ، قال فأتاه رجل فاعترف عنده فجعله في ماله خاصة ولم يجعل على العاقلة شيئاً .

١٥٣ — باب انه ليس للنساء عفو ولا قود

٩٨٨ ١ — محمد بن يعقوب عن أحمد بن محمد الكوفي عن محمد بن أحمد النهدي عن محمد ابن الوليد عن أبان عن أبي العباس عن أبي عبد الله عليه السلام قال ليس للنساء عفو ولا قود .

٩٨٩ ٢ — فأما مارواه علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن فضال عن يونس بن يعقوب عن أبي مريم عن أبي جعفر عليه السلام قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام

* ٩٨٦ — التهذيب ج ٢ ص ٤٩٣ .

— ٩٨٧ — التهذيب ج ٢ ص ٤٩٤ وفيه (لا تقتل) بدل لا تضمن الفقيه ص ٣٩٤ بتفاوت يسير .

— ٩٨٨ — التهذيب ج ٢ ص ٤٩٥ الكافي ج ٢ ص ٣٤١ .

فيمن عفى عن ذي سهم فإن عفوه جائز ، وقضى في أربعة أخوة عفى أحدهم قال :
يعطي بقيتهم الدية ويرفع عنه بحصته الذي عفى .

٣ — وما رواه علي بن ابراهيم عن أبيه عن علي بن حديد عن جميل بن دراج ٩٩٠
عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام في رجلين قتل رجلًا عمدًا وله وليان فعفى أحد
الولين فقال : إذا عفى عنه بعض الأولياء دري عنه القتل وطرح عنهما من الدية بقدر حصة
من عفى وأدّى الباقي من أموالهما إلى الذي لم يعف وقال : عفو كل ذي سهم جائز .

٤ — أحمد بن محمد عن ابن محبوب عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن أبي عبد الله ٩٩١
عليه السلام قال : سألته عن رجل قتل رجلين عمدًا ولهما أولياء فعفى أولياء أحدهما
وأبى الآخر قال فقال : يقتل الذين لم يعفوا وإن أحبوا أن يأخذوا الدية اخذوا ،
قال عبد الرحمن : فقلت لأبي عبد الله عليه السلام فرجلان قتل رجلًا عمدًا وله وليان
فعفى أحد الوليين قال فقال : إذا عفى بعض الأولياء دري عنها القتل وطرح عنها
القتل وطرح عنها من الدية بقدر حصة من عفى وأدّى الباقي من أموالهما إلى الذين
لم يعفوا .

فلأتاني بين هذه الأخبار والخبر الأول من وجهين ، أحدهما أنه يجوز لنا أن نخص
هذه الأخبار بأن نقول يجوز عفو من كان له حظ من الدية إلا أن يكون امرأة فانه
لا يجوز لها عفو ولا قود ، والثاني : أن هذه الأخبار إنما تضمنت جواز عفو الأولياء
والمرأة ليست بولي المقتول لأن المولى هو الذي له المطالبة بالقود أو الدية وليس للمرأة
ذلك وإذا لم يكن وليا لم يتناف ما قدمناه ، فأما ما تضمنته هذه الروايات من أنه إذا
عفى بعض الأولياء دري عنه القتل وانتقل ذلك إلى الدية ، فالوجه فيها أنه إنما ينقل
إلى الدية إذا لم يؤد من يريد القود إلى أولياء المقاد منه مقدار ما عفى عنه لأنه متى

لم يؤد ذلك لم يكن له القود على حال وكذلك القول فيما :

٩٩٢ ٥ — رواه الصفار عن الحسن بن موسى عن غياث بن كلوب عن اسحاق بن عمار عن جعفر عن أبيه أن عليا عليه السلام كان يقول : من عفى عن الدم من ذي سهم له فيه فعموه جائز ويسقط الدم ويصير دية ويرفع عنه حصاة الذي عفى ..

والذي يدل على ما قلناه من ان له القود إذا رد مقدار ما عفى عنه

٩٩٣ ٦ — مارواه أحمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن أبي ولاد الخنـاط قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل قتلته امرأة وله أب وام وابن فقال الابن : انا اريد أن اقتل قاتل أبي وقال الأب : انا اعفو وقالت الام انا آخذ الدية قال فقال : فليعط الابن ام المقتول السدس من الدية ويعطي ورثة القاتل السدس من الدية حق الاب الذي عفى وليقتله .

٩٩٤ ٧ — أحمد بن محمد عن علي بن حديد عن ابن أبي عمير عن جميل بن دراج عن بعض أصحابه رفعه إلى أمير المؤمنين عليه السلام في رجل قتل وله وليان فعفى أحدهما وأبى الآخر أن يعفو قال : إن الذي لم يعف ان أراد أن يقتل قتل ورد نصف الدية الى أولياء المقتول المقاد منه .

٩٩٥ ٨ — فأما مارواه ابن محبوب عن أبي ولاد قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل قتل وله أولاد صغار وكبار أرأيت ان عفى أولاده الكبار ؟ قال فقال : لا يقتل ويجوز عفو الكبار في حصصهم فإذا كبر الصغار كان لهم أن يطلبوا حصصهم من الدية .

قوله عليه السلام إذا كبر الصغار كان لهم حصصهم من الدية لا يدل على انه ليس

* ٩٩٢ — التهذيب ج ٢ ص ٤٩٥ .

٩٩٣ — التهذيب ج ٢ ص ٤٩٤ الكافي ج ٢ ص ٣٤١ .

٩٩٤ — ٩٩٥ — التهذيب ج ٢ ص ٤٩٥ الكافي ج ٢ ص ٣٤١ الفقيه ج ٣ ص ٣٩٣ باختلاف يسير في الاول

لهم القود بالشرط الذي ذكرناه والذي يدل على ان لهم القود مضافا الى ماقدمناه :

- ٩ — مارواه الصفار عن الحسن بن موسى عن غياث بن كلوب عن اسحاق ٩٩٦
ابن عمار عن جعفر عن أبيه ان عليا عليهم السلام قال : انتظروا بالصغار الذين قتل
أبوهن أن يكبروا فاذا بلغوا خيروا فان أحبوا قتلوا او عفوا أو صالحوا .

١٥٤ — باب حكم الرجل اذا قتل امرأة

- ١ — علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله ٩٩٧
عليه السلام في الرجل يقتل المرأة متعمداً فاذا أراد أهل المرأة أن يقتلوه قال : ذلك
لهم إذا أدوا إلى أهله نصف الدية، وإن قبلوا الدية فلهن نصف الدية .
٢ — علي عن محمد بن عيسى عن موسى عن عبد الله بن مسكان عن أبي عبد الله ٩٩٨
عليه السلام قال إذا قتل الرجل المرأة فان أرادوا القود أدوا فضل دية الرجل وأقادوه
بها ، وإن لم يفعلوا قبلوا الدية دية كاملة ، ودية المرأة نصف دية الرجل .
٣ — أحمد بن محمد عن ابن محبوب عن عبد الله بن سنان قال سمعت أبا عبد الله ٩٩٩
عليه السلام يقول : في رجل قتل امرأة متعمداً فقال : إن شاء أهلها أن يقتلوه يؤدوا
إلى أهله نصف الدية وإن شاؤا أخذوا نصف الدية خمسة آلاف درهم .
٤ — أبو علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن اسحاق بن عمار ١٠٠٠
عن أبي بصير عن أحدهما عليها السلام قال قلت : رجل قتل امرأة فقال : ان أراد
أهل المرأة أن يقتلوه أدوا نصف دية وقاتلوه وإلا قبلوا الدية .
٥ — أحمد بن محمد عن الفضل عن زيد الشحام عن أبي عبد الله عليه السلام ١٠٠١

* ٩٩٦ — التهذيب ج ٢ ص ٤٩٥ .

٩٩٧ — التهذيب ج ٢ ص ٤٩٦ وهو صدر حديث الكافي ج ٢ ص ٣٢٣ .

٩٩٨ — التهذيب ج ٢ ص ٤٩٦ باختلاف في المتن الكافي ج ٢ ص ٣٢٣ وهو صدر حديث .

٩٩٩ — التهذيب ج ٢ ص ٤٩٦ وهو صدر حديث الكافي ج ٢ ص ٣٢٣ وهو صدر حديث .

١٠٠٠ — ١٠٠١ — التهذيب ج ٢ ص ٤٩٦ .

في رجل قتل امرأة متعمدا قال : إن شاء أهلها أن يقتلوه قتلوه ويؤدوا إلى أهلها نصف الدية .

١٠٠٢ ٦ — فأما مارواه الصفار عن الحسن بن موسى الحشاش عن غياث بن كلوب عن اسحاق بن عمار عن أبي جعفر عليه السلام أن رجلا قتل امرأة فلم يجعل علي عليه السلام بينهما قصاصا وألزم الدية .

فلا ينافي الأخبار الأولى من وجهين ، أحدهما : أنه يجوز أن يكون عليه السلام لم يجعل بينهما قصاصا من حيث لم يكن القتل عمداً يجب فيه القود ، والثاني : أنه لم يجعل بينهما قصاصا لاحتياج معه إلى رد فضل الدية لأن الأخبار الأولى قد تضمنت أن بينهما قصاصا بشرط أن يردوا فضل ديتها على أولياء الرجل فتى بردوا فليس لهم إلا الدية ، والذي يؤكد ذلك :

١٠٠٣ ٧ — مارواه محمد بن أحمد بن يحيى عن أبي جعفر عن أبي الجوزا عن الحسين بن علوان عن عمرو بن خالد عن زيد بن علي عن آبائه عن علي عليهم السلام قال : ليس بين الرجل والنساء قصاص إلا في النفس .

فثبت القصاص بينهما في النفس على الشرط الذي ذكرناه ، فأما ما تضمنه هذا الخبر من أنه ليس بينهما قصاص إلا في النفس المعنى فيه أنه ليس بينهما قصاص يتساوى فيه الرجل والمرأة لأن ديات أعضاء المرأة على النصف من ديات أعضاء الرجل إذا جاوز ما فيه ثلث الدية على ما بيناه في الكتاب الكبير ، والذي يدل على أنه ثبت بينهما القصاص في الأعضاء :

١٠٠٤ ٨ — مارواه الحسن بن محبوب عن عبد الرحمن بن سيابة عن أبي عبد الله عليه السلام

* — ١٠٠٢ — التهذيب ج ٢ ص ٥٢٤ .

— ١٠٠٣ — التهذيب ج ٢ ص ٥٢٤ وهو صدر حديث .

— ١٠٠٤ — التهذيب ج ٢ ص ٥٢٤ .

قال : ان في كتاب علي عليه السلام لو أن رجلاً قطع فرج امرأته لأغرمته لها دينها فان لم يؤد اليها دينها قطعت لها فرجه إن طلبت ذلك .

١٥٥ - باب حكم المرأة إذا قتلت رجلاً

- ١ - علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله ١٠٠٥ عليه السلام انه قال : إن قتلت المرأة الرجل قتلت به وليس لهم إلا نفسها .
- ٢ - أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن علي بن أبي حمزة عن أبي بصير قال : ١٠٠٦ سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة قتلت رجلاً قال : تقتل به ولا يغرم أهلها شيئاً .
- ٣ - عنه عن ابن محبوب عن عبد الله بن سنان قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام ١٠٠٧ يقول في امرأة قتلت زوجها متممة فقال : ان شاء أهله أن يقتلوا وليس يجزي أحد أكثر من جنايته على نفسه .
- ٤ - الحسين بن سعيد عن محمد بن خالد عن ابن أبي عمير عن هشام بن سالم ١٠٠٨ عن أبي عبد الله عليه السلام في المرأة تقتل الرجل ماعليها ؟ قال : لا يجزي الجاني على أكثر من نفسه .
- ٥ - فاما مارواه محمد بن علي بن محبوب عن معاوية بن حكيم عن موسى بن بكر ١٠٠٩ عن أبي مريم ومحمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن يحيى عن علي بن الحسن بن رباط عن أبي مريم الانصاري عن أبي جعفر عليه السلام انه قال : في امرأة قتلت رجلاً قال :

 * - ١٠٠٥ - التهذيب ج ٢ ص ٤٩٦ وهو ذيل حديث الكافي ج ٢ ص ٢٢٣ وهو ضمن حديث .
 - ١٠٠٦ - التهذيب ج ٢ ص ٤٩٦ وهو ذيل حديث .
 - ١٠٠٧ - التهذيب ج ٢ ص ٤٩٦ وهو ذيل حديث الفقيه ص ٣٨٨ مرسلاً عن الصادق عليه السلام .
 - ١٠٠٨ - التهذيب ج ٢ ص ٤٩٦ .
 - ١٠٠٩ - التهذيب ج ٢ ص ٤٩٧ .

تقتل ويؤدي وليها بقية المال .

فهذه الرواية شاذة لم يروها إلا أبو مريم الانصاري وإن تكررت في الكتب في مواضع متفرقة ومع ذلك فإنها مخالفة لظاهر الكتاب قال الله تعالى « وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس » فحكم ان النفس بالنفس ولم يذكر معها شيئا آخر ، والروايات التي قدمناها صريحة بأنه لا يجني الجاني على أكثر من نفسه وأنه ليس على أوليائها شيء ، فإذا وردت هذه الرواية مخالفة لذلك ينبغي أن لا يلتفت اليها ولا الى العمل بها .

١٥٦ - باب مقدار دية أهل الزمة .

١٠١٠ ١ - علي بن ابراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس عن ابن مسكان عن أبي عبد الله عليه السلام انه قال : دية اليهودي والنصراني والمجوسي ثمانمائة درهم .

١٠١١ ٢ - أبو علي الاشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان بن يحيى عن منصور ابن حازم عن أبان بن تغلب قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : ابراهيم يزعم ان دية النصراني واليهودي والمجوسي سواء فقال : نعم قال الحق .

١٠١٢ ٣ - الحسن بن محبوب عن أبي أيوب وابن بكير عن ليث المرادي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن دية النصراني واليهودي والمجوسي فقال : ديتهم جميعا سواء ثمانمائة درهم ثمانمائة درهم .

١٠١٣ ٤ - ابن أبي عمير عن سماعة بن مهران عن أبي عبد الله عليه السلام قال : بعث النبي صلى الله عليه وآله خالد بن الوليد الى البحرين فأصاب بها دماء قوم من اليهود والنصارى والمجوس فكتب الى رسول الله صلى الله عليه وآله إني أصبت دماء قوم من اليهود والنصارى فوديتهم ثمانمائة ثمانمائة وأصبت دماء من المجوس ولم تكن عهدت إلي فيهم

* - ١٠١٠ - ١٠١١ - التهذيب ج ٢ ص ٤٩٧ الكافي ج ٢ ص ٣٢٦ .

- ١٠١٢ - التهذيب ج ٢ ص ٤٩٧ الكافي ج ٢ ص ٣٢٧ .

- ١٠١٣ - التهذيب ج ٢ ص ٤٩٨ .

قال : فكتب إليه رسول الله صلى الله عليه وآله ان ديتهم مثل دية اليهود والنصارى
وقال : انهم أهل الكتاب .

٥ — اسماعيل بن مهران عن درست عن ابن مسكان عن أبي بصير قال : ١٠١٤
سألت أبا عبد الله عليه السلام عن دية اليهودي والنصراني والمجوسي فقال : هم سواء
ثمانمائة درهم ثمانمائة درهم .

٦ — عنه عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام ١٠١٥
كم دية الذي ؟ قال : ثمانمائة درهم .

٧ — صفوان عن ابن مسكان عن ليث المرادي وعبد الأعلى بن أعين ١٠١٦
عن أبي عبد الله عليه السلام قال : دية النصراني واليهودي ثمانمائة درهم .

٨ — فأما مرواه اسماعيل بن مهران عن ابن المغيرة عن منصور عن أبان بن تغلب ١٠١٧
عن أبي عبد الله عليه السلام قال : دية النصراني واليهودي والمجوسي دية المسلم .

٩ — ومارواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن أبان عن زرارة عن أبي عبد الله ١٠١٨
عليه السلام قال من أعطاه رسول الله صلى الله عليه وآله ذمة فديته كاملة ، قال زرارة :
فهؤلاء ؟ قال أبو عبد الله عليه السلام : وهؤلاء ممن اعطاهم ذمة .

١٠ — وما رواه محمد بن خالد عن القاسم بن محمد عن علي عن أبي بصير ١٠١٩
عن أبي عبد الله عليه السلام قال : دية اليهودي والنصراني أربعة آلاف درهم ودية
المجوسي ثمانمائة درهم ، وقال أيضاً إن للمجوسي كتابا يقال له (جاماس) .
فلا تنافي بين هذه الأخبار والأخبار الآتية ، لأن الوجه فيها أن نعملها على من يعود

* — ١٠١٤ — التهذيب ج ٢ ص ٤٩٨ وفيه زيادة الفقيه ص ٣٨٨ .

— ١٠١٥ — التهذيب ج ٢ ص ٤٩٨ .

— ١٠١٦ — ١٠١٧ — التهذيب ج ٢ ص ٤٩٨ وأخرج الأخير الصدوق في الفقيه ص ٣٨٩ .

— ١٠١٨ — ١٠١٩ — التهذيب ج ٢ ص ٤٩٨ وأخرج الأخير الصدوق في الفقيه ص ٣٨٩ .

وفيه (جاماست) .

قتل أهل الذمة فانه إذا كان كذلك فللابام أن يلزمه دية المسلم كاملة تارة وأربعة آلاف درهم أخرى بحسب ما يراه أصلح في الحال وأردع ، فأما من كان ذلك منه نادراً لم يكن عليه أكثر من ثمانمائة درهم حسب ما تضمنته الأخبار الأولية ، والذي يدل على ما قلناه :

١٠٢٠ ١١ — مارواه ابن محبوب عن أبي أيوب عن سماعة قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن مسلم قتل ذمياً قال فقال : هذا شيء شديد لا تحمله الناس فليعط أهله دية المسلم حتى ينكح عن قتل أهل السواد وعن قتل الذمي ، ثم قال : لو أن مسلماً غضب على ذمي فاراد أن يقتله ويأخذ أرضه ويؤدي إلى أهله ثمانمائة درهم إذن يكفر القتل في الذميين ، ومن قتل ذمياً ظلماً فانه ليحرم على المسلم أن يقتل ذمياً حراماً ما آمن بالجزية وأداها ولم يجدها .

فاما رواية أبي بصير خاصة فقد روينا عنه أن ديتهم ثمانمائة مثل سائر الأخبار ، وما تضمن خبره من الفرق بين اليهود والنصارى والمجوس فقد روى هو أيضاً انه لا فرق بينهم وانهم سواء في الدية وقد قدمناه عنه وعن غيره ، يزيد ذلك بياناً :

١٠٢١ ١٢ — مارواه محمد بن علي محبوب عن أحمد بن محمد بن محمد عن ابن فضال عن ابن بكير عن زرارة قال : سألت عن المجوس ما حدم ؟ فقال : هم من أهل الكتاب ومجرهم مجرى اليهود والنصارى في الحدود والديات .

١٥٧ — باب انه لا يقاد مسلم بطافر

١٠٢٢ ١ — الحسن بن محبوب عن علي بن رثاب عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال : لا يقاد مسلم بذمي لاني القتل ولا في الجراحات ولكن يؤخذ

* — ١٠٢٠ — ١٠٢١ — التهذيب ج ٢ ص ٤٩٨ واخرج الاول الكليني في الكافي ج ٢ ص ٣٢٦
— ١٠٢٢ — التهذيب ج ٢ ص ٤٩٨ الكافي ج ٢ ص ٣٢٧ .

من المسلم جنيته للذي على قدر دية الذي ثمانمائة درهم .

٢ — فأما مارواه يونس عن ابن مسكان عن أبي عبدالله عليه السلام قال : إذا ١٠٢٣ قتل المسلم يهوديا أو نصرانيا أو مجوسيا فإرادوا أن يقيدوا ردوا فضل دية المسلم وأقادوا به .

٣ — عنه عن زرعة عن سماعة عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل مسلم يقتل ١٠٢٤ رجلا من أهل الذمة قال : هذا حديث شديد لا يحتمله الناس ولكن يعطي الذي دية المسلم ثم يقتل به المسلم .

٤ — الحسين بن سعيد عن فضالة بن أيوب عن أبي المعز عن أبي بصير ١٠٢٥ عن أبي عبدالله عليه السلام قال : إذا قتل المسلم النصراني ثم أراد أهل النصراني أن يقتلوه قتلوه وأدوا فضل ما بين الدينين .

فلا تنافي بين هذه الأخبار والخبر الاول لان الوجه فيها أن نعملها على أن يعود قتل أهل الذمة فانه إذا كان كذلك فللايمام أن يقتله به ويؤدي أهل الذي فضل دية المسلم على الذي على ورثته وإنما يفعل ذلك لكي يرتدع الناس عن قتل أهل الذمة ، يدل على ذلك : .

٥ — مارواه أحمد بن محمد بن محمد بن علي بن الحكم عن أبان عن اسماعيل بن الفضل ، ١٠٢٦ والحسين بن سعيد عن القاسم بن محمد ، وفضالة عن أبان عن اسماعيل بن الفضل قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن دماء اليهود والنصارى والمجوس هل عليهم وعلى من قتلهم شيء إذا غشوا المسلمين وأظهروا العداوة ؟ قال : لا إلا أن يكون متعمدا لقتلهم قال وسألته عن المسلم هل يقتل بأهل الذمة وأهل الكتاب إذا قتلهم ؟ قال : لا إلا

* — ١٠٢٣ — ١٠٢٤ — التهذيب ج ٢ ص ٤٩٨ الكافي ج ٢ ص ٣٢٦ .

— ١٠٢٥ — التهذيب ج ٢ ص ٤٩٨ الكافي ج ٢ ص ٣٢٧ الفقيه ص ٣٨٩ .

— ١٠٢٦ — التهذيب ج ٢ ص ٤٩٨ الكافي ج ٢ ص ٣٢٦ الفقيه ص ٣٨٩ .

أن يكون معتاداً لذلك لا يدع قتلهم فيقتل وهو صاغر .

١٠٢٧ ٦ — جعفر بن بشير عن اسماعيل بن الفضل عن أبي عبد الله عليه السلام قال :

قلت رجل قتل رجلاً من أهل الذمة قال : لا يقتل به إلا أن يكون متعوداً للقتل .

١٠٢٨ ٧ — يونس عن محمد بن الفضيل عن أبي الحسن الرضا عليه السلام مثله .

١٥٨ — باب : انه لا يقتل مربي

١٠٢٩ ١ — علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله

عليه السلام قال : لا يقتل الحرّ بالعبد فاذا قتل الحرّ العبد غرم ثمنه وضرب ضرباً شديداً .

١٠٣٠ ٢ — أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن علي بن أبي حمزة عن أبي بصير

عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا يقتل حرّ بعبد وإن قتله عمداً ولكن يغرم ثمنه

ويضرب ضرباً شديداً إذا قتله عمداً ، وقال : دية المملوك ثمنه .

١٠٣١ ٣ — أحمد بن أبي عبد الله عن عثمان بن عيسى عن سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام

قال قال : يقتل العبد بالحرّ ولا يقتل الحرّ بالعبد ولكن يغرم ثمنه ويضرب ضرباً

شديداً حتى لا يعود .

١٠٣٢ ٤ — صفوان عن ابن مسكان عن أبي بصير عن أحدهما عليهما السلام قال :

قلت قول الله تعالى « كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد والانتى

بالانتى » قال قال : لا يقتل حر بعبد ولكن يضرب ضرباً شديداً ويغرم ثمنه

دية العبد .

١٠٣٣ ٥ — جعفر بن بشير عن معلى بن أبي عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام قال :

١٠٢٧ - ١٠٢٨ - التهذيب ج ٢ ص ٤٩٩ : الكافي ج ٢ ص ٣٢٦ .

١٠٢٩ - ١٠٣٠ - التهذيب ج ٢ ص ٤٩٩ : الكافي ج ٢ ص ٣٢٥ : زيادة في .

١٠٣١ - ١٠٣٢ - ١٠٣٣ - التهذيب ج ٢ ص ٤٩٩ : الكافي ج ٢ ص ٣٢٥ : أخرج الأخير

الصدوق في الفقيه ص ٣٩٠ .

لا يقتل حر بعبد وإذا قتل الحر العبد غرم منه وضرب ضرباً شديداً ومن قتله بالقصاص أو الحد لم يكن له دية.

٦ — الحسن بن محبوب عن نعيم بن ابراهيم عن مسمع بن عبد الملك عن أبي عبد الله ١٠٣٤ عليه السلام قال : لا قصاص بين الحر والعبد .

٧ — فأما ما رواه أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى عن عبد الله بن المغيرة عن اسماعيل ١٠٣٥ ابن أبي زياد عن جعفر عن أبيه عن آباءه عن علي عليهم السلام انه قتل حراً بعبد قتله عمدا .

فالوجه في هذه الرواية أن نحملها على من يكون متعمداً لقتل العبيد لأن من يكون كذلك جاز للامام أن يقتله به لكي ينكل غيره عن مثل ذلك ، فاما إذا كان ذلك منه شاذاً نادراً فليس عليه أكثر من ثمنه والتأديب حسب ما قدمناه ، والذي يدل على ذلك :

٨ — ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن المختار بن محمد بن المختار ١٠٣٦ ومحمد بن الحسن عن عبد الله بن الحسن العلوي جميعاً عن الفتح بن يزيد الجرجاني عن أبي الحسن عليه السلام في رجل قتل مملوكه أو مملوكته قال : إن كان المملوك له أدب ومحبس ، إلا أن يكون معروفاً بقتل المالك فيقتل به .

٩ — علي بن ابراهيم عن أبيه عن اسماعيل بن مرار عن يونس عنهم عليهم السلام ١٠٣٧ قال : سئل عن رجل قتل مملوكه ؟ قال : إن كان غير معروف بالقتل ضرب ضرباً شديداً وأخذ منه قيمة العبد وتدفع الى بيت مال المسلمين ، وإن كان متعمداً للقتل قتل به .

* — ١٠٣٤ — ١٠٣٥ — التهذيب ج ٢ ص ٤٩٩ .

— ١٠٣٦ — ١٠٣٧ — التهذيب ج ٢ ص ٤٩٩ وفي الاخير بتفاوت في السند الكافي ج ٢

قال محمد بن الحسن الأخبار التي قدمناها من أن دية العبد ثمنه محمولة على التفصيل الذي روي من انه لا يجاوز ثمنه دية الحر ، لأنه متى زاد على ذلك ردّ اليه وإن نقص لم يلزم قاتله أكثر من ذلك ، فمن ذلك :

١٠٣٨ — مارواه علي بن ابراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس عن ابن مسكان عن أبي عبد الله عليه السلام قال : دية العبد قيمته ، وإن كان نفيساً فأفضل قيمته عشرة آلاف درهم ولا يجاوز به دية الحر .

١٠٣٩ — الحسن بن محبوب عن علي بن رئاب عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا قتل الحر العبد غرم قيمته وأدب قيل وإن كانت قيمته عشرين ألف درهم قل : لا يجاوز بقيمة العبد دية الاحرار .

١٥٩ — باب العبد يقتل جماعة احرار واحدا بعد الآخر

١٠٤٠ — محمد بن الحسن الصفار عن الحسن بن أحمد بن سلمة الكوفي عن أحمد بن الحسن ابن علي بن فضال عن أبيه عن علي بن عقبة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن عبد قتل أربعة احرار واحدا بعد واحد ؟ قال فقال : هو لأهل الأخير من القتل إن شاءوا قتلوه وإن شاءوا استرقوه ، لأنه إذا قتل الاول استحق أولياؤه ، فإذا قتل الثاني استحق من اولياء الاول فصار لأولياء الثاني ، فإذا قتل الثالث استحق من اولياء الثاني فصار لأولياء الثالث ، فإذا قتل الرابع استحق من اولياء الثالث فصار لأولياء الرابع إن شاءوا قتلوه وإن شاءوا استرقوه .

قال محمد بن الحسن هذا الخبر ينبغي أن نحمله على انه إنما يصير لأولياء الاخير إذا حكم بذلك الحاكم ، فاما ما قبل ذلك فانه يكون بين أولياء الجميع ، يدل على ذلك :

١٠٤١ — مارواه ابن محبوب عن علي بن رئاب عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام

* — ١٠٣٨ — ١٠٣٩ — التهذيب ج ٢ ص ٤٩٩ الكافي ج ٢ ص ٣٢٥ .

— ١٠٤٠ — ١٠٤١ — التهذيب ج ٢ ص ٥٠٠ .

في عبد جرح رجلين قال بهوينهما إن كانت جنايته تحيط بقيمته قيل له: فإن جرح رجلاً في أول النهار وجرح آخر في آخر النهار قال هو بينهما ما لم يحكم الوالي في المجرور الاول قال : فان جنى بعد ذلك جناية فان جنايته على الأخير .

١٦٠ - باب المدبر يقتل حراً

١ — علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن جميل بن دراج قال : ١٠٤٢ قلت لأبي عبد الله عليه السلام : مدبر قتل رجلاً خطأً من يضمن عنه ؟ قال : يصلح عنه مولاه فان أبي دفع الى أولياء المقتول يخدّمهم حتى يموت الذي دبره ثم رجع حراً لاسبيل عليه .

٢ — عنه عن محمد بن عيسى عن يونس عن محمد بن همران ، وسهل بن زياد ١٠٤٣ عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن جميل جميعاً عن أبي عبد الله عليه السلام في مدبر قتل رجلاً خطأً قال : إن شاء مولاه أن يؤدّي اليهم الدية وإلا دفعه اليهم بخديهم فاذا مات مولاه يعني الذي اعتقه رجع حراً ، وفي رواية يونس لاشي عليه . قال محمد بن الحسن هذه الروايات وردت هكذا مطلقة في انه متى مات المدبر صار المدبر حراً وينبغي أن نقول متى مات المدبر ينبغي أن يستسعى العبد في دية المقتول لثلاث يطل دم امرء مسلم، ويحمل ما تضمن رواية يونس من قوله لاشي، عليه على أنه لاشي عليه في الحال وإن وجب عليه أن يسعى فيه على مستقبل الاوقات ، يدل على ذلك :

٣ — مارواه علي بن ابراهيم عن أبيه عن اسماعيل بن مرار عن يونس ١٠٤٤ عن الخطاب بن سلمة ، ورواه ايضاً محمد بن أحمد بن يحيى عن ابراهيم بن هاشم عن صالح ابن سعيد عن الحسين بن خالد عن الخطاب بن سلمة عن هشام بن أحمد قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن مدبر قتل رجلاً خطأً قال : أي شيء رويتم في هذا الباب

قال قلت : رويانا عن أبي عبد الله عليه السلام انه قال : يتل برمته إلى أولياء المقتول فان مات الذي دبره اعتق قال سبحان الله فيطل دم امرء مسلم قلت : هكذا رويانا قال : غلطتم على أبي يتل برمته إلى أولياء المقتول فاذا مات الذي دبره استسعي في قيمته .

١٦١ - باب أم الولد تقتل سيدها خطأ

١٠٤٥ ١ - أحمد بن محمد عن محمد بن يحيى عن طلحة بن زيد عن غياث بن ابراهيم عن جعفر عن أبيه عليهما السلام قال قال علي عليه السلام : إذا قتلت أم الولد سيدها خطأ فهي حرة وليس عليها سعاية .

١٠٤٦ ٢ - وروى وهب بن وهب عن جعفر عن أبيه انه كان يقول : إذا قتلت أم الولد سيدها خطأ فهي حرة ولا تبعة عليها ، وإن قتلته عمداً قتلت به .

١٠٤٧ ٣ - فأما مارواه محمد بن أحمد بن يحيى عن أبي عبد الله عن الحسن بن علي عن حماد ابن عيسى عن جعفر عن أبيه عليهما السلام قال : إذا قتلت أم الولد سيدها خطأ سعت في قيمتها .

فلا ينافي الخبرين الأولين لأن الوجه في الخبرين الأولين أن نحملها على أنه إذا كان ولدها باقياً فانه إذا مات مولاه انعتقت من نصيب ولدها ، والخبر الآخر نحملة على من لا ولدها تنعتق من نصيبه فينبغي أن يستسعيها الورثة إن شاءوا ذلك وإن ارادوا بيعها كان لهم ذلك .

١٦٢ - باب دية المظان

١٠٤٨ ١ - علي عن محمد بن عيسى عن يونس عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس

* - ١٠٤٥ - ١٠٤٦ - التهذيب ج ٢ ص ٥٠١ واخرج الاخير الصدوق في الفقيه ص ٣٩٨ مستدا

- ١٠٤٧ - التهذيب ج ٢ ص ٥٠٢ .

- ١٠٤٨ - التهذيب ج ٢ ص ٥٠١ الكافي ج ٢ ص ٣٢٦ الفقيه ص ٣٩٠ مهسلا .

عن أبي جعفر عليه السلام قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في مكاتب قتل
قال : يحسب منه ما اعتق منه فيؤدى به دية الحر ومارق منه دية العبد .
ولا ينافي هذا الخبر :

٢ — مارواه محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن أحمد العلوي عن العمري الخراساني ١٠٤٩
عن علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليها السلام قال : سألته عن مكاتب
فقال عين مكاتب أو كسر سنه ماعليه ؟ قال : إن كان أدنى نصف مكاتبته فديته
دية حر ، وإن كان دون النصف فبقدر ما اعتق ، وكذلك إذا فاق عين حر ، وسألته
عن حر فاق عين مكاتب أو كسر سنه ماعليه ؟ قال : إن كان أدنى نصف مكاتبته
يفاق عين الحر أو ديته فإن كان خطأ هو بمنزلة الحر ، وإن كان لم يؤد النصف قوم
وأدى بقدر ما اعتق منه ، وسألته عن المكاتب إذا أدنى نصف ماعليه ؟ قال : هو
بمنزلة الحر في الحدود وغير ذلك من قتل وغيره .

لأن الوجه في الجمع بينهما أن يحمل الخبر الأول على التفصيل الذي تضمنه الخبر الأخير
فنقول يحسب فيؤدى منه بحسب الحرية ما لم يكن أدنى نصف ثمنه فإذا أدى ذلك
كان حكمه حكم الأحرار على ما تضمنه الخبر الأخير .

١٦٣ — باب المقتول يوجد في قبيلة أو قرية

١ — أحمد بن محمد بن خالد عن عثمان بن عيسى عن سماعة بن مهران عن أبي عبد الله ١٠٥٠
عليه السلام قال : سألت عن الرجل يوجد قتيلا في القرية أو بين قريتين فقال : يقاس
ما بينهما فأيهما كانت أقرب ضمنت .

٢ — علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي ١٠٥١

* — ١٠٤٩ — التهذيب ج ٢ ص ٥٠٣

— ١٠٥٠ — ١٠٥١ — التهذيب ج ٢ ص ٥٠٣ الكافي ج ٢ ص ٣٤١ وأخرج الأول الصدوق

في الفقيه ص ٣٨٣ .

عن أبي عبد الله عليه السلام مثله .

١٠٥٢ ٣ — الحسين بن سعيد عن عبد الرحمن بن أبي نجران عن عاصم بن حميد عن محمد ابن قيس قال : سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول قضي أمر المؤمنين عليه السلام في رجل قتل في قرية أو قريبا من قرية أن يغرم أهل تلك القرية إن لم توجد يدنة على أهل تلك القرية أنهم ما قتلوه .

قال محمد بن الحسن الوجه في هذه الاخبار انه إنما يلزم أهل القرية أو القبيلة إذا وجد القتل بينهم متى كانوا متهمين بالقتل وامتنعوا من القسامة حسب ما بيناه في كتابنا الكبير، فاما إذا لم يكونوا متهمين بالقتل أو أجابوا الى القسامة فلادية عليهم وتؤدي دية من بيت المال ، والذي يدل على ذلك :

١٠٥٣ ٤ — مارواه محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد والعباس والمهيثم جميعا عن الحسن ابن محبوب عن علي بن الفضيل عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا وجد رجل مقتول في قبيلة قوم حلفوا جميعا ما قتلوه ولا يعلمون له قاتلا فإن أبوا غرموا الدية فيما بينهم في اموالهم سواء بين جميع القبيلة من الرجال المدركين .

١٠٥٤ ٥ — عنه عن هارون بن مسلم عن مسعدة بن زياد عن جعفر عليه السلام قال : كان أبي رضي الله عنه إذا لم يقم القوم المدعون البينة على قتل قتيلا لم يقسموا بان المتهمين قتلوه حلف المتهمين بالقتل خمسين يمينا بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا ثم تؤدي الدية الى أولياء القتل وذلك إذا قتل في حي واحد، فاما إذا قتل في عسكر أو سوق أو مدينة فديته تدفع الى أوليائه من بيت المال .

١٦٤ — باب من قتل الحرّ

١٠٥٥ ١ — علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله

* ١٠٥٢ - ١٠٥٣ - ١٠٥٤ - التهذيب ج ٢ ص ٥٠٣ .

١٠٥٥ - التهذيب ج ٢ ص ٥٠٣ الكافي ج ٢ ص ٣٢١ وهو صدر حديث فيها .

عليه السلام قال : إنما رجل قتلته الحد والقصاص فلا دية له .

٢ — علي عن محمد بن عيسى عن يونس عن فضل بن صالح عن زيد الشحام ١٠٥٦
قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل قتلته القصاص هل له دية فقال لو كان
ذلك لم يقتص من أحد ومن قتلته الحد فلا دية له .

قال محمد بن الحسن هذان الخبران وردا عامين وينبغي أن نخصهما بأن نقول : إذا
قتلها حد من حدود الله فلا دية له من بيت المال وإذا مات في شيء من حدود
الآدميين كانت دية على بيت المال ، يدل على ذلك :

٣ — مارواه الحسن بن محبوب عن الحسن بن صالح الثوري عن أبي عبد الله ١٠٥٧
عليه السلام قال كان علي عليه السلام يقول من ضربناه حداً من حدود الله فمات
فيلا دية له علينا ، ومن ضربناه حداً في شيء من حقوق الناس فمات فإير
ديته علينا .

١٦٥ — باب اذا اعتنف أحد الزوجين على صاحبه فقتله ما حكمه

١ — علي بن ابراهيم عن صالح بن سعيد عن يونس عن بعض أصحابنا ١٠٥٨
عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن رجل اعتنف على امرأته أو امرأة اعتفت
على زوجها فقتل أحدهما الآخر قال : لا شيء عليهما إذا كانا مأمونين فإن اتهازما
اليمين بالله أنهما لم يرذا القتل .

٢ — فأما مارواه الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي ١٠٥٩
وهشام والنضر وعلي بن النعمان عن ابن مسكان جميعاً عن سليمان بن خالد عن أبي عبد الله

* — ١٠٥٦ — ١٠٥٧ — التهذيب ج ٢ ص ٥٠٤ الكافي ج ٢ ص ٣٢١ وأخرج الأخير الصدوق
في الفقيه ص ٣٨٣ .

— ١٠٥٨ — ١٠٥٩ — التهذيب ج ٢ ص ٥٠٤ وأخرج الأول الكليني في الكافي ج ٢ ص ٣٢٢
والصدوق في الفقيه ص ٣٨٦ .

عليه السلام انه سئل عن رجل اعنف على امرأة فزعم انها ماتت من عنفه ؟ قال :
الدية كاملة ولا يقتل الرجل .

فلا ينافي الخبر الاول لان الخبر الاول نحمله على انه إنما نفى فيه عنه أن يكون
عليها شيء من القود ولم ينف أن يكون عليهما الدية وإنما تزول التهمة بأن يحلف
كل واحد منهما انه ما أراد قتل صاحبه ثم تلزمه الدية .

١٦٦ — باب من زلق من فوق على غيره فقتله

١٠٦٠ ١ — الحسن بن محبوب عن علي بن رثاب عن عبيد بن زرارة قال : سألت
أبا عبد الله عليه السلام عن رجل وقع على رجل فقتله فقال : ليس عليه شيء .

١٠٦١ ٢ — محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن معلى بن محمد عن الوشا عن أبان
ابن عثمان عن عبيد بن زرارة قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل
وقع على رجل من فوق البيت فمات أحدهما قال : ليس على الأعلى شيء ولا
على الأسفل شيء .

١٠٦٢ ٣ — محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد عن الحسين عن صفوان بن يحيى
وفضالة عن العلا عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال : في الرجل يسقط
على الرجل فيقتله فقال : لا شيء عليه .

قال محمد بن الحسن الوجه في هذه الاخبار أنه لا يلزمه إذا كان زلق خطأ ، فاما
إذا دفعه دافع كانت الجناية عليه ويرجع هو على الدافع ، يدل على ذلك :

١٠٦٣ ٤ — مارواه الحسن بن محبوب عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام
في رجل دفع رجلاً على رجل فقتله قال : الدية على الذي وقع على الرجل لا ولياء

٤ — ١٠٦٠ — ١٠٦١ — التهذيب ج ٢ ص ٥٠٥ الكافي ج ٢ ص ٢٢٠ .

— ١٠٦٢ — التهذيب ج ٢ ص ٥٠٥ زيادة في آخره الفقيه ٣٨٤ بتفاوت يسير .

— ١٠٦٣ — التهذيب ج ٢ ص ٥٠٥ الفقيه ص ٣٨٦ .

المقتول ، قال : ويرجع المدفوع بالدية على الذي دفعه ، قال : وإن أصاب المدفوع شيء فهو على الدافع أيضاً .

١٦٧ — باب جواز قتل الاثنين فصاعداً بواحد

١ — علي بن إبراهيم عن أبيه عن أحمد بن الحسن الميثمي عن أبان ١٠٦٤ عن الفضيل بن يسار قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام عشرة قتلوا رجلاً فقال . إن شاءوا أولياؤه قتلهم جميعاً وغرموا تسع ديات ، وإن شاءوا تخيروا رجلاً فقتلوه وأدت التسعة الباقيون إلى أهل المقتول الأخير عشر الدية كل رجل منهم ، قال : ثم الوالي يلي أديهم وحبسهم .

٢ — عنه عن محمد بن عيسى عن يونس عن عبد الله بن مسكان عن ١٠٦٥ أبي عبد الله عليه السلام في رجلين قتلوا رجلاً قال : إن أراد أولياء المقتول قتلها أدوا دية كاملة وقتلوا وتكون الدية بين أولياء المقتولين ، وإن أرادوا قتل أحدها قتلوه وأدى المتروك نصف الدية إلى أهل المقتول ، فإن لم يؤدوا دية أحدهما ولم يقتل أحدهما قبلوا دية صاحبهم من كليهما ، وإن قبل أولياؤه الدية كانت عليهما .

٣ — يونس عن ابن مسكان عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا قتل ١٠٦٦ الرجلان والثلاثة رجلاً فأرادوا قتلهم ترادوا فضل الدية وإن قبل أولياؤه الدية كانت عليهما وإلا أخذوا دية صاحبهم .

٤ — أحمد بن محمد عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله ١٠٦٧ عليه السلام في عشرة اشتركوا في قتل رجل قال : تخير أهل المقتول فأبهم شأوا قتلوه ويرجع أولياؤه على الباقيين بتسعة أعشار الدية .

* — ١٠٦٤ — التهذيب ج ٢ ص ٥٠٦ الكافي ج ٢ ص ٣١٨ النقيض ص ٢٨٧ .

— ١٠٦٥ — ١٠٦٦ — ١٠٦٧ — التهذيب ج ٢ ص ٥٠٦ الكافي ج ٢ ص ٣١٨ وأخرج

الأخير الصدوق في النقيض ص ٣٨٧ .

١٠٦٨ • — فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن القاسم بن عروة عن العباس وغيره عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا اجتمع العدة على قتل رجل واحد حكم الوالي أن يقتل أيهم شاؤا وليس لهم أن يقتلوا أكثر من واحد إن الله عز وجل يقول : « ومن قُتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً فلا يُسرف في القتل » وإذا قتل ثلاثة واحداً خير الوالي أي الثلاثة شاء أن يقتل ويضمن الآخرين ثلثي الدية لورثة المقتول .

فلا ينافي الأخبار الأولى ، لأن الوجه في هذا الخبر أن نحملة على أحد شيئين أحدهما : أن نحملة على التقية لأن في الفقهاء من يجوز ذلك ، والآخر : أن نحملة على أنه ليس له ذلك إلا بشرط أن يرد ما يفضل عن دية صاحبه وهو خلاف ما يذهب اليه قوم من العامة وهو مذهب بعض من تقدم على أمير المؤمنين عليه السلام لأنه كان يجوز قتل الاثنين وما زاد عليهما بواحد ولا يرد فضل ذلك وذلك لا يجوز على حال والذي يؤكد ما قدناه .

١٠٦٩ • — ما رواه الحسن بن علي بن بنت الياس عن داود بن سرحان عن أبي عبد الله عليه السلام في رجلين قتلا رجلاً فقال : يقتلان إن شاء أهل المقتول ويرد على أهلها دية واحدة .

١٠٧٠ • — فأما ما رواه محمد بن يحيى عن بعض أصحابنا عن يحيى بن المبارك عن عبد الله بن جبلة عن أبي جميلة عن اسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام في عبد وحر قتلا رجلاً حراً قال : إن شاء قتل الحر وإن شاء قتل العبد فإن اختار قتل الحر ضرب جنبي العبد .

١٠٦٨ — التهذيب ج ٢ ص ٥٠٦ الكافي ج ٢ ص ٣١٩ .

١٠٦٩ — التهذيب ج ٢ ص ٥٠٧ الفقيه ص ٣٨٦ .

١٠٧٠ — التهذيب ج ٢ ص ٥١٣ الكافي ج ٢ ص ٣١٩ .

قوله رحمته : ضرب جنبي العبد لا يدل على انه لا يجب على مولاة أن يرد على ورثة المقتول الثاني نصف الدية أو يسلم العبد اليهم ، لانه لو كان حرا لكان عليه ذلك على ما بيناه ، فحكم العبد حكمه على السواء وإنما يجب عليه مع ذلك التعزير كما يجب على الأحرار على ما رواه الفضيل بن يسار في الرواية التي قدسناها .

١٦٨ - باب من أمر غيره بقتل انسان فقتله

- ١ - أحمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن علي بن رئاب عن زرارة ١٠٧١ عن أبي جعفر عليه السلام في رجل أمر رجلا بقتل رجل فقتله فقال : بقتل به الذي قتله ويحبس الأمر بقتله في الحبس حتى يموت .
- ٢ - فأما ما رواه أحمد بن محمد عن ابن محبوب عن اسحاق بن عمار ١٠٧٢ عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل أمر عبده أن يقتل رجلا فقتله فقال : يقتل السيد به
- ٣ - علي عن أبيه عن النوفلي عن السكوني عن أبي عبدالله عليه السلام ١٠٧٣ قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام في رجل أمر عبده أن يقتل رجلا فقتله فقال أمير المؤمنين عليه السلام : وهل عبد الرجل إلا كسيفه بقتل السيد ويستودع العبد السجن .

فالوجه في هذين الخبرين أن نحملهما على من تعود أمر عبيده بقتل الناس ويلجئهم إلى ذلك ويكرهم عليه ، فإن من هذه صورته وجب عليه القتل لأنه مفسد في الأرض وإنما قلنا ذلك لأن الخبر الأول مطابق لظاهر القرآن قال الله تعالى : « إن النفس بالنفس » وقد علمنا أنه أراد النفس القاتلة دون غيرها بلا خلاف ، فينبغي أن يكون ما خالف ذلك لا يعمل عليه .

١٦٩ - باب ضمان الراكب لما تجنيه الدابة

١٠٧٤ ١ - علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام انه سئل عن الرجل يمر على الطريق من طرق المسلمين فتصيب دابته إنساناً برجلها فقال : ليس عليه ما أصابت برجلها ولكن عليه ما أصابت بيدها لأن رجلها خلفه إن ركب وإن كان قادها فانه يملك بالدابة يدها يضع حيث شاء .

١٠٧٥ ٢ - علي بن أبيه عن النوفلي عن السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام انه ضمن القائد والسائق والراكب وقال : ما أصاب الرجل فعل السائق وما أصابت اليد فعل الراكب والقائد .

١٠٧٦ ٣ - الحسين بن سعيد عن النضر عن هشام بن سالم وعلي بن النعمان عن ابن مسكان جميعاً عن سليمان بن خالد قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل مرّ في طريق المسلمين فتصيب دابته برجلها فقال : ليس على صاحب الدابة شيء مما أصابت برجلها ولكن عليه ما أصابت بيدها لأن رجلها خلفه إذا ركب ، وإن قاد دابة فانه يملك يدها باذن الله يضعها حيث شاء .

١٠٧٧ ٤ - فأما ما رواه الصفار عن الحسن بن موسى الخشاب عن غياث بن كلوب عن اسحاق بن عمار عن جعفر عن أبيه ان علياً عليهم السلام كان بضمن الراكب ما أوطأت يدها ورجلها إلا أن يعبث بها أحد فيكون الضمان على الذي عبث بها . فلا ينافي الأخبار الأولة لأن الوجه في هذا الخبر أن نحملة على أنه إذا كان الراكب واقفاً على الدابة فانه يلزمه ما أصابت يدها ورجلها ، والأخبار الأولة

* ١٠٧٤ - التهذيب ج ٢ ص ٥٠٩ الكافي ج ٢ ص ٣٣٩ الفقيه ص ٣٩٧ .

- ١٠٧٥ - التهذيب ج ٢ ص ٥٠٩ الكافي ج ٢ ص ٣٤٠ الفقيه ص ٣٩٧ .

- ١٠٧٦ - ١٠٧٧ - التهذيب ج ٢ ص ٥٠٩ وأخرج الأول الكليني في الكافي ج ٢

ص ٣٣٩ والصنوق في الفقيه ص ٣٩٧ .

نحملها على من يسير على الدابة ، يدل على هذا التفصيل :

٥ - ما رواه يونس عن محمد بن سنان عن العلا بن الفضيل عن ١٠٧٨
أبي عبد الله عليه السلام انه سئل عن رجل يسير على الطريق من طرق المسلمين على
دابته فتصيب رجلها فقال : ليس عليه ما أصابت برجلها وعليه ما أصابت بيدها
وإذا وقعت فعليه ما أصابت بيدها ورجلها ، وإن كان يسوقها فعليه ما أصابت
بيدها ورجلها .

٦ - فأما ما رواه علي بن ابراهيم عن أبيه عن النوفلي عن السكوني عن ١٠٧٩
أبي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : البئر جبار (١)
والعجاء (٢) جبار والمعدن جبار .

٧ - عنه عن محمد بن عيسى عن يونس عن رجل عن أبي عبد الله عليه السلام ١٠٨٠
البيعة من الأنعام لا يفرم أهلها شيئاً .

فالوجه في هذين الخبرين أن نحملهما على أحد شيئين ، أحدهما : على البهائم
التي ليست مركوبة ولا لها من يحفظها فان ما تجنيه يكون جباراً ، والثاني أن
نحملهما على حال لا يكون راكباً لها ولا سائقاً ولا قائداً بأن ترمح برجلها أو يدها
أو تكون انفلتت فأصابت إنساناً من غير فريط من صاحبها ، يدل على ذلك .

٨ - ما رواه علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن فضال عن يونس ١٠٨١

(١) الجبار : بالضم والتخفيف المهد والقي لا غرم فيه .

(٢) العجاء : البيعة التي جرحها جبار من الدابة للفتة من صاحبها ليس لها قائد ولا راكب
يملك بها سواء السبيل لما أفلتت لا دية فيه ولا فرامة .

* - ١٠٧٨ - التهذيب ج ٢ ص ٥٠٨ الكافي ج ٢ ص ٣٣٩ .

- ١٠٧٩ - التهذيب ج ٢ ص ٥٠٨ الكافي ج ٢ ص ٣٤٨ .

- ١٠٨٠ - التهذيب ج ٢ ص ٥٠٨ الكافي ج ٢ ص ٣٣٩ الفقيه ص ٣٩٧ .

- ١٠٨١ - التهذيب ج ٢ ص ٥٠٩ الكافي ج ٢ ص ٣٤٠ الفقيه ص ٣٩٧ .

ابن يعقوب عن أبي حنيفة عن أبي جعفر عليه السلام قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في صاحب الدابة أنه يضمن ما وطئت بيدها ، وما بعجت برجلها فلا ضمان عليه إلا أن يضربها إنسان ، يؤكد ما فصلناه :

١٠٨٢ — مارواه علي بن إبراهيم عن محمد بن عيسى عن بونس عن رجل عن أبي عبد الله عليه السلام قال : بهيمة الأنعام لا يفرم أهلها شيئاً ما دامت مرسله .

١٧٠ — باب المرأة والعبد يقتلونه

١٠٨٣ — الحسن بن محبوب عن أبي أيوب عن ضريس الكناسي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة وعبد قتل رجلاً خطأ فقال : إن خطأ المرأة والعبد مثل العمد فإن أحب أولياء المقتول أن يقتلوهما فتلوهما ، قال : وإن كان قيمة العبد أكثر من خمسة آلاف درهم فليردوا على سيده ما يفضل بعد الخمسة آلاف درهم ، وإن أحبوا أن يقتلوا المرأة ويأخذوا العبد أخذوا إلا أن يكون قيمته أكثر من خمسة آلاف درهم فليردوا على مولى العبد ما يفضل بعد خمسة آلاف درهم ويأخذوا العبد ويفتديه سيده ، فإن كانت قيمته أقل من خمسة آلاف درهم فليس لهم إلا العبد .

١٠٨٤ — الحسن بن محبوب عن هشام بن سالم عن أبي جعفر عليه السلام قال : سئل عن غلام لم يدرك وامرأة قتل رجلاً خطأ ؟ فقال : إن خطأ المرأة والغلام عمد فإن أحب أولياء المقتول أن يقتلوهما فتلوهما ويردوا على أولياء الغلام خمسة آلاف درهم ، وإن أحبوا أن يقتلوا الغلام فتلوه وترد المرأة على مولى الغلام ربع الدية ، قال : وإن أحب أولياء المقتول أن يأخذوا الدية كان على الغلام نصف الدية وعلى المرأة نصف الدية .

* — ١٠٨٢ — التهذيب ج ٢ ص ٥٠٨ الكافي ج ٢ ص ٣٣٩ الفقيه ٣٩٧ .

— ١٠٨٣ — ١٠٨٤ — التهذيب ج ٢ ص ٥١٣ الكافي ج ٢ ص ٣٢٤ الفقيه ص ٣٨٦ .

قال محمد بن الحسن : قد أوردت هاتين الروایتين لما يتضمننا من أحكام قتل العمد فأما قوله في الخبر الأول إن خطأ المرأة والعبد عمد ، وفي الرواية الأخرى إن خطأ المرأة والغلام عمد فهو مخالف لقول الله تعالى لأن الله عز وجل حكم في قتل الخطأ بالدية دون القود ولا يجوز أن يكون الخطأ عمداً كما لا يجوز أن يكون العمد خطأ إلا ممن ليس بمكلف مثل المجانين ومن ليس بمأقل من الصبيان ، وإيضاً فقد أوردنا في كتاب تهذيب الأحكام ما يدل على أن العبد إذا قتل خطأ سلم إلى أولياء المقتول أو يقتديه مولاة وليس لهم قتله ، وكذلك قد بينا أن الصبي إذا لم يبلغ فإن عمده وخطأه يجب فيها الدية دون القود فكيف يجوز أن نقول في هذه الرواية إن خطأه عمد وإذا كان الخبران على ما قلناه من المناقاة للكتاب والأخبار المتواترة لم ينبغ أن يكون العمل عليهما فيما يتضمنان من جعل الخطأ عمداً ، والوجه فيهما أن نحملهما على أن يكون خطأهما عمداً ما يمتنقه بعض المخالفين أنه خطأ وإن كان عمداً لأن فيهم من يقول إن من قتل غيره بغير حديد كان ذلك خطأ ويسقط القود ، وقد بينا نحن خلاف ذلك في كتابنا المقدم ذكره ، ويكون المعنى في قوله عليه السلام لم يدرك بمعنى حد الكمال لأننا قد بينا أن الصبي إذا بلغ خمسة أشبار اقتص منه أو بلغ عشر سنين ، والذي يدل على ذلك هنا :

٣ — ما رواه علي بن إبراهيم عن أبيه عن النوفلي عن السكوني عن ١٠٨٥
أبي عبد الله عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام في رجل وغلام اشتركا
في قتل رجل فقتلاه فقال أمير المؤمنين عليه السلام : إذا بلغ الغلام خمسة أشبار
اقتص منه وإذا لم يكن بلغ خمسة أشبار قضى بالدية .

أبواب ديات الأعضاء

١٧١ - باب دية الشفتين

- ١٠٨٦ ١ - الحسن بن محبوب عن أبي جميلة عن أبان بن تغلب عن أبي عبدالله عليه السلام قال : في الشفة السفلى ستة آلاف وفي العليا أربعة آلاف لأن السفلى تمسك الماء .
- ١٠٨٧ ٢ - وروى ظريف بن ناصح في كتابه مثل ذلك .
- ١٠٨٨ ٣ - فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن الحسن بن زرعة عن مماعة قال : قال أبو عبدالله عليه السلام الشفتان العليا والسفلى سواء في الدية .
- فلا ينافي الخبرين الأولين لأنه يمكن أن يكون المراد بالتسوية بينهما في وجوب الدية لا في مقدارها فيكونان متساويين من حيث يجب لكل واحد منهما دية ما وإن تفاخلا في المقدار .

١٧٢ - باب ديات الأسنان

- ١٠٨٩ ١ - الحسن بن محبوب عن هشام بن سالم عن زياد بن سودة عن الحكم بن عتيبة قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام : إن بعض الناس في فيه اثنان وثلاثون سنًا وبعضهم ثمانية وعشرون سنًا فعمل كم تقسم دية الأسنان ؟ فقال : الحلقة إنما هي ثمانية وعشرون سنًا اثني عشر في مقادير الفم وستة عشر في مواخيرها فعمل هذا قسمت دية الأسنان فدية كل سن من المقادير إذا كسرت حتى تذهب فإن ديته خمسمائة درهم وهي

* - ١٠٨٦ - التهذيب ج ٢ ص ٥١٤ الكافي ج ٢ ص ٣٢٧ الفقيه ج ٢ ص ٣٩٢ .

- ١٠٨٧ - التهذيب ج ٢ ص ٥٣٠ وهو جزء من حديث طويل الكافي ج ٢ ص ٣٣٣ الفقيه ج ٢ ص ٣٧٥ .

- ١٠٨٨ - التهذيب ج ٢ ص ٥١٤ وهو ذيل حديث .

- ١٠٨٩ - التهذيب ج ٢ ص ٥١٦ الكافي ج ٢ ص ٣٣٢ وفيه زيادة الفقيه ج ٢ ص ٣٩٣ .

اثنتا عشرة سنا ستة آلاف درهم ، وفي كل سن من المواخير مائتان وخمسون درهما وهي ستة عشرة سنا فديتها أربعة آلاف درهم ، فجميع دية المقاديم والمواخير من الاسنان عشرة آلاف درهم ، وإنما وضعت الدية على هذا ، فما زاد على ثمانية وعشرين سنا فلا دية له وما نقص فلا دية له هكذا وجدناه في كتاب علي عليه السلام .

٢ — فاما ما رواه أحمد بن محمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن عبد الله بن سنان ١٠٩٠ عن أبي عبد الله عليه السلام قال : الاسنان كلها سواء في كل سن خمسمائة درهم .
٣ — وما رواه أحمد بن أبي عبد الله عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال : سألت ١٠٩١ عن الاسنان فقال : هي في الدية سواء .

٤ — وما رواه محمد بن الحسن الصفار عن أحمد بن محمد بن محمد بن سنان عن العلاء ١٠٩٢ ابن الفضيل عن أبي عبد الله عليه السلام انه قال : السن من الثنايا والاضراس سواء نصف العشر .

٥ — وما رواه الحسن بن علي بن فضال عن ظريف عن علي بن أبي حمزة ١٠٩٣ عن أبي عبد الله عليه السلام قال في السن خمس من الابل أدناها واقصاها وهو نصف عشر الدية .

فالوجه في هذه الأخبار أن نحملها على الاسنان التي هي المقاديم دون المواخير لأنها هي المتساوية في وجوب الدية في كل واحد منها خمسمائة حسب ما فصل في الرواية الاولى ، وينبغي أن يبنى المجمع على الفصل لما بيناه في غير موضع ، ولو لم يكن المراد ما قلناه لسكانت الدية تزيد على الدية الكاملة إذا أوجب في كل سن خمسمائة لأن جميعها ثمانية وعشرون سنا وذلك لا يذهب اليه أحد .

* — ١٠٩٠ — ١٠٩١ — التهذيب ج ٢ ص ٥١٧ الكافي ج ٢ ص ٣٣٣ .

— ١٠٩٢ — التهذيب ج ٢ ص ٥١٤ وهو جزء من حديث .

— ١٠٩٣ — التهذيب ج ٢ ص ٥١٨ وهو صدر حديث .

١٠٩٤ ٦ — فاما مارواه التوفلي عن السكوني عن أبي عبدالله عليه السلام قال قال أمير المؤمنين عليه السلام : الاسنان واحد وثلاثون نفرة (١) في كل نفرة ثلاثة أبرة وخمس بعير .

فالوجه في هذه الرواية أن نحملها على التقية لأنها موافقة لمذهب بعض العامة ولنا عمل به .

١٧٣ — باب السن اذا ضربت فأسودت ولم تقع

١٠٩٥ ١ — أحمد بن محمد عن ابن محبوب عن عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال : السن اذا ضربت انتظر بها سنة فإن وقعت أغرم الضارب خمسمائة درهم وإن لم تقع وإسودت أغرم ثلثي دينها .

١٠٩٦ ٢ — فاما مارواه أحمد بن محمد عن علي بن الحكم وغيره عن أبان عن بعض أصحابه عن أبي عبدالله عليه السلام قال : كان أمير المؤمنين عليه السلام يقول : إذا إسودت الثنية جعل فيها الدية .

فالوجه في هذه الرواية أن نحملها على التفصيل الذي ذكرناه في الرواية الاولى من إيجاب ثلثي الدية فيها دون الدية الكاملة .

١٧٤ — باب دية الاصبع اذا سقطت

١٠٩٧ ١ — سهل بن زياد عن ابن محبوب عن علي بن رثاب عن الفضيل بن يسار قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الذراع إذا ضرب فانكسر منه الزند قال فقال :

(١) النفرة : واحدة الاسنان

* ١٠٩٤ — التهذيب ج ٢ ص ٥١٨ .

— ١٠٩٥ — ١٠٩٦ — التهذيب ج ٢ ص ٥١٧ الكافي ج ٢ ص ٣٣٣ واخرج الاول الصدوق في الفقيه ص ٣٩٣ .

— ١٠٩٧ — التهذيب ج ٢ ص ٥١٧ الكافي ج ٢ ص ٣٣٢ الفقيه ص ٣٩٣ .

إذا يئست منه السكف فشلت أصابع السكف كلها فان فيها ثلثي الدية دية اليد ، وإن شأت بعض الاصابع وبقي بعض فان في كل إصبع شأت ثلثي ديتها ، قال : وكذلك الحكم في الساق والقدم إذا شلت أصابع القدم .

٢ — فأما مارواه علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي ١٠٩٨ عن أبي عبدالله عليه السلام في الاصبع عشر الدية إذا قطعت من أصلها أو شلت ، قال : وسألته عن الاصابع أسواءهن في الدية ؟ قال نعم ، قال : وسألته عن الاسنان ؟ فقال : ديتن سواء .

فالوجه في هذا الخبر ان نحمله على انه إذا فعل بالاصبع ما تشل عنه فستحق بذلك ثلثي ديتها ، وإذا قطعت بعد ذلك كان فيها ثلث الدية فيصير دية كاملة لها وذلك لا ينافي التفصيل الذي تضمنه الخبر الاول .

١٧٥ — باب دية الاصابع

- ١ — علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبدالله ١٠٩٩ عليه السلام قال : سألته عن الاصابع أسواءهن في الدية ؟ قال نعم .
- ٢ — أحمد بن محمد عن ابن محبوب عن عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام ١١٠٠ قال : أصابع اليدين والرجلين سواء في الدية في كل إصبع عشر من الابل ، وفي الظفر خمسة دنائير .
- ٣ — الحسين بن سعيد عن الحسن عن زرعة عن سماعة قال : سألته عن الاصابع ١١٠١ هل لبعضها على بعض فضل في الدية ؟ فقال : هن سواء في الدية .

* — ١٠٩٨ — التهذيب ج ٢ ص ٥١٧ الكافي ج ٢ ص ٣٣٢ .

— ١٠٩٩ — التهذيب ج ٢ ص ٥١٧ الكافي ج ٢ ص ٣٣٢ .

— ١١٠١ — التهذيب ج ٢ ص ٥١٨ الكافي ج ٢ ص ٣٣٢ وهو جزء حديث الفقيه ص ٣٩٢ .

١١٠٢ ٤ — عنه عن القاسم عن علي عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال :
في الأصابع في كل أصبع عشر من الابل .

قال محمد بن الحسن : هذه الروايات متفقة غير مختلفة ، وقد روى ظريف بن ناصح
في روايته ان الاصابع متساوية إلا الابهام فان لها دية مفردة وهي أن لها ثلث دية
اليدين وثلثي الدية بين الاصابع الأربع بالسواء وقد أوردنا روايته على وجهها في كتابنا
الكبير ، ويجوز أن نحمل هذه الروايات على هذا التفصيل ، وأما ما تضمن رواية
أبي بصير وعبد الله بن سنان ان في كل أصبع عشر من الابل يجوز أن يكون
من كلام الراوي وهو أنه لما سمع أن الاصابع سواء في الدية ففسر هو لكل أصبع
عشر من الابل ولم يعلم أن هذا الحكم يختص بالاصابع الأربعة وإنما قلنا هذا
ليكون العمل على جميع الاخبار دون اطراح شيء منها .

١٧٦ — باب دية نقصان الحروف من اللسان

١١٠٣ ١ — الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله
عليه السلام قال : إذا ضرب الرجل على رأسه فتقل لسانه عرض عليه حروف
المعجم (١) فما لم يفصح من الكلام كانت الدية بقصاص من ذلك .

١١٠٤ ٢ — عنه عن الحسن عن زرعة عن سماعة قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام
في رجل ضرب غلاماً على رأسه فذهب بعض لسانه وأفصح ببعض الكلام ولم يفصح
ببعض فاقرأه المعجم فقامت الدية عليه فما أفصح به طرحه وما لم يفصح به ألزمه إياه .
١١٠٥ ٣ — عنه عن حماد بن عيسى عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام

(١) حروف المعجم الحروف الهجائية وهي ثمانية وعشرون حرفاً .

* ١١٠٢ — التهذيب ج ٢ ص ٥١٨ وهو ذيل حديث الكافي ج ٢ ص ٣٣٢ وهو بعض حديث
القيه ص ٣٩٢ . — ١١٠٣ — التهذيب ج ٢ ص ٥١٩ الكافي ج ٢ ص ٣٢٩ .
— ١١٠٥ — التهذيب ج ٢ ص ٥١٩ الكافي ج ٢ ص ٣٢٩ القيه ص ٣٨٦ فتاوت واختلاف .

قال : فاذا ضرب الرجل على رأسه فثقل لسانه عرضت عليه حروف المعجم فلم يفصح به منها يؤدي منه بقدر ذلك من المعجم ، يقام أصل الدية على المعجم كله ثم يعطى بحساب ما لم يفصح به منها وهي تسعة وعشرون حرفا .

٤ — أحمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن سليمان بن خالد عن أبي عبد الله ١١٠٦ عليه السلام في رجل ضرب رجلا في رأسه فثقل لسانه انه يعرض عليه حروف المعجم كلها ثم يعطى دية بحصته ما لم يفصح به منها .

٥ — النوفلي عن السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام قال اني أمير المؤمنين ١١٠٧ عليه السلام برجل ضرب فذهب بعض كلامه وبقي بعض كلامه فجعل دية على حروف المعجم ثم قال : تكلم بالمعجم فما نقص من كلامه فبحساب ذلك ، والمعجم ثمان وعشرون حرفا فجعل ثمانية وعشرين جزءا فما نقص من ذلك فبحساب ذلك .

٦ — فأما مارواه محمد بن أحمد بن يحيى والصفار جميعا عن العبيدي عن عثمان ١١٠٨ ابن عيسى عن سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له رجل طرق بفلام طريقة فقطع بعض لسانه فأفصح ببعض ولم يفصح ببعض قال : يقرأ المعجم فما أفصح به طرح من الدية وما لم يفصح به ألزم الدية ، قال قلت : فكيف هو ؟ قال : على حساب الجمل ألف دية واحد ، والباء ديتها اثنان ، والجيم ثلاثة ، والدال أربعة ، والهاء خمسة ، والواو ستة ، والزاي سبعة ، والحاء ثمانية ، والطاء تسعة ، والياء عشرة ، والكاف عشرون ، واللام ثلاثون ، والميم أربعون ، والنون خمسون ، والسين ستون ، والعين سبعون ، والفاء ثمانون ، والصاد تسعون ، والقاف مائة ، والراء مائتان ، والشين ثلثمائة ، والتاء أربعمائة وكل حرف يزيد بعد هذا من اب ت ث له مائة درهم .
فما تضمن هذا الخبر من تفصيل دية الحروف يجوز أن يكون من كلام بعض الرواة

* ١١٠٦ - ١١٠٧ - ١١٠٨ - التهذيب ج ٢ ص ٥١٩ واخر ج الاول الكليني في الكافي

من حيث سمعوا انه قال : تفرق ذلك على حروف الجمل ظنوا انه على ما يتعارفه الحساب من ذلك ولم يكن القصد ذلك ، وإنما كان المراد ان يقسم على الحروف كلها اجزاء متساوية ، كل حرف جزءاً من جملتها على ما فصل السكوني في روايته وغيره ، ولو كان الأمر على ما تضمنته هذه الرواية لما استكملت الحروف كلها الدية على السكال لأن ذلك لا يبلغ الدية كاملة ان حسبتها على الدراهم وإن حسبتها على الدنانير تضاعفت الدية وكل ذلك فاسد ، فينبغي أن يكون العمل على ما تقدم من الاخبار إن شاء الله .

١٧٧ - باب منه وطىء جارية فافضاها

١١٠٩ ١ - الحسن بن محبوب عن الحرث بن محمد بن النعمان صاحب الطالق عن يزيد المجلي عن أبي جعفر عليه السلام في رجل افتض جاريته يعني امرأته فافضاها قال : عليه الدية إن كان دخل بها قبل أن تبلغ تسع سنين قال : فان امسكها ولم يطلقها فلا شيء عليه ، وإن كان دخل بها ولها تسع سنين فلا شيء عليه إن شاء امسك وإن شاء طلق .

١١١٠ ٢ - فاما ما رواه ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن رجل تزوج جارية فوقع بها فافضاها قال : عليه الاجراء عليها مادامت حية .

فلا ينافي الخبر الاول لانا نحمل هذا الخبر على من وطئها بعد التسع سنين فانه لا يكون عليه الدية وإنما يلزمه الاجراء عليها مادامت حية لانه لا يصلح لرجل ، ولا ينافي هذا التأويل قوله في الخبر الاول إن شاء طلق وإن شاء أمسك إذا كان الدخول بعد

* - ١١٠٩ - التهذيب ج ٢ ص ٥١٥ الكافي ج ٢ ص ٣٢٨ الفقيه ص ٣٩٦ .

ب - ١١١٠ - التهذيب ج ٢ ص ٥١٥ الفقيه ص ٣٩٢ .

تسع سنين لأنه قد ثبت له الخيار بين امساكها وطلاقها ولا يجب عليه واحد منهما وإن كان يلزمه التفقة عليها على كل حال لما قدمناه ، وأما الخبر الذي :

٣ — رواه محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن يعقوب ١١١١
ابن يزيد عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا خطب الرجل
المرأة فدخل بها قبل أن تبلغ تسع سنين ففرق بينهما ولم تحل له أبداً.
فلإني في ما تضمنه خبر يريد من قوله: فإن أمسكها ولم يطلقها فلا شيء عليه لأن
الوجه فيه أن نحمله على أن المرأة إذا اختارت المقام معه واختار هو أيضاً ذلك
ورضيت بذلك عن الدية كان جازياً ولا يجوز له وطؤها على حال على ما تضمنه الخبر
الآخر حتى نعمل بالأخبار كلها .

٤ — وأما ما رواه الصفار عن إبراهيم بن هاشم عن النوفلي عن السكوني عن جعفر ١١١٢
عن أبيه عن علي عليهم السلام أن رجلاً أفضى امرأة فقوّمها قيمة الأمة الصحيحة
وقيمتها مفضاة ثم نظر ما بين ذلك فجعلها من ديتها وجبر الزوج على امساكها .
فالوجه في هذا الخبر أن نحمله على ضرب من التقية لأن ذلك مذهب كثير
من العامة .

١٧٨ — باب دية من قطع رأس الميت

١ — علي بن إبراهيم عن أبيه عن الحسن بن موسى عن محمد بن الصباح ١١١٣
عن بعض أصحابنا قال : أتى الربيع أبا جعفر المنصور وهو خليفة في الطواف فقال :
يا أمير المؤمنين مات فلان مولاك البارحة فقطع فلان مولاك رأسه بعد موته قال :
فاستشاط وغضب قال فقال لابن شبرمة وابن أبي ليلى وعدة من القضاة والفقهاء

* ١١١١ — التهذيب ج ٢ ص ٢٠٣ .

— ١١١٢ — التهذيب ج ٢ ص ٥٩٥ التقيّة ص ٢٩٦

— ١١١٣ — التهذيب ج ٢ ص ٥٢٦ الكافي ج ٢ ص ٣٣٨ .

ما تقولون في هذا ؟ فكل قال : ما عندنا في هذا شيء قال : فجعل يردد المسئلة ويقول
أقتله أم لا ؟ فقالوا : ما عندنا في هذا شيء ولكن قد قدم رجل الساعة فان كان عند
أحد شيء فعنده الجواب في هذا وهو جعفر بن محمد وقد دخل المسعى فقال : الربيع
اذهب اليه فقل له لولا معرفتنا بشغل ما أنت فيه لسألناك أن تأتينا ولكن إجنافي كذا
وكذا قال : فأنا الربيع وهو على المروة فابلقه الرسالة فقال أبو عبدالله عليه السلام :
قد ترى شغل ما أنا فيه وعندك الفقهاء والعلماء فسلهم قال فقال : له قد سألتهم ولم يكن
عندهم فيه شيء قال : فرده اليه فقال : أسألك إلا ما اجبتنا فيه فليس عند القوم في هذا
شيء فقال : له أبو عبدالله عليه السلام : حتى افرغ مما أنا فيه ، قال : فلما فرغ
جلس في جانب المسجد الحرام فقال : للربيع اذهب فقل له عليه مائة دينار ، وقال :
فأبلغه ذلك فقالوا له فسله كيف صار عليه مائة دينار ؟ فقال أبو عبدالله عليه السلام :
في النطفة عشرون ديناراً وفي العلقة عشرون وفي المضغة عشرون ديناراً وفي العظم
عشرون ديناراً وفي اللحم عشرون ديناراً ثم أنشأناه خلقاً آخر وهذا هو ميت بمنزلته
قبل أن ينفخ فيه الروح في بطن أمه جنينا قال : فرجع اليهم فاخبرهم الجواب فأعجبهم
ذلك قال : وقالوا ارجع اليه فاسأله الدينانير لمن هي لورثته أم لا ؟ فقال أبو عبدالله
عليه السلام : ليس لورثته فيها شيء . إنما هذا شيء صار اليه في يده بعد موته
يحتج بها عنه أو تصير في سبيل من سبل الخير قال : فزعم الرجل انهم ردوا الرسول
فاجابه فيها أبو عبدالله عليه السلام ستة وثلاثين مسئلة ولم يحفظ الرجل إلا قدر هذا
الجواب .

١١١٤ ٢ — فلما مرواه محمد بن أبي عمير عن جميل عن غـير واحد من أصحابنا
عن أبي عبدالله عليه السلام قال : قطع رأس الميت أشد من قطع رأس الحي .

- ٣ — ومارواه ابن أبي عمير وصفوان عن رجالهم قال قال أبو عبد الله عليه السلام: ١١١٥
أبي الله أن يظن بالمؤمن إلا خيرا وكسرك عظامه حيا وميتا سواء .
- ٤ — محمد بن أبي عمير عن مسمع كردين قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام ١١١٦
عن رجل كسر عظم ميت قال فقال : حرمة ميتا اعظم من حرمة وهو حي .
فلا تنافي بين هذه الأخبار والخبر الاول لانه ليس في شيء منها أن حرمة ميتا
كحرمة حيا في وجوب الدية الكاملة على من قطع رأسه ، ويجوز أن يكون المراد
بذلك ما يتعلق به من استحقاق العقاب على ذلك كما يستحقه لو فعل بحي .
- ٥ — وأما مارواه محمد بن علي بن محبوب عن يعقوب بن يزيد عن يحيى بن المبارك ١١١٧
عن عبد الله بن جبلة عن أبي جميلة واسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال :
قلت: ميت قطع رأسه قال : عليه الدية ، قلت فن يأخذ دية ؟ قال : الامام هذا الله
وإن قطعت يمينه أو شيء من جوارحه فعليه الارش للامام .
- ٦ — عنه عن أحمد بن محمد عن ابن أبي نجران ومحمد بن سنان عن عبد الله بن مسكان ١١١٨
عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل قطع رأس الميت قال : عليه الدية لأن حرمة
ميتا كحرمة وهو حي .
- ٧ — الحسين بن سعيد عن ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام ١١١٩
قال: سألت عن رجل قطع رأس رجل ميت ؟ قال : عليه الدية فان حرمة ميتا كحرمة
وهو حي .
- ٨ — ومارواه الحسين بن سعيد عن ابن أبي نجران عن محمد بن سنان عن عبد الله ١١٢٠

* — ١١١٥ — التهذيب ج ٢ ص ٥٢٢ الكافي ج ٢ ص ٣٣٨ الفقيه ص ٣٩٧ باختلاف
في المتن

— ١١١٦ — التهذيب ج ٢ ص ٥٢٢ الكافي ج ٢ ص ٣٣٨ وهو جزء من حديث ..

— ١١١٧ — ١١١٨ — التهذيب ج ٢ ص ٥٢٢ الفقيه ص ٣٩٧ .

— ١١١٩ — ١١٣٠ — التهذيب ج ٢ ص ٥٢٢ .

ابن مسكان عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل قطع رأس الميت قال : عليه الدية لان حرمة ميتا كحرمة وهو حي .

فلا تنافي بين هذه الأخبار والخبر الذي قدمناه لأنه ليس في ظاهرها ان عليه الدية التي هي دية النفس أو دية الجنين وإذا لم يكن ذلك فيها حملناها على ان ذلك دية الجنين ، والذي يدل على ذلك :

١١٢١ ٩ — مارواه علي بن ابراهيم عن أبيه عن محمد بن حفص عن الحسين بن خالد ، ورواه محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين عن محمد بن أشيم عن الحسين بن خالد قال : سألت أبا الحسن عليه السلام فقلت إنا روينا عن أبي عبد الله عليه السلام حديثا أحب ان اسمعه منك فقال : وما هو ؟ فقلت : بلغني انه قال : في رجل قطع رأس رجل ميت قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله : إن الله حرّم من المسلم ميتا ما حرّم منه حيا فمن فعل بميت ما يكون في ذلك اجتياح نفس الحي فعليه الدية فقال : صدق أبو عبد الله عليه السلام هكذا قال رسول الله صلى الله عليه وآله ، قلت من قطع رأس رجل ميتا أو شقّ بطنه أو فعل به ما يكون في ذلك الفعل اجتياح نفس الحي فعليه الدية دية النفس كاملة ؟ فقال : لا ثم اشار إلي باصبعه المختصر فقال لي : ليس لهذه دية فقلت لي قال : فتراه دية النفس ؟ فقلت لا ، قال صدقت ، فقلت له : وما دية هذا إذا قطع رأسه وهو ميت ؟ فقال : دية الجنين في بطن امه قبل أن ينشأ فيه الروح وذلك مائة دينار قال : فسكت وسرني ما أجابني فيه فقال لم لا تستوفي مسئلتك ؟ فقلت : ما عندي فيها أكثر مما اجتبتني به إلا أن يكون شيء لا اعرفه ، قال : دية الجنين إذا ضربت امه فسقط من بطنها قبل أن ينشأ فيه الروح مائة دينار وهي لورثته وإن دية هذا إذا قطع رأسه أو شقّ بطنه فليس هي لورثته إنما هي له دون الورثة ، فقلت وما الفرق بينهما ؟ فقال : إن الجنين مستقبل مرجو نفعه وإن

هذا قد مضى فذهبت منفعتة فلما مثل به بعد موته صارت دية بتلك المثلة له لا لغيره
يحتج بها عنه ويفعل بها من ابواب البر والخير من صدقة أو غيرها ، قلت : فإن أراد
رجل أن يحفر له ليغسله في الحفرة فينتلر الرجل مما يحفر فدير به قالت مسحاته من يده
فأصاب بطنه فشقه فما عليه ؟ فقال : إذا كن هكذا فهو خطأ فكفارته عتق رقبة
أو صيام شهرين متتابعين أو صدقة على ستين مسكينا مدك لكل مسكين بمد النبي
صلى الله عليه وآله .

١٧٩ — باب دية الجنين

- ١ — محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن محمد بن اسماعيل عن صالح بن عقبة ١١٢٢
عن سليمان بن صالح عن أبي عبد الله عليه السلام في النطفة عشرون ديناراً ، وفي العلقه
أربعون ديناراً ، وفي المضغة ستون ديناراً وفي العظم ثمانون ديناراً فإذا كسى اللحم
مائة دينار ثم هي مائة حتى يستهل فإذا استهل فالدية كاملة .
- ٢ — علي بن إبراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس عن عبد الله بن مسكان ١١٢٣
عن ذكره عن أبي عبد الله عليه السلام قال : دية الجنين إذا تم مائة دينار فإذا انشئ
فيه الروح فديته ألف دينار أو عشرة آلاف درهم إن كان ذكراً وإن كان أنثى
فخمسمائة دينار ، وإن قتلت المرأة وهي حبل ولم يدر أذكر هو أم أنثى فدية الولد
نصفان نصف دية الذكر ونصف دية الأنثى وديتها كاملة .
- ٣ — علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن فضال ومحمد بن عيسى عن يونس جميعاً ١١٢٤
قال : عرضنا كتاب الفرائض عن أمير المؤمنين عليه السلام علي أبي الحسن فقال :
هو صحيح فكان مما فيه إن أمير المؤمنين عليه السلام جعل دية الجنين مائة دينار

* ١١٢٢ — التهذيب ج ٢ ص ٥٢٤ الكافي ج ٢ ص ٣٣٧ الفقيه ص ٣٩٤ .

— ١١٢٣ — التهذيب ج ٢ ص ٥٢٤ الكافي ج ٢ ص ٣٣٦ وهو ذيل حديث .

— ١١٢٤ — التهذيب ج ٢ ص ٥٢٥ وهو صدر حديث الكافي ج ٢ ص ٣٣٦ وهو ذيل حديث .

فلذا انشيء فيه خلق آخر وهو الروح فهو حينئذ نفس الف دينار دية كاملة إن كان ذكرا وإن كان أنثى فخمسة دينار ، وإن قتلت المرأة وهي حبلى متم فلم يسقط ولدها ولم يعلم أذكر هو أم أنثى ولم يعلم أبعدها مات أو قبلها فديته نصفان نصف دية الذكر ونصف دية الأنثى ودية المرأة كاملة بعد ذلك .

وقد أوردنا أحاديث مشروحة في تفصيل دية الجنين في كتابنا الكبير من أرادها وقف عليها من هناك .

١١٢٥ ٤ — فأما ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن ابن أبي حمزة عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام أن ضرب رجل امرأة حبلى فألقت ما في بطنها ميتا فإن عليه غرة عبد أو أمة يدفعه إليها .

١١٢٦ ٥ — علي عن أبيه عن النوفلي عن السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قضى رسول الله صلى الله عليه وآله في جنين الهلالية حيث رميت بالحجر فألقت ما في بطنها غرة عبد أو أمة .

١١٢٧ ٦ — عنه عن أبيه عن ابن أبي عمير عن محمد بن أبي حمزة عن داود بن فرقد عن أبي عبد الله عليه السلام قال جاءت امرأة فاستعدت على أعرابي قد أفرغها فألقت جنينا فقال الأعرابي لم يزل ولم يصح ومثله يطل فقال النبي صلى الله عليه وآله : اسكت سماعة عليك غرة وصيف عبد أو أمة .

١١٢٨ ٧ — الحسن بن محبوب عن أبي أيوب عن سليمان بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام إن رجلا جاء إلى النبي صلى الله عليه وآله وقد ضرب امرأة حبلى فأسقطت

* — ١١٢٥ — ١١٢٦ — التهذيب ج ٢ ص ٥٢٦ الكافي ج ٢ ص ٣٣٧ وأخرج الأول الصدوق في الفقيه ص ٣٩٥ .

— ١١٢٧ — التهذيب ج ٢ ص ٥٢٦ الكافي ج ٢ ص ٣٣٦ الفقيه ص ٣٩٥ .

— ١١٢٨ — التهذيب ج ٢ ص ٥٢٦ الفقيه ص ٣٩٥ .

سقطا ميتاً فأتى زوج المرأة النبي صلى الله عليه وآله فاستعدى عليه فقال الضارب :
يا رسول الله ما أكل ولا شرب ولا استهل ولا صاح ولا استبشر فقال : النبي صلى
الله عليه وآله : انك رجل سجاعة ففضى فيه رقبة .

٨ — محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد عن الحسن بن محبوب ١١٢٩
عن أبي أيوب عن أبي عبيدة والحلي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سئل عن رجل
قتل امرأة خطأ وهي على رأس الولد تمخض قال : عليه خمسمائة ألف درهم وعليه دية
الذي في بطنها غرة وصيف أو وصيفة أو أربعون ديناراً .

فلا تنافي بين هذه الأخبار والأخبار الأولى ، لأن الأخبار الأولى محمولة على جنين
قد كمل وتم غير أنه لم تلجه الروح وهذه محمولة على امرأة تطرح علقته أو مضغة
فتكون دية ذلك غرة عبد أو أمة ، والذي يدل على ذلك :

٩ — مارواه الحسين بن سعيد عن ابن محبوب عن علي بن رثاب عن أبي عبيدة ١١٣٠
عن أبي عبد الله عليه السلام في امرأة شربت دواء وهي حامل لتطرح ولدها قالت
ولدها قال : إن كان له عظم قد نبت عليه اللحم ورشق له السمع والبصر فإن
عليها دية تسلمها إلى أبيه . قال : وإن كان جنينا علقته أو مضغة فإن عليها أربعين
ديناراً أو غرة تسلمها إلى أبيه ، قلت فهي لا ترث من ولدها من دية ، قال : لا لأنها
قتلتها .

ولا ينافي هذا التأويل رواية الحلبي وأبي عبيدة من أن المرأة كانت تمخض لانه
لا يمتنع لأنها كانت تمخض وإن كان الولد غير تام بأن يكون سقطاً فلا اعتراض

١١٢٩ — التهذيب ج ٢ ص ٥٢٦ الكافي ج ٢ ص ٣٢٣ .

١١٣٠ — التهذيب ج ٢ ص ٥٢٦ الكافي ج ٢ ص ٣٣٧ القليوب ص ٣٩٥ .

بذلك على حال ، ويمكن أن تحمل هذه الروايات على ضرب من التقية لأن ذلك
مذهب كثير من العامة وقد روي ذلك عن النبي
صلى الله عليه وآله الطاهرين

تم كتاب الاستبصار

فيما اختلف من الاخبار بحمد الله ومآله وجميل صنعه والصلاة على خير خلقه
محمد وآله الطاهرين

سند الكتاب

للمصنف رضوان الله عليه

شرحه وعلق عليه الحجة

السيد محمد الموسوي الخراساني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باب

ترتيب هذا الكتاب وذكر اسانيده وعدد (١) ابوابه ومسانله

قال الشيخ السعيد الورع العالم أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي مصنف هذا الكتاب رضي الله عنه قد اجبتكم أيدكم الله الى ما سألتهم من تجريد الاخبار المختلفة وترتيبها على ترتيب كتب الفقه التي أولها كتاب الطهارة وآخرها كتاب الديات ، وأفردت كل باب منه بما يخصه وأوردت ما فيه ولم اخل فيه بشيء قدرت عليه ، وبذلت وسعي وطاقتي في ذلك ، وأنا أرجو من الله تعالى إلا أكون اخلت باحاديث مختلفة تعرف إلا وقد أوردت إلا شاذاً نادراً فإني لا ادعي اني احيط العلم بجميع ما روي في هذا الفن ، لأن كتب اصحابنا رضي الله عنهم المصنفة والأصول المدونة في هذا الباب كثيرة جداً ، وربما يكون قد شذ منها شيء لم اظفر به فإني وقع عليها انسان لا ينسبني الى التقصير أو التعمد ، فان على كل انسان ما يقدر عليه ويبلغ جهده وطاقته وقدرته ، وقد أوردت في كل باب عقده إما جميع ما روي فيه إن كانت الاخبار قليلة ، وإن كان ما يتعلق بذلك الباب كثيراً جداً (٢) فقد أوردت منه طرفاً مقتعاً ، وأحات بالباقي على الكتاب الكبير ، وكنت سلكت في أول الكتاب ايراد الاحاديث باسانيدها وعلى ذلك اعتمدت في الجزء الاول والثاني ،

(١) في نسخة د (وعدة) .

(٢) زيادة في نسخة د .

ثم اختصرت في الجزء الثالث وعولت على الابتداء بذكر الراوي الذي اخذت الحديث من كتابه أو اصله على أن أورد عند الفراغ من الكتاب جملة من الاسانيد يتوصل بها الى هذه الكتب والاصول حسب ماعلمته في كتاب (تهذيب الاحكام) وأرجو من الله سبحانه أن تكون هذه الكتب الثلاثة التي سهل الله تعالى الفراغ منها لا يحتاج معها الى شي من الكتب والاصول لأن الكتاب الكبير الموسوم (بتهذيب الاحكام) يشتمل على جميع أحاديث الفقه المتفق عليه منه والمختلف فيه ، وكتاب النهاية يشتمل على تجريد الفتاوى في جميع أبواب الفقه وذكر جميع ما روي فيه على وجه يصغر حجمه وتكثر فائده ويصلح للحفظ ، وهذا الكتاب يشتمل على جميع ما روي من الاخبار المختلفة وبيان وجه التأويل فيها والجمع بينها ، والله تعالى أسأل أن يجعله خالصاً لوجهه إنه قريب مجيب ، وانا ابتدىء الآن بذكر الاسانيد حسب ما قد وعدت إن شاء الله .

﴿ فما ذكرته ﴾ عن محمد بن يعقوب الكليني رحمه الله (١) فقد اخبرنا به الشيخ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة على خاتم النبيين محمد وآله الطاهرين ، وبعد فهذا تعريف برجال الاسانيد الذين روى عنهم الشيخ قدس سره في الجزء الثالث من كتابه وذكرهم في مشيخته ، وقد اختصرنا القول في تعريفهم وشرح احوالهم معتمدين في ذلك اصح المصادر ، وقد ختمنا ترجمة كل واحد منهم بذكر مصادر تاريخه ليتسنى لمن اراد التفصيل الرجوع اليها والله ولي التوفيق .

(١) محمد بن يعقوب الكليني يكنى أبا جعفر ثقة الاسلام عارف بالاخبار فوق المدح والاطراء من مجتدي مذهب الامامية على رأس المائة الثالثة كما ذكر ذلك كثير من أصحابنا وحكاه بعضهم عن ابن الأثير والطبري وغيرهما ، له كتب أهمها كتاب الكافي وهو أصح الكتب الاربعة المعتمدة عليها قال ابن حجر في لسانه : سكن بغداد وحدث -

المفيد أبو عبدالله محمد بن محمد بن النعمان الحارثي البغدادي رحمة الله عليه (١)

- بها ... وكان من فقهاء الشيعة والمصنفين على مذهبهم توفي سنة ٣٢٨ ببغداد ١٥٠ وقال: غيره انه مات سنة ٣٢٩ وهي سنة تناثر النجوم وهي السنة التي مات فيها أبو الحسن علي بن محمد السمرى آخر السفراء الاربعة للحجة صاحب الامر (عج) وكانت وفاة ثقة الاسلام الكليني في شعبان وصلى عليه محمد بن جعفر الحسني أبو قيراط ودفن بباب الكوفة في مقبرتها قال ابن عبدون رأيت قبره في مقبرة الطائي وعليه لوح مكتوب فيه اسمه واسم أبيه . وقبره الآن في الجانب الكبير عند سوق الخفافين والسراجين بباب الجسر من الجانب الشرقي .

ترجم له ابن حجر في لسان الميزان وسماعيل باشا في هدية العارفين وغيرهما .

(١) محمد بن محمد بن النعمان المفيد يكنى أبا عبدالله المعروف بابن المعلم قال : ابن النديم في فهرسته ص ٢٥٢ أبو عبدالله في عصرنا انتهت رئاسة متكلمي الشيعة اليه مقدم في صناعة الكلام على مذهب أصحابه دقيق الفطنة ماضي الخاطر شاهده فرأيتته بارعا وقال في ص ٢٧٩ اليه انتهت رئاسة اصحابه من الشيعة الامامية في الفقه والكلام والآثار ، وقال ابن حجر : عالم الرافضة ... صاحب التصانيف البديعة له صولة عظيمة بسبب عضد الدولة ... كان كثير التقشف والتخشع والا كباب على العلم تخرج به جماعة وبرع في المقالة الامامية حتى كان يقال له على كل امام منة وكان أبوه معلما بواسط وولد بها وقتل بعكبراء ويقال ان عضد الدولة كان يزوره في داره ويعوده اذا مرض وقال الشريف أبو يعلى الجعفري : وكان قد تزوج بنت المفيد - ما كان المفيد ينام من الليل الا هجعة ثم يقوم يصلي أو يطالع أو يدرس أو يتلو القرآن ١٥ ولد سنة ٣٣٨ يعرف علو مقامه من التوقيعات الصادرة لتشريفه من الناحية المقدسة فقد جاء في بعضها للاخ السديد والولي الرشيد الشيخ المفيد أبي عبدالله محمد بن محمد ابن النعمان ادام الله اعزازه . . . سلام الله عليك ايها الولي المخلص فينا باليقين . . . ونعلمك ادام الله توفيقك لنصرة الحق واجزل مثوبتك عن نطقك عنا بالصدق أنه قد اذن لنا في تشريفك بالمكاتبة الخ توفي ٢ شهر رمضان سنة ٤١٣ قال الياضي : -

عن أبي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه (١) عن محمد بن يعقوب ،
واخبرنا به ايضا الحسين بن عبيدالله (٢) عن أبي غالب أحمد بن محمد

— وكانت جنازته مشهودة وشيعته ثمانون القامن الرافضة والشيعة ١٥ ودفن عند رجلي الامامين
الكاظمين (ع) قبره بالرواق الكاظمي من ارمعروف، ترجم له ابن البديع والذهبي والخطيب
واليافعي وابن كثير وابن حجر والزركلي واسماعيل باشا وغيرهم من اعلام العامة .
(١) جعفر بن محمد بن جعفر بن موسى بن قولويه يكنى أبا القاسم القمي قال ابن حجر:
من كبار الشيعة وعلمائهم المشهورين منهم ذكره الطوسي وابن النجاشي وعلي
ابن الحكم في شيوخ الشيعة وتلمذ له المفيد وبالغ في اطرائه وحدث عنه ايضا الحسين
ابن عبيدالله الغضائري ومحمد بن سليم الصابوني سمع منه بمصر ١٥ كان من تقات
الاصحاب واجلاء مشايخهم في الحديث والفقه ذكره مترجوه بكل جليل له تصانيف
في الفقه على عدد ابوابه وفي غير ذلك ذكرها باسمائها ، ومنها كتاب جامع الزيارات
وما روي في ذلك من الفضل عن الأئمة عليهم السلام وهو المعروف بكامل الزيارة المزار
المعروف المشهور المتداول بين الناس تقل عنه جل من ألف في هذا الباب . كان ربه
استاذ المفيد وتلميذ الكليني — كما في رياض العلماء — وصل بغداد سنة ٣٣٧ وهي السنة
التي رد القرامطة فيها الحاجر الى مكانه من البيت كما حدث هو بذلك فيما نقله عنه القطب
الراوندي في الخرايج والجرايج توفي سنة ٣٦٨ وقبره في الرواق الكاظمي بجانب
قبر تلميذه الشيخ المفيد رحمه الله . ترجم له ابن حجر من العامة والنجاشي والشيخ والعلامة
وسيد الايمان وغيرهم .

(٢) الحسين بن عبيدالله بن ابراهيم الغضائري يكنى أبا عبدالله قال الذهبي : شيخ
الرافضة ، ونقل ابن حجر قوله كان يحفظ شيئا كثيرا وما ابصر ١٥ كان من تقات
أصحابنا واجلائهم في الحديث والفقه كثير السماع عارف بالرجال شيخ الطائفة وكانت
له مكانة مرموقة بين أهل زمانه ، قال الشيخ (وكان حكمه انفذ من حكم الملوك) له
كتب ومصنفات صنفت كتاب يوم القدير . وكتاب أدب العاقل وتنبيه الغافل في فضل
العلم وغير ذلك مات رحمه الله في النصف من شهر صفر سنة ٤١١ وهو غير ابن الغضائري

الزراوي (١) وأبي محمد هارون بن موسى التلعكبري (٢) وأبي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه وأبي عبدالله أحمد بن أبي رافع

المصنف لكتاب الرجال المعروف بنسبته اليه (رجال ابن الغضائري) فان ذاك ولد هذا واسمه أحمد. ترجمه الذهبي وابن حجر واسماعيل باشا والنجاشي والشيخ والعلامة وغيرهم. (١) أحمد بن محمد بن سليمان يكنى أبا غالب الزراري نسبة الى زرارة بن اعين وليس هو ولا أبأؤه من ولده وإنما هم من ولد بكير بن اعين أخي زرارة بن اعين وكانوا يعرفون بولد الجهم وأول من نسب الى زرارة جده سليمان نسبة الامام العسكري عليه السلام فقد كان اذا ذكره في توقيعاته الى غيره قال الزراري تورية عنه وسترا عليه ثم اتسع ذلك وسموا به ، ذكر جميع ذلك أبو غالب في رسالته ، وكان أبو غالب شيخ أصحابنا في عصره واستاذهم وفتحهم كذا قاله الشيخ في ترجمته في فهرسته وقال في رجاله انه جليل القدر كثير الرواية ثقة ، وقال النجاشي شيخ العصابة في زمنه ووجههم ولد أواخر ربيع الثاني سنة ٢٨٥ وكانت ولادة ابنه عبيد الله والد أبي طاهر الذي كتب اليه الرسالة المعروفة سنة ٣١٣ وعمر أبي غالب يومئذ ٢٨ سنة وله مشايخ روى عنهم كالكليني وعبدالله بن جعفر الحميري وكان سماعه من الاخير سنة ٢٩٧ وعمره ١٢ سنة وشهورا . وروى عن أحمد بن محمد العاصمي وأحمد بن ادريس القمي والتلعكبري وسمع منه سنة ٣٤٠ ومن تلاميذه الشيخان المفيد والطوسي ، والغضائري وأحمد بن عبدون وغيرهم ، توفي في جمادى الاولى سنة ٣٦٨ وتولى جهازه تلميذه الحسين بن عبيدالله الغضائري قال (وتوليت جهازه وكان جهازه وحمله الى مقابر قريش على صاحبها السلام ثم الى الكوفة ونفذت ما أوصى بانفاذه واعانني على ذلك هلال بن محمد رضي الله عنه ثم توفي هلال بن محمد من هذه السنة فتوليت أمره وجهازه ووصيته وحملته الى المشهدين بمقابر قريش ثم الى الكوفة ، وقبراها رحمهما الله بالغري ١ هـ . ترجم له الشيخ والنجاشي والعلامة وسيد الاعيان وغيرهم .

(٢) هارون بن موسى بن أحمد بن سعد بن سعيد الشيباني البغدادي يكنى أبا محمد كان وجهافي أصحابنا جليل القدر عظيم المنزلة واسع الرواية عديم النظير ثقة لا يظمن

الصيمري (١) وأبي الفضل الشيباني (٢) وغيرهم كلهم عن محمد بن يعقوب وأخبرنا به أيضا أحمد بن عبدون المعروف بابن الحاشر رحمة الله

— عليه روى جميع الاصول والمصنفات سمع كثيرا من الشيوخ من العامة والخاصة منهم أبا القاسم البغوي وأبا بكر الباغندي ، قال ابن حجر راوية للمناكير رافضي له كتاب الجوارح في علوم الدين مات في ربيع الاخر سنة ٣٨٥ ترجمه ابن حجر واسماعيل باشا — في كتابيهما وما كتبه أصحابنا في ترجمته أوفى بمعرفة مقامه .

(١) أحمد بن أبي رافع ابراهيم الصيمري « الضميري خ ل » — يكنى أبا عبدالله أصله من الكوفة وسكن بغداد ثقة في الحديث صحيح الاعتقاد روى عن الشيخ الطوسي وروى عنه الشيخ أيضا وأجاز له جميع مروياته صنف كتبها منها كتاب السرائر وكتاب النوادر وهو كتاب حسن ، ترجمه الشيخ المامقاني في تنقيحه وغيره .

(٢) محمد بن عبدالله بن محمد بن عبيد الله بن المطلب أبو الفضل الشيباني الكوفي نزل بغداد وحدث بها سافر في طلب الحديث عمره له رحلة الى مصر والشام: نقل الوحيد في فصل الكنى انه قد أكثر الثقة الجليل علي بن محمد الخراز من ذكره مترجما عليه في كتابه الكفاية ويظهر منه انه شيخه . قال الخطيب ... وكان يروي غرائب الحديث وسؤالات الشيوخ فنكتب الناس عنه بانتخاب الدار قطني ثم بان كذبه فزقوا حديثه وأبطلوا روايته وكان بعد يضع الاحاديث للرافضة ويعلي في مسجد الشرقية اه ومنه يعلم سبب ابطال روايته ومزيق حديثه ، قال أبو العلاء الواسطي كان حسن الهيئة جميل الظاهر نظيف اللبسة وسمعت الدار قطني سئل عنه فقال يشبه الشيوخ ، قال أبو ذر الهروي كتبت عنه في المعجم للمعرفة ولم اخرج عنه في تصانيفي شيئا وترك الرواية عنه لاني سمعت الدار قطني يقول كنت اتوهمه من رهبان هذه الامة وسألته الدعاء لي فتعوذ بالله من الخور بعد السكور وقال أبو ذر : يعني سبب ذلك انه قعد للرافضة واملى عليهم احاديث ذكر فيها مثالب الصحابة اه ومنه يعلم ميزان الجرح والتعديل عند القوم ولد سنة ٢٩٧ وتوفي في بغداد في التاسع والعشرين من شهر ربيع الاخر سنة ٣٨٧ له كتب ترجم له الخطيب وابن حجر من العامة .

عليه (١) عن أحمد بن أبي رافع وأبي الحسين عبدالكريم بن عبدالله بن نصر البزاز بنيس (٢) وبغداد عن أبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني جميع مصنفاته وأحاديثه سماعا واجازة ببغداد بباب الكوفة درب السلسلة سنة سبع وعشرين وثلثمائة .

﴿ وما ذكرته ﴾ عن علي بن ابراهيم بن هاشم (٣) فقد رويته بهذه الاسانيد عن محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم واخبرني برواياته الشيخ المفيد أبو عبدالله محمد بن محمد بن النعمان والحسين بن عبيدالله وأحمد بن عبدون كلهم عن أبي محمد الحسن

(١) أحمد بن عبد الواحد بن أحمد البزاز أبو عبدالله المعروف بابن عبدون وبابن الحاشر شيخ من مشايخ الاجازة كثير السماع والرواية وكان قويا في الادب قد قرأ كتب الادب على شيوخ أهل الادب له كتب ذكرها مترجوه يروي عن أبي بكر ابن الجمابي المتوفى سنة ٣٥٥ وعن أبي بشر العمي المتوفى سنة ٣٥٠ بواسطة أبي طالب الانباري ولقي أبا الحسن علي بن محمد بن الزبير القرشي المتوفى سنة ٣٤٨ توفي ابن الحاشر سنة ٤٢٣ ترجم له اسماعيل باشا في هدية العارفين، كما ترجمه الشيخ والنجاشي والعلامة وابن داود وغيرهم .

(٢) عبدالكريم بن عبدالله بن نصر - النضر خ ل - البزاز أبو الحسين بنيس - بتفليس خ ل - بتستر خ ل - وبغداد من مشايخ أحمد بن عبدون المعروف بابن الحاشر رحمة الله عليه ومن تلاميذ ثقة الاسلام الكليني لم نشر على من ترجمه ترجمة مستقلة .

(٣) علي بن ابراهيم بن هاشم القمي أبو الحسن من مشايخ ثقة الاسلام الكليني ره ومن محدثي أصحابنا ومفسريهم ثقة في الحديث ثبت معتمد صحيح المذهب سمع فأكثر قال عنه ابن النديم من العلماء والفقهاء ، وكان جلدا كما وصفه ابن حجر ، فقد بصره في أواسط عمره ، صنف كتباً اشهرها كتاب التفسير المشهور الذي قال : عنه ابن حجر : « له تفسير فيه مصائب » وليته دلنا على بعض ما حسبه مصيبة عليه كان حيا الى سنة ٣٠٧ وهي السنة التي روى عنه فيها حمزة بن القاسم بن علي من أحفاد أبي الفضل العباس عليه السلام ، ترجم له ابن النديم وابن حجر واسماعيل باشا ومن أصحابنا الشيخ والنجاشي والعلامة وغيرهم .

ابن حمزة العلوي الطبري (١) عن علي بن ابراهيم بن هاشم .
 ﴿ وما ذكرته ﴾ عن محمد بن يحيى العطار (٢) فقد رويته بهذه الاسانيد عن محمد
 ابن يعقوب عن محمد بن يحيى العطار وأخبرني به ايضا الحسين بن عبيدالله وأبو الحسين
 ابن أبي جيد القمي (٣) رحمهما الله جميعاً عن أحمد بن محمد بن يحيى عن أبيه محمد
 ابن يحيى العطار .

﴿ وما ذكرته ﴾ عن أحمد بن ادريس (٤) فقد رويته بهذه الاسانيد عن محمد
 ابن يعقوب عن أحمد بن ادريس وأخبرني بجميع رواياته ايضا الشيخ أبو عبدالله

(١) الحسن بن حمزة بن علي بن عبدالله بن محمد بن الحسن بن الحسين بن الامام علي
 ابن الحسين السجاد عليه السلام الملقب بعرش المكنى بابي محمد العلوي الطبري كان فقيها عارفا
 أدبيا فاضلا زاهدا ورعاً من اجلاء الطائفة وفتهائماً قدم بغداد ولقيه الشيخ سنة ٣٥٦
 سمع منه التلعكبري وكان سماعه منه أولاً سنة ٣٢٨ وله منه اجازة بجميع كتبه وروايته
 له عدة كتب ذكرها مترجوه في ترجمته . لاحظ فهرست الشيخ ورجال النجاشي
 وهدية العارفين وغير ذلك من معاجم التراجم .

(٢) محمد بن يحيى العطار أبو جعفر الاشعري القمي شيخ اصحابنا في زمانه ثقة
 عين كثير الحديث روى الكليني عنه وابنه أحمد بن محمد بن موسى المتوكل ومحمد بن علي
 ماجيلويه وعلي بن الحسين بن بابويه ومعاوية بن وهب واضرابهم من مشايخ الطائفة
 له كتب منها كتاب مقتل الحسين وكتاب النوادر .

(٣) ابو الحسين بن ابي جيد القمي واسمه علي بن أحمد بن محمد بن محمد بن مشايخ الاجازة
 سمع احمد بن محمد العطار سنة ٣٥٦ وله منه اجازة .

(٤) احمد بن محمد بن يحيى العطار ابو علي الاشعري القمي من مشايخ الاجازة ومن
 مشايخ ابي العباس السيرا في وابن ابي جيد القمي يروي عن أبيه وعبدالله بن جعفر
 الحميري وسعد بن عبدالله وثقه الشهيد والسهامي وصاحب الحاروي والارديلي وغيرهم .

والحسين بن عبيد الله جميعاً عن أبي جعفر محمد بن الحسين بن سفيان البرزوفري (١)
عن أحمد بن إدريس .

﴿ وما ذكرته ﴾ عن الحسين بن محمد (٢) فقد رويته بهذا الاسناد عن محمد بن يعقوب
عن الحسين بن محمد .

﴿ وما ذكرته ﴾ عن محمد بن اسماعيل (٣) عن الفضل بن شاذان (٤) فقد رويته
بهذا الاسناد عن محمد بن يعقوب عن محمد بن اسماعيل .

(١) أحمد بن إدريس بن أحمد أبو علي الأشعري القمي كان ثقة فقيهاً في أصحابنا
كثير الحديث صحيح الرواية - وصفه ابن حجر في لسانه بالفضل فقال : الفاضل
أبو علي القمي الأشعري من كبار مصنفى الرافضة وذكره أبو الحسن بن بابويه في
تاريخ الري ونسبه فقال : أحمد بن إدريس بن زكريا بن طهمان كان من قدماء الشيعة
روى عنه جماعة من شيوخ الشيعة منهم علي بن الحسين بن موسى ومحمد بن الحسن
ابن الوليد هـ وروى عنه أيضاً الحسين بن عبيد الله وغيره له كتاب النوادر . قدم
الري مجتازاً إلى مكة توفي بالقرعاء بين مكة والكوفة سنة ٣٠٦ والقرعاء منزل بين العادسية
والعقبة على طريق الكوفة إلى مكة ترجم له ابن حجر واسماعيل باشا ومن أصحابنا
النجاشي والشيخ وسيد الأعيان وغيرهم .

(٢) محمد بن الحسين بن سفيان البرزوفري أبو جعفر يروي عن أحمد بن إدريس
وعنه الشيخ المفيد والحسين بن عبيد الله الغضائري فهو من مشايخها ولم أقف على ترجمته
مستقلة في كتب الرجال .

(٣) الحسين بن محمد بن عمران بن أبي بكر الأشعري القمي أبو عبد الله من أكابر القميين
واجلاء مشايخ ثقة الاسلام الكليني (ره) وقد أكثر الرواية عنه في كتابه الكافي .
(٤) محمد بن اسماعيل أبو الحسن النيسابوري من مشايخ الاصحاح يروي عنه ثقة
الاسلام الكليني في كتابه الكافي ولم يرو عن الفضل بن شاذان الا بواسطته .

﴿ وما ذكرته ﴾ عن حميد بن زياد (١) فقد رويته بهذا الاسناد عن محمد بن يعقوب عن حميد بن زياد ، واخبرني بجميع رواياته وكتبه ايضا احمد بن عبدون عن أبي طالب الانباري (٢) عن حميد بن زياد، ومن جملة .

﴿ ما ذكرته ﴾ عن أحمد بن محمد بن عيسى (٣) مارويته بهذه الاسانيد عن محمد ابن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد بن عيسى ، ومن جملة .

(١) الفضل بن شاذان بن الخليل التيسابي ابو محمد الازدي كان أبوه من اصحاب يونس وروى عن أبي جعفر الثاني « ع » متكلم فقيه من اصحاب الامامين أبي الحسن الهادي وأبي محمد العسكري ترجم عليه الامام العسكري مرتين وروى ثلاثا ولاء له كتب كثيرة فقد صنف مائة وثمانين كتابا كما نقل ذلك عن الكنجي أبي القاسم يحيى بن زكريا ذكر بعضها النجاشي والشيخ في فهرستها واسماعيل باشا في هدية العارفين وغيرهم توفي الفضل سنة ٢٦٠هـ .

(٢) حميد بن زياد بن حماد بن زياد الدهقان النينوي (١) الكوفي يكنى أبا القاسم نزيل الحائر بعد ان كان يسكن سورا وهو ثقة كثير التصانيف روى الاصول اكثرها له كتب كثيرة على عدد كتب الاصول روى عنه ابو طالب الانباري وابو القاسم علي بن حبشي بن قوتي بن محمد السكاك صنف الحامع في انواع الشرائع وكتاب النوادر وكتاب الرجال وغير ذلك توفي ابو القاسم سنة ٣١٠هـ - ترجمه الشيخ والنجاشي والعلامة واسماعيل باشا وغيرهم .

(٣) ابو طالب الانباري عبيد الله - عبدالله خ ل - بن أبي يزيد أحمد بن يعقوب ابن نصر كان مقبلا بواسط عده ابن النديم في الفهرست من الشيعة الذين لا يعرف مذهبهم ، قال النجاشي شيخ من اصحابنا ابو طالب ثقة في الحديث عالم به ، كان -

(١) قرية الى جانب الحائر أو هي نفس كربلا ونسجه اليها على خلاف القياس وهو يقتضي ان تكون النسبة اليها (النينوي) .

﴿ما ذكرته﴾ عن أحمد بن محمد بن خالد البرقي (١) ما روته بهذه الاسانيد عن محمد بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن أحمد بن محمد بن خالد ، ومن جملة .

— قديما من الواقعة ، قال ابو غالب الزراري: كنت اعرف ابا طالب اكثر عمره واقفا مختلفا بالواقعة ثم عاد الى الامامة وجفاه اصحابه وكان حسن العبادة والخشوع ، وكان ابو القاسم بن سهل الواسطي العدل يقول : مارأيت رجلا كان احسن عبادة ولا أبين زهادة ولا انظف ثوبا ولا اكثر تخليا من ابي طالب وكان يتخوف من عامة اهل واسط ان يشهدوا صلاته ويعرفوا عمله فينفرد في الخراب والكنائس والبيع فاذا عثروا به وجدوه على اجل حال من الصلاة والدعاء ، قال ابن حجر : وكان من شيوخ الشيعة روى عن أبي العباس ثعلب ويوسف بن يعقوب القاضي وأبي بكر بن أبي داود وخميد بن زياد وغيرهم له عدة كتب نقل ابن النديم عن أبي القاسم بوياش بن الحسن ان له مائة واربعين كتابا ورسالة منها الابانة عند اختلاف الناس في الامامة ، الشافي في علم الدين . التوحيد والعدل . اخبار فاطمة عليها السلام وغيرها توفي سنة ٣٥٦ بواسط ترجمه ابن النديم وابن حجر واسماعيل باشا ومن علمائنا النجاشي والشيخ في فهرستيه والعلامة وغيرهم .

(١) احمد بن محمد بن عيسى بن عبدالله بن سعد بن مالك بن الاحوص بن السائب ابن مالك بن عامر الاشعري يكنى أبا جعفر القمي ، وأول من سكن قم من آباءه سعد ابن مالك وذلك بعد الفتح الاسلامي ، كان أحمد شيخ القميين ووجههم بقم وفقههم غير مدافع ، قال ابن حجر: بعد ذكر اسمه واسم ابيه الى سعد العلامة أبو جعفر الاشعري القمي شيخ الرافضة بقم له تصانيف وشهرة له وكان الرئيس الذي يلقي السلطان بها ولقي أبا الحسن الرضا وأبا جعفر الجواد وأبا الحسن الهادي ثقة عظيم المنزلة روى عنه علي بن ابراهيم وداود بن كورة وابن بطة وسهل بن زياد وأبي عبدالله الحسين بن علي البروقري والعلاء وسعد بن عبدالله وخلق غيرهم ، له كتب عديدة منها كتاب النوادر وكان غير محبوب فبوه داود بن كورة . قال ابن حجر في لسان الميزان: كان في حدود —

﴿ ما ذكرته ﴾ عن الفضل بن شاذان مرويته بهذا الاسناد عن محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه (١) ومحمد بن اسماعيل عن الفضل بن شاذان، ومن جملة ﴿ ما ذكرته ﴾ عن الحسن بن محبوب (٢) مرويته بهذا الاسناد عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن الحسن بن محبوب .

- الثلاثمائة وترجم له ابن النديم وابن حجر ومن اصحابنا الشيخ والنجاشي والعلامة وسيد الاعيان وغيرهم .

(١) أحمد بن محمد بن خالد بن عبد الرحمن بن محمد بن علي البرقي يكنى أبا جعفر يكنى أبوه أبا عبدالله ، وكان جده محمد بن علي حبسه يوسف بن عمر - والي العراق من قبل هشام بن عبدالملك - بعد مقتل زيد بن علي عليه السلام ثم قتله فهرب خالد جد المترجم مع أبيه عبدالرحمن الى برقة قم فاقاموا بها وولد احمد ونشأ بها ، وكان ثقة في نفسه غير أنه اكثر الرواية عن الضعفاء والراسيل . فكان ذلك سبب طعن القميين عليه . ولم يكن طعنهم فيه إنما الطعن فيمن يروي عنهم فانه كان يأخذ على طريقة أهل الأخبار ، وقد أخرجه احمد بن محمد بن عيسى « رئيس قم » من قم ثم اعاده اليها واعتذر اليه ، وقد صنف احمد كتباً كثيرة اهمها كتاب المحاسن المطبوع المتناول وهو مشتمل على عدة كتب . يروي عنه علي بن الحسين السعد ابادي واحمد بن عبدالله سبط المترجم ومحمد بن جعفر بن بطة وسعد بن عبدالله وعلي بن ابراهيم بن هاشم القمي ومحمد بن الحسن الصفار وعبدالله بن جعفر الحميري وأحمد بن ادريس وسهل بن زياد وخلق غيرهم توفي المترجم سنة ٢٧٤ وقال علي بن محمد بن ماجيلويه : توفي سنة ٢٨٠ ولما توفي مشى أحمد بن محمد بن عيسى في جنازته حافيا حاسرا ليرى نفسه مما قذفه به ، ترجمه ابن النديم واسماعيل باشا ومن اصحابنا الشيخ والنجاشي والعلامة واستوفى ترجمته سيد الاعيان في اعيانه .

(٢) ابراهيم بن هاشم بن الخليل ابو اسحاق الكوفي القمي اصله من الكوفة ثم انتقل الى قم وهو اول من نشر حديث الكوفيين بقم وقدم -

﴿ وما ذكرته ﴾ عن سهل بن زياد (١) فقد رويته هذا الاسناد عن محمد بن يعقوب عن عدة من اصحابنا منهم علي بن محمد وغيره عن سهل بن زياد .

— الري مجتازا وكان تلميذ يونس بن عبدالرحمن من اصحاب الرضا عليه السلام وكان كثير الرواية واسع الطريق سديد النقل مقبول الحديث روى عنه اجلاء الطائفة وتقائبا وعده الشيخ في الفهرست فيمن لقي الرضا عليه السلام ذكر في كتابيه التهذيب والاستبصار والكليني في السكافي رواية عنه تصرح بحضوره عند الجواد عليه السلام وروايته عنه ، راجع الاستبصار ج ٢ ص ٦٠ حديث ١٩٧ (وفيه ابراهيم بن سهل ابن هاشم والصواب ابراهيم بن هاشم) ومنه يعرف غرابة ما نقله ابن حجر عن ابن بابويه في تاريخ الري انه قال : وادرك محمد بن علي الرضا ولم يلقه له عدة كتب روى عن ابراهيم بن محمود الخراساني واحمد بن محمد بن أبي نصر والحسن بن محبوب وصفوان ابن يحيى وعبدالرحمن بن الحجاج وفضالة بن ايوب ومحمد بن أبي عمير والنضر بن سويد وغيرهم وروى عنه احمد بن ادريس القمي وسعد بن عبدالله الاشعري ومحمد بن الحسن الصفار ومحمد بن علي بن محبوب ومحمد بن يحيى العطار وابنه علي بن ابراهيم الشيخ الجليل صاحب التفسير ، ترجمه ابن حجر في اللسان ومن اصحابنا الشيخ والنجاشي وابن شهر اشوب والعلامة واستوفى ترجمته مفصلا سيد الاعيان في ج ١ ص ٤٩٧ الي ص ٥١١ .

(١) الحسن بن محبوب بن وهب بن جعفر بن وهب ابو علي السراد الزرادي الكوفي مولى بحيلة ثقة جليل القدر كثير الرواية أحد الاركان الاربعة في عصره وهو ممن اجمع اصحابنا على تصحيح ما يصح عنهم وتصديقهم واقرؤا لهم بالفقه والعلم ، وكان شديد الائمة أنزع سباطا خفيف العاضين ربة من الرجال يجمع — كذا — من وره الايمن وكان محبوب يعطي ابنه الحسن بكل حديث يكتبه عن علي بن رثاب درهما واحدا قال ابن الديق : وهو الزرادي من اصحاب مولانا الرضا ومحمد ابنه اه وقال ابن حجر : روى عن جعفر الصادق رحمه الله تعالى والحسن بن صالح بن حي وجعفر بن سالم —

﴿وما ذكرته﴾ في هذا الكتاب عن علي بن الحسن بن فضال (٤) فقد أخبرني به أحمد بن عبدون المعروف بابن الحاشر مماعاً منه واجازة عن علي بن محمد بن الزبير عن علي بن الحسن بن فضال .

— وحنان بن سدير الخ . وعده الشيخ في رجاله تارة من اصحاب الكاظم واخرى من اصحاب الرضا عليه السلام ومن لاحظ تاريخ وفاة الامام أبي عبدالله الصادق عليه السلام وتاريخ وفاة المترجم ومدة عمره عرف مدى اشتباه ابن حجر في قوله، فان ابن محبوب مات سنة ٢٢٤ وعمره ٧٥ سنة فتكون ولادته سنة ١٤٩ ووفاته الامام الصادق سنة ١٤٨ فكيف يعقل روايته عنه بعد أن تكون ولادته بعد وفاته «ع» بسنة أو أكثر، ادرك زمان الأئمة الكاظم والرضا والجواد وأربع سنين من أيام الهادي «ع» ، روى عن ستين رجلاً من اصحاب أبي عبدالله عليه السلام له كتب منها كتاب المشيخة الذي هو معتمد الطائفة والنوادر في الف ورقة روى عنه أحمد بن محمد بن عيسى ومعاوية بن حكيم والهيثم بن أبي مسروق ويونس بن علي المطار ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب وعلي بن مهزيار وسهل بن زياد وغيرهم خلق كثير ترجمه ابن النديم وابن حجر واسماعيل باشا ومن اصحابنا الشيخ والنجاشي والسروي والعلامة وغيرهم .

(١) سهل بن زياد الآدي أبو سعيد الرازي من اصحاب الأئمة الجواد والهادي والعسكري وثقه الشيخ في رجاله كاتب الامام أبي محمد العسكري «ع» على يد محمد بن عبد الحميد المطار للنصف من شهر ربيع الآخر سنة ٢٥٥ وهو من مشايخ الاجازة ، كثير الرواية ورواياته سديدة مفتى بها ، أكثر عنه الكليني في الكافي ، روى عنه أحمد ابن الفضل بن محمد الهاشمي ومحمد بن أحمد بن يحيى وأحمد بن أبي عبدالله ومحمد بن الحسن ومحمد بن قولويه وأبي الحسين الاسدي وعلي بن ابراهيم وغيرهم، له كتاب التوحيد وغيره وله مسائل سأل بها الهادي والعسكري عليها السلام ذكرها المشايخ لاسيما الصدوقان ترجمه الشيخ في كتابيه والنجاشي والسروي والعلامة واستوفى الشيخ المامقاني الكلام في تقيقه .

(وما ذكرته) عن الحسن بن محبوب مما أخذته من كتبه وصنفاته فقد أخبرني بها أحمد بن عبدون عن علي بن محمد بن الزبير القرشي (١) عن أحمد بن الحسين ابن عبد الملك الأزدي (٢) عن الحسن بن محبوب، وأخبرني به أيضا الشيخ أبو عبد الله

(١) علي بن محمد بن الزبير أبو الحسن الفرشي الكوفي شيخ الشيوخ وراوي الأصول كان غاية في الفضل والعلم والجلالة والثقة نزل بغداد وحدث بها - وكان منزله بطاق الحرائي - عن علي بن الحسن بن فضال والحسن ومحمد ابني علي بن عفاف وإبراهيم بن عبد الله القصار، حدث عنه ابن رزقويه وابن البياض وابن عبدون وعلي ابن أحمد الرزاز وأبو علي بن شاذان والتلمكيري ولد سنة ٢٥٤ وتوفي ببغداد يوم الخميس لعشر خلون من ذي القعدة وعمره ٩٤ سنة وحمل الى الكوفة ودفن في مشهد أمير المؤمنين عليه السلام ترجمه الخطيب في تاريخه ومن أصحابنا الشيخ المامقاني في تنقيحه .

(٢) علي بن الحسن بن فضال بن فضال بن عمر بن إيمان أبو الحسن الكوفي من أصحاب الأمامين أبي الحسن الهادي وأبي محمد العسكري عليهما السلام ثقة كثير العلم واسع الأخبار جيد التصانيف فقيه الإمامية بالسكوفة ووجههم وتقهم وعارفهم بالحديث والسموع قوله فيه سمع كثيرا ولم يعثر له على زلة فيه ولا ما يشينه وقل ماروى عن ضعيف وكان فطحيا قال النجاشي : ولم يرو عن أبيه شيئا وقال كنت أقابله وسني ثمان عشرة سنة بكتبه ولا أفهم اذ ذاك الروايات ولا استحل ان أرويه عنه وروى عن أخويه عن أبيهما: ويضعف هذا كثرة روايته عن أبيه في العيون والخصال والأمالى والعلل وغيرها قال محمد بن مسعود، ما لقيت بالعراق وناحية خراسان أفقه ولا أفضل من علي بن الحسن بالسكوفة ولم يكن كتابا عن الأئمة عليهم السلام في كل صنف الا وقد كان عنده وكان يحفظ الناس، وفي بني فضال ورد التنصيص من الامام أبي محمد العسكري عليه السلام في جواب من سئله عن كتب بني فضال فقالوا كيف نعمل بكتبهم ويوتما ملاء منها؟ فقال عليه السلام: (خذوا منها بما رووا وذرروا ما رووا) لانهم كانوا فطحية -

محمد بن محمد بن النعمان رحمه الله والحسين بن عبيد الله واحد بن عبدون عن أبي الحسن أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد (١) عن أبيه محمد بن الحسن بن الوليد (٢) عن الحسن بن محبوب. وأخبرني أيضا أبو الحسين بن أبي جيل القمي عن محمد بن الحسن ابن الوليد عن محمد بن الحسن الصفار (٣) عن أحمد بن محمد ومعاوية بن حكيم (٤)

- توفي علي بن الحسن سنة ٢٢٤ ترجمه اسماعيل باشا ومن اصحابنا الشيخ في كتابه والتجاشي في رجاله والعلامة في الخلاصة والسروى في معالم العلماء وغيرهم .
(١) أحمد بن الحسين بن عبد الملك الاودي - الازدى خ ل - ابو جعفر الكوفي ثقة مرجوع اليه لم يعرف له مصنف الا انه جمع كتاب المشيخة وبوبه على اسماء الشيوخ بعد أن كان منشورا روى عن ابن محبوب وروى عنه علي بن محمد بن الزبير واحمد ابن محمد بن سعيد ترجمه الشيخ والتجاشي والعلامة وغيرهم .

(٢) أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد ابو الحسن من اساتيد الشيخ المفيد ومن مشايخ الاجازة وثقة الشهيد في الدراية وقال الميرزا : لم ار الى الآن ولم اسمع من احد التامل في توثيقه اه وقال الداماد في رواشحه انه اجل من ان يحتاج الى تزكية مزك وتوثيق موثق ، روى عنه المفيد والحسين بن عبيد الله واحد بن عبدون والكليني وغيرهم وروى هو عن أبيه محمد بن الحسن بن الوليد ، ترجمه سيد الاعيان في كتابه .
(٣) محمد بن الحسن بن احمد بن الوليد يكنى أبا جعفر جليل القدر بصير بالفقهاء عارف بالرجال موثق به شيخ القميين ووجههم وفقيرهم ومتقدمهم قال التجاشي ويقال : انه نزيل قم وكان اصله منها ثقة عين مسكون اليه اه توفي سنة ٣٤٣ وهي السنة التي حدث بها علي بن أحمد بن طاهر سمع من الصفار وسعد ومحمد بن يحيى والحسن بن متيل الدقاق وعنه التلعكبري وابن أبي جيد وعلي بن الحسين بن بابويه ، صنف كتبها منها تفسير القرآن وكتاب الجامع في الفقه ، ترجمه اسماعيل باشا ومن اصحابنا الشيخ والتجاشي والعلامة وغيرهم .

(٤) محمد بن الحسن بن فروخ الصفار يكنى أبا جعفر الاعرج القمي ويلقب بمولته -

والهيثم بن أبي مسروق (١) عن الحسن بن محبوب .

﴿ وما ذكرته ﴾ عن الحسين بن سعيد (٢) فقد أخبرني به الشيخ المفيد أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان رضي الله عنه والحسين بن عبيد الله وأحمد بن عبدون كلهم عن أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد عن أبيه محمد بن الحسن بن الوليد ، وأخبرني أيضاً أبو الحسين بن أبي جيسد القمي عن محمد بن الحسن بن الوليد عن الحسين

— كان وجهها في أصحابنا القميين ثقة عظيم القدر قليل السقط في الرواية عده الشيخ في رجاله من أصحاب العسكري عليه السلام له عدة كتب منها بصائر الدرجات المعروف المطبوع المتداول توفي سنة ٢٩٠ بقم روى عن يعقوب بن يزيد وأحمد ابن محمد بن عيسى وسهل بن زياد وإبراهيم بن هاشم القمي ومحمد بن عيسى بن عبيد ومعاوية بن حكيم ، وروى عنه الكليني وأحمد بن محمد وعلي بن الحسين وسعد ابن عبد الله وأحمد بن إدريس ومحمد بن جعفر المؤدب وغيرهم ، ترجمه اسماعيل باشا ومن أصحابنا الشيخ والنجاشي والعلامة .

(١) معاوية بن حكيم بن معاوية بن عمار الدهني عده الشيخ من أصحاب الإمام أبي الحسن الرضا وأبي جعفر الجواد وأبي الحسن الهادي عليهم السلام من أجلاء العلماء وثقات الفقهاء والمدول روى عن ابن أبي عمير وعني بن الحسن بن رباط وصفوان بن يحيى وأبي شعيب الماحلي وعنه محمد بن علي بن محبوب وسعد بن عبد الله وأحمد بن محمد بن عيسى ومحمد بن يحيى وسهل بن زياد وخلق غيرهم قال أبو عبد الله الحسين بن عبيد الله سمعت شيوخنا يقولون روى معاوية بن حكيم أربعة وعشرين أصلاً لم يرو غيرها ، له كتب ذكرها مترجموه من أصحابنا .

(٢) الهيثم بن أبي مسروق عبد الله النهدي يكنى أبا محمد كوفي روى عنه محمد بن الحسن الصفار ومحمد بن علي بن محبوب وسعد بن عبد الله وروى هو عن مروك بن عبيد ومحمد بن اسماعيل والحسن بن محبوب له كتاب ، ترجمه ابن حجر ومن أصحابنا الشيخ والنجاشي وغيرهما .

ابن الحسن بن أبان (١) عن الحسين بن سعيد ، ورواه ايضا محمد بن الحسن بن الوليد
عن محمد بن الحسن الصفار عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد .
﴿ وما ذكرته ﴾ عن الحسين بن سعيد « عن الحسن (٢) »

- (٢) الحسين بن سعيد بن حماد بن سعيد بن مهران الاهوازي اصله كوفي وانتقل
مع أخيه الحسن الى الاهواز ثم تحول الى قم فنزل على الحسن بن أبان ، قال ابن النديم
عنه وعن أخيه الحسن : الحسن والحسين ابنا سعيد الاهوازيان من أهل الكوفة من موالي
علي بن الحسين عليه السلام من اصحاب الرضا اوسع أهل زمانهما علما بالفقه والآثار
والمناقب وغير ذلك من علوم الشيعة ... وصحبا ايضا أبا جعفر بن الرضا ه و ذكر
الشيخ انه روى عن أبي الحسن الثالث ، توفي بقم في دار الحسين بن الحسن بن أبان
واوصى له بكتبه روى عن الأئمة الثلاثة وعن صفوان بن يحيى وحماد بن عيسى وعثمان
بن عيسى وروى عنه الحسين بن الحسن بن أبان وأحمد بن محمد بن عيسى وأحمد
ابن محمد بن خالد البرقي وأحمد بن محمد الدينوري وابنه أحمد بن الحسين بن سعيد
ومحمد بن علي بن محبوب وعلي بن ابراهيم وعلي بن مهزيار وخلق غيرهم ، له ثلاثون
كتابا على ترتيب أبواب الفقه ، ترجمه ابن النديم وابن حجر واسماعيل باشا ومن
اصحابنا الشيخ والنجاشي والعلامة والسروي وغيرهم .

(١) الحسين بن الحسن بن أبان كثير الرواية مقبولا ثقة من مشايخ ابن الوليد
روى عنه الاجلاء من القميين مثل سعد بن عبدالله ومحمد بن الحسن بن الوليد واعتمدوا
عليه وقبلوا قوله ، نزل عند أبيه الحسن بن أبان الثقة الجليل الحسين بن سعيد الاهوازي
ومات في داره واوصى عند موته بكتبه الى الحسين - المترجم - ترجمه النجاشي وغيره
(٢) الحسن بن محمد بن سماعة الكندي الصيرفي يكنى أبا علي وكناه ابن حجر
بابي محمد من شيوخ الواقفة إلا أنه جيد التصانيف نقي الفقه حسن الانتقاد كثير
الحديث فقيه ثقة ، وكان ينزل كندة بالكوفة ، له كتب ذكرها مترجوه ، روى
عنه حميد بن زياد وعلي بن الحسن بن فضال وأبو علي الاشعري وعلي بن ابراهيم -

عن زرعة (١) عن سماعة (٢) وفضالة ابن أيوب (٣) والنضر بن سويد (٤)

- وغيرهم ، توفي ليلة الخميس لخمس مئتين من جمادى الاولى سنة ٢٦٣ بالكوفة وصلى عليه ابراهيم بن محمد العلوي ودفن في جعفى - ترجمه ابن النديم وابن حجر واسماعيل باشا ومن اصحابنا الشيخ والنجاشي والسروي والعلامة وغيرهم .

(١) زرعة بن محمد الحضرمي أبو محمد من اصحاب الامام أبي عبدالله الصادق وأبي ابراهيم عليهما السلام وكان صاحب سماعة بن مهران الحضرمي وأكثر عنه في الرواية ، وكان واقفياً ثقة له أصل ، ترجمه الشيخ والسروي وغيرهما .

(٢) سماعة بن مهران بن عبدالرحمن الحضرمي يباع القزكان يتجرفه ويخرج به الى حران يكنى أبا محمد من أصحاب الامام الصادق والامام الكاظم عليهما السلام نزل كندة ثقة ثقة له بالكوفة مسجد حضرموت وهو مسجد زرعة بن محمد الحضرمي من بعده ، له كتاب ، مات بالمدينة ، ترجمه الشيخ والنجاشي والعلامة وغيرهم .

(٣) فضالة بن أيوب الأزدي عربي صحيح سكن الاهواز كان ثقة في حديثه مستقيماً في دينه فقيهاً من فقهاء ثقاته عدده الكشي فيمن اجمع اصحابنا على تصحيح ما يصح عنهم من اصحاب أبي عبدالله عليه السلام وتصديقهم واقرؤا لهم بالفقه والعلم ، عدده الشيخ من اصحاب الكاظم والرضا عليهما السلام يروي عن جميل بن دراج ومعاوية ابن عمار وسيف بن عميرة والعلاء وعنه حماد بن عيسى وابن أبي عمير والنضر بن سويد وعلي بن مهزيار والحسن والحسين ابنا سعيد الاهوازيان وغيرهم خلق كثير ، له كتاب الصلاة - ترجمه الشيخ والنجاشي والعلامة والارديلي في جامع الرواة وغيرهم .

(٤) النضر بن سويد الصيرفي كوفي من أصحاب أبي الحسن الكاظم عليه السلام ثقة صحيح الحديث انتقل الى بغداد له كتاب النوادر يروي عن أبي الحسن موسى «ع» وعبدالله بن مسكان وعبدالله بن سنان ويحيى بن عمران وفضالة بن أيوب وهشام ابن الحكم وهشام بن سالم وغيرهم ، وعنه الحسين بن سعيد وأبو عبدالله البرقي ومحمد -

وصفوان بن يحيى (١) فقد رويته بهذه الاسانيد عن الحسين بن سعيد عنهم
رحمهم الله .

(وما ذكرته) عن محمد بن أحمد بن يحيى الاشعري (٢) فقد اخبرني به الشيخ
المفيد أبو عبدالله والحسين بن عبيدالله واحمد بن عبدون كلهم عن أبي جعفر
محمد بن الحسين بن سفيان عن أحمد بن ادريس عن محمد بن أحمد بن يحيى ، وأخبرني
أبو الحسين بن أبي جيد القمي عن محمد بن الحسن بن الوليد عن محمد بن يحيى وأحمد

— ابن عيسى وأيوب بن نوح وعلي بن مهزيار والحسن بن ظريف وخلق غيرهم ، ترجمه
الشيخ والنجاشي والعلامة والارديلي وغيرهم .

(١) صفوان بن يحيى البجلي أبو محمد يباع السابري كوفي مولى بجيلة من اصحاب
الائمة أبي الحسن الكاظم وأبي الحسن الرضا وأبي جعفر الجواد عليهم السلام وكان
وكيلا للرضا عليه السلام اوثق أهل زمانه عند أهل الحديث واعبدهم ، كان يصلي
كل يوم ١٥٠ ركعة ويصوم في السنة ثلاثة اشهر ويخرج زكاة ماله كل سنة ثلاث
مرات وذلك وفاء بقوله لصاحبيه عبدالله بن جندب وعلي بن النعمان فانهم اجتمعوا
في بيت الله الحرام فتعاقدوا جميعا ان مات واحد منهم يصلي من بقي بعده صلاته
ويصوم عنه ويحج عنه ويزكي عنه مادام حيا ، فمات صاحباؤه وبقي صفوان بعدما يفي
لها بذلك ، وكان يفعل لها كل شيء من البر والصلاح مثل ما يفعل لنفسه ، روى
عن اربعين رجلا من اصحاب أبي عبدالله الصادق عليه السلام ، كان على جانب
من الورع والعبادة لم يكن عليه احد من طبقته ، وهو من الستة الذين اجمعت المصابة
على تصحيح ما يصح عنهم من اصحاب أبي ابراهيم وأبي الحسن واقروا لهم بالفقه والعلم
له عدة كتب . توفي بالمدينة سنة ٢١٠ وبعث اليه أبو جعفر الجواد (ع) بمخروطه وكفنه
وأمر اسماعيل بن موسى عليه السلام بالصلاة عليه . ترجمه ابن التديم واسماعيل باشا
ومن أصحابنا الشيخ والنجاشي والسروي والعلامة والارديلي وغيرهم .

(٢) محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الاشعري القمي يكنى أبا جعفر جليل القدر

ابن ادريس جميعاً عن محمد بن أحمد بن يحيى ، وأخبرني ايضاً الحسين بن عبيد الله عن أحمد بن محمد بن يحيى عن أبيه محمد بن يحيى ، عن محمد بن أحمد بن يحيى ، وأخبرني الشيخ أبو عبد الله والحسين بن عبيد الله وأحمد بن عبدون كلهم عن أبي محمد الحسن بن حمزة العلوي وأبي جعفر محمد بن الحسين البزوفري جميعاً عن أحمد بن ادريس عن محمد بن أحمد بن يحيى .

﴿ وما ذكرته ﴾ في هذا الكتاب عن محمد بن علي بن محبوب (١) فقد رويته عن الحسين بن عبيد الله عن أحمد بن محمد بن يحيى العطار عن أبيه محمد بن يحيى عن محمد بن علي بن محبوب ، ومن جملة .

﴿ ما ذكرته ﴾ عن أحمد بن محمد بن عيسى مارويته بهذا الاسناد عن محمد بن علي ابن محبوب عن أحمد بن محمد ، ومن جملة .

﴿ ما ذكرته ﴾ عن الحسين بن سعيد والحسن بن محبوب مارويته بهذا الاسناد عن محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد عنها .

- كثير الرواية ثقة في الحديث له كتاب « نواذر الحسكة » وهو كتاب حسن كبير يعرفه القميون « بدبة شبيب » قال النجاشي : وشبيب فاطمي « بيع القوم » كان بقم له دبة ذات بيوت يمطي منها ما يطلب منه من دهن فشبهوا هذا الكتاب بذلك لاشتراكه على ما تشبهه الانفس ، وله غير ذلك كتب اخرى روى عن محمد بن موسى الهمداني وسهل بن زياد الآدمي وأحمد بن الحسين بن سعيد والحسن بن الحسين اللؤلؤي وموسى بن القاسم البجلي وابن فضال وعنه أحمد بن ادريس وعباس بن نوح وسعيد ابن عبد الله ومحمد بن علي بن محبوب وغيرهم توفي سنة ٢٨٠ ترجمه اسماعيل باشا ومن اصحابنا الشيخ والنجاشي والارديلي وغيرهم .

(١) محمد بن علي بن محبوب الاشعري القمي أبو جعفر شيخ القميين في زمانه ثقة عين فقيه صحيح المذهب له كتب وروايات فمن كتبه « الجامع » وهو يشتمل -

﴿ وما ذكرته ﴾ عن محمد بن الحسن الصفار فقد أخبرني به الشيخ أبو عبد الله والحسين بن عبيد الله وأحمد بن عبدون كلهم عن أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد عن أبيه ، وأخبرني أيضا أبو الحسين بن أبي جيد عن محمد بن الحسن بن الوليد عن محمد بن الحسن الصفار ، ومن جملة .

﴿ ما ذكرته ﴾ عن أحمد بن محمد مارويته بهذه الاسانيد عن محمد بن الحسن الصفار عن أحمد بن محمد ، ومن جملة .

﴿ ما ذكرته ﴾ عن الحسن بن محبوب والحسين بن سعيد مارويته بهذا الاسناد عن أحمد بن محمد عنها جميعاً .

﴿ وما ذكرته ﴾ عن سعد بن عبد الله (١) فقد أخبرني به الشيخ الفيد أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان رحمه الله عن أبي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه عن أبيه

— على عدة كتب الفقه وأبوابه ذكرها مفصلاً الشيخ والنجاشي في كتابيها روى عن محمد بن أحمد بن يحيى الأشعري والحسين بن سعيد ومعاوية بن حكيم وغيرهم وعنه أحمد بن إدريس ومحمد بن يحيى وأحمد بن محمد بن يحيى وغيرهم . ترجمه الشيخ والنجاشي والعلامة وغيرهم .

(١) سعد بن عبد الله بن أبي خلف الأشعري القمي أبو القاسم ثقة جليل القدر واسع الاخبار كثير التصانيف قال النجاشي : شيخ هذه الطائفة وفقهها ووجهها كان قد سمع من حديث العامة وسافر في طلب الحديث ، عده الشيخ الطوسي في رجاله من اصحاب الإمام الحسن بن علي العسكري عليه السلام له عدة كتب فمن كتبه كتاب (الرحمة) وهو يشتمل على كتب جماعة ، عدها الشيخ في الفهرست روى عن الحكم ابن مسكين وأحمد بن محمد بن عيسى وعنه محمد بن الحسن بن الوليد وأحمد بن محمد بن يحيى وعلي بن الحسين بن بابويه ومحمد بن قولويه وغيرهم ، ترجمه الشيخ والنجاشي والعلامة والارديلي وغيرهم .

عن سعد بن عبدالله ، واخبرني به ايضا الشيخ المفيد أبو عبدالله عن شيخه الفقيه
عماد الدين أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي رضي الله عنه (١) عن أبيه
الفقيه علي بن الحسين بن بابويه (٢) عن سعد بن عبدالله . ومن جملة .

(١) محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي أبو جعفر الصدوق شيخ مشايخ
الشيعة وركن من اركان الاسلام رئيس المحدثين الصدوق فيما يرويه عن الأئمة عليهم
السلام ، ولد بدعاء صاحب الامر « عج » ونال بذلك عظيم الفضل والفخر ، وصفه
الامام الحجة « ع » في التوقيع الخارج من الناحية المقدسة بأنه فقيه خير مبارك ينفع
الله به ، فعمت بركته ببركة الامام وبقيت آثاره ومصنفاته مدى الايام ذكره العلماء
واثموا عليه غاية الثناء ، قال الخطيب بعد ذكر اسمه وكنيته : نزل بغداد وحدث بها
عن أبيه ، وكان من شيوخ الشيعة ومشهوري الرافضة ١ هـ وقال الزركلي عنه : محدث
امامي كبير لم يرفي القمين مثله ، اصله من قم ونزل بالري وارتفع شأنه في خراسان
وتوفي ودفن في الري ١ هـ انتقل من نيسابور الى العراق سنة ٣٥٢ وسمع من أبي بكر
النقاش في الكوفة سنة ٣٥٤ ودخل بغداد مرة ثانية سنة ٣٥٥ وسمع منه الشيوخ
وهو حدث السن وله كتب كثيرة ذكر النجاشي انها مائة ونيفا وتسمين كتابا ورسالة
وقال الشيخ : له نحو من ثلثمائة مصنف ، وقد عد المشايخ مراسيله في الفقيه كمراسيل
محمد بن أبي عمير ووصفوها بالصحة منهم العلامة في المختلف والشهيد في شرح الارشاد
والسيد الداماد في حواشي الفقيه توفي سنة ٣٨١ بالري ودفن هناك وقبره مشهور يزار
ويتبرك به . ترجمه الخطيب واسماعيل باشا والزركلي ومن اصحابنا الشيخ والنجاشي
والعلامة والخواصاري في الروضات وغيرهم .

(٢) علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي شيخ القميين في عصره ومتقدمهم
وفقيهم وفتتهم ، قدم العراق واجتمع مع أبي القاسم الحسين بن روح النوبختي رحمه الله
ايام سفارته وسأله مسائل ثم كاتبه بعد ذلك علي يد محمد بن علي بن جعفر الاسود يسأله
أن يوصل الى صاحب الامر « عج » رقعة يسأله فيها الولد ، فأوصلها وكان الجواب -

﴿ ما ذكرته ﴾ عن أحمد بن محمد مارويته بهذا الاسناد عن سعد بن عبدالله عن أحمد ابن محمد ، ومن جملة .

﴿ ما ذكرته ﴾ عن الحسين بن سعيد والحسن بن محبوب مارويته بهذا الاسناد عن أحمد بن محمد عنها .

﴿ وما ذكرته ﴾ عن أحمد بن محمد بن عيسى الذي اخذته من نواتره فقد اخبرني به الشيخ المفيد أبو عبدالله والحسين بن عبيدالله وأحمد بن عبدون كلهم عن الحسن ابن حمزة العلوي ومحمد بن الحسين البرزقري جميعاً عن أحمد بن ادريس عن أحمد ابن محمد بن عيسى ، وأخبرني أيضاً الحسين بن عبيدالله وأبو الحسين بن أبي جريد بجميعاً عن أحمد بن محمد بن يحيى عن أبيه عن أحمد بن محمد بن عيسى ، ومن جملة .

﴿ ما ذكرته ﴾ عن الحسن بن محبوب مارويته بهذا الاسناد عن أحمد بن محمد عن الحسن بن محبوب .

﴿ وما ذكرته ﴾ عن محمد بن الحسن بن الوليد والفقير علي بن الحسين بن موسى ابن بابويه رضي الله عنهما فقد أخبرني به الشيخ المفيد أبو عبدالله عن عماد الدين أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه عن أبيه ومحمد بن الحسن الوليد (رض) .

— من الناحية المقدسة « قد دعونا الله لك بذلك وسترزق ولدين ذكراين خيرين » فولد للمترجم بعد ذلك أبو جعفر الصدوق وأبو عبدالله من أم ولد ، وكان أبو جعفر يقول « انا ولدت بدعوة صاحب الامر » مفتخرا بذلك ، توفي المترجم سنة ٣٢٩ وهي السنة التي تناثرت فيها النجوم — سنة وفاة ثقة الاسلام الكليني قدس سره — دفن بقم له كتب كثيرة منها كتاب « الرسالة » الى ابنه أبي جعفر محمد بن علي وقد نقل عنها ابنه كثيرا في كتابه « من لا يحضره الفقيه » ترجمه اسماعيل باشا ومن اصحابنا الشيخ والنجاشي والعلامة وغيرهم .

﴿ وما ذكرته ﴾ عن الحسن بن محمد بن سماعة فقد أخبرني به أحمد بن عبدون
عن أبي طالب الانباري عن حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن سماعة ، وأخبرني أيضا
الشيخ أبو عبد الله والحسين بن عبيد الله وأحمد بن عبدون كلهم عن أبي عبد الله الحسين
ابن علي بن سفيان البرزوقي (١) عن حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن سماعة .
﴿ وما ذكرته ﴾ عن علي بن الحسن الطاطري (٢) فقد أخبرني به أحمد بن عبدون
عن علي بن محمد بن الزبير عن أحمد بن عمر بن كيسبة (٣) عن علي بن الحسن
الطاطري .

- (١) الحسين بن علي بن سفيان بن خالد بن سفيان أبو عبد الله البرزوقي خاوي شيخ
من اصحابنا ثقة جليل القدر روى عنه الشيخ المفيد وأبو عبد الله الحسين بن عبيد الله
الغضائري والتلمكبري وأحمد بن عبدون المعروف بابن الحاشر وروى هو عن حميد
بن زياد وغيره ، ترجمه الشيخ والنجاشي والعلامة وغيرهم .

(٢) علي بن الحسن بن محمد الطائي الجرمي المعروف بالطاطري - وإمامي بذلك
ليعمه ثابا يقال لها الطاطرية - قاله النجاشي يكنى أبا الحسن وكان فقيها ثقة في حديثه
وكان من وجوه الواقعة وشيوخهم وهو استاد الحسن بن محمد بن سماعة الصيرفي الحضرمي
ومنه تعلم وكان يشركه في كثير من الرجال ولا يروي الحسن عن علي شيئا بلى منه تعلم
المذهب اه وقال الشيخ في العدة « ان الطائفة عملت بما رواه الطاطريون » للمترجم
كتب كثيرة في نصره مذهبه وله كتب في الفقه رواها عن الرجال الموثوق بهم
وبرواياتهم منها كتاب التوحيد وكتاب الامامة وكتاب المناقب وغيرها ، روى
عن محمد بن أبي حمزة وعلي بن أبي حمزة وروى عنه علي بن الحسن بن فضال وأحمد
ابن عمرو بن كيسبة والهيثم بن ابي مسروق النهدي وابن نهيك وغيرهم ، ترجمه الشيخ
والنجاشي والعلامة وغيرهم .

(٣) أحمد بن عمرو بن كيسبة أبو الملك روى عن علي بن الحسن الطاطري وعنه -

﴿ وما ذكرته ﴾ عن أبي العباس أحمد بن محمد بن سعيد (١) فقد رويته

- علي بن محمد بن الزبير القرشي ، ولم نجد له ذكرا في كتب الرجال سوى ما وقع في مشيخة كتابي التهذيب والاستبصار .

(١) أحمد بن محمد بن سعيد بن عبد الرحمن بن زياد بن عبد الله بن زياد بن محمد ابن عجلان مولى عبد الرحمن بن قيس السبيعي الهمداني أبو العباس الكوفي المعروف بابن عقدة (١) الحافظ قال الشيخ في الفهرست : اسره في الثقة والجلالة وعظم الحفظ اشهر من ان يذكر وكان زيدا جاروديا وقال النجاشي : هذا رجل جليل في اصحاب الحديث مشهور بالحفظ والحكايات تختلف عنه في الحفظ وعظمه وكان زيدا جاروديا وعلى ذلك مات ، وذكره اصحابنا لاختلاطه بهم ومداخلته ايام وعظم محله وثقته وأمانته اه . قال الخطيب : قدم أبو العباس بغداد فسمع من محمد بن عبيد الله المنادي - وعد آخرين لم نذكرهم - ... وقدمها في آخر عمره فحدث بها عن هؤلاء الشيوخ وعن - ثم عدا جماعة آخرين - ... وكان حافظا عالما كثيرا اجمع التراجم والابواب والمشيخة واكثر الرواية وانتشر حديثه وروى عنه الحافظ والأخبار ولد سنة ٥٤٩ هـ في النصف من محرم ، حدث عن حفظه جماعة واليك كلماتهم قال ابن النجار : وكان ابنه - أبو العباس ابن عقدة - احفظ من كان في عصرنا للحديث ، حدثت عن أبي أحمد محمد بن محمد بن أحمد ابن اسحاق الحافظ النيسابوري قال قال لي أبو العباس بن عقدة : دخل البرديجي الكوفة فزعم انه احفظ مني فقلت لا تطول ، تتقدم الى دكان وراق وتضع القبان وتزن من الكتب ماشئت ثم تلقي علينا فنذكره . فبقي (٢) وقال ابو علي الحافظ فيما حدث عنه الحاكم ابن البيع النيسابوري : مارأيت احدا احفظ لحديث الكوفيين -

(١) وعقدة هو لقب محمد والد ابن العباس وانما لقب بذلك لاجل تقيده في التصريف فقد كان عالما بالتصريف والنحو وكان وراقا بالكوفة جيد الخط ويعلم القرآن والأدب قال ابن النجار : وكان عقدة زيدا وكان ورعا ناسكا اه .

(٢) كذا في سائر الكتب التي نقلت فيها القصة . ولعله بقي مدهوشا أو مهوتا أو حائرا

او نحو ذلك ،

— من أبي العباس بن عقدة ، وقال الدار قطني : اجمع أهل الكوفة انه لم ير من زمن
عبدالله بن مسعود الى زمن أبي العباس بن عقدة احفظ منه ، وحدث عنه أحمد بن الحسن
ابن هرثة انه قال : في مجلسه — وقد جرى ذكر الحفاظ — انا أجيب في ثلثمائة الف حديث
من حديث أهل بيت هذا — وضرب يده على هاشمي عنده — سوى غيرهم ونحوه حكى
الدار قطني والحافظ ابن أبي دارم الكوفي عنه ، وسئل مرة أبو الحسن محمد بن عمر بن يحيى
العلوي عن حفظه واكثر الناس في الحديث عنه فامتنع فعزم عليه فقال : احفظ مائة
الف حديث بالاسناد والمتن واذا كر بثلاثمائة الف حديث ، قال أبو العلاء : وقد سمعت
جماعة من أهل الكوفة وبغداد يذكرون عن أبي العباس بن عقدة مثل ذلك ، ودونك
قصته مع محمد بن عمر بن يحيى العلوي حين عزم أبوه على قتال بني عبيدالله حين فشلت
رياستهم بالكوفة وكانت قبل ذلك في بني القدان فأتاه ابن عقدة يحمل جزءاً فيه
ست وثلاثون ورقة فيها حديث كثير في صلة الرحم عن النبي «ص» وعن أهل البيت عن
أصحاب الحديث ، فاستعظم ذلك منه عمر بن يحيى العلوي وسأله عن حفظه فقال : له
انا احفظ منسقا من الحديث بالاسانيد والمتون خمسين ومائتي الف حديث وأذا كر
بالاسانيد وبعض المتون والمراسيل والمقاطع ستمائة الف حديث الى غير ذلك من احاديث
حفظه وايات ذكائه . وكانت عنده مكتبة غنية ثرية بالنفائس والآثار تضم أكبر عدد
يمكن يومئذ فقد اراد مرة ان ينتقل من الموضع الذي كان فيه الى موضع آخر
فاستأجر من يحمل كتبه وشارط الحمالين ان يدفع لكل واحد منهم داتقا لكل كرة
فوزن لهم اجورهم مائة درهم وكانت كتبه ستمائة حمل . ذكره الذهبي في ميزانه بانه
محدث الكوفة شيعي متوسط وذكره في تذكرة الحفاظ فقال وكان اليه المنتهى في
قوة الحفظ وكثرة الحديث وصنف وجمع وألف في الابواب والتراجم ورحلته قليلة
ولهذا كان يأخذ عن الذين يرحلون اليه ولو صان نفسه وجود لضربت اليه اكباد
الابل ولضرب بامامته المثل ، ولكنه جمع فأوعى وخلط الغث بالسمين والخرز بالدر الثمين
ومقت لتشيعة اه أقول : ولا ذنب له عند القوم وخاصة البغداديين يومئذ الا التشيع
واتهم انه كان في جامع برائنا علي مثالب اصحاب رسول الله «ص» أو الشيخين فترك —

عن أحمد بن محمد بن موسى (١) عن أبي العباس أحمد بن محمد بن سعيد .

— حديثه عندهم لهذا ونحوه مضافاً الى ما كان يفضحهم به من تخليطهم في الاسانيد كما فعل مع يحيى بن صاعد في بغداد حتى ثار به اصحاب ابن صاعد وأمر به الوالي فحبس وحتى هدده ابن صاعد مرة بقوله « والله لاجعلن على كل شجرة من لحم قطعة » فكان اذا سئل بعدها لم يجب حتى يخرج من بغداد كما فعل مع ابن الجمالي فقد سأله عن مسألة فلم يجبه حتى جاوز قنطرة البصرة خارجاً من بغداد روى عن جماعة من الخاصة والعامة تكفلت معاجم التراجم بذكرهم وكذا من روى عنه وفي طليعة من روى عنه الشيخ الطوسي بواسطة أحمد بن موسى الاهوازي روى عنه جميع كتب ابن عقدة ورواياته توفي ابن عقدة بالكوفة سنة ٣٣٣ عن ٨٤ سنة .

نجد تفصيل حياته في تاريخ بغداد ج ٥ ص ١٤ الى ص ٢٣ واعيان الشيعة ج ٩ ص ٤٢٨ الى ص ٤٤٥ كما وقد ترجمه الذهبي في الميزان والتذكرة والياقيني في مرآة الجنان وابن حجر في اللسان واسماعيل باشا في الهدية والزركلي في الاعلام ومن اصحابنا الشيخ في كتابيه الفهرست والرجال والنجاشي والعلامة وابن داود والارديلي والخوانساري والمماقاني وغيرهم ممن لا نحضرنا كتبهم .

(١) أحمد بن محمد بن موسى بن هارون الاهوازي المعروف بابن الصلت الاهوازي ابو الحسن المجبر من ساكني الجانب الشرقي قال الخطيب : سمعت أبا بكر البرقاني — وسئل عن ابن الصلت المجبر فقال : ابنا الصلت ضعيفان ، سألت أبا طاهر حمزة ابن محمد بن طاهر الدقاق عن ابن الصلت فقال : كان شيخاً صالحاً ديناً ... اه . وقال أحر العاملي في أمل الامل : فاضل جليل يروي عنه الشيخ الطوسي اه . ويروي عنه النجاشي ايضاً وقال الشيخ في الفهرست : اخبرنا بجميع رواياته وكتبه — يعني ابن عقدة ابو الحسن أحمد بن محمد بن موسى الاهوازي وكان معه خط أبي العباس باجازه وشرح رواياته وكتبه ... اه . روى عن ابن عقدة والعاملي وروى عنه الشيخ والنجاشي والخطيب ولد سنة ٣١٤ - ٣١٧ وتوفي يوم الاربعاء —

﴿وما ذكرته﴾ عن «الشيخ الفقيه عماد الدين خ ل» أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين ابن موسى بن بابويه القمي رضي الله عنه فقد رويته عن الشيخ أبي عبدالله عنه .
﴿وما ذكرته﴾ عن أحمد بن داود القمي (١) فقد رويته عن الشيخ أبي عبدالله والحسين بن عبيدالله عن أبي الحسن محمد بن أحمد بن داود (٢) عن أبيه .
﴿وما ذكرته﴾ عن أبي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه فقد رويته عن الشيخ المفيد أبي عبدالله والحسين بن عبيدالله جميعاً عن جعفر بن محمد بن قولويه .

- الخمس بقين من رجب سنة ٤٠٥ ببغداد ودفن بباب حرب وذكر الياقبي انه توفي سنة ٤٠٩ ترجمه الخطيب وسيد الاعيان والعلامة المامقاني في كتبهم .
(١) أحمد بن داود بن علي ابو الحسن القمي قال النجاشي: أخو شيخنا الفقيه كان ثقة ثقة كثير الحديث صاحب أبا الحسن علي بن الحسين ابن بابويه - والد الصدوق - وله كتاب نوادر اه . وكتاب النوادر كثير الفوائد والظاهر انه قد وقع سهو في قوله أخو شيخنا والصواب ابو شيخنا كما يستفاد من ترجمة ولده محمد بن أحمد بن داود الآتي ذكره ، كما نبه على ذلك الجزائري في الحاوي فيما حكى عنه روى عنه ابنه الثقة محمد وروى هو عن أبي الحسن علي بن الحسين بن بابويه، ترجمه السيد في الاعيان والشيخ المامقاني في التنقيح .

(٢) محمد بن أحمد بن داود بن علي ابو الحسن القمي شيخ هذه الطائفة وعالمها وشيخ القميين في وقته وفقههم حكى ابو عبدالله الحسين بن عبيدالله انه لم ير أحداً أحفظ منه ولا أفتقه ولا أعرف بالحديث ، كانت امه اخت سلامة بن محمد الأرزني ، ورد ببغداد وأقام بها وحدث جماعة صنف كتباً منها كتاب المزار كبير حسن وكتاب النخاير الذي جمعه وهو كتاب حسن وغير ذلك ، روى عن أبيه أحمد بن داود بن علي القمي وروى عنه الشيخ المفيد والحسين بن عبيدالله وأحمد بن عبدون وغيرهم مات سنة ٣٧٨ ودفن بمقابر قریش رحمه الله ، ترجمه الشيخ والنجاشي والعلامة وغيرهم .

﴿ وما ذكرته ﴾ عن ابن أبي عمير (١) فقد رويته بهذا الاسناد عن أبي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه عن أبي القاسم جعفر بن محمد العلوي الموسوي (٢) عن عبيد الله

(١) محمد بن أبي عمير زياد بن عيسى الأزدي أبو أحمد البفسدادي الأصل والمقام قال الشيخ : وكان من أوثق الناس عند الخاصة والعامة وأنسكهم نسكاً وأودعهم وأعبدهم ، وحكي عن الجاحظ انه قال : كان أوحداً أهل زمانه في الاشياء كلها ، وقال ايضاً عنه وكان وجهاً من وجوه الرافضة ا هـ حبس أيام الرشيد ليلى القضاء وقيل انه ولي بعد ذلك ، وقيل بل لبذل على مواضع الشيعة واصحاب موسى بن جعفر (ع) وضرب على ذلك أسواطاً بلغت منه وكاد ان يقر لعظيم الألم فسمع محمد بن يونس ابن عبد الرحمن وهو يقول : اتق الله يا محمد بن أبي عمير فصر ففرج الله عنه ، ذكر الكشي : انه ضرب مائة وعشرين خشبة أيام هارون وتولى ضربه السندي ابن شاهك وكان ذلك على التشيع وحبس فلم يفرج عنه حتى أدى مائة واحد وعشرين ألف درهم وروي ان المأمون حبسه حتى ولاء قضاء بعض البلاد ، وروي المفيد في الاختصاص فيما حكى عنه : انه حبس سبع عشرة سنة وفي مدة حبسه وحال استتاره دفنت اخته كتيبه فبقيت مدة اربع سنين فهلكت الكتب وقيل تركها في غرفة فسال عليها المطر لذلك حدث من حفظه ومما كان سلف له في ايدي الناس فلهذا يسكنون الى مراسيله . روى عنه احمد بن محمد بن عيسى الاشعري كتب مائة رجل من اصحاب الصادق عليه السلام . لم يحدث عن أبي الحسن الكاظم (ع) وان ادركه وقد ادرك أيام أبي الحسن الرضا وإيام أبي جعفر الجواد (ع) ومات في أيامه سنة ٢١٧ ، ترجمه اسماعيل باشا وغيره والشيخ والنجاشي والكشي وغيرهم .

(٢) جعفر بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن عبيد الله بن موسى بن جعفر الكاظم عليه السلام أبو القاسم العلوي الموسوي المصري من مشايخ الاجازة عبر عنه القاضي النصيبي أحد مشايخ النجاشي بالشريف الصالح ، سمع منه التلمكبري سنة ٣٤٠ بمصر وله منه اجازة وجعفر بن محمد بن قولويه والقاضي أبو الحسين محمد بن عثمان بن الحسن النصيبي -

ابن أحمد بن نهيك (١) عن ابن أبي عمير .
(وما ذكرته) عن ابراهيم بن اسحاق الاحمري (٢) فقد رويته عن الشيخ
المفيد أبي عبدالله والحسين بن عبيدالله عن أبي محمد هارون بن موسى التلعكبري
عن محمد بن هوزة (٣) عن ابراهيم بن اسحاق الاحمري .

- وروى هو عن عبيدالله بن أحمد بن نهيك ترجمه العلامة المامقاني في التنقيح وسيد
الاعيان في كتابه .

(١) عبيدالله بن أحمد بن نهيك أبو العباس كوفي وآل نهيك بيت من اصحابنا
بالكوفة قال ابن حجر : كوفي صدوق ، وكان جعفر بن محمد العلوي يقول معلمنا
ومؤدبنا . روى عنه حميد بن زياد كتباً كثيرة من الاصول وجعفر بن محمد العلوي
وله منه اجازة على سائر ما رواه ابن نهيك . وقال القاضي محمد بن عثمان النصيبي : كان
- عبيدالله - بالكوفة وخرج الى مكة . ترجمه العلامة المامقاني في التنقيح .

(٢) ابراهيم بن اسحاق الاحمري أبو اسحاق النهاوندي قال الشيخ : كان ضعيفاً
في حديثه متهم في دينه وصنف كتباً جماعة قريبة من السداد منها كتاب العيام ،
كتاب المتعة ، كتاب الدواجن ، كتاب جواهر الاسرار كبير ، كتاب النوادر ،
كتاب النبية ، كتاب مقتل الحسين بن علي عليها السلام وزاد النجاشي كتاب المآكل
وكتاب الجنائز ، وكتاب الصيد ، وكتاب نفي أبي ذر . قال أبو عبدالله بن شاذان
حدثنا علي بن حاتم قال أطلق لي أبو أحمد القاسم بن محمد الهمداني عن ابراهيم بن
اسحاق وسمع منه سنة ٢٦٩ هـ روى عنه أبو منصور البادراني وابن أبي هراسة الباهلي
ومحمد بن الحسن الصفار وأبو أحمد القاسم بن محمد الهمداني ومحمد بن هوزة وابراهيم
بن هاشم وغيرهم ترجمه سيد الاعيان والعلامة المامقاني واسماعيل باشا وغيرهم .

(٣) محمد بن هوزة هكذا ورد اسمه في مشيخة الكتاب ، وفي نسخة ج (أحمد بن
هوزة) وكلاهما يشتركان بالرواية عن ابراهيم بن اسحاق الاحمري ورواية أبي محمد هارون
ابن موسى التلعكبري عنه ولم أقف على ترجمة مستقلة لمحمد بن هوزة ولا لأحد
في معاجم الرجال فراجع .

﴿ وما ذكرته ﴾ عن علي بن حاتم القزويني (١) فقد رويته عن الشيخ أبي عبد الله واحد بن عبدون عن أبي عبد الله الحسين بن علي بن شيبان القزويني (٢) عن علي بن حاتم .

﴿ وما ذكرته ﴾ عن موسى بن القاسم (٣) بن معاوية بن وهب فقد أخبرني به الشيخ أبو عبد الله عن الشيخ الفقيه أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه رضي الله عنهما عن محمد بن الحسن بن الوليد عن محمد بن الحسن الصفار ، وسعد بن عبد الله عن الفضل بن عامر (٤) واحد بن محمد عن موسى بن القاسم .

(١) علي بن حاتم القزويني أبو الحسن ثقة في نفسه يروي عن الضعفاء سمع فاكثراً ، له كتب كثيرة ، جيدة معتمدة نحواً من ثلاثين كتاباً على ترتيب أبواب الفقه سمع منه أبو محمد هارون بن موسى التلعكبري سنة ٣٢٦ وفيما بعدها وله منه اجازة وكان حياً إلى سنة ٣٥٠ وسمع منه أبو عبد الله الحسين بن علي بن شيبان القزويني ، ترجمه الشيخ المامقاني في التنقيح .

(٢) أبو عبد الله الحسين بن علي بن شيبان القزويني من مشايخ الاجازة سمع منه الشيخ أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان المقيّد وأحمد بن عبد الواحد البزاز المعروف بابن عبدون وابن الحاشر وروى هو عن أبي الحسن علي بن حاتم القزويني .

(٣) موسى بن القاسم بن معاوية بن وهب البجلي عربي كوفي ثقة جليل واضح الحديث حسن الطريقة من اصحاب أبي الحسن الرضا وأبي جعفر الجواد عليهما السلام له ثلاثون كتاباً مثل كتب الحسين بن سعيد مستوفاة حسنة وزيادة كتاب الجامع روى عنه الفضل بن عامر وأحمد بن محمد وغيرهما ترجمه الشيخ والنجاشي والعلامة وغيرهم .

(٤) الفضل بن عامر وفي نسخة حاتم وفي المطبوعة غانم . ولم نقف على ترجمة الرجل ولم نعرف من أحواله شيئاً سوى ما جاء في المشيخة من روايته عن موسى بن القاسم ابن معاوية بن وهب ورواية سعد بن عبد الله عنه .

﴿ وما ذكرته ﴾ عن يونس بن عبد الرحمن (١) فقد رويته عن الشيخ أبي عبدالله عن الشيخ أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه رحمهم الله عن أبيه ، ومحمد ابن الحسن عن سعد بن عبدالله والحيري وعلي بن ابراهيم عن ابراهيم بن هاشم

(١) يونس بن عبد الرحمن ابو محمد مولى علي بن يقطين من اصحاب ابي الحسن الكاظم وابي الحسن الرضا (ع) كان وجهاً في اصحابنا متقدماً عظيم المنزلة ، ولد في أيام هشام بن عبدالملك ورأى الامام الصادق بين الصفا والمروة ولم يرو عنه . روى عن الامامين الكاظم والرضا عليهما السلام وكان الرضا (ع) يشير اليه في العلم والفتيا وكان ممن بذل له على الوقف مال جزيل فامتنع من اخذه وبثت على الحق وقد ضمن له الرضا (ع) الجنة ثلاث مرات ، قال الفضل بن شاذان : حدثني عبدالعزیز ابن المهتدي - وكان خير قمي رأيته وكان وكيل الرضا وخصته - قال سألت الرضا (ع) فقلت اني لا القاك في كل وقت فغن من اخذ معالم ديني فقال : خذ من يونس بن عبد الرحمن اه . وكفى بهذا مدحاً وتناء ، له كتب وتصانيف كثيرة يقال انه ألف الف جلد ردا على المخالفين نقل الصدوق عن محمد بن الحسن بن الوليد رحمه الله انه قال : كتب يونس بن عبد الرحمن التي هي بالروايات كلها صحيحة يستمد عليها وقال ابن النديم عنه : علامة زمانه كثير التصنيف والتأليف على مذاهب الشيعة ثم عد كتبه ، وكتبه مثل كتب الحسين بن سعيد في كونها مرتبة على ابواب الفقه وفي الجودة والانتقاء وزاد هو كتابه عمل يوم وليلة وهو الذي كانت نسخته عند ابي هاشم الجعفري فعرضه على الامام المسكري فسأله تصنيف من هذا ؟ فآخيره فقال : اعطاه الله بكل حرف نوراً يوم القيامة وهو الكتاب الذي كان عند رأس أحمد بن ابي خالد ظئر الجواد (ع) وحينما عاده الامام في مرضه أخذ الكتاب فتصفحه ورقة ورقة حتى أتى عليه من اوله الى آخره وجعل يقول رحم الله يونس رحم الله يونس اه . والاخبار بمدحه كثيرة وهو ممن اجمعت العصاة على تصحيح ما يصح عنه مات يونس بالمدينة سنة ٢٠٨ .

عن اسماعيل بن مرار (١) وصالح بن السندي (٢) عن يونس ، واخبرني ايضا الشيخ ابو عبدالله والحسين بن عبيدالله واحمد بن عبدون كلهم عن الحسن بن حمزة العلوي عن علي بن ابراهيم عن محمد بن عيسى بن عبيد (٣) عن يونس ، واخبرني ايضا الحسين بن عبيدالله عن ابي الفضل محمد بن عبدالله بن محمد بن عبيدالله بن المطلب الشيباني عن ابي العباس محمد بن جعفر الرزاز (٤) عن محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني عن يونس بن عبدالرحمن .

(١) اسماعيل بن مرار ذكره الشيخ في رجاله فيمن لم يرو عنهم عليهم السلام وقال : روى عن يونس بن عبدالرحمن وروى عنه ابراهيم بن هاشم اه وقد ذكر سيدالاعيان في ترجمته ما يشعر بحسن حاله ووثاقته وعدالته ، روى عن يونس كتبه كلها .
(٢) صالح بن السندي : من طبقة اسماعيل بن مرار وشريكه فيمن يروى عنه وهو يونس ابن عبدالرحمن كما ان الراوي عن اسماعيل وهو ابراهيم بن هاشم يروي عن صالح ابن السندي ايضا .

(٣) محمد بن عيسى بن عبيداليقطيني أبو جعفر الاسدي الخزعي البغدادي من اصحاب أبي الحسن الرضا وأبي جعفر الثاني وأبي الحسن الثالث وأبي محمد العسكري عليهم السلام جليل ثقة عين كثير الرواية حسن التصانيف ، وكان الفضل بن شاذان يحب البيهقي ويثني عليه ويمدحه ويميل اليه ويقول : ليس في اقراؤه مثله ، سكن سوق المعش ببغداد له كتب ذكرها مترجوه روى عن يونس بن عبدالرحمن ومحمد بن سنان وصفوان وابن أبي عمير وغيرهم وروى عنه علي بن ابراهيم ومحمد بن الحسين وابراهيم بن اسحاق الاحمري وغيرهم .

(٤) محمد بن جعفر بن محمد بن الحسن القرشي أبو العباس الرزاز خال محمد بن محمد بن سليمان والد أبي غالب الزراري ، وقد ترجمه أبو غالب في رسالته بقوله : وهو - محمد بن جعفر - احد رواة الحديث ومشايخ الشيعة . . . كان محله من الشيعة انه كان الوافد عنهم الى المدينة عند وقوع الغيبة سنة ٢٦٠ وأقام بها -

﴿ وما ذكرته ﴾ في هذا الكتاب عن علي بن مهزيار (١) فقد رويته عن الشيخ المفيد أبي عبدالله عن الشيخ أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه رحهما الله عن أبيه علي بن الحسين بن بابويه ومحمد بن الحسن « بن الوليد خ ل » عن سعد بن عبدالله

سنة وعاد ، وقد ظهر له من أمر الصاحب عليه السلام ما احتاج اليه ، ولد محمد بن جعفر سنة ٢٣٦ وتوفي سنة ٣١٦ وسنه ثمانون سنة روى عن محمد بن عيسى اليقطيني وعنه أبو الفضل الشيباني .

(١) علي بن مهزيار أبو الحسن الاهوازي الدورقي ثقة صحيح جليل القدر واسع الرواية من اصحاب الأئمة الرضا الجواد والهادي عليهم السلام . وكان علي بن مهزيار نصرانيا فهداه الله وقبل اسلم وهو صغير ومن الله عليه بمعرفة هذا الامر - يعني التشيع - وتفقّه واختص بابي جعفر الثاني عليه السلام وتوكل له وعظم محله منه وكذلك الامام الهادي وتوكل لهم في بعض النواحي وخرجت الى الشيعة فيه توقيعات بكل خير ، وكان إذا طلعت الشمس سجد فكان لا يرفع رأسه حتى يدعو لألف من اخوانه بمثل ما دعى لنفسه وكان على جبهته مثل ركة البعير ، خرجت فيه توقيعات تدل على عظم شأنه وعلو مقامه فنما ما جاء في كتاب لابي جعفر الثاني عليه السلام اليه « قد وصل الي كتابك وقد فهمت ما ذكرت ما فيه وقد ملأني سرورا فسرك الله وانا ارجو من الكافي الدافع أن تكفي كيد كل كائد انشاء الله » وجاء في كتاب آخر منه عليه السلام « واسئل الله ان يحفظك من بين يديك ومن خلفك وفي كل حالاتك فأبشر فاني ارجو ان يدفع الله عنك والله اسئل أن يجعل لك الخير فيما عزم لك به ... » ومنها في جوابه وقد سأله التحلل لما في يده والتوسع عليه فكتب عليه السلام « وسع الله عليك ولمن سألت التوسعة له من أهلك وأهل بيتك ولك يا علي عندي أكثر من التوسعة ، وانا اسئل الله ان يصحبك العافية ويقدمك على العافية ويسترك بالعافية انه سميع الدعاء » ومنها ما جاء في كتابه عليه السلام اليه « بسم الله الرحمن الرحيم يا علي احسن الله جزاك واسكنك جنته ومنعك من الخزي -

والخيري ومحمد بن يحيى واحمد بن ادريس كلهم عن أحمد بن محمد عن العباس ابن معروف (١) عن علي بن مهزيار .

﴿ وما ذكرته ﴾ عن أحمد بن أبي عبدالله البرقي فقد رويته عن الشيخ المفيد أبي عبدالله عن أبي الحسن أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد عن أبيه عن سعد ابن عبدالله عنه ، وأخبرني ايضا الشيخ المفيد أبو عبدالله عن أبي جعفر محمد بن علي ابن الحسين بن بابويه عن أبيه رحمه الله ومحمد بن الحسن بن الوليد عن سعد بن عبدالله والخيري عن أحمد بن أبي عبدالله ، وأخبرني به ايضا الحسين بن عبيدالله عن أحمد ابن محمد الزراري عن علي بن الحسين السعد آبادي (٢) عن أحمد بن أبي عبدالله .

— في الدنيا والآخرة وحشر الله معنا ، يا علي قد بلوتك وخبرتكم في النصيحة والطاعة والخدمة والتوفير والقيام بما يجب عليكم ، فلو قلت اني لم أر مثلك رجوت ان أكون صادقا فيجزاك الله جنات الفردوس ولا خفي علي مقامك ولا خدمتك في الحر والبرد في الليل والنهار فأسئل الله إذا جمع الخلائق للقيامة ان يحبوك برحمة تغتبط بها انه سميع الدعاء » صنف أبو الحسن كتباً كثيرة وهي مثل كتب الحسين بن سعيد وزاد عليها وقيل ان مصنفاته تزيد على ثلاثين كتاباً ، روى عنه اخوه ابراهيم والعباس ابن معروف وأحمد بن محمد بن عيسى وعلي بن الحسن بن فضال والحسين بن سعيد وخلق كثير غيرهم ، توفي سنة ٢٢٩ ترجمه اسماعيل باشا ومن اصحابنا النجاشي والكشي والشيخ والعلامة وغيرهم .

(١) العباس بن معروف أبو الفضل القمي من اصحاب المهادي عليه السلام ثقة صحيح مولى جعفر بن عمران بن عبدالله الاشعري له كتاب الاداب و كتاب النوادر ، روى عن علي بن مهزيار وعنه أحمد بن محمد بن خالد ومحمد بن علي بن محبوب ومحمد بن أحمد بن يحيى وغيرهم ، ترجمه النجاشي والشيخ والعلامة .

(٢) علي بن الحسين السعد آبادي — نسبة الى بلدة في جبل طبرستان — أبو الحسن القمي روى عنه ثقة الاسلام الكليني فهو من مشايخه وكان مؤدب أبي غالب الترداري —

﴿ وما ذكرته ﴾ عن علي بن جعفر (١) فقد رويته عن الحسين بن عبيد الله
عن أحمد بن محمد بن يحيى عن أبيه محمد بن يحيى ،

- وروى عنه أبو غالب، وكان من مشايخ الاجازة وروى هو عن أحمد بن أبي عبد الله
ترجمه العلامة المامقاني .

(١) علي بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهم السلام أبو الحسن وهو
اصغر اولاديه توفي أبوه وهو طفل كان من اصحاب ابيه واخيه وادرك ابن اخيه أبا الحسن
الرضا (ع) وروى عنه ومات أيام الجواد (ع) جليل القدر ثقة غني عن التعريف اتفق الفقهاء
والمحدثون على جلالة قدره وثقته والاعتداد على اخباره، سكن أول أمره العريض - من نواحي
المدينة (١) فنسب اليها ولده - له كتاب المناسك ومسائل سأل أخاه موسى بن جعفر (ع)
عنها وكان عالماً كبيراً روى ثقة الاسلام في باب النص على امامة الجواد عليه السلام
« انه دخل عليه - أي علي بن جعفر - أبو جعفر محمد بن علي الرضا عليه السلام مسجد
الرسول « ص » فوثب علي بن جعفر بلا حذاء ولا رداء فقبل يده وعظمه فقال
أبو جعفر عليه السلام: يا عم اجلس رحمك الله فقال ياسيدي كيف اجلس وانت قائم فلما
رجع علي بن جعفر الى مجلسه جعل اصحابه يوبخونه ويقولون انت عم ابيه وانت
تفعل به هذا الفعل فقال اسكتوا اذا كان الله عز وجل - وقبض على لحيته - لم يؤهل
هذه الشبهة وأهل هذا الفتى ووضعهم حيث وضعه أنكر فضله لعمد بالله مما تقولون بل أنا عبد له «
وفي رجال الكشي « ان أبا جعفر عليه السلام لما اراد النهوض قام علي بن جعفر فسوى
له نعليه حتى يلبسهما » توفي سنة ٢١٠ أيام امامة الجواد (ع) ، روى عنه العمري بن علي
النيسابوري كثيراً ، ترجمه ابن حجر واليا فمي ومن اصحابنا البكشي والنجاشي
والشيخ والعلامة وغيرهم .

(١) قال الزبيدي في تاج العروس - عرض - عريض كزبير واد بالمدينة به اموال لاهلها واليه
نسب الامام أبو الحسن علي بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين العريض لانه نزل به وسكنه فاولاده
الررضيون وبه يعرفون وفيهم كثرة وعددها هـ .

عن العمري بن علي النيسابوري البوفكي (١) عن علي بن جعفر (ع) .
 ﴿ وما ذكرته ﴾ عن الفضل بن شاذان فقد رويته عن الشيخ المفيد أبي عبدالله
 والحسين بن عبيدالله وأحمد بن عبدون كلهم عن أبي محمد الحسن بن حمزة العلوي
 الحسيني الطبري عن علي بن محمد بن قتيبة النيسابوري (٢) عن الفضل بن شاذان.
 وروى أبو محمد الحسن بن حمزة عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن الفضل بن شاذان
 وأخبرني الشريف أبو محمد الحسن بن أحمد بن القاسم العلوي المحمدي (٣) عن أبي عبدالله

(١) العمري بن علي بن محمد النيسابوري البوفكي - نسبة الى قرية قرب نيسابور -
 شيخ من اصحابنا ثقة روى عنه الشيوخ ، يقال انه اشترى غلاما اتراكا بسمرقند
 للامام العسكري (ع) له كتاب الملاحم وكتاب النوادر ، روى عن علي بن جعفر العلوي
 وعنه عبدالله بن جعفر الحميري - ترجمه الشيخ والعلامة وغيرها .

(٢) علي بن محمد بن قتيبة النيسابوري ابو الحسن القتيبي تلميذ الفضل بن شاذان
 وصاحبه عالم فاضل عليه اعتمد الكشي في كتاب الرجال له كتب منها كتاب يشتمل
 على ذكر مجالس الفضل مع أهل الخلاف ومسائل أهل البلدان روى عن الفضل بن شاذان
 وعنه محمد بن الحسن بن حمزة العلوي الحسيني الطبري وأحمد بن ادريس وغيرها
 ترجمه النجاشي .

(٣) الحسن بن أحمد بن القاسم بن محمد بن علي بن أبي طالب أبو محمد العلوي المحمدي
 - من ذرية محمد بن الحنفية (ع) - النقيب الشريف أبو محمد سيد هذه الطائفة له كتب منها
 كتاب خصائص أمير المؤمنين عليه السلام من القرآن وكتاب في فضل العتق وكتاب في
 طرق الحديث المروي في الصحابي ، قال النجاشي : قرأت فوائد كثيرة وقرء عليه وأنا
 اسمع اياه والشريف من مشايخ الاجازة ومن روى عنه النجاشي والشيخ وروى هو
 عن أبي عبدالله الصفواني وغيره ، ترجمه النجاشي والشيخ والعلامة وغيرهم .

محمد بن أحمد الصفواني (١) عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن الفضل بن شاذان .
﴿ وما ذكرته ﴾ عن أبي عبد الله الحسين بن سفيان البزوفري فقد أخبرني به أحمد
ابن عبدون والحسين بن عبيد الله عنه .

﴿ وما ذكرته ﴾ عن أبي طالب الأنباري فقد رويته عن أحمد بن عبدون عنه رضي
الله عنهم .

قال مصنف هذا الكتاب قد أوردت جملا من الطرق الى هذه المصنفات والأصول
ولتفصيل ذلك شرح يطول هو مذكور في القهارست للشيوخ فمن أراداه وقف
عليه من هناك انشاء الله تعالى .

واعلموا ايكم الله اني جزأت هذا الكتاب ثلاثة اجزاء ، الجزء الأول والثاني
يشتملان على ما يتعلق بالعبادات والثالث يتعلق بالمعاملات وغيرها من ابواب الفقه

(١) محمد بن أحمد بن عبد الله بن قضاة بن صفوان بن مهران الجبال
المعروف بالصفواني يكنى أبا عبد الله كان حفظه كثير العلم جيد اللسان وكان رجلا
طوالا حسن اللبس قال النجاشي : شيخ الطائفة ثقة فقيه فاضل وكانت له منزلة من
السلطان وسبب ذلك انه ناظر قاضي الموصل في الامامة بين يدي ابن حمدان فأنتهى القول
بينهما الى ان قال للقاضي تبا هلني فوعده الى غد ثم حضروا فباهله وجعل كفه في كفه ثم
قاما من المجلس وكان القاضي يحضر دار الامير ابن حمدان في كل يوم فتأخر ذلك اليوم
ومن غده فقال الامير اعرفوا خبر القاضي فعاد الرسول فقال انه منذ قام من موضع
المباهلة حم وانتفخ الكف الذي مده للمباهلة وقد اسودت ثم مات من الغد فانتشر
لأبي عبد الله الصفواني بهذا ذكر عند الملوك وحظي منهم وكانت له منزلة ، وله كتب
ذكرها النجاشي في فهرسته والشيخ في فهرسته لقيه ابن التديم سنة ٣٤٦ روى عنه
التلعكبري والقييد والحسن بن أحمد بن القاسم العلوي المحمدي وروى هو عن علي
ابن إبراهيم القمي رحمه الله جميعا .

والأول يشتمل على ثلثمائة باب يتضمن جميعها ألفاً وثمانمائة وتسعة وتسعين حديثاً والثاني يشتمل على مائتين وسبعة عشر باباً يتضمن ألفاً ومائة وسبعة وسبعين حديثاً والثالث يشتمل على ثلثمائة وثمانية وتسعين باباً يشتمل جميعها على ألفين وأربعمائة وخمسة وخمسين حديثاً، ابواب الكتاب تسعمائة وخمسة وعشرون باباً تشتمل على خمسة آلاف وخمسمائة واحد عشر حديثاً حصرتها لثلايقع فيها زيادة أو نقصان (١) والله تعالى الموفق للصواب وهو حسبنا ونعم الوكيل

(١) الذي احصيناه في مجموع الاجزاء الثلاثة « ٥٥٥٨ » حديثاً وهو يزيد على ما ذكره الشيخ قدس سره ؛ « ٤٧ » حديثاً ، فإذا ملاحظنا بعض ما ذكره الشيخ سنداً آخر وعظمه بقوله « مثله » (١) وللاحظنا بعض الاحاديث التي كررها الشيخ في باب واحد بدون أي تغيير (٢) وللاحظنا ما كان من تفاوت النسخ (٣) هان الأمر وقارب العدد ما احصاه الشيخ ره بل اتفق معه فلاحظ .
والحمد لله رب العالمين والصلاة على خاتم النبيين محمد وآله الطاهرين ثم شرح سند كتاب « الاستبصار » على يد الفقير المعترف بالعصيان حسن الموسوي الخرسان في اليوم السابع والعشرين من شهر ذي القعدة الحرام سنة ١٣٧٦ هجرية .

(١) احصينا استطراداً (٣٨) حديثاً عطفها الشيخ بقوله « مثله » .

(٢) لاحظ ج ٢ ص ٢٤٨ حديث ٨٦٨ وحديث ٨٧٢ - و ص ٢٥٧ حديث ٩٠٧ وما بعده - و ص ٣٢٦ حديث ١١٥٤ وما بعده - و ص ٣٣٢ حديث ١١٨٤ وما بعده وغير ذلك .

(٣) لاحظ ج ١ ص ٤٤٧ حديث ١٧٣٠ .

فهرس الاعلام

وضعنا هذا الدليل لتراجم اعلام سند الكتاب ، لوقوع بعض التراجم في غير موضعها نتيجة سهو وقع في الترتيب من ص ٣٠٣ الى ص ٣١٢

٢٩٩	جعفر بن محمد بن قولويه	٣٢٦	ابراهيم بن اسحاق الاحمري
٣٣٣	الحسن بن أحمد بن القاسم العلوي	٣٠٧	ابراهيم بن هاشم القمي
٣٠٣	الحسن بن حمزة العلوي الطبري	٣٠١	أحمد بن ابراهيم أبي رافع الصيمري
٣٠٨	الحسن بن محبوب	٣٠٤	أحمد بن ادريس بن أحمد الاشعري
٣١٣	الحسن بن محمد بن سماعة الكندي	٣١١	أحمد بن الحسين بن عبد الملك الأودي
٣١٣	الحسين بن الحسن بن ابان	٣٢٤	أحمد بن داود بن علي القمي
٣١٣	الحسين بن سعيد الاهوازي	٣٠٢	أحمد بن عبد الواحد بن أحمد البراز - ابن عبدون
٢٩٩	الحسين بن عبيد الله الغضائري	٣٢٠	أحمد بن عمرو بن كيسبة
٣٢٠	الحسين بن علي بن سفيان البزوفري	٣١١	أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد
٣٢٧	الحسين بن علي بن شيان	٣٠٧	أحمد بن محمد بن خالد البرقي
٣٠٤	الحسين بن محمد بن عمران الاشعري	٣٢١	أحمد بن محمد بن سعيد البيهقي - ابن عقدة
٣٠٥	جميد بن زياد	٣٠٦	أحمد بن محمد بن عيسى بن عبد الله الاشعري
٣١٤	زرعة بن محمد الحضرمي	٣٠٠	أحمد بن محمد بن محمد بن سليمان - أبو غالب الزراري
٣١٧	سعد بن عبد الله الأشعري	٣٢٣	أحمد بن محمد بن موسى - ابن الصلت الاهوازي
٣١٤	سماعة بن مهران	٣٠٣	أحمد بن محمد بن يحيى العطار
٣٠٩	سهل بن زياد الآدي	٣٢٩	اسماعيل بن مرار
٣٢٩	صالح بن السندي	٣٢٥	جعفر بن محمد بن ابراهيم العلوي

٣٣٤	محمد بن أحمد بن قضاء الصفواني	٣١٥	صفوان بن يحيى البجلي
٣١٥	محمد بن أحمد بن يحيى الأشعري	٣٣١	العباس بن معروف
٣٠٤	محمد بن اسماعيل النيسابوري	٣٠٢	عبدالكريم بن عبدالله البراز
٣٢٩	محمد بن جعفر الرزاز	٣٢٦	عبيدالله بن أحمد بن نبيك
٣١١	محمد بن الحسن الصفار	٣٠٥	عبيدالله بن يزيد - أبو طالب الأنباري
٣١١	محمد بن الحسن بن الوليد	٣٠٢	علي بن إبراهيم القمي
٣٠٤	محمد بن الحسين بن سفيان البزوفري	٣٠٣	علي بن أحمد - ابن أبي جيد القمي
٣٠١	محمد بن عبدالله الشيباني - أبو الفضل	٣٣٢	علي بن جعفر الهاشمي - أبو الحسن العريضي
٣١٨	محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه الصدوق	٣٢٧	علي بن حاتم القزويني
٣١٦	محمد بن علي بن محبوب الأشعري	٣٢٠	علي بن الحسن الطاطري
٣٢٩	محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني	٣١٠	علي بن الحسن بن فضال
٢٩٨	محمد بن محمد بن النعمان - الشيخ المفيد	٣٣١	علي بن الحسين السعد آبادي
٣٠٣	محمد بن يحيى العطار	٣١٨	علي بن الحسين بن موسى بن بابويه
٢٩٧	محمد بن يعقوب - ثقة الاسلام الكليني	٣١٠	علي بن محمد بن الزبير القرشي
٣٢٦	محمد بن هوزة	٣٣٣	علي بن محمد بن قتيبة
٣١٢	معاوية بن حكيم الدهني	٣٣٠	علي بن مزيار
٣٢٧	موسى بن القاسم بن معاوية	٣٣٣	العمركي بن علي البوفكي
٣١٤	النضر بن سويد الصيرفي	٣١٤	فضالة بن ايوب
٣٢٨	يونس بن عبد الرحمن	٣٠٥	الفضل بن شاذان النيسابوري
٣٠٠	هارون بن موسى التلعكبري	٣٢٧	الفضل بن عامر
٣١٢	الهيثم بن أبي مسروق النهدي	٣٢٥	محمد بن أبي عمير الأزدي
		٣٢٤	محمد بن أحمد بن داود القمي

من الجزء الثالث من كتاب الاستبصار
العنوان

كتاب العتق

٢	باب انه لا يجوز ان يعتق كافراً	١
١١	باب المملوك بين شركاء يعتق أحدهم نصيبه	١
١٤	باب انه لا يعتق قبل الملك	٥
١٦	باب من اعتق بعض مملوكه	٦
٦	باب الرجل يعتق عبده عند الموت وعليه دين	٧
٤	باب من اعتق مملوكاً له مال	١٠
٣	باب ما يجوز فيه بيع امهات الأولاد	١١
٥	باب انه اذا مات الرجل وترك ام ولد له وولدها فانها تجعل من نصيب ولدها	١٢
١١	باب من يصح استرقاقه من ذوي الانساب ومن لا يصح	١٤
١٠	باب ان من لا يصح ملكه من جهة النسب لا يصح ملكه من جهة الرضاع	١٧
٣	باب الرجل يعتق عبداً له وعلى العبد دين	٢٠
١٠	باب جر الولاء	٢١
٧	باب ان ولاء المعتق لولد المعتق إذا مات مولاه، المذكور منهم دون الاناث	٢٣
٦	باب ولاء السائبة	٢٦
	ابواب التعبير	
١٩	باب جواز بيع المدبر	٢٧
٢	باب من دبر جارية حلي	٣١

ص	العنوان	عدد الاحاديث
٣٢	باب المدبر يابق فلا يوجد إلا بعد موت من دبره	٦
	البواب المطاينين	
٣٣	باب المكاتب المشروط عليه ان يحجز فهو رد في الرق وما حد العجز في ذلك	٦
٣٥	باب انه اذا جعل على المكاتب المال متجماً ثم بذله دفعة واحدة لم يجب عليه أخذه	٢
٣٦	باب من وطىء المكاتبه بعد أن أدت شيئاً من مكاتبها	٢
٣٧	باب ميراث المكاتب	٨
	كتاب الرجماء والنذور والكفارات	
٣٩	باب ما يجوز أن يحلف به أهل الذمة	٧
٤٠	باب الرجل يقسم على غيره أن يفعل فعلاً فلا يفعله هل عليه كفارة أم لا ؟	٤
٤١	باب أقسام الايمان وما تجب فيها الكفارة وما لا تجب	٧
٤٤	باب انه لا تقع يمين بالعتق	٣
٤٤	باب انه لا كفارة قبل الخنث	٢
	البواب النذر	
٤٥	باب أقسام النذر	٤
٤٦	باب انه لا نذر في معصية	٥
٤٧	باب من نذر أن يذبح ولداً له	٤
٤٨	باب حكم العتق اذا علق بشرط على جهة النذر	٣
٤٩	باب من نذر أن يحج ماشياً فمجز	٦

ج ٤	فهرس الكتاب	٣٤٨
٤٠٠ الاحاديث	العنوان	ص
	ابواب الكفارات	
٧	باب ما يجزي من الكسوة في كفارة اليمين	٥١
٣	باب انه هل يجوز اطعام الصغير في الكفارة أم لا	٥٣
٢	باب انه هل يجوز تكرير الاطعام على واحد اذا لم يجد غيره أم لا	٥٣
٩	باب كفارة من خالف التندر أو العهد	٥٤
٣	باب ان من وجب عليه كفارة الظهار فعجز عنها اجمع كان باقياً في ذمته ولم يجز له وطء المرأة حتى يكفّر	٥٦
٢	باب ان كفارة الظهار مرتبة غير مخير فيها	٥٧
	كتاب الصيد والذبائح	
	ابواب صيد السمك	
٩	باب النهي عن صيد الجري والمار ماهي والزام	٥٨
١٠	باب تحريم السمك الطافي وهو الذي يموت في الماء	٦٠
١١	باب صيد المجوسي للسمك	٦٢
	ابواب الصيد	
٥	باب كراهية صيد الليل	٦٤
٤	باب كراهية لحم الغراب	٦٥
٢	باب كراهية لحم الخطاف	٦٦
١٣	باب جواز اكل ما ذبحه الكلب المسلم وان أكل منه	٦٧
٢	باب صيد كلب المجوس	٧٠

الاحاديث	العنوان	ص
١١	باب أنه لا يؤكل من صيد الفهد والبازي إلا ما أدرك ذكاته	٧١
٩	باب حكم لحم الحمر الأهلية والخيول والبغال	٧٣
٤	باب تحريم أكل لحم الغنم إذا شرب من لبن خنزيرة	٧٥
٨	باب كراهية لحوم الجلالات	٧٦
٣	باب لحم البخاني	٧٨
٧	باب أنه لا يجوز الذبح إلا بالحديد	٧٩
٣٣	باب ذبائح الكفار	٨١
٦	باب ذبائح من نصب العداوة لآل محمد عليهم السلام	٨٧
٣	باب ما يجوز الانتفاع به من الميتة	٨٨
٤	باب تحريم جلود الميتة	٨٩
كتاب الأطعمة والأشربة		
٤	باب أكل الزيثا	٩١
٤	باب أكل الثوم والبصل	٩١
٢	باب كراهية شرب الماء قائماً	٩٢
٩	باب الخمر يصير خلاً بما يطرح فيه	٩٣
١٣	باب تحريم شرب الفقاع	٩٤
كتاب الوقوف والصدقات		
٦	باب أنه لا يجوز بيع الوقف	٩٧
٢	باب من وقف وقفاً ولم يذكر الوقوف عليه	٩٩

الصفحة	العنوان	ص
٨	باب من تصدق على ولده الصغار ثم أراد أن يدخل معهم غيرهم	١٠٠
٣	باب من تصدق بمسكن على غيره يجوز له أن يسكن معه أم لا	١٠٣
٦	باب السكنى والعمرى	١٠٣
٥	باب من وهب لولده الصغار	١٠٦
١٨	باب الهبة المقبوضة	١٠٧
كتاب الرصايا		
ابواب الاقرار		
١٠	باب الاقرار في حال المرض لبعض الورثة بدين	١١١
٣	باب اقرار بعض الورثة لغيره بدين على الميت	١١٤
٤	باب الرجل يموت وعليه دين وله أولاد صغار وخلف بمقدار ما عليه من الدين	١١٥
٢	باب من مات وخلف متاع رجل بعينه وعليه دين	١١٦
٤	باب من أوصى إليه بشيء لأقوام فلم يعطهم إياه فهلك المال كان عليه الضمان	١١٧
٣	باب من أوصى إلى نفسه هل يجوز أن ينفرد كل واحد منهما بنصف المال أم لا	١١٨
٢٥	باب أنه لا تجوز الوصية بأكثر من الثلث	١١٩
٤	باب صحة الوصية للوارث	١٢٦
٤	باب عطية الوالد لولده في حال المرض	١٢٧
٧	باب الوصية لأهل الضلال	١٢٨
٣	باب من أوصى بشيء في سبيل الله تعالى	١٣٠
٨	باب من أوصى بجزء من ماله	١٣١
٣	باب من أوصى بسهم من ماله	١٣٣

ص	العنوان	الاجازات
١٣٤	باب من أوصى لمملوكه بشيء	٢
١٣٥	باب من أوصى بحج وعتق وصدقة ولم يبلغ الثلث ذلك	٣
١٣٦	باب من خالف جارية حبلى ومملوكين فشهدا على الميت ان الولد منه	٢
١٣٧	باب من أوصى فقال حجوا عني مبها ولم يبينه	٢
١٣٧	باب الموصى له يموت قبل الموصي	٥
١٣٩	باب ان من كان له ولد أقر به ثم نفاه لم يلتفت الى فيه ولا الى انكاره	٢
١٤٠	باب انه يجوز أن يوصى الى امرأة	٢
كتاب الفرائض		
١٤١	باب انه تحجب الام عن الثلث الى السدس بأربع اخوات	٥
١٤٢	باب ميراث الابوين مع الزوجة	٩
١٤٤	باب ما يختص به الولد الأكبر اذا كان ذكراً من الميراث	٧
١٤٥	باب ان الاخوة والاخوات على اختلاف انسابهم لا يرثون مع الابوين ولا مع واحد منهما شيئاً	١٣
١٤٨	باب ميراث الزوج اذا لم يكن للمرأة وارث غيره	٦
١٤٩	باب ميراث الزوجة اذا لم يكن وارث غيرها	٦
١٥١	باب ان المرأة لا ترث من العقار والدور والارضين شيئاً من تربة الارض ولها نصيبها من قيمة الطوب والخشب والبنيان	١٣
١٥٥	باب ميراث الجد مع كلاله الأب	١٧
١٥٩	باب ميراث الجد مع كلاله الأم	٨
١٦١	باب ان مع الابوين أو مع واحد منهما لا يرث الجد والجدة	١٦
١٦٥	باب ان الجد الادني يمنع الجد الأعلى من الميراث	٤

ص	العنوان	باب
١٦٦	باب ان ولد الولد يقوم مقام الولد اذا لم يكن ولد	٩
١٦٨	باب ميراث أولاد الاخوة والاختوات	٣
١٦٩	باب ميراث الأولى من ذوي الأرحام	٦
١٧١	باب انه لا يرث أحد من الموالى مع وجود واحد من ذوي الأرحام	١٢
١٧٥	باب من خلف وارثاً مملوكاً ليس له وارث غيره	١٧
١٧٩	باب ان ولد الملائنة يرث اخواله ويرثونه اذا لم يكن هناك ام ولا اخوة من ام ولا جد لها	١٠
١٨٢	باب ميراث ولد الزنا	٨
١٨٥	باب ان من أقر بولد ثم نفاه لم يلتفت الى انكاره	٥
١٨٦	باب ميراث الحليل	٣
١٨٧	باب ميراث المولود الذي ليس له ما للرجال وما للنساء ومن يشكك أمره	٣
١٨٨	باب ميراث المجوس	٢
١٨٩	باب انه يرث المسلم الكافر ولا يرثه الكافر	١٩
١٩٣	باب ان القاتل خطأ يرث المقتول	٣
١٩٤	باب الزوج والزوجة يرث كل واحد منهما من دية صاحبه ما لم يقتل أحدهما الآخر	٤
١٩٥	باب ميراث من لا وارث له من ذوي الأرحام والموالى	٥
١٩٦	باب ميراث المفقود الذي لا يُعرف له وارث	٥
١٩٨	باب ميراث المستهل	٤
١٩٩	باب ميراث السائبة	١٣

الترتيب	العنوان	ص
٣٥٣	فهرس الكتاب	ج ٤
	كتاب الحدود	
١٣	باب من يجب عليه الجلد ثم الرجم	٢٠٠
١٢	باب ما يحصن وما لا يحصن	٢٠٤
٦	باب من زنى بذات محرم	٢٠٨
٣	باب من تزوج امرأة ولها زوج	٢٠٩
٢	باب المسكينة التي أدت بعض مكاتبها ثم وقع عليها مولاها	٢١٠
٤	باب المريض المدنف يصيب ما يجب عليه فيه الحد كيف يقام عليه	٢١١
٢	باب ان الزاني اذا جلد ثلاث مرات قتل في الرابعة	٢١٢
٢٠	باب ما يوجب التعزير	٢١٣
٦	باب كيفية اقامة الشهادة على الرجم	٢١٧
١٣	باب الحد في اللواط	٢١٩
١١	باب حد من آتى بهيمة	٢٢٢
٣	باب من آتى ميتة من الناس	٢٢٥
٣	باب حد من استمنى بيده	٢٢٦
	البراب القذف	
٥	باب من قذف جماعة	٢٢٧
١٥	باب المملوك يقذف حراً	٢٢٨
٤	باب من قال لامرأته لم أجذك عذراء	٢٣١
٥	باب جواز العفو عن القاذف لمن يقذفه	٢٣٢
٢	باب من أقر بولد ثم نفاه	٢٣٣

ص	العنوان	عدد الاحاد
٢٣٣	باب من قذف صبيًا	٢
٢٣٤	باب ان الحد لا يورث	٢
	ابواب شرب الخمر	
٢٣٥	باب من شرب النبيذ المسكر	٦
٢٣٦	باب حد المملوك في شرب المسكر	٦
	ابواب السرقة	
٢٣٨	باب مقدار ما يجب فيه القطع	١٤
٢٤١	باب من سرق شيئًا من المغنم	٥
٢٤٢	باب من وجب عليه القطع وكانت يسراه سلاه هل تُقطع يمينه أم لا	٣
٢٤٣	باب انه لا قطع إلا على من سرق من حرز	٢
٢٤٣	باب المملوك اذا أقر بالسرقة لم يقطع	٢
٢٤٤	باب حد الطرار	٤
٢٤٥	باب حد النباش	١٥
٢٤٨	باب حد الصبي الذي يجب عليه القطع اذا سرق	٧
٢٥٠	باب أنه يعتبر في الاقرار بالسرقة دفعتان لا دفعة واحدة	٣
٢٥١	باب أنه لا يجوز للامام أن يعفو اذا حمل اليه وقامت عليه اللينة	٥
٢٥٢	باب حد المرتد والمرتدة	١٣
٢٥٦	باب حكم المحارب	٤

ص	العنوان	الترتيب
	كتاب المريات	
٢٥٨	باب مقدار الدية	١٠
٢٦١	باب انه لا يجب على العاقلة عمد ولا اقرار ولا صلح	٥
٢٦٢	باب انه ليس للنساء عفو ولا قود	٩
٢٦٥	باب حكم الرجل اذا قتل امرأة	٨
٢٦٧	باب حكم المرأة اذا قتلت رجلاً	٥
٢٦٨	باب مقدار دية أهل الذمة	١٢
٢٧٠	باب انه لا يقاد مسلم بكافر	٧
٢٧٢	باب انه لا يقتل حر بعبد	١١
٢٧٤	باب العبد يقتل جماعة أحراراً واحداً بعد الآخر	٢
٢٧٥	باب المدبر يقتل حرّاً	٣
٢٧٦	باب أم الولد تقتل سيدها خطأ	٣
٢٧٦	باب دية المسكاتب	٢
٢٧٧	باب المقتول يوجد في قبيلة أو قرية	٥
٢٧٨	باب من قتله الحد	٣
٢٧٩	باب اذا اغتف أحد الزوجين على صاحبه فقتله ما حكمه	٢
٢٨٠	باب من زلق من فوق على غيره فقتله	٤
٢٨١	باب جواز قتل الاثنين فصاعداً بواحد	٧
٢٨٣	باب من امر غيره بقتل انسان فقتله	٣
٢٨٤	باب ضمان الراكب لما تجنيه الدابة	٩

ص	العنوان	الاحاديث
٢٨٦	باب المرأة والعبد يقتلان رجلا	٢
	ابواب ديات الاعضاء	
٢٨٨	باب دية الشفتين	٢
٢٨٨	باب ديات الاسنان	٢
٢٩٠	باب السن اذا ضربت فاسودت ولم تقع	٢
٢٩٠	باب دية الاصبع اذا شلت	٢
٢٩١	باب دية الاصابع	٤
٢٩٢	باب دية نقصان الحروف من اللسان	٢
٢٩٤	باب من وطىء جارية فافضاها	٤
٢٩٥	باب دية من قطع رأس الميت	٩
٢٩٩	باب دية الجنين	٩

جدول الخطأ والصواب

بالرغم من كثرة التصحيح وبذل الجهد فقد زاعت عن البصر بعض الأغلط نشير اليها في هذا الجدول

ص	س	الخطأ	الصواب	ص	س	الخطأ	الصواب
٥	٢١	متعارضين	معارضين	٩٥	١٧	شاربة	شاربه
٦	١٤	جارية	جاريته	١٠١	٥	إنه	أنه
٧	٧	فيما	فما	١٠٢	٢٠/١٩	فيحوزونها، يحوزونها	فيحوزونها، يحوزونها
٧	١٧	في ذلك	ذلك	١٠٤	٧	ولا يوارثوا	ولا يورثوا
١٤	٥	ولد	ولداً	١٠٨	١٠	لم يحز	لم يحز
١٤	٢٠	والا بنت	ولا بنت	١١٠	١٨	ألان	لأن
٢١	١٦	منه أولاد	منه أولاداً	١١٦	١٥	ان يحاصره	ان يحاصوه
٣٠	٥	أولاهها	أولادها	١٢٢	١١	يدل ذلك	يدل على ذلك
٣١	١٠	من ثلثة	من ثلثة	١٢٧	٢١	اذ لم يبينه	اذا لم يبينه
٣٨	٥	وردا على المولى	ورد على المولى	١٢٨	٢	على جهة فيكون	على جهة الوصية به فيكون
٣٨	٨	في مكانته أيهم	في مكاتبه أيهم	١٣٥	٢	انه ولا يجوز	انه لا يجوز
٤٠	١٩	التي يسك	التي يسك	١٣٩	١١	جعفر أوقع	جعفر أوقع
٤٣	١٥	عليه إلا يبيعها	عليه أن لا يبيعها	١٤٥	٧	أن نخصها ثياب	ان نخصها بثياب
٦٥	٤	فاذا طال	فاذا طار	١٤٧	٩	وانما نحرم	وانما نحرم
٦٧	١٩	انه	انه	١٤٧	٢١	في نسختي د	في نسخة د
٧٨	٧	غذاها	غذاءها	١٥٠	٩	ولم يأمر فيها شيء	ولم يأمر فيها بشيء
٧٨	١٧	لا بأس .	لا بأس به .	١٥٣	١٦	لا يمكن تغيره	لا يمكن تغييره
٨١	١٥	أنا كل	أنا كل	١٥٣	١٩	اذا شبهها	اذا أشبهها
٨٦	١٩	بن حمزة	بن ابي حمزة	١٥٤	١١	والاخبار العامة	والاخبار عامة
٨٧	٢١	راوية الفم	زاوية الفم	١٥٤	١٥	بترك الدليل	يترك لدليل
٩٠	١٩	ولم نجد	ولم نجد	١٦٨	٦	لا تألوا	لا يألوا

ج ٤

جدول الخطأ والصواب

— ٣٥٨ —

ص	س	الخطأ	الصواب	ص	س	الخطأ	الصواب
١٦٩	١٨/١	ميراث أولى	ميراث الأولى	١٧٧	٨	اذ لم يكن	اذ لم يكن
١٦٩	٥	محمد بن هلال	محمد بن عبد الله بن هلال	١٧٧	١١	فقالا :	فقال :
١٧٠	١	ميراث أولى	ميراث الأولى	٢٠١	٢٠	الملك	الملك
١٧٠	٥/٩	قريبة	قريبه	٢٠٥	٦	والمملوك	والمملوكة
١٧٠	١٨	محمد بكر	محمد بن بكر	٢١٧	٧	جلد تا كل	جلد تا كل
١٧٠	٢٠	(انسقت)	(انسقت)	٢٢٢	٢	ما يدل ذلك	ما يدل على ذلك
١٧١	١	ممن	من	٢٣٩	١٤	كفيه	كفيه
١٧٤							
١٧٣	١١	بن محوز	بن محرز	٢٦٢	٧	من الاقرب	من الاقرب فالاقرب
١٧٤	٨	للخلفاء	للخلفاء	٢٦٣	٣	بخصته	بخصته
١٧٥							
١٧٧	١	وارث غيره	وارث غيره حر	٢٦٣	١٢	وطرح عنها القتل	(تحذف)
١٧٥	٦	وارث غيره	وارث غيره حر	١٦٦	١٠	فتى يردوا	فتى لم يردوا
١٧٥	٩	لم يكر ذو قرابة له	لم يكن له ذو قرابة له				

شكر وثناء

تم بحمد الله ومنه وحسن توفيقه لي - وما توفيقه إلا بالله - طبع كتاب (الاستبصار فيما اختلف من الأخبار) فبرز هذا الأثر الخالد الى الملاء العلمي باجزائه الثلاث في اربع مجلدات زاهيا بجلته القشبية وتنسيقه الجميل من دانا بالتعاليق القيمة التي دونها سيدنا حجة الاسلام السيد حسن الموسوي الخراساني دام ظله ، والتي كانت نتيجة عناء متواصل طيلة سنتين صرفها سماحته في تحقيق الكتاب والاشراف على مراجعة اصوله وضبط نصوصه وشرح غريبه وتخريج أحاديثه ، فجزاه الله خير الجزاء وله منا الشكر الجزيل المتواصل ، ونحن إذ نشكر سماحته على ذلك نسأل الله تعالى أن يوفقنا وأياها لاداء امثال هذه الخدمات الدينية الى العالم الاسلامي انه مسمع مجيب كما وأنا نشكر الاستاذ الشيخ عبد الهادي الأسدي صاحب مطبعة النجف على ما بذل هو وعمله من عناية ومؤازرة في اخراج هذا الكتاب فلهم منا جزيل الشكر كما انا نشكر جميع الذين ازرونا وشجعونا على انجاز هذا العمل وفي مقدمتهم القراء الكرام فانهم بتقديرهم هذه الجهود واقبالهم على هذا الكتاب شجعونا على الاستمرار في هذا المضمار والمثابرة على العمل في هذا السبيل فشرعنا - بعد الاتكال على الله تعالى - في طبع كتاب (من لا يحضره الفقيه) تأليف شيخ المحدثين أبي جعفر محمد ابن علي (الصدوق) قدس سره وسيخرج الجزء الأول منه قريباً .

وسنشرع في القريب العاجل إن شاء الله تعالى بطبع كتاب (تهذيب الأحكام) تأليف شيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي قدس سره - مؤلف هذا الكتاب - وسيكون اخراج هذين السكتين بمثابة الحلة التي ازدان بها هذا المطبوع من روعة في الاخراج وابداع في التنسيق وعناية في التصحيح ودقة في التحقيق ، وما المقصد في ذلك إلا خدمة الدين بخدمة الملاء العلمي الديني نسأل الله التوفيق وهو حسبنا ونعم الوكيل

الناشر

الحاج شيخ علي الاخوندي
صاحب دار الكتب الاسلامية في النجف الاشرف

تقديم

سبق ان ذكرنا في أول الكتاب النسخ التي اعتمدناها في التصحيح فكان منها نسخة (ج) التي تزدان بسماع وخط أكبر مشايخ الحديث شيخنا الحجة المجلسي قدس سره ولما كانت تنتهي الى كتاب الحج ، فقد حل مكانها نسخة خطية جيدة معلمة أبوابها بالحرمة مزدانة بتعاليق وفوائد كثيرة ، وهي بخط محمد حسين بن هادي التوفي تاريخها سنة ١٠٤١ وفي آخرها صورة مسماع محمد بن جابر بن عباس قراءة معظم هذا الكتاب من (السيد الأجل الأعلام الأكل الأورع الدين الصالح الحسيب النسيب مير مرتضى الحسيني وفقهه الله تعالى الخ) كذا وصفه في اجازته له وأرخها في ٢٣ ذي القعدة سنة ١٠٣٧ في المشهد الغروي .

عدد صفحاتها ٧٢٠ في كل صفحة ١٧ سطرا طولها ٢٧ سم عرضها ١٨ سم سمكتها ٥ سم طول الكتابة فيها ١٩ سم عرضها ١٠ سم واليها الاشارة ؛ (ج) م

